الدِّبلُومَاسِيَّة

فى زَمَنِ الهَيــمنَةِ الأمريكيَّةِ

مفاهيم وممارسات فى السياسة والعلاقات الدولية

محمد عبد الهادى



الدبلوماسية فى زمن الهيمنة الأمريكية

مفاهيم وممارسات
فـــى
السياسة والعلاقات الدولية

محمد عبدالهادى



اسـم الكتـاب: الدبلوماسية في زمن الهيمنة الأمريكية..

المـؤلـف: محـمـد عـبدالهـادي.

إشـراف عـام: داليـا محمـد إبراهيـم.

تاريـخ النشـر: الطبعـة الأولى - ينايـر 2006م.

رقـم الإيـداع: 2004 / 23624

الترقيم الـدولي: ISBN · 977-14-3365-2

الإدارة العامة للنشر: 21 ش أحمد عرابي - المهندسين - الجيزة
ت: (02)3466434-(02)3472864 فاكس: (02)3462576 ص.ب: 21 إمبابة
البريد الإلكتروني للإدارة العامة للنشر: Publishing@nahdetmisr.com

المطابع: 80 المنطقة الصناعية الرابعة - مدينة السادس من أكتوبر
ت: (02) 8330287 - (02) 8330289 - فـاكـس: (02) 8330296
البريد الإلكتروني للمطابع: Press@nahdetmisr.com

مركز التوزيع الرئيسي: 18 ش كامل صدقي - الفجالة - القـاهـرة - ص. ب: 96 الفجـالـة - القـاهـرة.
ت: (02) 5909827 - (02) 5908895 - فـاكـس: (02) 5903395

مركز خدمة العملاء: الرقم المجاني: 08002226222
البريد الإلكتروني لإدارة البيع: Sales@nahdetmisr.com

مركز التوزيع بالإسكندرية: 408 طـريـق الحريـة (رشـدي)
ت: (03) 5462090
مركز التوزيع بالمنصورة: 47 شارع عبد السـلام عـارف
ت: (050) 2259675

موقع الشركة على الإنترنت: www.nahdetmisr.com
موقع البيـع على الإنترنت: www.enahda.com



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

صدق الله العظيم

إهداء

إلى زوجتي
وابنتيّ لبنى ومريم

مقدمة

يشيع فى السياسة والعلاقات الدولية استخدام مصطلحات ومفاهيم وتعبيرات وأدوات بعضها موجود منذ زمن بعيد، ومنها ما ارتبط بالتطورات والأحداث التاريخية، لكن قسمًا كبيرًا منها نتاج الحربين العالميتين الأولى والثانية، وانهيار الاتحاد السوفيتي والذى انهارت معه موازين القوى، وقيم أخلاقية حيث تشيع فى عصر الهيمنة الأمريكية دوليًا والهيمنة الإسرائيلية إقليميًا ممارسات غير أخلاقية فى السياسة والعلاقات الدولية ابتعدت بالدبلوماسية كثيرًا عن قيم العدالة واحترام القانون.

وقد شهدت أدوات الدبلوماسية ـ فى السنوات الأخيرة أيضًا ـ تطورًا ملحوظًا، وظهرت فى ممارستها مجموعة من المفاهيم ـ يبدو بعضها طريفًا وبعضها يثير الاشمئزاز ـ تدخل فى صلب العمل السياسى على مستوى التخطيط والتنفيذ، فقد كانت استخدامات الكذب مثلاً فى السياسة هى: المراوغة والتهرب من الاستحقاقات، أما الآن فقد بات الكذب أداة أو مظلة وسياسة لشن عدوان واحتلال بلدان، مثلما فى حالة العراق.

أصبح الكذب إذن أداة من أدوات السياسة الخارجية لدول كبرى، وارتبط به قلب الحقيقة، ولعل أشهر الأكاذيب فى التاريخ الحديث كذبة الصهيونية: «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» التى أسست لقيام دولة إسرائيل، وفى التاريخ المعاصر كذبة الولايات المتحدة «حيازة العراق أسلحة دمار شامل» التى أسست لشن عدوان غير شرعى على العراق. فقد أصبحت ممارسة الكذب شائعة فى السياسة والعلاقات الدولية بدرجة غير مسبوقة، فيما بات الاعتذار فريضة غائبة.

وبسبب اختلال موازين القوى شاعت مصطلحات ومفاهيم فى السياسة الدولية مثل: الإهانة والإذلال، وأنتجت النظم الديكتاتورية والقمعية الجرائم الدولية.

ولدواعى التبرير والتنصل من مواقف وسياسات، عرف العالم ـ على نحو واسع ـ اتهامات وسائل الإعلام بالتدليس، والقائمين بأعمال الترجمة بالتحريف، كما صكت هذه الدواعى مصطلح «زلة اللسان» فى السياسة الدولية، وتقدمت إلى المواجهة ممارسات فساد ولصوصية تورطت فيها دول ومؤسسات، وشاعت لذلك اتهامات بسرقة ثروات الشعوب سواء من جانب رؤساء أو منظمات دولية.

وبينما تزخر السياسة الدولية بالعديد من التعبيرات التى تعكس مضامين أخلاقية مثل «رد الجميل» أو نكرانه، و«الاعتراف بالخطأ» إلا أنه قد دخلت إليها تعبيرات تعكس تردّيًا فى السياسة وموازين القوى والأخلاق واللغة مثل «الحلاقة»، و«التوسل» أو بلطجة مثل «قطع الأصابع» و«تشويه السمعة»، و«التحريض على الاغتيال» أو لتصفية حسابات سياسية مثل «النبش فى الماضى»، «والطعن فى الظهر».

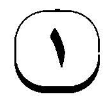
وبرغم أن مفهوم «التسامح» بات الأكثر شيوعًا فى إطار الحديث الناشئ حول حوار الثقافات والحضارات؛ إلا أنه الأقل استخدامًا وممارسة، أما مفهوم «الاعتذار» عن الأخطاء فقد بات نادرًا ندرة اعتذار الحكومات العربية عن أخطائها لشعوبها. وارتبط الاعتذار بموازين القوى، فالولايات المتحدة ـ على سبيل المثال ـ لا تعتذر إلا فى حالات شديدة الندرة.

ووضع التطور التكنولوجى بصمته على السياسة والعلاقات الدولية؛ فأصبح هناك ما يعرف الآن بـ «دبلوماسية الهاتف» واستخدام التسجيلات ـ صوتًا، وصورة وصوتًا (فيديو) ـ على نطاق واسع لإرسال رسائل سياسية، كما ساهمت مظاهر سيادة الدولة فى ظهور مصطلحات مثل «تأشيرة الدخول» التى باتت بدورها ـ منحًا أو منعًا ـ أداة من أدوات السياسة الخارجية للتعبير عن موقف ـ فى الغالب ـ سلبى، تجاه دولة أو شخص.

ومن أكثر التعبيرات والمصطلحات طرافة فى السياسة الدولية والتى باتت تستخدم على نطاق واسع ما يعرف بـ«دبلوماسية الشفايف» أو القبلات، والتى استخدمها مسئولون فى دول كبرى للاستعاضة بها عن الكلام؛ للدلالة على العلاقات الحميمة أو باستخدامها كمُنشط دبلوماسى ولتليين المواقف.

وقد حاولت من خلال عملى محررًا للشئون الدبلوماسية بجريدة الأهرام رصد هذه المفاهيم والأدوات والمصطلحات والممارسات، وجمع العديد من النماذج الدالة التى تعكس ممارسات فى العلاقات والسياسة الدولية، تبدو صادمة من بلوغ تلك العلاقات والممارسات السياسية مستوى غير مسبوق من التواضع ومن استخدام الدبلوماسية أدوات غير معقولة، والاستخفاف بين أطرافها، كما تعكس فى نفس الوقت المستوى الذى بلغته تلك العلاقات فى ظل نظام دولى أحادى القطبية يسمى بعصر الهيمنة الأمريكية.

محمد عبدالهادى



الكذب فى السياسة والعلاقات الدولية

أكذوبة الديمقراطية والأمان للشعب العراقى

ارتبط الكذب بالسياسة ـ أقوالاً وممارسةً ـ من جانب دول وساسة؛ بطرح ادعاءات غير صادقة لتحقيق مصالح سواء فى الداخل أو الخارج ولتبرير أعمال غير مشروعة، ولمحاولة توفير غطاء دينى أو قانونى لتلك الأعمال. ومن أشهر هذه الأكاذيب رفع الصليب عنوانًا لغزو أوربا للبلدان العربية فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر.

لكن فى التاريخ الحديث والمعاصر لم تحتج دول وحركات عالمية إلى غطاء للشرعية سوى أكاذيبها، فيما يوصف بالكذب الفاجر، وأدت هذه الأكاذيب إلى نتائج كارثية.

ومنذ انهيار الدولة الإسلامية فى العصر العباسى الثانى أصبحت المنطقة العربية هدفًا استراتيجيًا لأطماع الغرب، وطرحت شعارات عديدة مزيفة لاحتلال المنطقة ونهب ثرواتها. وتبقى أشهر وأكبر كذبتين فى تاريخ المنطقة، وأخطرهما، هما كل من الأكذوبة الأسطورة «حرب باسم الصليب، وأرض بلا شعب لشعب بلا أرض» التى صكتها الحركة الصهيونية فى القرن الـ١٩ تدشينًا لمسيرة عمل طويل لابتلاع فلسطين، وأخيرًا أكذوبة حيازة العراق أسلحة دمار شامل كمبرر لشن العدوان على العراق.

المشترك بين الأكذوبتين الأخيرتين هو أنه بينما خرجت الأولى من الحركة الصهيونية، فقد خرجت الثانية من التيار المسيحى الصهيونى ورموزه التى وصلت إلى البيت الأبيض فى انتخابات عام ٢٠٠٠. والمفارقة أن الأولى مرت فى غياب وسائل الاتصال، وكشافات وسائل الإعلام، بينما مرت الثانية فى وجود الفضائيات والإعلام الحر المفتوح.

وبينما شاع فى العالم أجهزة لكشف الكذب كشفت الكذبة الثانية عن وجود مؤسسات لصناعة الأكاذيب وترويجها لدرجة اقتناع بعض العرب بها وترويج بعض الإعلام العربى لها كحقائق!

أولاً: الأكاذيـــب الإســرائـيـلـيـــة:

أكبر أكذوبة فى التاريخ.. أرض بلا شعب لشعب بلا أرض... فمنذ بداية النزاع اليهودى العربى فى القرن الـ١٩ بتأسيس الحركة الصهيونية وعقد مؤتمر بازل، اعتمدت الحركة الصهيونية على الأكاذيب لتمرير مشروعها لإنشاء دولة إسرائيل فى فلسطين، وأطلقت أخطر وأكبر أكذوبة عرفها التاريخ وهى المقولة الأسطورية «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض».

وتواصلت الأكاذيب على هذه الأكذوبة المؤسسة لدولة إسرائيل، ووجدت من يتعامل معها تصديقًا بها كحقيقة تاريخية أو استغلالاً لها لتحقيق مصالح سياسية. وفى زمن الإمبراطورية البريطانية ومستعمراتها فى الشرق نجحت الحركة الصهيونية فى الحصول من بريطانيا على وعد بلفور عام ١٩١٧م. وفتحت بريطانيا - بوصفها دولة الانتداب على فلسطين - أبوابها أمام الهجرات اليهودية. ومُنح اليهود فى عام ١٩٤٧م نحو نصف أراضى فلسطين لإنشاء الدولة اليهودية (إسرائيل) بمقتضى قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية (فلسطين).

وتروج إسرائيل منذ عدوان ١٩٤٨م لسلسلة من الأكاذيب فزعمت رفض العرب قرار التقسيم والتسبب فى نشأة مشكلة اللاجئين كمبرر لشن الحرب عام ١٩٤٨م، وتهديد مصر بتأميم قناة السويس لمصالحها لتبرير المشاركة فى العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦م.

ولم تتورع إسرائيل عن اختلاق الذرائع بما فى ذلك التخطيط لقتل يهود جسديًا واقتصاديًا لخدمة مصالحها، ولعل ما يعرف باسم «فضيحة لافون» شاهد ودليل على ذلك، ففى عام ١٩٥٤م رعى بنحاس لافون وزير الدفاع الإسرائيلى تخطيط وتنفيذ عمليات إرهابية فى مصر اشتركت فيها عناصر يهودية مصرية ضربت المصالح الأمريكية واليهودية فى مصر بالقنابل؛ بهدف ضرب العلاقة بين ثورة يوليو ١٩٥٢م والولايات المتحدة من ناحية، ولتشجيع اليهود المصريين للهجرة إلى إسرائيل بزعم المناخ المعادى لهم فى مصر، والادعاء بأن الحكومات العربية تسعى لطرد اليهود منها من ناحية أخرى، واكتشفت السلطات المصرية المخطط وفضحته أمام العالم. وسقط لافون، لكن الأكاذيب الإسرائيلية استمرت.

ولم تسلم مصر ـ برغم معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩م ـ من أكاذيبها ومحاولات توريط مصر فى خصومات عربية، بل ومع الولايات المتحدة ـ على غرار خطة لافون ـ كما لم يسلم أصدقاء وحلفاء لإسرائيل من أكاذيبها ـ أيضًا ـ بما فى ذلك بريطانيا والولايات المتحدة.

وحتى الفلسطينيون ـ الذين أعطوا إسرائيل صك الشرعية فى أوسلو ١٩٩٣م ـ لم يسلموا منها ومن أكاذيبها، وحاولت إسرائيل تعديل الأكذوبة الأسطورة «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». بما يتوافق مع المستجدات، فطرحت أكذوبة جديدة هى مقولة إن الضفة الغربية وقطاع غزة هى «أراض متنازع عليها»، وليست أراضى فلسطينية، فى محاولة للاستيلاء عليهما بوسائل أخرى!

وتظل تلك الأكذوبة الأسطورة الأخطرَ والأبشع فى آن واحد، فعلى طريق تحويلها إلى حقيقة ارتُكبت جرائم ونصبت مجازر، وقتل مئات الآلاف واغتصبت أرض وشرد شعب بأكمله.

هذه الممارسات المؤسسة على أكاذيب تستفز الرأى العام، واعتادت إسرائيل تنفيذ حملات إعلامية (علاقات عامة) لتشويه الحقائق، وتعتمد هذه الحملات على الافتراء والتدليس والتضليل أيضًا، وعادة تلجأ إسرائيل ـ لتنفيذ هذه الحملات ـ إلى مكاتب أمريكية متخصصة فى أعمال العلاقات العامة.

ومن أسف أن إسرائيل نجحت بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ـ ومن خلال مساعدة هذه المكاتب ـ فى تكريس فكرة التوحيد بين الولايات المتحدة وإسرائيل فى مواجهة الإرهاب كعدو مشترك، وأن الفلسطينيين يمارسون الإرهاب، وأن المقاومة المشروعة ضد الاحتلال التى تقننها الشرائع الدولية وميثاق الأمم المتحدة هى الإرهاب بعينه!!

وفى هذه الحملات تتعرض البديهيات والمسلمات والحقائق للشك، ولم لا وحقائق النزاع تم تزييفها بدءًا من مقولة: «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» وحتى اعتبار المقاومة الفلسطينية المشروعة إرهابًا والإرهاب الإسرائيلى دفاعًا عن النفس!

فهذه الحملات تهدف إلى إظهار إسرائيل بأنها ضحية لـ«الإرهاب العربى».

يبقى من رابع المستحيلات أن تعترف إسرائيل بأنها تستند إلى أطروحات كاذبة ومزورة؛ لأن مثل هذا الاعتراف يعنى ببساطة نسف شرعية وجودها.

■ مصر هدف إستراتيجي للأكاذيب:

بعد أن سجل الكذب الإسرائيلى فى العلاقات مع مصر منذ ١٩٧٩ سجلاً حافلاً، والبطل الرئيسى المكذوب عليه فى أغلب الأكاذيب الإسرائيلية كان صانع السلام معها الرئيس الراحل أنور السادات، ثم الرئيس حسنى مبارك نفسه، وتمحورت هذه الأكاذيب حول هدفين، هما: الوقيعة بين مصر والفلسطينيين والإساءة إلى سمعة ومصداقية مصر، وضرب العلاقات المصرية الأمريكية. وتضم قائمة الأكاذيب قائمة طويلة.

فلم ينج الرئيس الراحل أنور السادات من «صديقه» بيجين ـ على حد قول السادات ـ فعلى سبيل المثال، أوحى بيجين وبعض الإعلام الإسرائيلى ـ بعد ضرب إسرائيل مفاعل «تموز» النووى العراقى فى يونيو ١٩٨١م ـ بأن السادات ـ الذى كان التقاه ليلتها فى شرم الشيخ ـ لم يمانع ضرب إسرائيل المفاعل، وحاول الإعلام الرسمى المصرى نفى هذه الكذبة إلا أن الأجواء العربية منذ زيارته للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ لم تكن تسمح بأن يصدقه أحد.

وطال الكذب الإسرائيلى الرئيس حسنى مبارك أيضًا، ويلاحظ أن أغلب هذه الأكاذيب ترددت وروجت بعد توقيع اتفاق أوسلو ١٩٩٣م، ففى أول أيام عام ١٩٩٤م ادعى وزير خارجية إسرائيل (السابق) شيمون بيريز التوصل إلى «وثيقة مشتركة مع الفلسطينيين» فى القاهرة لاستئناف المفاوضات حول المرحلة الانتقالية، ونفى وزير الخارجية المصرى (السابق) عمرو موسى هذه الكذبة.

وفى كذب فاجر، بعث جاد يعقوبى ـ مندوب إسرائيل فى الأمم المتحدة ـ رسالة إلى الأمين العام (السابق) للأمم المتحدة بطرس غالى فى يوليو ١٩٩٥م يدعى فيها أن رئيس وفد مصر، السفير نبيل العربى، لا يعبر عن موقف حكومته خلال مناقشة قضية الألغام فى الجمعية العامة، وبعثت وزارة الخارجية رسالة إلى غالى كذبت فيها يعقوبى.

وفى أكتوبر من نفس العام نفى بيريز وجود تعهد من الرئيس الإسرائيلى (السابق) عيزرا وايزمان للرئيس مبارك (كان الرئيس المصرى أعلن عنه) بالإفراج عن ٢٨ سجينة فلسطينية فى المعتقلات الإسرائيلية، مما اضطر القاهرة إلى إعلان حقيقة تعهد وايزمان خلال زيارته القاهرة.

وكان العام ١٩٩٥م عامًا للكذب، فقبل أن ينتهى العام ادعى وزير خارجية

إسرائيل (السابق) إيهود باراك فى مؤتمر صحفى مع نظيره المصرى عمرو موسى ـ عقب لقاء مع الرئيس حسنى مبارك ـ أنه تم الاتفاق بين الجانبين على «تأجيل بحث الموضوع النووى» ـ فى إشارة إلى طلب مصر بحث الموضوع بعد التمديد الأبدى للمعاهدة النووية فى مايو من نفس العام ـ واضطر موسى إلى التدخل فى اللحظة نافيًا ذلك ومتهمًا باراك بالكذب.

وفى أغسطس ١٩٩٦م نشرت الصحف الإسرائيلية أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو حصل خلال زيارته القاهرة على موافقتها استئناف توسيع المستوطنات، فسارعت وزارة الخارجية المصرية إلى إصدار بيان ينفى هذه الأكذوبة.

وخلال نفس الشهر زعمت صحف إسرائيلية أن مصر وعدت حكومة نتنياهو بدعم اقتراحها «لبنان أولاً» ـ قبل المسارين السورى والفلسطينى ـ مما اضطر وزير الخارجية المصرى (السابق) وقتها إلى القول فى مؤتمر صحفى: «هذا كذب» وكررها ثلاث مرات ـ هكذا صراحة.

وكرر بيريز الكذب مرة أخرى، ونسب إلى مبارك ـ عقب لقائه به فى القاهرة فى نوفمبر ١٩٩٩م ـ قوله: إن مصر على استعداد لاستضافة المؤتمر الإقليمى الخامس لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد شهر رمضان المبارك. الأمر الذى نفته مصر واتهمت بيريز مجددًا بالكذب.

عاد الكذب الإسرائيلى على الرئيس حسنى مبارك مرة أخرى، ففى التاسع والعشرين من إبريل عام ٢٠٠١م التقى وزير خارجية إسرائيل شيمون بيريز الذى عرض على مبارك محضر اجتماع (إسرائيلى ـ فلسطينى) حضره بيريز ومسئولان فلسطينيان (أحمد قريع وسلام فياض) تم خلاله التوصل إلى اتفاق على عدد من الإجراءات لتهيئة الوضع للعودة إلى المفاوضات، ومن بين هذه الإجراءات وقف إطلاق النار فى الأراضى الفلسطينية.

وبعدما أعلن مبارك ـ حسب طلب بيريز الذى أطلعه على نسخة من محضر الاجتماع ـ الاتفاق، فوجئ مبارك بأن بيريز ينفى فى تصريحات للصحافة بعد عودته لإسرائيل وجود هذا الاتفاق متهمًا مبارك ـ بشكل غير مباشر ـ بالكذب، وتساءلت إذاعة إسرائيل: «من أين أتى مبارك بهذا الكلام؟».

وجن جنون مبارك وانتهز فرصة إلقائه خطابًا فى اليوم التالى لمناسبة عيد

العمال واتهم بيريز بالكذب، وعرض على العالم نسخة محضر الاجتماع، وقرأ منها ما قاله له بيريز خلال لقائهما حول وقف إطلاق النار، واستدعت وزارة الخارجية سفير إسرائيل بالقاهرة تسفى ميزئيل، وأبلغته رسالة احتجاج شديدة اللهجة.

إزاء الموقف المصرى الحازم لجهة رفض تمرير كذبة بيريز على مبارك والتهديد بتحول هذا الموقف إلى أزمة، وتدخل واشنطن نظرًا لحاجتها إلى الموقف المصرى ومبارك، اضطر بيريز إلى التراجع وأدلى فى اليوم الثالث (أول مايو ٢٠٠١م) بتصريح قال فيه: «إن كلام مبارك دقيق وإن الخطأ وقعت فيه الإذاعة الإسرائيلية بسبب ترجمة تصريحاته - التى أدلى بها باللغة العربية - مرة إلى تفاهم ومرة إلى اتفاق، وما قلته إن هناك تفاهمًا».

وفى موقف ينم عن توزيع الإسرائيليين الأدوار - لا فارق بين مسئول وصحفى - تحمل الصحفيون الإسرائيليون المرافقون لبيريز خلال زيارته القاهرة المسئولية طواعية لإنقاذ الموقف، واعترفوا بما أسموه: تشويه غير متعمد لأقوال مبارك!

■ ١١ سبتمبر منعطف خارق للكذب الإسرائيلى:

بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م زادت جرعة الأكاذيب الإسرائيلية واستهدفت مصر والفلسطينيين وشارك فيها المسئولون ووسائل الإعلام.

ففى أكتوبر ٢٠٠١م ضبطت إسرائيل تكذب؛ لتوريط الرئيس حسنى مبارك، فبعد ٣ أسابيع من هجمات ١١ سبتمبر نشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية تصريحات مزيفة للرئيس مبارك، زعمت فيها أن الرئيس المصرى قال لشارون إنه «لا يصدق عرفات ولا تصريحاته حول مكافحة الإرهاب، وإن عرفات حوله شخصيات رهيبة ومرعبة!».

وبمراجعة مكتب الرئيس لتصريحاته وحديثه لمجلة «نيوزويك» الأمريكية - التى ذكرت الصحيفة الإسرائيلية أن مبارك أدلى بهذه التصريحات فى حديث معها - لم يعثر على أصل لهذه العبارة، فأصدرت القاهرة بيانًا يتهم الصحيفة بالكذب.

وفى الشهر التالى - نوفمبر - عادت صحف إسرائيل لترويج أكاذيب مفادها:

إبرام مصر مع كوريا الشمالية صفقة سلاح تتضمن شراء صواريخ أرض أرض، وتتجلى خطورة هذه الأكاذيب فى كونها جاءت بعد أيام من إطلاق الرئيس الأمريكى جورج بوش مصطلح محور الشر الذى يضم ـ حسب وجهة نظره ـ إيران والعراق وكوريا الشمالية، ومن ثم فإن مصر ـ حسب أهداف إسرائيل ـ تتعاون مع عضو رئيسى فى هذا المحور، وذلك فى محاولة لضرب العلاقات الأمريكية المصرية.

لذا، فإن الرد المصرى على هذه التقارير المزيفة جاء على لسان الرئيس مبارك نفسه، الذى اتهم أطراف (إسرائيل) بالتخطيط لخلق جو من التوتر فى المنطقة ومع الولايات المتحدة.

وفى أكذوبة ذات مغزى لضرب العلاقة المصرية الأمريكية والفلسطينية كذبت إسرائيل على مبارك مجددًا، وزعمت صحيفة «هآرتس» فى يوليو ٢٠٠٢م ـ نقلاً عن راديو الجيش الإسرائيلى ـ أن مبارك أبلغ بوش: «أن عرفات قد سبب معاناة هائلة لشعبه»، ومرة أخرى يصدر بيان فى القاهرة لمصدر مسئول ينفى هذه الأكذوبة، ويصفها بأنها جزء من حلقات مستمرة لمحاولة تغطية ما تقوم به إسرائيل من أعمال تهدد السلام والاستقرار وتضرب عرض الحائط بقرارات الشرعية الدولية.

وفى الشهر التالى ـ أغسطس ـ من نفس العام عادت «هآرتس» لتنقل عن مصادر استخباراتية إسرائيلية ـ فى تصريحات لصحيفة ألمانية ـ امتلاك مصر أسلحة نووية.. ولأن هذه الأكذوبة جاءت «واسعة جدًا» فقد خرج مصدر إسرائيلى لينفى لـ«هآرتس» هذه المعلومات الكاذبة.

ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى فى سبتمبر ٢٠٠٠م تنسف إسرائيل كل التفاهمات التى نجحت مصر فى التوصل إليها مع الفصائل الفلسطينية لوقف إطلاق النار، الأمر الذى دعا الدكتور أسامة الباز ـ المستشار السياسى للرئيس المصرى ـ إلى اتهام إسرائيل باللجوء إلى «وسائل كاذبة وملفقة لكى تنسب إلى الفلسطينيين خرق وقف إطلاق النار».

على الصعيد الفلسطينى، ونظرًا لأن فلسطين أرضًا وشعبًا هى الهدف منذ نشأة الحركة الصهيونية، فقد كانت الأكاذيب مثل التنفس، وباتت الأكاذيب نوعية بعد هجمات ١١ سبتمبر لتحقيق مكاسب سياسية أو بالأحرى تكريسها على حساب

الحقوق الفلسطينية، ففى اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة قضية اللاجئين الفلسطينيين فى نوفمبر ٢٠٠١م جاء بيان مندوب إسرائيل حافلاً بالأكاذيب ومرددًا الرواية الإسرائيلية حول حقوق اليهود فى «أرضهم التاريخية»! ورفض العرب قيام دولة إسرائيلية! وطرد اليهود من الدول العربية، وتسبب العرب فى نشأة قضية اللاجئين!

تحت وطأة نفس التداعيات تصدى رئيس وفد مصر فى الأمم المتحدة السفير أحمد أبوالغيط - وزير الخارجية لاحقًا - للأكاذيب واتهم الإسرائيليين - وبحق - بترديد «أكاذيب تاريخية»، وعدم الخجل، موضحًا حقائق إعطاء القرار ١٨١ بتقسيم فلسطين، أكثر من نصف فلسطين إلى الأقلية اليهودية، واستيلاء إسرائيل فى حرب ١٩٤٨م على أكثر من ٢٠٪ من المساحة المخصصة للدولة العربية فى فلسطين، والاستيلاء على كل فلسطين فى عدوان ١٩٦٧م، كما أوضح أن خروج اليهود من مصر جاء طواعية بعد قيام عناصر يهودية بمحاولة زعزعة الاستقرار الداخلى فى مصر (فى إشارة إلى فضيحة لافون).

وكشفت تغطية وسائل الإعلام الإسرائيلية - لما سمته محاولة اختطاف عربى من فلسطين ١٩٤٨م يدعى (توفيق فقرا) طائرة مدنية تابعة لشركة طيران العال فى نوفمبر ٢٠٠٢م كانت فى طريقها من تل أبيب إلى إستنبول - الاستعداد الطبيعى للكذب بهدف خدمة السياسة الإسرائيلية وأهدافها والتحريض على الفلسطينيين بوصفهم إرهابيين بما فى ذلك فلسطينيو ٤٨ حاملو الجنسية الإسرائيلية.

فبعد يوم من التهويل والتدليس بالحديث عن محاولة اختطاف طائرة والاصطدام بها فى إحدى بنايات تل أبيب - فى محاولة مكشوفة للإيحاء بوجود رغبة فلسطينية فى محاكاة هجمات ١١ سبتمبر وللتحريض ضد فلسطينيى ١٩٤٨م وربما لطردهم - بدأت الحقائق تتضح، فالرجل (توفيق فقرا) كان يحمل شفرة حلاقة وليس سكينًا كما ادعت وسائل الإعلام الإسرائيلية وأن رجال الأمن على الطائرة اعتقدوا أنه يهم بمهاجمة إحدى المضيفات أو دخول قمرة القيادة، وتراجعت الأكاذيب أمام الحقائق.. وبطبيعة الحال، لم تعتذر وسائل الإعلام الإسرائيلية.

■ الحلفاء والأصدقاء أيضًا:

أكاذيب إسرائيل طالت أيضًا الحلفاء الرئيسيين لها في العالم بما في ذلك بلد المنشأ (وعد بلفور) بريطانيا، ففي الرابع والعشرين من يونية ٢٠٠٢م كذب رئيس الوزراء إريل شارون، مورطًا رئيس حكومة بريطانيا توني بلير للحصول على ضوء أخضر وموافقة بريطانيا (مزعومة) على قتل فلسطينيين، فقد تم لقاء الرجلين في لندن وفي أعقابه نسب شارون إلى بلير قوله - خلال اللقاء - إن بريطانيا كانت سترد «بيد ثقيلة» لو أن ٢١ شخصًا قتلوا في عملية تفجير وسط لندن، في إشارة إلى انفجار تل أبيب الذي قتل فيه ٢١ إسرائيليًا قبل أيام من اللقاء.

دفع كذب شارون متحدثًا باسم بلير إلى الصحافة ليعلن عدم صحة ما ذكره شارون.

وشاركت الولايات المتحدة إسرائيل في ترويج الأكاذيب لخدمة أهداف السياسة الإسرائيلية، ففي أعقاب فشل مفاوضات كامب ديفيد في يوليو عام ٢٠٠٠م تركز الخطاب السياسي الأمريكي الرسمي على تبني الرواية الإسرائيلية بتحميل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وفريقه المفاوض مسئولية الفشل، وظلت هذه الأكذوبة تتردد لفترة طويلة. لكن بين الأصدقاء والحلفاء من يرفض الأكاذيب الإسرائيلية، فقد تحرك ضمير روبرت مالي المستشار المالي الخاص للرئيس كلينتون وأعلن في أغسطس ٢٠٠١م - بعد ١٣ شهرًا من المفاوضات - أنه بصفته أحد المشاركين في الاجتماعات الأمريكية الإسرائيلية الفلسطينية يستطيع أن يرفض مقولة إن رئيس وزراء إسرائيل إيهود باراك قدم لعرفات - خلال المفاوضات - ما يوصف بأنه أفضل صفقة يمكن أن يحصل الفلسطينيون عليها.

ولفقت الصحف الإسرائيلية (معاريف) في يناير ٢٠٠٢م تصريحات ونسبتها إلى الجنرال أنتوني زيني قائد القيادة المركزية الأمريكية السابق ومبعوث كلينتون لإبرام تفاهم فلسطيني إسرائيلي لوقف إطلاق النار استنادًا إلى «خطة السيناتور ميتشيل»، فقد نسبت إليه قوله: «إن الرئيس عرفات بمثابة الأب الروحي لعصابة من المافيا»، وبرغم المناخ المعادي في الولايات المتحدة وإسرائيل لعرفات ورفضهما التعاون معًا فإن زيني أدلى بتصريحات حازمة وصف فيها هذا الكلام بأنه: «كاذب، وهدف من وضعوه هو نسف مهمته.. إنها أكاذيب فظة تقوم بها جهات تريد نسف عملية السلام».

وبخلاف الأصدقاء والحلفاء ورطت إسرائيل العالم كله فى نوفمبر ٢٠٠٢م، فقد كذب بنيامين نتنياهو وزير خارجية حكومة شارون وزعم أن «الإرهابيين» الفلسطينيين ارتكبوا مجزرة ضد المدنيين اليهود فى مدينة الخليل بالضفة الغربية سقط فيها ١٢ قتيلاً و٣٠ جريحًا، وسارعت عواصم العالم إلى إدانة العملية. وبعد قليل اتضح أن المقاومة المشروعة نفذت العملية ضد جنود الاحتلال العسكرى وليس ضد المدنيين، وطالب الفلسطينيون عواصم العالم التى سارعت بتصديق رواية نتنياهو إلى الاعتذار لكن أحدًا لم يفعل!

■ أكاذيب غير مقنعة للعرب.. ولليهود أيضًا:

لم تقنع الأكاذيب الإسرائيلية العرب بطبيعة الحال، وبعض اليهود أيضًا من الأكاديميين، فمن بين الأكاذيب الإسرائيلية التاريخية أكذوبة وجود هيكل سليمان تحت المسجد الأقصى، ومن ثم القيام بأعمال حفر مستمرة منذ احتلال القدس فى يونية ١٩٦٧م - بعد العدوان - للبحث عن الهيكل واستمرار هذه الحفريات برغم عدم العثور على شىء حتى الآن، ورافق ذلك أكاذيب أخرى حول وجود آثار يهودية بالضفة الغربية لتبرير سياسات مصادرة الأراضى ونزع ملكية الفلسطينيين لها.

هذه الأكذوبة لم تقنع بعض اليهود - فما بال العرب والمسلمين؟ - ففى عام ٢٠٠١م أعلن أستاذ الدراسات التاريخية بالجامعة العبرية موشيه ماووز أن اليهود اخترعوا أكذوبة وجود آثار يهودية مقدسة بالضفة الغربية فى أعقاب ١٩٦٧م ومقابر ومعابد فى المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية العالية.. هذه الأكذوبة كان مبالغًا فيها لدرجة أن الأكاديمى الإسرائيلى قال فى محاضرة أمام الجالية اليهودية فى نيويورك: إن هذه الأكاذيب تحول الديانة اليهودية إلى ديانة وثنية تقدس الحجارة بدلاً من تقديس الأرواح.

وعلى الجانب العربى بذلت محاولات عديدة لفضح أكاذيب إسرائيل التى غلب عليها الطابع السياسى وتميزت بالقصور؛ لأنها تعاملت مع الأكاذيب بالقطعة، ولم تتعامل معها على أساس تاريخى باستثناء خطاب ويصا واصف باشا وزير خارجية مصر عام ١٩٣٧ أمام عصبة الأمم، الذى تناول مخاطر الهجرة اليهودية، وفند الأسس التاريخية لأرض الميعاد لمحاولة إقامة دولة يهودية فى فلسطين، وحذر العالم من أنهار الدماء التى ستسيل فى المنطقة بسبب تبنى هذه الأكاذيب.

وفى مايو ٢٠٠١م انطلقت مرة أخرى دعوة للتعامل مع النزاع من منظور تاريخى ـ يفند الدعاوى والأسس التاريخية للنزاع ولقيام دولة إسرائيل ـ من اتحاد المؤرخين العرب، ففى ورقة مهمة لمساعد الأمين العام للاتحاد عرفات حجازى حول «الغزو الإسرائيلى للبلدان العربية والاستناد إلى وقائع وأسانيد وتاريخ مزور وضعه اليهود بأنفسهم» كشفت تفاصيل هذه الأكاذيب.

هذه الورقة التى تشكل أساسًا مرجعيًا ودراسيًا عربيًا تبدأ بالإشارة إلى وصية ديفيد بن جوريون (١٨٨٦ ـ ١٩٧٣) ـ مؤسس المنظمات الأمنية والاستخباراتية وأول رئيس وزراء إسرائيل لاحقًا ـ التى تؤكد أن التاريخ اليهودى الصهيونى والإسرائيلى مزور وليس للكثير من وقائعه صحة ولا أساس، سواء فى الماضى القريب أو البعيد.

ومن ثم دعا اتحاد المؤرخين العرب إلى إنشاء لجنة تعيد قراءة التاريخ اليهودى الحديث والمعاصر، الذى تتناقض بعض المفاهيم الرائجة فيه مع التوراة نفسها، مثل قصة دخول سيدنا إبراهيم الخليل على رأس قوة ضمت ١٨ ألف جندى، بينما التوراة تقول إنه دخلها مسالمًا. ومن الأسف أن كثيرًا من الأكاذيب انطلى على بعض المثقفين العرب؛ ولذلك فإن الهدف من عمل اللجنة ليس تصحيح الروايات الإسرائيلية فحسب بل إقناع العرب أولاً بزيف هذه الأكاذيب التى للأسف صدقوها وصدقوا أن لإسرائيل حقوقًا فى الضفة وغزة، وكل فلسطين.. المهم أن هذه اللجنة لم تتشكل حتى الآن!

ثانيًا: ثانى أكبر كذبة فى التاريخ..

■ أسلحة دمار شامل لدى العراق:

تعد كذبة حيازة العراق أسلحة دمار شامل ثانى أكبر كذبة عرفها تاريخ منطقة الشرق الأوسط بعد كذبة «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، فالكذبتان قادتا الأحداث فى المنطقة نحو احتلال بلدين عربيين، وقتل الآلاف من أبناء شعب البلدين، ومحاولة طمس هويتهما العربية والإسلامية.

كذبة أسلحة الدمار العراقية جاءت متعددة الأبعاد، فلكى يتم إضفاء المصداقية عليها لفقت معلومات وزورت وثائق، بعضها حاول توريط منظمات وحكومات دول أجنبية فى باقة غير مسبوقة من الأكاذيب تم إعدادها فى لندن وواشنطن.

وكما كشفت عملية التخطيط لغزو العراق مؤسسات وشخصيات تحولت إلى آلات لصنع الأكاذيب وترويجها، فإنها استنهضت أيضًا مؤسسات وشخصيات وصحفًا؛ لفضح هذه الأكاذيب وتفنيدها، وكما بدأ غزو العراق بإطلاق مصطلح محور الشر على العراق وإيران وكوريا الشمالية، انتهت الحرب بإطلاق مصطلح محور الكذب على ثلاثي التحالف الرئيسيين بوش وبلير وأزنار رئيس وزراء إسبانيا آنذاك.

وتراجعت دول عظمى مثل بريطانيا والولايات المتحدة إلى مستوى ممارسة ألاعيب لا تقدم عليها سوى نظم حكم ديكتاتورية فى العالم الثالث منها: تقديم مسئولين كبش فداء؛ لمحاولة إنقاذ سمعة الرئيس جورج بوش ورئيس الوزراء تونى بلير، ومحاولة تشويه سمعة معارضين للحرب انتقامًا منهم. لكنَّ كذابين كثيرين سقطوا.

وبرغم أن غزو العراق بدأ بكذبة، فإنه انتهى بحقيقة وهى اعتراف بوش وبلير بأن ضمان أمن إسرائيل كان هدفًا رئيسيًا من وراء شن الحرب .

ومن المفارقات أن الأكذوبة الأولى الخاصة بفلسطين أبدت لبريطانيا تجاوبًا معها وساعدت فى تنفيذها بوعد بلفور المشئوم فى نوفمبر ١٩١٧م، وتولت أمريكا ـ بعد انهيار الإمبراطورية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية ـ مهمة دعم إسرائيل وضمان أمنها، ومن ثم رعاية الأكاذيب الصهيونية وترويجها، وتتحمل بريطانيا والولايات المتحدة مسئولية التداعيات المستمرة لهذه الأكذوبة.

والأكذوبة الثانية الخاصة بالعراق اصطنعتها الولايات المتحدة فى ظل إدارة يسيطر عليها اليمين المتطرف أو ما يسمى بالتيار المسيحى الصهيونى، وذلك لزوم التخطيط لغزو بلد عربى آخر واحتلاله وهو العراق، وتحالفت بريطانيا معها.

ضاعت فلسطين والعراق نتيجة أكذوبتين مصدرهما واحد وهدفهما واحد.

■ مؤسسات صناعة الأكاذيب وترويجها:

استقر الرئيس الأمريكى جورج بوش ورئيس وزراء بريطانيا تونى بلير على حيازة العراق أسلحة دمار شامل كمبرر لغزوه، وفى لقائهما بكامب ديفيد فى السابع من سبتمبر ٢٠٠٢م بدأت عملية إطلاق سلسلة متتابعة من الأكاذيب

للترويج ولإقناع الرأى العام الداخلى فى بلديهما بأن حيازة النظام العراقى هذه الأسلحة خطر على أمنهما القومى، والرأى العام العالمى بوجود هذه الأسلحة لديه لتبرير الغزو وضرورته! وذلك فى «عملية صناعة الكذب» غير المسبوقة.

أطلق الرئيس بوش بعد لقائه بلير إحدى أكاذيبه، وقال فى تصريحات للصحفيين: «أذكركم بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أصدرت تقريرًا تقول فيه إن العراق يمكنه تطوير سلاح نووى خلال ستة أشهر.. لا أدرى أى دليل آخر نحتاج إليه».. والحقيقة غير ذلك تمامًا: فالوكالة كانت قد أصدرت تقريرًا بالفعل عام ١٩٩٨م أكد أنه لا توجد أى دلائل على الإطلاق تدل على أن العراق يمكنه تصنيع قنبلة ذرية خلال ستة أشهر أو حتى عام كامل.. لقد قيل بالفعل إن العراق يمكنه ذلك، ولكن هذا كان عام ١٩٩٠م قبل حرب تحرير الكويت.

ولأن الأكذوبة تتعلق بمنظمة دولية وسمعتها، ولأنها خشيت من توريطها فى التبرير لحرب عدوانية نفت الوكالة ما ذكره بوش، ولهذه الأسباب اضطرت الإدارة على لسان آرى فلايشر المتحدث الرسمى باسم البيت الأبيض أن يعترف بأن كلام بوش «غير دقيق».

وعلى خلفية لقائهما فى السابع من سبتمبر، لفق بلير تقريرًا سلمه إلى مجلس العموم البريطانى فى العشرين من نفس الشهر تضمن معلومات كاذبة، اعترف بلير نفسه فى مؤتمر حزب العمال فى برايتون بعد عامين بأنها غير صحيحة معترفًا بالخطأ... وكان قد زعم فى تقريره أن العراق استمر فى إنتاج الوسائط الكيماوية والبيولوجية، وأنه توجد لديه خطط عسكرية لاستخدام هذه الأسلحة، وبعضها يمكن إطلاقه خلال ٤٥ دقيقة من صدور الأمر باستخدامها، وأن العراق طوَّر مختبرات محمولة ومتنقلة بغرض الاستخدامات العسكرية.

وجاء اعتراف بلير بالكذب بعد مقاومة عنيفة للاستمرار فى قتل الحقيقة، فقد حرص على نفى كافة التقارير التى أكدت كذبه، ومنها تقرير نشرته «الجارديان» فى نهاية مايو ٢٠٠٣م أشار إلى أن وزير الخارجية «جاك سترو» يشك فى المعلومات التى ذكرها بلير فى تقريره.

ولم يمر شهر على كذبته السابقة حتى أطلق بوش أكذوبة ثانية، ففى السابع من أكتوبر ٢٠٠٢م زعم بوش أن صدام لديه «أسطول ضخم من الطائرات الموجهة عن بعد ويمكنه مهاجمة الولايات المتحدة، وأن مهندسًا عراقيًا هرب من بلاده عام

١٩٩٨م كشف أن صدام يعمل على تصنيع قنبلة نووية».. والحقيقة هى أن تقريرًا لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية كان قد أشار إلى أن الأسطول المفترض لا يعدو أن يكون «مشروعًا تجريبيًا»، بينما المهندس العراقى المقصود ـ وهو المهندس خضير حمزة الذى أدلى باعترافاته عام ١٩٩٨م ـ كان قد هرب من العراق عام ١٩٩٥م بعد أن ترك العمل فى البرامج النووية عام ١٩٩١م.

وقبل نهاية عام ٢٠٠٢م اعترف وزير الدفاع الأمريكى دونالد رامسفيلد أنه كان قد التقى صدام حسين بالفعل فى بغداد عام ١٩٨٣م، لكنه زعم أنه حذر صدام ـ خلال هذا اللقاء ـ من استخدام أسلحة كيماوية لديه، إلا أن صحيفة «واشنطن بوست» نشرت أجزاء من وثائق رسمية حول هذا اللقاء تثبت كذب رامسفيلد، وأن هذا الموضوع لم تتم إثارته خلال اللقاء، حتى عندما تراجع متحدث باسم وزارة الدفاع وصرح بأن رامسفيلد أثار ذلك خلال لقائه مع وزير الخارجية طارق عزيز، ثبت أيضًا كذب رامسفيلد حيث تبين أن هذا الموضوع لم يثر سوى بشكل عابر ومن باب مناقشة قضايا تحد من قدرة أمريكا على مساندة العراق فى حربه ضد إيران.

وبلغت الأكاذيب الأمريكية ذروتها مع قرب المؤتمر الذى حددته الحكومتان البريطانية والأمريكية لغزو العراق، ففى خطاب «حالة الاتحاد» أمام الكونجرس بجلسته فى الثامن والعشرين من يناير ٢٠٠٣م زعم بوش أن النظام العراقى حاول شراء يورانيوم مخصب من دولة إفريقية (النيجر)، وأضاف إلى ذلك لاحقًا كذبة جديدة وهى أن «صدام حسين على علاقة بالقاعدة».

وفى الخامس من فبراير ٢٠٠٣م عرض وزير الخارجية كولن باول فى جلسة خاصة لمجلس الأمن معلومات، زعم أنها تثبت حيازة العراق أسلحة دمار شامل وشريط فيديو لما قال إنها وحدات ومختبرات متنقلة فى محاولة لإقناع المجلس بتوجيه إنذار نهائى للعراق، وحضه على إضفاء الشرعية على الحرب غير الشرعية المقررة.. وفى نفس الجلسة كرر باول المزاعم عن علاقة صدام بتنظيم القاعدة، وقد وصف باول لاحقًا ما حدث يومها فى مجلس الأمن بأنه وصمة عار فى تاريخه!

وقبل شن الحرب زعم باول أنه تم بناء تحالف دولى لشن الحرب يضم ٤٥ دولة، وتبين أنه لا يضم أكثر من نصف هذا الرقم، حتى أن صحيفة «ديلى ميرور» البريطانية وصفته بأنه «تحالف الكذابين: الدول المرتشية أو المهددة من جانب الولايات المتحدة»، وأعلن الرئيس البولندى عن تأييده للحرب، بينما ٧٥٪ من مواطنيه أعلنوا

عن رفضهم لها، وكذلك أعلن رئيس وزراء إيطاليا سلفيو بيرلسكوني، بينما ٨٠٪ من مواطنيه يعارضونها حسب استفتاء نشرته التايمز البريطانية المؤيدة للحرب.

واستمرت أكاذيب بلير خلال الحرب على العراق، وزعم في السابع والعشرين من مارس ٢٠٠٣م ـ خلال لقاء مع بوش في كامب ديفيد ـ أن السلطات العراقية أعدمت اثنين من الجنود البريطانيين تم أسرهما، في إطار حشد الدعم الشعبي للحرب، بل وذهب في الكذب إلى القول بأن لديه «مشاهد إعدام جنود بريطانيين»! وتصدى أفراد من عائلة أحد الجنود فاتهموا بلير بالكذب مؤكدين أن ابنهم لم يعدم ولم يأسر، بل قتل في ساحة الحرب، وأيضًا لأن الطرف الآخر في القصة بريطاني وهو عائلات الضحايا البريطانيين فقد اضطر بلير للتراجع واعتذر وزير القوات المسلحة لأسرتي الجنديين.

لكن ذلك لم يمنع بوش من الاستمرار في إطلاق الأكاذيب، وأعلن في نهاية مايو ٢٠٠٣م ـ بعد أقل من شهرين على احتلال العراق ـ أنه «قد تم العثور على بعض أسلحة الدمار الشامل»!!

أكثر من ذلك، فقد واصل بوش أكاذيبه وذهب في خطاب حالة الاتحاد أمام مجلس الكونجرس في العشرين من يناير ٢٠٠٤م، الذي كان قد شهد كذبة صفقة اليورانيوم المزعومة قبل عامين ضمن مبررات الغزو، إلى أن فريق خبراء الأسلحة الأمريكيين الذي يرأسه ديفيد كاي يعد تقريرًا أثبت وجود عشرات من أسلحة الدمار الشامل والمعدات التي أخفاها النظام العراقي المخلوع عن الأمم المتحدة.

لكن كاي فاجأه بتقديم استقالته وإعلانه خلو العراق من أي أسلحة للدمار الشامل، وأنه لم تكن هناك أسلحة حتى عندما بدأ غزو العراق.

■ سقوط الأقنعة.. أجهزة فضح الكذب:

مقابل عملية «صناعة الكذب» تولت الصحافة الأمريكية والبريطانية وبعض صحف عربية وسياسيون ومسئولون سابقون وبرلمانيون في البلدين بعد الحرب ـ إطلاق عملية مضادة لكشف الكذب وفضحه، الأمر الذي اضطرت معه الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية إلى الاعتراف بوجود أخطاء ومعلومات مزورة.

في الولايات المتحدة، طلب توم داشيل زعيم الأقلية الديمقراطية في مجلس الشيوخ في التاسع من يوليو ٢٠٠٣م إجراء تحقيق موسع داخل الكونجرس

لكشف النقاب عن الأخطاء التى وقعت فيها المخابرات المركزية حول خطورة النظام العراقى وحيازته أسلحة دمار شامل ومحاولته شراء يورانيوم من النيجر، ولمعرفة إلى أى مدى تلاعب الرئيس بهذه المعلومات، وذلك بعدما اعترف مايكل أنتون المتحدث باسم مجلس الأمن القومى بأن ما جاء فى خطاب حالة الاتحاد استند إلى معلومات مزورة، وأن بوش أخطأ فى الاستناد إليها، وكانت هذه المعلومات قد قدمتها استخبارات دولة صديقة (بريطانيا)، هذا الاعتراف نفسه لم يأت طواعية بل اضطراريًا بعدما كشف السفير السابق جوزيف ويلسون - الذى كان قد تم تكليفه بإعداد تقرير حول محاولة النظام العراقى شراء يورانيوم من دولة إفريقية - أنه خلص فى تقريره إلى عدم صحة هذه المعلومات، وأنه قدم تقريرًا بهذه النتيجة إلى وكالة الاستخبارات المركزية، كما أصر ويلسون على أقواله برغم لجوء السلطات الأمريكية إلى عملية لا تقدم عليها سوى دولة من العالم الثالث وذلك بتسريب اسم زوجته إلى إحدى الصحف الأمريكية بوصفها أحد عملاء الوكالة برغم القانون الذى يحظر الكشف عن هوية العملاء.

وصف الكاتب الأمريكى الشهير بوب كروجمان - فى مقال بصحيفة «نيويورك تايمز» ضمن سلسلة طويلة من المقالات لكتاب وسياسيين - بوش بأنه «شخص لا يكف عن الكذب.. لا يوجد فى التاريخ الأمريكى رئيس كذب على شعبه مثل بوش، فهو يكذب فى كل شىء بداية من الضرائب وحتى الحرب على العراق».

وطالب عضوا مجلس الشيوخ عن الحزب الديمقراطى إدوارد كنيدى وكارل ليفين بوش بتقديم تفسير للخطأ الذى اعترفت إدارته بالوقوع فيه بشأن «صفقة اليورانيوم»، ونبه العضوان إلى أن المسألة ليست مسألة كلمات خاطئة؛ وإنما المسألة هى محاولة تسييس معلومات المخابرات وتزييف الحقائق بغرض تبرير اللجوء إلى استخدام القوة. وركز كنيدى على أن الحرب شنت لأهداف سياسية، وأن بوش يكذب ويكذب واتخذ قرار الحرب منذ وصوله إلى البيت الأبيض.

ووجه المسئول الأمريكى السابق راى مكجوفيرن الذى أمضى ٢٧ عامًا فى العمل بوكالة الاستخبارات المركزية اتهامًا لإدارة بوش بالكذب أيضًا فى علاقة صدام بالقاعدة وأعلن: «أن هذه المزاعم ثبت كذبها وأن المسألة - بالنسبة للإدارة - الآن هى محاولة تقديم أى دليل».

وشن الجنرال أنتونى زينى قائد القيادة الأمريكية المركزية السابق هجومًا

على الإدارة واتهمها بشن حرب غير شرعية استندت إلى الأكاذيب، هدفها الرئيسي هو ضمان أمن إسرائيل، وتبع زيني جنرالات وقادة عسكريين آخرين.

وتزايدت القناعة بكذب بوش وبلير، بما في ذلك قناعة الأمريكيين العاملين في أجهزة الأمن القومي والاستخبارات الذين يتهمون إدارة بوش بتزييف الحقائق، خصوصًا ما سموا بـ «عصابة البنتاجون» ويقصد بهم وزير الدفاع ونائبه بول وولفوتيز ومستشاراه ريتشارد بيرل ودوجلاس فايث. واتهم باتريك لانج الرئيس السابق لجمع المعلومات على مستوى العالم في وكالة استخبارات وزارة الدفاع: «أن الوكالة تعرضت لاستغلال وإساءة وتجاوز لشن حرب على العراق».

وسقطت كذبة صفقة اليورانيوم أولاً.. ففي تطور مثير على غرار ما يحدث في دول العالم الثالث كان في الولايات المتحدة وبريطانيا من هو على استعداد للتضحية بنفسه لإنقاذ النظام الحاكم.. والرئيس، فقد أعلن جورج تنيت مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية في الحادي عشر من يوليو ٢٠٠٣م مسئوليته عما ورد في خطاب حالة الاتحاد ٢٠٠٢م حول صفقة اليورانيوم، واعترف في بيان أصدره من صفحتين بأن الوكالة اطلعت على ما جاء في خطاب الرئيس ووافقت عليه قبل أن يلقيه لكنه يتحمل المسئولية شخصيًا في اعتقاد الرئيس بأن النص الذي تم رفعه إليه موثوق به.

وتبع ذلك اعتراف ستيفن هارلي نائب مستشارة الأمن القومي الأمريكي كونداليزا رايس (وزيرة الخارجية في الولاية الثانية لبوش) في الثالث والعشرين من يوليو بمسئوليته عن ورود العبارة الخاصة بصفقة اليورانيوم في خطاب الرئيس وقال: إنه قصَّر في واجبه الخاص بالتدقيق في الخطاب الرئيسي! وإنه اعتذر للرئيس بوش عن عدم حذفه هذه الفقرة من الخطاب.

ومن اللافت أنه رغم سقوط الأكاذيب تباعًا، وجد الرئيس الأمريكي من يدافع عن الأكاذيب من المحللين السياسيين، وكتب جوناه جولدبرج أن بوش أخطأ في اتخاذ قرار الحرب، لكنه لم يكذب أو يخدع الرأي العام الأمريكي وقدم تبريرًا ضرب به كل منطق، فهو فلسف الأمور قائلاً: إن الشخص يكون كذابًا عندما يعلم الحقيقة ويدعي عكسها، وخطأ بوش يتمثل في جهله بالحقيقة أو اعتماده على مصادر غير موثوق بها.. فعندما يعتقد الشخص بوجود شيء ثم يتبين بعد ذلك

عدم وجوده فهذا لا يعد كذبًا بل مجرد «غلطة».. معظم دول العالم اعتقدت فى ذلك بما فيها ألمانيا.. ومع ذلك يتركز الهجوم على بوش ولم نسمع أحدًا يهاجم ألمانيا أو خاصة بوش فى الحزب الديمقراطى. مثل ويسلى كلارك وجوزيف ليبرمان وهيلارى كلينتون الذين اعتقدوا بوجود أسلحة دمار شامل فى العراق.. فهل كل هؤلاء كذابون مثل بوش؟

الإجابة هى نعم؛ لأنه ببساطة، بوش رئيس الولايات المتحدة وهؤلاء لديهم خبرة وأجهزة يعتمدون عليها فى تدقيق المعلومات خصوصًا إذا كانت من تلك العينة التى تدمر دولاً وتقتل شعوبًا، فضلاً عن أن كل هؤلاء عليهم مسئولية.. وإلى جانب ذلك هناك فضيلة الاعتراف بالخطأ والاعتذار عنه.. وهذه فضيلة غابت عن بوش وإدارته.

لكن فى الرابع والعشرين من يناير ٢٠٠٤م تلقى بوش ضربة عنيفة إلى مصداقيته وأعلن ديفيد كاى كبير خبراء الأسلحة الأمريكيين ورئيس فريق كان بوش قد شكله لإعداد تقرير حول أسلحة الدمار الشامل العراقية عن استقالته حيث لم يعثر على أسلحة دمار شامل بالعراق بل أعلن أنه لم تكن بالعراق أسلحة دمار شامل قبل الغزو.. وفى هذه الحالة لم يجد بوش من ينقذ سمعة الإدارة ويتحمل مسئولية أكذوبة أسلحة الدمار الشامل التى استمر فى ترديدها حتى قبل أيام من استقالة كاى.

ووضع مفتش الأسلحة الأمريكى ريتشارد دويلفر فصل الختام فى قضية كذب إدارة بوش حول حيازة العراق أسلحة دمار شامل بإصدار تقرير أكد خلو العراق منها، وعلى أثر التقرير وجه ٦٥٠ خبيرًا سياسيًا أمريكيًا رسالة مفتوحة إلى الرئيس بوش اتهموه فيها بالتضليل، وأصدر الكونجرس تقريرًا اتهم مساعد وزير الدفاع دوجلاس فايث بتضليل البيت الأبيض والكونجرس والرأى العام الأمريكى من خلال تلاعبه بمعلومات استخباراتية لإثبات وجود علاقة بين تنظيم القاعدة والنظام العراقى المخلوع.

وأعلن البيت الأبيض اعترافه بالكذب فى يناير ٢٠٠٥م بقراره وقف البحث عن أسلحة الدمار الشامل العراقية بعد إعلان كبير المحققين الأمريكيين بوكالة المخابرات المركزية ريتشارد ويلفر فى الخامس والعشرين من إبريل ٢٠٠٥ تقريرًا نهائيًا ينهى التحقيقات رسميًا فى مزاعم حيازة العراق أسلحة دمار،

ويعلن فشل خبرائه الألف وسبعمائة فى العثور على شيء رغم طرق جميع الأبواب الممكنة للوصول إلى أدلة.

وتزامن التقرير مع استمرار الكشف عن فضائح وممارسات غير قانونية نتيجة للكذب، فقد أقام روى كريجر المسئول السابق بالوكالة دعوى قضائية ضدها مطالبًا فيها بالتعويض بسبب فصله من عمله لرفضه تزوير تقارير تدعم مزاعم إدارة بوش بحيازة العراق أسلحة دمار شامل تهدد أمن الولايات المتحدة والعالم.. وكشف كريجر كذلك عن تعرضه لضغوط، غير أن الوكالة فى المقابل نفت هذا الاتهام! وادعت أنها فصلت المدعى من العمل بسبب مخالفات جنسية ومالية ارتكبها وذلك لتقويض مصداقيته.

وتعرضت كونداليزا رايس خلال جلستى الاستماع اللتين عقدتهما لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ فى يناير ٢٠٠٥م للتصديق على ترشيح الرئيس بوش لها وزيرة للخارجية فى ولايته الثانية لانتقادات لاذعة تمحورت حول «الكذب والمبالغة» فى تبرير الحرب على العراق حيث اضطرت رايس إلى الإجابة عن ١٩٩ سؤالاً تتعلق بدورها فى التحضير للحرب برغم تضارب الأدلة عن وجود أسلحة دمار شامل.

وقد واصلت الإدارة الأمريكية برئاسة جورج بوش تحديها للحقيقة والعالم معًا برغم ثبوت كذبها وأعلنت وزارة الدفاع (البنتاجون) قيامها بدراسة اللجوء إلى خطط لتضليل مناطق فى العالم - بينها العالم العربى - إعلاميًا من خلال نشر قصص إخبارية فى الصحافة الأجنبية واختلاق وثائق مزورة بزعم التصدى للأفكار المعادية للقيم الأمريكية.

وفى بريطانيا طالب رود ريك برثيويت مستشار الشئون الخارجية لرئيس الوزراء السابق جون ميجور بإجراء تحقيق قضائى مستقل لإماطة اللثام عن جميع الشكوك المتعلقة بمبررات خوض الحرب ضد العراق.. وكشفت هيئة الإذاعة البريطانية «بى بى سى» فى يونية ٢٠٠٣م معلومات تلقتها أفاد مصدرها بأن الحكومة البريطانية تعمدت تضخيم خطر أسلحة الدمار الشامل العراقية لإقناع البرلمان بالانضمام إلى الولايات المتحدة وبضرورة الحرب، وطالب لين رانكين زعيم حزب المحافظين بلير بالاعتذار إلى مجلس العموم عن خطيئة التضليل.

لكن بلير كان أكثر قدرة على المقاومة من بوش فلم يعترف بالخطأ سريعًا من

أول ضربة، فنفى تقرير «بى بى سى» واتهامه بتضليل المجلس للحصول على موافقته لشن الحرب.

وتشكلت لجنة الشئون الخارجية بمجلس العموم البريطانى فبرأت تونى بلير وحكومته ومستشاره الإعلامى ألاستر كامبل من تهمة تزييف الحقائق وتضليل البرلمان والتلاعب والمبالغة لتبرير شن الحرب، لكن لجنة التحقيق البرلمانية التى رأسها رونالد أندرسون وجهت انتقادات حادة لكل من بلير وكامبل بشأن أسلوب التعامل مع معلومات الاستخبارات حول العراق، كما وجهت اللجنة - وغالبيتها من أعضاء حزب العمال الحاكم - انتقادًا إلى بلير لاعتماده فى التقرير الذى قدمه فى سبتمبر ٢٠٠٣م - تقرير الـ٤٥ دقيقة - على معلومات منشورة على الإنترنت مصدرها أحد الطلبة.

لكن بلير وقع فى خطأ جسيم خلال عمل لجنة التحقيق وقام بتسريب اسم مصدر تقرير الـ«بى بى سى» إلى اللجنة البرلمانية وهو خبير الأسلحة ديفيد كيلى، واعترف بلير فى يناير ٢٠٠٤م أمام بريان هاتن قاضى التحقيق فى قضية مصرع كيلى فى الثامن عشر من يوليو ٢٠٠٣م - بعد بث الـ«بى بى سى» تقريرها - بأنه يتحمل كامل المسئولية عن تسريب اسم كيلى، بعدما كان قد أعلن بعد أربعة أيام من العثور على جثة كيلى أنه لم يسمح بنشر اسم ديفيد كيلى!

واستمر شبح الحرب غير المشروعة على العراق يطارد بلير ويهدد مستقبله، وأعلنت مجموعة من النواب فى مجلس العموم فى أغسطس ٢٠٠٤م أنها ستشن حملة لمحاكمته «بتهمة تضليل الرأى العام» وفقًا لإجراء تم اتباعه فى بريطانيا للمرة الأخيرة عام ١٨٤٨م فى محاكمة اللورد بالمرستون رئيس الوزراء وقتها بسبب اتهامه بتوقيع معاهدة سرية مع روسيا وتضليل الرأى العام.

هذه المجموعة - ١١ نائبًا - من مختلف الأحزاب البريطانية قررت اللجوء إلى هذا التقليد البرلمانى القديم لفضح أساليب الخداع فى الحرب على العراق، وأصدر مجموعة من الأكاديميين من جامعتى كمبردج ولندن تقريرًا أوضح أن مبررات محاكمة بلير وفقًا لهذا التقليد قائمة وترجع إلى تقاليد برلمانية من العصور الوسطى لكنها لم تلغ حتى الآن.

وفى الخامس والعشرين من نوفمبر ٢٠٠٤م وقع ٢٣ نائبًا بمجلس العموم ينتمون إلى أحزاب المحافظين والأحرار والحزب القومى الأسكتلندى وآخرون

المذكرة التى تطالب بعزل بلير لانتهاكه الدستور بتضليل البرلمان فى أول محاولة لعزل مسئول بالحكومة منذ مذكرة نواب فى المجلس عام ١٨٤٨م للمطالبة بعزل وزير الخارجية آنذاك اللورد بالمرستون.

المهم أن الصحافة البريطانية استمرت فى شن حملاتها لتفنيد مدى المشروعية القانونية للحرب، وادعاءات الطرفين بشأن أسلحة الدمار الشامل برغم تلقيها تقارير أفادت بأن هذه المعلومات غير صحيحة، ولتأكيد أن هذه المعلومات تعرضت للتشويه المتعمد إلى جانب «الفبركة» والاعتماد على مصادر غير ذات مصداقية مثل رئيس المؤتمر الوطنى العراقى أحمد الجلبى من أجل تبرير غزو العراق.

كما حاول وزير الخارجية البريطانى جاك سترو أن يضع بنفسه فصل الختام فى قضية كذب رئيس حكومته تونى بلير حول موضوع الـ٤٥ دقيقة، بإعلانه فى أكتوبر ٢٠٠٤م سحب تقرير أجهزة المخابرات البريطانية الذى تضمن هذه المزاعم!

وتلقى بلير ضربة جديدة قوية فى إبريل ٢٠٠٥م قبل أسبوعين من إجراء الانتخابات التشريعية فى الخامس من شهر مايو التالى بنشر نص وثيقة سرية من ١٣ صفحة كان المدعى العام البريطانى اللورد جولد سميث قد قدمها فى السابع من مارس ٢٠٠٣ كفتوى قانونية تتضمن ستة أسباب تحذر بلير من التورط فى حرب غير شرعية مع الإدارة الأمريكية ضد العراق، ومن انتهاك بريطانيا القانون الدولى فى حالة شن الحرب، وتكمن أهمية الوثيقة وضررها كون بلير كان يكذب دائمًا وينفى وجودها.

وتعددت مظاهر خسارة بلير فقدْ فقدَ حزبه فى الانتخابات ٦٥ مقعدًا من أغلبيته فى مجلس العموم واستقال السياسى البارز فى حزبه بريان جمور وانضم لحزب الأحرار الديمقراطيين، احتجاجًا على ما وصفه بـ«أكاذيب بلير» التى بدأت من مزرعة الرئيس الأمريكى چورچ بوش بولاية تكساس عام ٢٠٠٢م.

وشرب حليف رئيسى للإدارة الأمريكية فى الحرب غير الشرعية على العراق وهو رئيس وزراء إيطاليا سلفيو بيرلسكونى من نفس كأس الكذاب الأمريكى، ووقع الطرفان فى أزمة بسبب الكذب، ففى الرابع من مارس ٢٠٠٥م أطلق جنود أمريكيون فى بغداد النار على سيارة كانت تقل الأسيرة المحررة الصحفية

الإيطالية جوليانا سيجرينا برفقة ضابط المخابرات الإيطالى نيكولا كاليبارى الذى نجح فى إطلاق سراحها من أيدى خاطفيها، مما أودى بحياة الأخير وإصابة سيجرينا، وتفجرت الخلافات بعد تبرئة تقرير محققين أمريكيين الجنود من تهمة قتل كاليبارى، بل حمّل التقرير الضابط الإيطالى مسئولية عدم الامتثال لطلقات الجنود التحذيرية، واتهم تقرير إيطالى مضاد الجانب الأمريكى بالكذب. وفى كل الأحوال، أثرت هذه القضية تأثيرًا سلبيًا على شعبية بيرلسكونى، وتسببت فى مطالب غالبية النواب بسحب ثلاثة آلاف جندى إيطالى من العراق.

وعلى مستوى المسئولين الدوليين كشف المدير العام لوكالة الطاقة الذرية الدكتور محمد البرادعى فى حديث لصحيفة «فرانكفورتر» الألمانية فى التاسع من مارس ٢٠٠٣ قبل ساعات من اندلاع الحرب أن الوثائق التى تسلمها خبراء الوكالة فى العراق من أجهزة الاستخبارات السرية (البريطانية) بشأن «صفقة اليورانيوم» هى وثائق مزورة، وأكد أمام مجلس الأمن فى جلسة خاصة أنه لا أساس للمعلومات التى تزعم أن العراق حاول شراء يورانيوم من النيجر.. ويرغم قول البرادعى إن هذه الوثائق لم تأتِ إلينا من أمريكا وبريطانيا وإنما جاءت عن طريقهما فإن ذلك لم يبعد المسئولية عنهما.

ووجه هانز بليكس رئيس فريق المفتشين عن أسلحة الدمار العراقية المزعومة فور انتهاء الحرب سؤالاً إلى كلٌ من الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية: «أين أسلحة الدمار العراقية؟» بل حذر من أن يلجأ الطرفان إلى تزوير أدلة لتثبت مزاعمهما كما زورت وثائق وروجت لمعلومات كاذبة قبل الحرب.

وشن بليكس حملة على الإدارة الأمريكية وقال فى حديث لمجلة «فيها» البرازيلية فى إبريل ٢٠٠٤م إن السبب الحقيقى لشن الحرب هو حاجة أمريكا إلى عدو أكثر ظهورًا من أفغانستان بعد هجمات ١١ سبتمبر، والإدارة ضللت العالم بـ«خدع مذهلة».

وفى فرنسا وفى انعكاس للقناعة بأن بوش وبلير كاذبان نشرت مجلة «نوفيل أوبذرفاتير» صورتين على غلافها للرجلين وجهًا لوجه وتحتهما كلمتان: «محور الكذب» على غرار مصطلح «محور الشر» الذى ساقاه لوصف إيران والعراق وكوريا الشمالية.

أثار كذب الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية الرأى العام العالمى، وفى

مصر تعامل محام مصرى يدعى كمال يونس مع هذه الأكاذيب قانونيًا وأقام فى فبراير ٢٠٠٣م قبل شن الحرب دعوى قضائية ضد السفير الأمريكى بالقاهرة ديفيد والش مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط منذ يناير ٢٠٠٥م بصفته ممثل حكومته بداعى الكذب. أما بعد الحرب فقد أقام المحامى يسرى عمران دعوى قضائية ضد الرئيس العراقى المخلوع ووزير إعلامه محمد سعيد الصحاف يطالبهما بتعويض مادى وأدبى قدره ٢٠٠ مليون دولار تعويضًا عما أصابه من أضرار نتيجة كذب البيانات العراقية خلال الحرب.

الحملة المضادة لكشف الكذب وفضحه نجحت إلى درجة كبيرة وإن لم تسقط بوش أو بلير، فهى على الأقل دفعتهما إلى التخلى تدريجيًا فى خطابهما السياسى وتصريحاتهما عن الحديث حول أسلحة الدمار الشامل العراقية، والتركيز بدلاً من ذلك على أن المهم هو سقوط النظام العراقى وتحقيق أمن إسرائيل.. فهما صرفا الأنظار عن الأكاذيب والثمن الذى يجب أن يدفعاه لشعبيهما بتهمة التضليل.. وركزا على نتائج، أو بالأحرى حقائق أهم ليسا مضطرين أمام الشعوب العربية لدفع ثمن عنها!!

■ كذّابون على دين ملوكهم!

لم يقتصر استخدام الأكاذيب كسلاح على الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية، بل أقدمت مؤسسات وشخصيات أمريكية وبريطانية على استخدام الكذب كوسيلة لتشويه صورة المعارضين للحرب أو لتحقيق مكاسب شخصية.

فقد انتقل الكذب فى الولايات المتحدة من الإدارة إلى سلطات التحقيق التى وجهت إليها فى يناير ٢٠٠٢م اتهامات بتزييف الأدلة. ففى إطار الحملة الدعائية التى شنتها الولايات المتحدة للترويج لحربها على الإرهاب فى أعقاب هجمات ١١ سبتمبر اعتمدت هذه الحملات على وثائق ومعلومات غير موثوق بها وجرى التلاعب فيها.

من بين هذه الوثائق وثيقتان: الأولى تتعلق بأسامة بن لادن وهى عبارة عن منشور أسقطته الطائرات الأمريكية ـ عند غزو أفغانستان قبل نهاية عام ٢٠٠١م ـ على الأراضى الأفغانية يتضمن صورة لـ«بن لادن» حليق الذقن وشعر رأسه قصير ويرتدى ملابس على الطراز الغربى ومكتوب تحت الصورة «القاتل الجبان

تخلى عنكم». وبينما نفى وزير الدفاع دونالد رامسفيلد تزييف الأدلة، قال جيمس لنزلى الباحث فى معهد بروكنجز إن الصورة تعيد إلى الأذهان التكتيكات التى تستخدمها الصحف الشعبية فى تغطياتها الصحفية.

الوثيقة الثانية تتعلق بمحمد عطا المتهم بقيادة المجموعة المنفذة للهجمات وهى عبارة عن منشور يعلن عن مكافأة مالية لمن يدلى بمعلومات عن الإرهابيين، وكتب تحت صورة عطا: «أراد أن يتعلم الطيران لكنه قال إنه لا يحتاج لأن يتعلم الإقلاع والهبوط»، واعتبر محللون أمريكيون أنه لم يتأكد أن عطا قال ذلك، وأن عدم الاعتماد على حقائق موثوق بها يضر بقضية الولايات المتحدة.

ومارس محققو مكتب المباحث الفيدرالية الأمريكية «التضليل» الذى لاحظه القاضى الفيدرالى الأمريكى بنيويورك جيدراكوف واتهم المحققين به، وعند نظره قضية الطالب المصرى عبد الله حجازى الذى وجه إليه عقب هجمات ١١ سبتمبر اتهامًا بحيازة جهاز راديو ملاحى خاص بالطيارين فى غرفته بأحد فنادق نيويورك المطل على مركز التجارة العالمى - القاضى برأ حجازى وقرر أيضًا تعيين مدع خاص للتحقيق فى الكيفية التى انتزع المحققون بها اعترافًا كاذبًا من حجازى بملكيته للجهاز.

وبينما كادت هذه التهمة الظالمة تودى بحجازى إلى معسكر الاعتقال فى جوانتانامو لولا قاض عادل، فإن حارس الفندق الذى اتهم حجازى زورًا قد حكم عليه - بعد اعترافه - بقضاء عطلة نهاية الأسبوع فى السجن لمدة ستة أشهر! كما رفضت السلطات الأمريكية دفع تعويض للمواطن المصرى عن الفترة التى قضاها ظلمًا بالسجن.

ولم تكن حالة حجازى الحالة الوحيدة، فالمواطن المصرى محمد عتريس ظل رهن الاعتقال لمدة ستة أشهر منذ سبتمبر ٢٠٠٢م وحتى مارس ٢٠٠٣م فى سجن مقاطعة باسيك بولاية نيو جيرسى بسبب اتهامه زورًا بوجود صلة له مع إرهابيين، منهم اثنان من منفذى هجمات ١١ سبتمبر، وهى اتهامات وصفها قاضى المحكمة العليا بأنها «غير دقيقة»، واعتبر أن الجهات المعنية لم تقدم ما يثبت أن عتريس يشكل خطرًا على الأمن القومى الأمريكى، والجهات المعنية هنا هى مكتب التحقيقات والمباحث الفيدرالية.

أما الصحفى الأمريكى فى صحيفة «واشنطن تايمز» ووكالة يونيتدبرس أرنولد دى بوشجريف فقد ادعى الكذب على صدام عندما كتب إليه رسالة فى يناير ٢٠٠١م طالبًا مقابلة صحفية معه، وعثر على هذه الرسالة فى أرشيف الاستخبارات العراقية فى يونية ٢٠٠٣م، واضطر بوشجريف إلى الاعتراف بإرسال الرسالة وادعى أنه كذب على صدام بإيعازه إلى أمانته الصحفية فى الكتابة عن العلاقات الأمريكية العربية «طُعمًا» لإتمام المقابلة.

وفيما يعد وسيلة للانتقام وصرف الأنظار عن الأكاذيب وتشويه السمعة، نشرت صحيفة «ديلى تلجراف» البريطانية تقريرًا فى إبريل ٢٠٠٣م بعد انتهاء الحرب زعمت فيه أن مراسلها فى بغداد عثر على وثائق فى مبنى وزارة الخارجية العراقية تؤكد أن النائب العمالى چورچ جالاوى المعارض للحرب تلقى أموالاً (رشوة) من النظام العراقى تقدر بنحو ستة ملايين جنيه استرلينى، بينما نشرت صحيفة «ميل أون صنداى» أن ضابطًا سابقًا فى الحرس الجمهورى العراقى السابق يدعى صلاح عبد الرسول يعرض للبيع على الصحفيين فى بغداد وثائق تقول إن جالاوى تلقى ملايين الدولارات مقابل دعم النظام العراقى المخلوع، ونشرت صحيفة «كريستان سانيس مونيتور» الأمريكية نفس الأكاذيب.

وبعد شهر ثبت كذب هذه الادعاءات وتراجعت «ميل أون صنداى» عن تبنى هذا الاتهام، وأكدت أن تحقيقاتها فى هذه الوثائق أكدت أنها مزورة، وقام جالاوى، الذى كان حزبه بزعامة بلير جمد عضويته فيه، برفع دعاوى قضائية ضد الكذابين، وطالب بلير بإجراء تحقيق لمعرفة الجهة التى تقف وراء عملية تشويه سمعته، وسارعت الصحيفة الأمريكية (مونيتور) إلى الاعتذار وأصدرت محكمة بريطانية حكمًا بالتعويض لصالحه فى نوفمبر ٢٠٠٤م.

■ رؤساء أمريكا.. تاريخ من الكذب:

ليس الرئيس الأمريكى چورچ بوش هو أول رئيس أمريكى يكذب ويفتضح أمره، ففى عام ١٩٦٠م سقطت طائرة تجسس أمريكية فى أراضى الاتحاد السوفييتى وأعلنت الخارجية الأمريكية أنها لم تكن محاولة متعمدة لانتهاك المجال الجوى السوفييتى، لكن عندما أظهر السوفييت الطيار الأسير اضطر الرئيس الجمهورى دوايت أيزنهاور إلى الاعتراف بأنها كانت طائرة تجسس. وفى عهد خلفه الديمقراطى جون كنيدى اضطر مساعد وزير الخارجية ـ بعد الكذب

بشأن أزمة خليج الخنازير ـ إلى أن يعلن «حق الإدارة فى أن تكذب عندما يتعلق الأمر بحرب نووية».

وفى عهد الرئيس الديمقراطى ليندون جونسون ظهرت نكتة تقول: «كيف تعرف أن جونسون يكذب؟».. الإجابة: «عندما يحرك شفتيه بالكلام!» فى إشارة إلى عدم نطقه صدقًا، فالرئيس جونسون صاحب «الكذبة» التى ترقى لمستوى الجريمة فى حق الشعب الأمريكى، وذلك عندما أصدر تعليماته فى عام ١٩٦٧م بالإعلان أن حادث إغراق السفينة «ليبرتى» وقع عن طريق الخطأ بينما كانت إسرائيل قد أغرقتها ـ بحجة أنها اعتقدت أنها مصرية ـ وراح ضحية الحادث ٣٤ ضابطًا أمريكيًا وأصيب ١٧٠ ضابطًا آخرون، واستهدف هذا الإعلان التغطية على الجريمة الإسرائيلية.

أما الرئيس الجمهورى ريتشارد نيكسون فهو الرئيس الوحيد الذى دفع ثمن كذبه فى فضيحة «ووترجيت».. واستقال من منصبه فى أغسطس ١٩٧٤.

ودانت قاضية أمريكية فى إبريل ١٩٩٩م الرئيس الديمقراطى السابق بل كلينتون بالكذب والإدلاء بشهادة زور فى قضيتى التحرش الجنسى اللتين اتهمتهما بهما باولا جونز ومونيكا لوينسكى، واتهمه الجمهوريون بخيانة الأمانة، إلا أن كلينتون رفض فى ديسمبر ١٩٩٩م دعوة المدعى العام المستقل كينيث ستار الاعتراف بالكذب إلا أنه عاد واعترف بأنه حنث بيمينه أمام القضاء واعتذر لشعبه.

ويبدو كذب كلينتون «سلوكًا عائليًا»؛ فزوجته هيلارى كذبت أيضًا على الشعب الأمريكى فى أعقاب هجمات ١١ سبتمبر وادعت أن ابنتها تشيلسى نجت من حادث انهيار مركز التجارة العالمى حيث كانت تمارس رياضة الجرى بجوار المبنى وظهرت هيلارى عضو مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك على شاشة التليفزيون فى حالة هلع، لكن ابنتها كشفت كذب أمها عندما أعلنت أنها لم تكن بجوار المركز لحظة انهياره، بل كانت فى منزل صديق لها يبتعد عن موقع الحادث بمسافة كبيرة وأنها شاهدت الحادث على شاشة التليفزيون!

الأم تكذب.. والأب أيضًا ولمَ لا؟ فمعرفتهما بدأت بكذبة؛ ففى مذكراتها التى صدرت فى يونية ٢٠٠٣م اعترفت هيلارى بأن كلينتون كذب عليها فى أول يوم تعارف عندما ادعى رغبته فى تسجيل مقرراته الدراسية معها أمام مسئولة

التسجيل بالجامعة وعندما سألته المسئولة ألم تفعل ذلك؟! أحس بالإحراج واعترف بأنه كذب عليها.

أيضًا الكذب كان سلوك إدارته؛ فقد أصدرت الخارجية الروسية بيانًا فى ديسمبر ٢٠٠٠م يتهم وزيرة الخارجية (السابقة) مادلين أولبرايت بالكذب؛ حيث ادعت أن نظيرها الروسى (السابق) إيجور إيفانوف أبلغها تأييد وجهة نظر واشنطن بعدم إرسال قوة مراقبة دولية إلى الأراضى الفلسطينية.

ويظل المنسق الأمريكى السابق لعملية السلام دينيس روس يروج حتى الآن لمسئولية الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات عن فشل مفاوضات ديفيد فى يوليو ٢٠٠٠م لرفضه مشروع سلام كان رئيس وزراء إسرائيل (السابق) إيهود باراك قد أبدى استعدادًا للقبول به فى المفاوضات، ولايزال الجانب الفلسطينى حتى الآن يطالب روس بالكشف عن تفاصيل هذا المشروع بدلاً من استمرار «الكذب».. لكنه لا يفعل.

لكن أكاذيب إدارة كلينتون لا ترقى لمستوى خطورة أكاذيب إدارة بوش التى زادت على أكاذيبها بشأن العراق ادعاءات أخرى على أطراف عربية وإسلامية أخرى، فوزير الدفاع دونالد رامسفيلد أعلن فى نوفمبر ٢٠٠١م أن إيران تنسق مع خبراء أمريكيين بشأن أفغانستان، ونفت إيران هذه المزاعم، والسفير الأمريكى فى بيروت فنسنت باتل اتهم الرئيس اللبنانى إميل لحود بالكذب! بزعم أن حديثه عن حصر أنشطة حزب الله فى الدفاع عن الأراضى اللبنانية غير صحيح، كما زعم باتل أن مزارع شبعا ليست أرضًا لبنانية، وأثارت هذه التصريحات الحكومة والمعارضة التى طالبت بطرد السفير الأمريكى وتقديم الولايات المتحدة اعتذارًا للرئيس لحود والشعب اللبنانى، ووصفت السفير اللبنانى بـ«الوقاحة».

أما الكذبة التى تثير الاشمئزاز فقد أطلقها رامسفيلد أيضًا فى أعقاب تفجر فضيحة ممارسات الجنود الأمريكيين غير الأخلاقية وجرائمهم غير الإنسانية فى سجن أبو غريب فى بغداد فى مايو ٢٠٠٤م فقد اتهم رامسفيلد وسائل الإعلام العربية بنشر «الأكاذيب» حول ممارسات قواته فى العراق!!!

ومن المتناقضات المثيرة للدهشة أن إدارة بوش فى خضم إطلاق الأكاذيب قررت فى مارس ٢٠٠١م إجراء فرز داخلى بين موظفى مكتب التحقيقات الفيدرالية بعرض خمسمائة منهم على جهاز كشف الكذب! فى أعقاب تفجر

فضيحة اكتشاف عمل الموظف روبرت هانس لحساب موسكو، وعاد مكتب التحقيقات ليطلب فى أغسطس ٢٠٠٢م إخضاع عدد من أعضاء لجنتى المخابرات بمجلسى الشيوخ والنواب لاختبار «كشف الكذب» فى إطار التحقيقات حول «تسريب معلومات شديدة السرية» تتعلق بهجمات ١١ سبتمبر!

وفيما يشير إلى استمرار الكذب حتى «الدجاج» كشفت صحيفة «واشنطن بوست» فى ديسمبر ٢٠٠٣م أن الديك الرومى الذى حمله بوش أمام عدسات المصورين ليقدمه للجنود خلال زيارته للعراق لم يكن حقيقيًا بل مزيفًا حيث كان عبارة عن دمية!

■ الكذابـون.. يتسـاقطـون:

بطبيعة الحال انعكس انكشاف زيف المعلومات التى قدمتها الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية لتبرير شن الحرب على الأطراف التى انضمت للتحالف الأمريكى البريطانى، واتخذ زعماء الدول المتحالفة موقف الدفاع، فمع تزايد الضغوط على الحكومة الأسترالية بشأن صحة المعلومات التى استندت إليها لإرسال قوات أسترالية إلى العراق للمشاركة فى غزوه، ذهب جون هوارد رئيس الوزراء إلى البرلمان، الذى كان قد وافق على إرسال القوات استنادًا إلى المعلومات المزعومة التى قدمها هوارد، وأكد أنه لم يتعمد تضليل البرلمان وأن تكراره لموضوع «صفقة اليورانيوم» استند إلى معلومات لجنة الاستخبارات البريطانية.. ومن المدهش، أن الشخص الذى قاد الحملة ضد حكومة هوارد واتهمها بالتضليل هو ريتشارد بانكر الرئيس السابق لفريق المفتشين بالعراق، الذى تولى عملية نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية بعد حرب ١٩٩١م، وطالب بانكر باستقالة وزيرى الدفاع والخارجية لمسئولياتهما فى الترويج لمعلومات كاذبة حيث اعترف مسئولان بالوزارتين بمعرفتهما السابقة بعدم صحة المعلومات التى استخدمها هوارد.

وبينما لم يدفع أى من هوارد أو أى من الوزيرين الثمن بل فاز هوارد فى الانتخابات التى أجريت فى أكتوبر ٢٠٠٤م، تحلى وزير الدفاع الدانماركى سفند جنسبى بالشجاعة والمسئولية عن تقديم معلومات كاذبة إلى حكومته لتبرير انضمامها إلى التحالف وقدم استقالته فى يناير ٢٠٠٤م.

أما الرئيس البولندى ألكسندر كواسنيويسكى فقد اكتفى فى مارس من نفس العام بالاعتراف بأن بلاده تعرضت للخديعة، واتهام الآخرين ـ الولايات المتحدة وبريطانيا ـ بخداعه للانضمام إلى التحالف لغزو العراق دون أدنى اعتراف بالمسئولية أو الاستعداد لتحمل النتائج!

الثمن الكبير دفعه رئيس وزراء أسبانيا (السابق) خوسيه ماريا إزنار وهو يكذب، ففى مارس ٢٠٠٤م وعشية الانتخابات البرلمانية، استهدفت تفجيرات إرهابية محطة للقطارات فى مدريد، وسارع إزنار إلى اتهام القاعدة لتوظيف الحادث انتخابيًا لصالحه، وبادر إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار لإدانة الحادث الذى نفذته القاعدة، ولم تمر ساعات حتى سارع الحزب الاشتراكى المعارض بزعامة زاباتيرو إلى كشف هذا الكذب والتضليل وثبت أن وراء الحادث منظمة إيتا الانفصالية.. وسقط إزنار سقوطًا مدويًا.

وفى اعتراف غير مسبوق بممارسة الكذب، قرر وزير الدفاع الأمريكى دونالد رامسفيلد فى السابع والعشرين من فبراير ٢٠٠٢م إغلاق مكتب تابع للبنتاجون كان قد تأسس بعد هجمات ١١ سبتمبر باسم «مكتب التأثير الإستراتيجى» بسبب افتضاح أمره وطبيعة عمله القائمة على التضليل المتعمد لوسائل الإعلام «الأجنبية» فى إطار حملة استهدفت التأثير على الرأى العام العالمى فى اتجاه تأييد الحرب على الإرهاب، وبرر رامسفيلد قراره بأن الانتقادات الحادة التى تعرض لها المكتب جعلته يقتنع بأن المكتب لا يعمل بفاعلية.. لكن ممارسة الكذب استمرت بدون وجود هذا المكتب.

وإزاء تصاعد القناعات وتوافر الأدلة على كذب ما روجت له الولايات المتحدة وبريطانيا اضطر ريتشارد بيرل إلى الاعتراف للمرة الأولى فى ٢٠ يونية ٢٠٠٣م بأن أسلحة الدمار الشامل العراقية (المزعومة) لم تكن السبب الأساسى لغزو العراق، ولكن لحماية أمن إسرائيل، وذلك فى حديث لصحيفة «تاج تسايتونج» الألمانية، وذلك فى بداية حملة علاقات عامة لصرف الأنظار تدريجيًا عن مسألة حيازة العراق هذه الأسلحة كمبرر رئيسى للحرب، ومن ثم لمسألة العثور عليها، وقدم بيرل استقالته.

لم يكن بوش وبلير وحلفاؤهما هم فقط الكذابين، بل كان صدام حسين يكذب أيضًا أو على الأقل فقد ترك مزاعم الطرفين وبعض المفتشين تمر، فقد كشف العالم

العراقى ناصر الهنداوى أحد كبار خبراء برنامج الأسلحة الجرثومية فى حديث لمحطة «إيه بى سى» الأمريكية فى مايو ٢٠٠٣م - أن السلطات العراقية دربت العلماء العراقيين على الكذب على المفتشين؛ لإخفاء قدرات العراق على إنتاج الأسلحة ربما اتباعًا لسياسة الردع بالغموض.

أما وزير الإعلام العراقى السابق محمد سعيد الصحاف فقد تحولت أكاذيبه إلى نكات وروايات يتم التندر بها فى معرض ضرب الأمثلة والنماذج للإعلام الزائف، لكنه لم يكذب مثلما كذب الآخرون أو على الأقل فإن كذبه كان تحصيل حاصل ولا يقارن بما كذب به «العلوج» على حد قوله. أما أشهر أكاذيبه فقد كان حديثه يوم سقوط بغداد فى التاسع من إبريل ٢٠٠٣م عن المقاومة الشرسة من قوات الحرس الجمهورى، حيث كانت القوات الأمريكية على الجانب الآخر من الجسر بينما تبخرت قوات الحرس الجمهورى.

■ أكاذيب حول العالم

«الهروب من الماضى بالكذب» كان عنوان اتهام وزير الخارجية الألمانى يوشكا فيشر بالكذب من جانب صحف وشخصيات ألمانية قدمت شكاوى ضده إلى المدعى العام. كان فيشر قد أدلى فى ١٦ يناير ٢٠٠١م بشهادته أمام المحكمة الخاصة بمحاكمة الإرهابى الألمانى هانز بواكيم كلاين شريك الإرهابى الدولى كارلوس المحبوس فى فرنسا، ويبدو أن فيشر لم يتطرق إلى أنشطته اليسارية فى الستينيات والسبعينيات لجهة دعم حركات التحرر الوطنى.

لكن الهجوم على فيشر فى هذا التوقيت بدا مخططًا له فقد ظهرت السيدة إنجى بريسر إحدى الناشطات المشاركات فى مؤتمر التضامن مع منظمة التحرير الفلسطينية عقد بالجزائر عام ١٩٦٩م وقالت فى برنامج بالتليفزيون الألمانى إن فيشر وأعضاء الوفد الألمانى الذين شاركوا فى هذا المؤتمر قد شاركوا فى المناقشات حول إصدار البيان الختامى الذى دعا إلى الكفاح المسلح ضد إسرائيل، وأيدوا التيار الماركسى داخل المنظمة الذى كان يمثله نايف حواتمه زعيم الجبهة الديمقراطية وچورچ حبش رئيس الجبهة الشعبية فى تقويمه للقضية الفلسطينية.

ولإغلاق هذا الملف خرج لودجار فولم وزير الدولة بوزارة الخارجية ليعلن

أمام البرلمان فى فبراير من هذا العام أن فيشر شارك بالفعل فى هذا المؤتمر لكن لمدة ساعة واحدة فقط وغادر المكان بعدما شعر بالملل!

أما الهروب إلى الحاضر ـ وربما المستقبل ـ بالكذب فقد كان شعار السيدة مارى روبنسون مفوضة حقوق الإنسان (السابقة) التابعة للأمم المتحدة والأمين العام للمؤتمر الدولى لمكافحة العنصرية الذى عقد فى ديربن بجنوب إفريقيا عام ٢٠٠٠م، ففى حفل عشاء أقيم لمناسبة انعقاده ادعت السيدة روبنسون أنها «يهودية» برغم أنها مسيحية كاثوليكية!

وفسر محللون سياسيون ذلك بتطلع روبنسون الرئيسة الأيرلندية السابقة إلى الترشح لمنصب السكرتير العام للأمم المتحدة خلفًا لكوفى أنان ولجوئها إلى هذا الادعاء لكسب دعم اليهود، وبرغم عدم تأكيد المتحدث باسمها قولها ذلك ـ خلال حفل العشاء ـ أم لا؟ فإن قوله أن السيدة روبنسون تعارض بشدة التشهير بفئات من الأشخاص مثل اليهود، وكذلك إبداؤها عدم الارتياح إزاء الحملة التى تشنها المنظمات العربية غير الحكومية ضد إسرائيل والصهيونية وممارساتهما العنصرية ضد الشعب الفلسطينى، وكذلك عدم نفيها لاحقًا ما نسب إليها قوله.. كل ذلك أكد أن روبنسون قد ادعت بالفعل أنها «يهودية».

ولم يقتصر توجيه الاتهام لرئيس وزراء بريطانيا تونى بلير بالكذب على قطاعات من شعبه وأعضاء فى مجلس العموم وقيادات حزب المحافظين المعارض بشأن تبرئته لشن الحرب على العراق، فقد وصفه الرئيس الزيمبابوى روبرت موجابى بـ«الكذاب» أيضًا، موجابى قال: إن بلير الذى يهاجمه بسبب قانون الأراضى الزراعية الذى أصدره عام ٢٠٠١م «يقضى بتمليك أراضى البيض إلى السود»، كان وعده بتأييد هذا القانون عند صدوره، لكنه يكذب الآن.

أضخم تظاهرة ضد «كذاب» شهدتها العاصمة الإيطالية: روما فى الثامن من مارس عام ٢٠٠٢م شارك فيها ١٥٠ ألف مواطن من مختلف المدن الإيطالية حضروا إلى العاصمة وساروا فى شوارعها حاملين لافتات تحمل عنوانًا وحيدًا: «أنت كذاب»، موجهة إلى رئيس الوزراء سلفيو بيرلسكونى؛ احتجاجًا على سياساته الداخلية والاقتصادية.

أما التظاهر «ضد الحقيقة» ورفع رايات الدعوة إلى «الكذب» فقد نفذه أولياء أمور تلاميذ بإحدى مدارس سيدنى فى أستراليا حيث دفعت مدرّسة أسترالية ثمنًا

غاليًا بالتوقف عن العمل لرفضها أن تكذب، فعشية الاحتفالات بالسنة الميلادية الجديدة ٢٠٠١م سألها تلاميذها عن بابا نويل فأجابت أن هذه شخصية وهمية وأن آباءهم هم الذين يحضرون لهم الهدايا، الأمر الذى أثار أولياء الأمور، وتجمعوا مطالبين إدارة مدرستها بمدينة سيدنى بعقابها؛ لأنها تقول الحقيقة!

أولياء الأمور هؤلاء قد يسعدهم معرفة وجود حانة فى شمال إنجلترا تنظم مسابقة سنوية فى الكذب تمنح للفائز فيها «لقب أكبر كذاب فى العالم» و٢٥ جنيهًا إسترلينيًا وربطة عنق مطبوع عليها اللقب!

ولم يجد فوك دراسكوفيتشى نائب رئيس وزراء يوغوسلافيا السابقة أى صعوبة فى إثبات كذب قيادته السياسية على شعبها، فقد زعمت حكومته برئاسة الرئيس سلو بودان ميلو سوفيتش فى إبريل ١٩٩٩م أن روسيا الاتحادية لديها الاستعداد للمخاطرة بخوض «حرب عالمية ثالثة» للدفاع عن صربيا إزاء استمرار عمليات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسى (الناتو) العسكرية ضدها ردًا على عمليات التطهير العرقى فى إقليم كوسوفا.

ومن ثم حوَّل دراسكوفيتشى اتهامه للقيادة بالكذب إلى حالة من التهكم والسخرية من افتقار القيادة لعناصر وأسس التحليل والتقدير السياسى.

أما الاحتمالات الحقيقية لاندلاع حرب عالمية ثالثة بالفعل عام ١٩٦٢م فقد تأسست على «كذبة» كشفها الرئيس الكوبى فيديل كاسترو فى مناسبة مرور ٤٠ عامًا على ما يعرف باسم «أزمة خليج الخنازير»، فقد أعلن كاسترو فى هذه المناسبة - فى حديث للتليفزيون الكوبى - أن الزعيم السوفييتى الراحل نيكيتا خروتشوف يتحمل مسئولية تطور أزمة الصواريخ الكوبية التى وضعت العالم على حافة حرب نووية، حيث قدم معلومات وصفها بأنها كانت كاذبة للرئيس الأمريكى آنذاك جون كنيدى حول طبيعة الدفاعات السوفييتية التى نصبت فى كوبا على بعد ١٤٥ كيلو مترًا جنوب الولايات المتحدة، والتى كانت السبب الرئيسى وراء أجواء الحرب التى سيطرت على العالم وقتها.

وفى أول اتهام من نوعه لمجموعة إقليمية بالكذب دفعة واحدة، وجه الرئيس التركى نجدت سيزر الاتهام إلى الاتحاد الأوروبى لدى افتتاح أعمال القمة الأوروبية التى عقدت فى كوبنهاجن فى يوليو ٢٠٠٢م وبحثت التوسع التاريخى للاتحاد بضم عشر دول إلى دول الخمس عشرة، فإزاء مراوحة انضمام تركيا

للاتحاد وتحديد تاريخ بدء مفاوضات الانضمام اتهم سيزر الاتحاد بأنه «ليس صادقًا» في قبول انضمام تركيا للاتحاد.

وقد وفر الانهيار الاقتصادي للاقتصاد الأرجنتيني في يناير ٢٠٠٢ والأرقام الدالة على ذلك أسانيد مهمة لوزير الخارجية كارلوس روكوف لاتهام الحكومات السابقة بالكذب على صندوق النقد الدولي، ففي حديث صريح للشعب حول وقوع البلاد بين رحى المطالب الشعبية وضغوط الصندوق بخفض النفقات والقضاء على العجز لمنح الأرجنتين قرضًا لمواجهة الانهيار اضطر المسئول الأرجنتيني إلى مصارحة الشعب بالحقائق.

أما أسرع رد فعل غير مألوف على اتهام مسئول بالكذب فقد جاء من وزيرة الخارجية اليابانية (السابقة) ماكيكو تاناكا، فعلى أثر اتهام نائبها يوشيجي نوجامي لها بالكذب بسبب خلاف بينهما على مشاركة منظمات لحقوق الإنسان في مؤتمر دولي استضافته طوكيو في يناير ٢٠٠٢ للدول المانحة للمساعدات لأفغانستان - أجهشت الوزيرة بالبكاء أمام عدسات التليفزيون بعد أن تحدثت عن ضغوط مورست عليها من أجل مشاركة هذه المنظمات، فأقال رئيس الوزراء جونشيرو كويزومي الوزيرة ونائبها معًا من الوزارة.

وقد شجع كذب قادة العالم وترويجهم لمعلومات ملفقة ووثائق مزورة الكثيرين حول العالم على الكذب، فمن وحي الأكاذيب في موضوع العراق تحديدًا اكتشف مواطنو سوازيلاند في مطلع إبريل ٢٠٠٣م أن المراسل الخاص للراديو الحكومي فيشيا ديوب الذي اعتادوا سماعه ينقل أخبار الحرب الدائرة في العراق لم تطأ قدمه بغداد، فقد رآه بعض المواطنين في إحدى قاعات البرلمان خلال عطلة نهاية الأسبوع.. وحوّل وزير الإعلام مونتو مازيما دلاهيني المراسل إلى التحقيق.

ووسط هوجة الكذب الذي مارسته الإدارة الأمريكية وأركانها، اجتاح المجتمع الأمريكي هوس اقتناء أجهزة لـ«كشف الكذب» التي زادت انتشارًا في الولايات المتحدة خلال عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣م في شتى مناحي الحياة من شركات التأمين التي تحاول رصد محاولات الغش والتدليس إلى الزوجات والأزواج المخدوعين.

■ لمــاذا الكـــذب؟

لماذا استشرى الكذب؟ وكيف نكتشف الكذاب؟ هذه الأسئلة طرحها وأجاب عنها العالمان البريطانيان ليزاويلى ومايك سميث فى كتابهما «كشف الكذب»، فقد نصحا الشخص ـ لمعرفة ما إذا كان شخص آخر يكذب ـ بمراقبة انفعالاته وحركة يديه وعينيه، فالكذاب إذا تعرض لسؤال مفاجئ يحرك أصابعه أو ينقر على أى سطح أمامه ويجيب عن السؤال بإحدى طريقتين: فإما أن يراوغ ويتهرب أو يجيب إجابات سريعة معدة سلفًا لا علاقة لها بالسؤال.

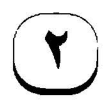
ويقدم العالمان أربعة نماذج للكذابين:

الأول: حين يكذب يقرر خداع من يسأله برسم تعبيرات دهشة وسعادة واستغراب وأحيانًا لامبالاة على وجهه.

والثاني: حين يكذب تصيب جفونه حالة عصبية تجعل عينيه ترمشان، فيحاول التغلب على ذلك بإغماض عينيه نصف إغماضة.

والثالث: حين يكذب يرد على سائله بسؤال حتى يحيره ويشتت انتباهه.

أما الرابع: حين يكذب فإنه يكون وقحًا مع السائل ويتعامل معه باحتقار وتجهم إلى درجة الاشمئزاز ليقنعه بمصداقية أكاذيبه التى لا يمل من تكرارها..
فمن أى نوع من هؤلاء بوش وبلير وإزنار وبيرلسكونى وهوارد... وغيرهم؟!



الفســاد واللصوصيــة
النهب «الرسمى» لثروات الشعوب
وأرضهــا.. وتاريخهــا



جندى أمريكى يأخذ أو بالأحرى يسرق صورة صدام حسين
من أحد قصوره للاحتفاظ بها.. للذكرى!

سرقة ثروات الشعوب.. ظاهرة عرفها العالم منذ القدم، واتخذت مظاهر بدائية سجلها التاريخ من خلال ممارسات القبائل والمجموعات البشرية وتنازعها على الموارد الزراعية والمياه ومناطق الرعى. وتطورت الظاهرة، واتخذت أشكالاً مؤسسية بعدما عرف العالم «الدولة».

ومورست هذه الظاهرة واكتسبت بعدًا عالميًا منذ القرن السادس عشر فى عصور الكشوف الجغرافية، والتوسع والاستعمار البريطانى والفرنسى لأراضى ودول العالم القديم وبمشاركتهما البرتغال وإسبانيا فى أراضى العالم الجديد.

وبدا أن الظاهرة تتجه للتضاؤل بعد انتهاء عصور الاستعمار، واستقلال المستعمرات، واستلام نظم حكم وطنية السلطة فى بلدانها. لكن الظاهرة تفشت على المستويين الوطنى والعالمى، وبعدما كانت حماية الأقليات والاعتداء على المصالح، وتأمين طرق التجارة مبررات الاستعمار القديم، طرح الاستعمار الجديد الديمقراطية وحقوق الإنسان كشعارات جديدة للاستيلاء على الثروات والأرض.. والتاريخ.

ودخلت الشركات الدولية عابرة القومية أو المتعددة الجنسيات على الخط، وساهمت أنظمة حكم وطنية ديكتاتورية ومسئولوها وأبناء الحكام والمسئولين فى عمليات النهب المنظم والسرقة تساعدهم التطورات والتكنولوجيا الحديثة فى تسهيل مهمتهم، فعرفت الشعوب الحسابات السرية فى بنوك سويسرا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة.

بعض الدول نجحت حكوماتها فى استعادة بعض المسروقات، لكن أغلبها فشل بسبب عدم استعداد حكومات أجنبية للتعاون وسرية الحسابات وربما أيضًا بسبب التواطؤ.

وبعض السارقين يلقى القبض عليهم ويحاكمون فى بلدهم، أما الأغلبية فقد وفرت لها شركات الطيران تذكرة هروب إلى الخارج.

وتعد «الآثار المصرية» هدف أطول عملية نهب ثروات مستمرة منذ مئات السنين، أما التجربة العراقية الحديثة فى عهد صدام حسين وبعده أيضًا فتظل

تجربة فريدة غير مسبوقة، فالسارقون مواطنون وغزاة، مسئولون ومعارضة، أبناء وزوجات، دول وحكومات، والمسروق أرض ونفط وتاريخ!

■ الرؤساء اللصوص... ظاهرة إفريقية:

اعتبر بعض رؤساء دول وحكومات ثروات بلدانهم ثرواتهم الشخصية أو إرث عائلي، فبدلاً من أن توضع عائدات الدخل القومي في خزانة الدولة توضع بأسمائهم الشخصية أو بأسماء زوجاتهم وأولادهم في حسابات سرية ببنوك أجنبية أكثر من ذلك يعتبر بعض الحكام أن هذه الثروة ملك له، وأن ما ينفقه على بلاده وشعبه هو مكرمة منه!

رئيس غينيا الاستوائية (السابق) الجنرال تيودورو أوبيانج مثلاً فضحه تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية في يناير ٢٠٠٣م كشف تردي الأوضاع الاقتصادية في بلاده إلى مستوى غير لائق وغير مسبوق؛ حيث يعيش أغلبية مواطني الدولة على دولار واحد في اليوم للفرد، برغم كونها دولة منتجة للنفط!

وشجع هذا التقرير مسئولين وشخصيات سياسية في البلاد على الكشف عن فساد الرئيس وقيامه بتحويل عائدات الدولة من بيع النفط إلى حساب خاص في بنك «ريجز» بالعاصمة الأمريكية واشنطن.

أما ديكتاتور نيجيريا السابق الجنرال ساني أباتشا (٩٣ ـ ١٩٩٨) والذي توفي في ظروف غامضة، فقد استمر الجدل حول قيامه بسرقة ثروات البلاد لمدة عامين حتى اضطرت السلطات البريطانية في نوفمبر عام ٢٠٠٠م إلى فتح تحقيق مع عدد من المصارف البريطانية ـ بناء على طلب حكومة نيجيريا ـ لمعرفة مصير ملياري دولار سرقها أباتشا وأودعها ـ حسب اعتقاد حكومة أبوجا ـ في أحد البنوك البريطانية وقامت بعض المؤسسات المالية في لندن بإدارتها لحسابه من خلال شراء سندات مصرفية وعقارات باسمه بعد تهريب الأموال خارج البلاد.

وبينما لم ينجح آخرون في استعادة ثروات بلادهم المنهوبة نجحت نيجيريا في استعادتها، إلا أن هذا النجاح جاء منقوصًا؛ فمن بين الملياري دولار ـ وفي روايات أخرى بلغت الأموال المنهوبة أربعة مليارات دولار ـ نجحت حكومة نيجيريا في نوفمبر ٢٠٠٣م ـ أي بعد ٣ سنوات من التحقيقات ـ في استعادة ١٤٩ مليون دولار فقط، وشجع ذلك حكومة أبوجا في فتح اتصالات مع حكومة

سويسرا لاستعادة ٦١٨ مليون دولار، كان أباتشا هربها إلى بنوكها فى حسابات سرية خاصة، ربما لذلك صدر أقسى اتهام بالفساد للزعماء الأفارقة عام ١٩٩٢م عن الجنرال أولو سيجن أوبا سانجو رئيس نيجيريا بعد انتهاء فترة رئاسته الأولى كحاكم عسكرى للبلاد، ففى «منتدى حول الزعامة فى إفريقيا» عقد فى العاصمة الأوغندية كمبالا، اتهم أوبا سانجو الزعماء الأفارقة بأنهم يخبئون مبالغ ضخمة من الأموال تزيد على ٢٠ مليار دولار فى بنوك أجنبية معظمها بنوك سويسرية، وهذا الرقم يمثل ثلث القروض التى حصلت عليها بلدانهم من الدول المانحة.

لكن أوبا سانجو شن فى الوقت نفسه هجومًا على البنوك الغربية التى اتهمها بالتواطؤ لتسهيل تهريب الأموال فى الخارج. وتحول المنتدى من ساحة لمناقشة القيادة الرشيدة فى إفريقيا إلى ساحة لكشف فساد الزعماء الأفارقة الذين اتهمهم الرئيس الأوغندى يورى موسيفينى بأنهم - برغم الأموال التى سرقوها - مفلسون من الناحية الأخلاقية، الأمر الذى يجعل محاربة الفساد مستحيلاً، ويلغ النقد مداه بقول موسيفينى بأن: «اللصوص الكبار يجلسون على القمة!».

وبينما يضع أى نظام حكم جديد فى إفريقيا نصب عينيه استعادة أموال نهبها زعيم أو رجال النظام السابق، إلا أنه فى حالة الإمبراطور بوكاسا؛ إمبراطور إفريقيا الوسطى الذى أزيح عن السلطة عام ١٩٧٧م لم تتم استعادة هذه الأموال، وتم القبول بقرار البنوك تجميد هذه الأموال فى حياته وصرفها بعد وفاته للورثة الشرعيين (٢٣ ابنًا وابنة) منهن «مادى انج» التى هربت والدتها اللبنانية بها إلى بيروت بعد انهيار نظام بوكاسا.

ولا يقتصر الفساد ونهب أموال البلاد على كبار المسئولين، فالكابتن رانى بياكواجا أحد القيادات العسكرية فى الجيش الأوغندى أحد المسئولين عن تسليم الضباط والجنود رواتبهم الشهرية، فر فى يوليو عام ٢٠٠٠م بحقيبة حوَتْ مليون دولار هى مرتبات جنوده العاملين فى جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال ذهابه إليها لتسليم الرواتب وأبلغت حكومة أوغندا الشرطة الدولية (الإنتربول) للمساعدة فى القبض عليه واستعادة الأموال المنهوبة.

وقد لاحق حركات عربية وإفريقية تقدم نفسها للمجتمع الدولى بوصفها حركات تحرر وطنى اتهامات بالفساد والسرقة والاختلاس، كما عانت أيضًا تلك الحركات من ممارسات فساد من جانب كبار موظفين (مناضلين فيها). ومن

بينهم كبار موظفين بشركة «الأماتونج» التجارية التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة الراحل جون قرنق، وقرر الأخير فى نوفمبر ٢٠٠٤م إيقافهم عن العمل فى مقر الشركة بالعاصمة الأوغندية كمبالا بعد الكشف عن تعرض مليونى دولار من أموالها للاختلاس.

والغريب أن المتهمين برروا فعلتهم بالخطأ غير المقصود بحسن نية وبسبب السهو؛ حيث اعترفوا بإيداع المبلغ فى رقم حساب بأحد مصارف العاصمة الكينية نيروبى، اتضح أنه ليس رقم الحساب الخاص بالحركة بل حساب خاص لأحد الأشخاص قام بسحب المبلغ من المصرف وهرب!

وتدفع ممارسات بعض رؤساء دول فى العالم الثالث الدول المانحة إلى اتهامهم باللصوصية، ووقف المساعدات الاقتصادية إلى دولهم لهذا السبب، ففى يناير ٢٠٠١ أعلن سفير الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة أن بلاده لن تسقط الديون عن دول يستخدم حكامها أموال المساعدات «لأغراض شخصية» فى اتهام غير مباشر بالسرقة.

ولم تسلم إسرائيل بطبيعة الحال من الاتهام بالسرقة، لكن غرابة الاتهام أنه صدر من بعض مواطنيها، فلا غرابة فى اتهام الآخرين مثل العرب لها بالسرقة فهى تسرق الأراضى والثروات تحت دعاوى مزعومة منذ زمن بعيد، لكن الغريب أن هؤلاء المواطنين من ضحايا النازى وورثتهم اتهموها فى إبريل ١٩٩٩م بسرقة التعويضات المقدمة من ألمانيا لهم لاستغلالها فى مشروعات البنية الأساسية.

ومن ثم ليس غريبًا أيضًا أن يسرق المسئولون الإسرائيليون خلال زياراتهم دولاً أخرى؛ ففى نفس الشهر اكتشفت السلطات فى جمهورية جورجيا سرقة بعض القطع الفضية الثمينة من المقر المخصص لاستضافة كبار الزوار فى العاصمة تبليسى بعد مغادرة رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتانياهو والوفد المرافق له المقر فى ختام زيارته لجورجيا. وأكدت صحيفة «تريبون دى جنيف» التى نشرت الخبر أن الرئيس الجورجى إدوارد شيفارندزه فضل عدم إثارة أزمة دبلوماسية واكتفى بإرسال فاتورة بقيمة المسروقات إلى نتانياهو.

من أكثر قصص الفساد واللصوصية إثارة فى النزاع العربى الإسرائيلى قصة تورط بطريرك الروم الأرثوذوكس فى القدس أيرينيوس الأول فى فضيحة بيع

أراض وعقارات مملوكة للكنيسة لجهات وشخصيات يهودية، فالأرض فلسطينية تملكها مؤسسة دينية، وبطل الفضيحة رجل دين ذو رتبة كنسية عظيمة، الأمر الذى دعا المتظاهرين ضده فى إبريل ٢٠٠٥م ـ عندما تكشفت أبعاد تلك الصفقة المشبوهة ـ إلى حمل لافتات تقارنه بـ«يهوذا».

ونجح الفلسطينيون المغتصبة أراضيهم فى إسقاط البطريرك؛ حيث عزله رجال الكنيسة من منصبه، لكن لا الفلسطينيون ولا رجال الكنيسة نجحوا فى إسقاط الصفقة التى بلغت قيمتها ١٣٥ مليون دولار.

وسعى البطريرك إلى اتهام المسئول الإدارى بالكنيسة نيكولاس بابا ديماس بالمسئولية واختلاس الأموال، لكن الأخير قال إن إيرينيوس كان على علم بالصفقة ودفع المبلغ سلفًا إلى شركة غامضة فى بنما تدعى «أوف شور»، حيث أراد البطريرك أن يثبت للسلطات الإسرائيلية أنه لا يدعم الفلسطينيين أو منظمة التحرير.

ولم تشهد العلاقات الدولية حالة اتهام رئيس دولة، رئيس دولة آخر وحاشيته باللصوصية مثل حالة اتهام رئيس أورجواى جورج باتل للسياسيين فى الأرجنتين فى يونيو ٢٠٠٢م بأنهم «زمرة من اللصوص».

أما رئيس باراجواى راؤل كوباس فقد قدم استقالته من منصبه فى مارس ١٩٩٩م بعد أسبوع من الاضطرابات التى شهدتها بلاده بسبب اغتيال نائبه لويس أرجانا على يد مجهولين على خلفية اتهامات من الشعب للسلطات بالسرقة، لكن كوباس برر استقالته بعدم الرغبة فى إراقة المزيد من الدماء فى الاضطرابات، وليس لأنه لص.

■ فساد عائلى:

يستتبع فساد الرؤساء والحكام فساد الأبناء وتفشى ظاهرة «الفساد العائلى»، ومن أشهر هذه الحالات ما كشفته نتائج الحرب الأمريكية على يوغوسلافيا السابقة (الصرب) عام ١٩٩٩م بسبب أعمال التطهير العرقى ضد ألبان كوسوفا التى قادها الرئيس الصربى ـ وقتها ـ سلو بودان ميلو سوفيتش، فقد تبين بعد إلقاء القبض عليه وتقديمه إلى محكمة دولية لمجرمى الحرب قيامه بتحويل ملايين الفرنكات السويسرية إلى حسابات سرية بأسماء أفراد عائلته فى بنوك

سويسرا عبر البنك اليوغوسلافي الفرنسي في باريس. فقد كشف مدير البنك ميودراج زيشيفيتش أنه قام بتحويل خمسة ملايين فرنك سويسري إلى حسابات باسم زوجة ميلو سوفيتش وابنته في بنوك زيورخ.

وتم الكشف عن هذا النهب عام ١٩٩٨م حينما ألقت السلطات الفرنسية القبض على مدير البنك بتهمة النصب والاختلاس قبل أن تطلق سراحه بناء على طلب وزير خارجية ميلو سوفيتش.

واستمر مسلسل فضائح الأسرة، فقد فتحت السلطات البريطانية في إبريل ١٩٩٩م تحقيقًا في الأدلة التي تثبت قيادة ماركو نجل الرئيس ميلو سوفيتش عصابة دولية لتهريب المخدرات من تركيا إلى إيطاليا.

وتشكل الديمقراطية ووجود أنظمة محاسبة أيضًا حصنًا لكشف فساد الرؤساء والحكام وتقديمهم للمحاكمة عبر القنوات الشرعية، وتوفير الضمانات القانونية لهم وعدم اضطرارهم للهرب.

فقد سمح القانون في الفلبين عام ٢٠٠٠م بمحاكمة الرئيس (السابق) جوزيف إسترادا أمام مجلس الشيوخ بتهمة الفساد بعد كشف لويس سينجون حاكم أحد أقاليم البلاد حصول سكرتيرة الرئيس الخاصة على مائة ألف دولار رشوة في قضية ذات صلة بعمليات قمار غير مشروعة.

ولأنه ديكتاتور ولا يثق بطبيعة الحال في أنظمة محاسبة أو سلطات استخدمها فقط للإيقاع بخصومه؛ فقد هرب رئيس بيرو (السابق) ألبرتو فيجموري عام ١٩٩٩م إلى اليابان للنجاة من تقديمه للمحاكمة في قضية فساد ورشوة أو للإدلاء بشهادته أمام لجنة تحقيق برلمانية في فضيحة الفساد المتورط فيها رئيس جهاز مخابراته السابق فلاديمير مونيسنيوس. واختار فيجموري اليابان ملجأ لأنه يحمل جنسيتها.

■ نصب متعدد الجنسيات:

ويبدو أن ظروف الكونغو الديمقراطية (زائير سابقًا) كانت ملهمة للكابتن بياكواجا ولغيره لسرقة الثروات ونهب الأموال، فظروف الكونغو دعت دولاً وشركات دولية متعددة الجنسيات للمشاركة في نهب ثرواتها استغلالاً لظروف يمر بها هذا البلد، فقد وفرت سنوات الحرب الأربع في الكونغو الديمقراطية من

١٩٩٧م إلى ٢٠٠١م الفرصة للصفوة الحاكمة فيها وحلفائها في زيمبابوى ومستثمرين من رواندا وأوغندا لنهب ثروة البلد.

فقد كشف تقرير للأمم المتحدة صدر في أكتوبر ٢٠٠٢م عن عملية نهب دولية وطلب توقيع عقوبات على ٢٩ شركة معظمها شركات غربية أو٥٤ فردًا اتهمهم التقرير بإدارة عملية نهب واسعة ومستمرة لثروات الكونغو الديمقراطية الضخمة، كما اتهم التقرير ٨٥ شركة أخرى بانتهاك قواعد السلوك التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، فالحرب التي تورطت فيها سبع دول إفريقية وثلاثة جماعات تمرد كانت أيضًا عملية نهب منظمة في تعبير جيد عن ظاهرة الحروب وتجارها، وساعدت شخصيات من مختلف هذه الجنسيات في تكوين ثروات ضخمة عبر سرقة الماس والذهب والكوبالت والقصدير وغيرها.

ومن بين الأسماء التي ذكرت في التقرير جيمس كابا ريبي قائد الجيش الروندى وأوجستين كاتومبا موانكي وزير شئون الرئاسة في الكونغو وجيمس كازيني قائد الجيش الأوغندى وإيمرسون منانجاجوا رئيس برلمان زيمبابوى، كما استنتج التقرير تورط رؤساء دول في عمليات السرقة.

كما ذكر التقرير ضمن مجموعة الشركات التي طالب بتوقيع عقوبات عليها أسماء أربع شركات بلجيكية هي «أساديام»، و«سيرا جيم دياموتر»، و«تدبيل إيه ديامونذن» إضافة إلى العديد من الشركات الإفريقية، بينها شركة «أوريكس نانشورال ريسورسيس»، أما المجموعة الثانية التي تركت الاحتمالات بشأنها مفتوحة، فجاء من بينها شركة «بايد إيه جي» الألمانية للكيماويات وبنك «باركليز» البريطاني وشركه «أمريكا مينيرال فيلدز» وشركة «دى بيرز» العاملة في تجارة الماس والتي ورد اسمها أيضًا في تقرير آخر خاص بالحرب في سيراليون.

وفي أكبر حملة لمكافحة الفساد في مؤسسة مالية دولية كشف تقرير للبنك في فبراير ٢٠٠٥م قبل انتهاء فترة عمل رئيسه جيمس وولفنسون - أعدته إدارة نزاهة المؤسسات بالبنك أن البنك حقق في أكثر من ألفي (٢٠٠٠) قضية فساد واحتيال منذ عام ١٩٩٩م شملت عاملين بالبنك وخارجه وعاقب ما يزيد على ٣٠٠ شركة وشخص بعد إدانتهم في هذه القضايا، ووضع البنك أسماء هذه الشركات وهؤلاء الأشخاص على موقعه على شبكة «الإنترنت» مقرونة بالجرائم التي ارتكبوها إمعانًا في العقاب.

أما أغرب قضية نهب دولية فقد قامت فيها دولة بسرقة ثروات دولة أخرى، والمفارقة أن الدولة السارقة لم تعترف فقط بأنها سرقت بل أعلنت أنها لا تزال تسرق وستظل تسرق، وذلك فى حالة غير مسبوقة فى التاريخ، ففى أغسطس عام ٢٠٠٠م أعلن الرئيس الأوكرانى آنذاك ليونيد كوتشما أن بلاده سرقت وتسرق وستسرق من الغاز الطبيعى الروسى المار فى أنابيب عبر أراضى بلاده.

والمثير أن كوتشما دعا إلى عقد اجتماع طارئ لقادة رابطة دول الكومنولث المستقلة الاثنتى عشرة لبحث هذه القضية الناجمة عن تنازع روسيا وبلاده وأوزبكستان وتركمنستان حول الغاز الطبيعى فى المنطقة.

هذا التصريح غير المسبوق أثار الدهشة والصدمة لدى الدول المسروقة، وهددت أوكرانيا بتقديم شكوى إلى المؤسسات الدولية ضدها لإجبارها على التوقف عن السرقة.

أما فى روسيا نفسها فقد شهدت وقائع فساد غير مسبوقة - تورط فيها رجال الدولة من وزراء وكبار المسئولين - ترقى إلى مستوى الجرائم التى ارتكبت بعد انهيار الاتحاد السوفيتى السابق عام ١٩٩١م، وكأن هذا الانهيار فجر بركان الفساد. ومن أكثر هذه الجرائم كشفًا للفساد الأخلاقى وانعدام الضمير جريمة وزير الطاقة النووية (١٩٩٨ - ٢٠٠١) يفجينى إداموف الذى أقيل من منصبه مع ظهور نتائج تحقيق أجرته لجنة برلمانية حول قضايا الفساد. وتضمن تقريرًا سريًا سلم إلى الكرملين آنذاك تفاصيل عن استخدامه منصبه فى عمليات مشبوهة، من بينها الاستيلاء على قسم كبير من أموال قدمتها واشنطن إلى روسيا، وتعيين شخصيات مقربة منه ليس لها أدنى خبرة فى مواقع حساسة بوزارة الطاقة، وتسهيل سيطرة رجال الأعمال على عقود حكومية كبيرة، فضلاً عن قيامه عند انهيار الاتحاد السوفيتى - وكان يشغل وقتها منصب مدير أحد المعاهد النووية - بإقامة علاقات وثيقة مع جهات غربية حصل منها على أموال طائلة ضمن ما عرف ببرامج تفكيك التكنولوجيا النووية الروسية. واتهم عام ١٩٩٦م بتوقيع صفقة مع إيران لتسهيل تصدير تكنولوجيا نووية محرمة.

وقد ألقى القبض على إداموف فى سويسرا فى مايو عام ٢٠٠٥م، والغريب أن إلقاء القبض عليه جاء بناء على طلب من الولايات المتحدة باعتقاله وتسليمه لها بتهمة الاحتيال وسرقة عشرة ملايين دولار نقدًا، كانت واشنطن أرسلتها لتحسين

الأمن فى المواقع النووية الروسية وقت عمله وزيرًا، والغريب أيضًا أن روسيا لم تطلب استرداده برغم سجله الحافل بالفساد باعتبار أن الولايات المتحدة أولى به بسبب الشكوك التى حامت حول علاقته بأجهزتها، فالرجل الذى يرتبط اسمه بالتلاعب واختلاس الأموال الحكومية وتسهيل الاستيلاء عليها سجل بعد انهيار الاتحاد السوفيتى شركة فى الولايات المتحدة ظل يديرها حتى تولى الوزارة عام ١٩٩٦م وحافظ بعد ذلك على سيطرته على ٩١٪ من أسهمها!!

■ النمــوذج العربــى!

على الصعيد العربى فإن أنباء سرقة مسئولين الأموال ونهب ثروات بلادهم وتهريبها للخارج أو فسادهم وتلقيهم الرشاوى فهى عديدة من المحيط إلى الخليج، وأغلب المتهمين من فئة الوزراء وكبار الموظفين، ونادرًا ما يتهم رؤساء الحكومات فى قضايا من هذا النوع، ناهيك عن الرؤساء. ودخل رجال الأعمال المرتبطين بالأنظمة أو الأحزاب الحاكمة إلى دائرة الاتهام، وأغلبهم يحاكمون فى بلدانهم والأقلية فرت إلى الخارج.

فنادرًا ما اتهم رئيس سابق بمثل هذه التهم من النظام، أو طلب النظام أو الحاكم الجديد بتقديم سلفه إلى المحاكمة فى تهم كهذه، وما يشاع فى هذا الصدد هو من صنع أحزاب أو أوساط سياسية أو إعلامية لتصفية حسابات بعضها، يتم الإيحاء بالإقدام عليها إلى أشخاص فى هذه الأوساط.

النموذج الصارخ فى هذا المجال الاتهام الذى وجهه الصحفى الراحل جلال الدين الحمامصى عام ١٩٧٤م - وكان وثيق الصلة بالرئيس الراحل أنور السادات - إلى الزعيم الراحل جمال عبد الناصر بوجود أموال فى حسابات سرية له فى الخارج ضمن حملة تشويه طالت عبد الناصر وقتها. وبطبيعة الحال لم يجد أحد مليمًا باسم عبد الناصر فى بنوك بالخارج، وغالبًا ما توجه هذه الاتهامات إلى المسئولين من الفئات الأخرى بعد تركهم مناصبهم وتحولهم إلى مسئولين سابقين، لكن النظام الحاكم فى مصر برئاسة حسنى مبارك ربما يعد النظام العربى الحاكم الوحيد الذى قدم وزراءه إلى المحاكمة فى ظل وجوده فى السلطة، وأصبحت إحالة هذا الوزير أو المحافظ أو المسئول الحزبى إلى المحاكمة فى تهم سرقة أموال ونهب ثروات وسرقة ورشوة أنباءً اعتيادية.

ويعد اتهام رئيس الوزراء السورى المهندس محمود الزغبى باتهامات كهذه عام ٢٠٠١م حالة نادرة فى النظام السورى الحاكم. كما يعد انتحاره حالة نادرة فى النظام العربى.

ومن النماذج الطريفة فى هذا المقام هروب سفير موريتانيا السابق فى دمشق المختار ولد موسى عام ١٩٩٤م من سوريا بعد اتهامه بالاستيلاء على أموال السفارة، وظهوره فى المغرب خلال انعقاد القمة الإسلامية بالدار البيضاء فى شهر ديسمبر من نفس العام، الأمر الذى شغل الوفد الموريتانى فى القمة عن أعمالها لمتابعة أخباره ولاسيما بعد لجوئه إلى السودان وقت أن كانت حكومته ترعى التيارات الإسلامية الأصولية.

من العالم العربى أيضًا ـ وربما فى انعكاس لأوضاعه ـ خرج واحد من أسوأ نماذج السرقات، فبعد تسهيل الاستيلاء على أراضى الدولة لصالح احتلال ينهب ثرواتها، وقبض ثمن الخيانة، استمر مسلسل السرقة ليستهدف شركاء الخيانة أيضًا والمطالبة بالمزيد.

فمن المفترض أو من الأعراف السائدة أن الخائن يدفع ثمن خيانته، وفى العالم العربى خرج من يطالب بثمن خيانته، ويسرق «عرق» شركائه الخائنين.

هذا ما فعله قائد ما كان يسمى بجيش لبنان الجنوبى أنطوان لحد فقد سهَّل وشركاؤه احتلال إسرائيل لجنوب لبنان، وبعد انسحاب إسرائيل من الجنوب فى مايو ٢٠٠٠م تحت ضربات المقاومة الوطنية اللبنانية بقيادة حزب الله تبعثرت قوات لحد، وفرت إلى إسرائيل، وعومل أفرادها المعاملة التى يستحقها الخائن، وطالبوا إسرائيل بأثمان عمالتهم، أما كبيرهم لحد فقد أقام فى فندق خمس نجوم بتل أبيب وسرق أموالاً خصصتها حكومة إسرائيل لقواته.

الغريب أن الصحافة الإسرائيلية هى التى فضحت لحد، واتهمته بسرقة ستمائة ألف دولار من الصندوق المخصص له ولقواته العميلة، وتحدثت عن رفضه الإفصاح عن وجهة هذه الأموال، وأسباب وجوده فى باريس خلال الانسحاب من الجنوب.

ومن أطرف الوقائع أيضًا فى الحياة العربية عودة لص محكوم عليه بالسجن فى دولة عربية بتهمة اختلاس ٣٠٠ مليون دولار إلى بلاده قائدًا للتحرير!

فالسيد أحمد الجلبى رئيس المؤتمر الوطنى العراقى أحد الفصائل التى تأسست فى الخارج بمعرفة البنتاجون للعمل ضد النظام العراقى برئاسة صدام حسين، عمل رئيسًا لمجلس إدارة بنك «البتراء» بالأردن حتى عام ١٩٨٨م حين وجهت إليه السلطات الأردنية تهمة تزوير وثائق واختلاس أموال عامة تسببت فى إفلاس البنك، وحكم عليه القضاء بالسجن ٢٢ عامًا، وفر من الأردن إلى الولايات المتحدة؛ حيث عاد إلى بغداد فى إبريل ٢٠٠٣م فى حراسة رجال أمن أمريكيين لينضم إلى عضوية «مجلس الحكم» الانتقالى مسئولاً عراقيًا فى عراق ما بعد صدام حسين.

■ النموذج العراقى الفريد..
سرقات وطنية ودولية لنفط وأرض وتاريخ!

يعد النموذج العراقى نموذجًا فريدًا وغير مسبوق فقد تعرض هذا البلد لأكبر وأطول عملية نهب شبه منظم وأكثرها اتساعًا، فاللصوص مسئولون ومعارضة وغزاة وأصدقاء وحلفاء ومواطنون وجنود.. دول وحكومات.. وموظفون فى هيئات دولية.

والمسروقات أرض ونفط وأموال ومنقولات وتاريخ، والعمليات بعضها ـ وأشهرها ـ تم تحت مظلة الأمم المتحدة، من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء، الذى يوصف بأنه أكبر عملية نهب دولية منظمة تمت تحت ستار الشرعية الدولية.

فقد بدد النظام العراقى المخلوع برئاسة صدام حسين ثروات العراق فى حروب متتالية لا مبرر لها وفر هو أسبابها، وهناك ما عرف باسم «كوبونات» صدام خلال الحصار الاقتصادى منذ ١٩٩٠م وحتى سقوطه فى ٢٠٠٣م. ودفع النظام جزءًا من ثمن إهداره العراق ثروة وأرضًا وتاريخًا. وبينما لا تزال التحقيقات مفتوحة فى عمليات نهب تمت تحت ستار برنامج النفط مقابل الغذاء، فلم تبدأ بعد تحقيقات فى اتهامات أخرى بوجود عمليات نصب فى «صندوق التعويضات» لضحايا غزو الكويت وحرب تحريره.

وبعد الأموال وثروات البلاد جاء دور سرقة التاريخ العراقى، ففى حملات شبه منظمة قام بها عراقيون وأجانب غزاة وحلفاء وأشقاء عرب بسرقة الآثار، فبعد سقوط بغداد فى التاسع من إبريل ٢٠٠٣م ولى السارقون غزواتهم صوب

المتاحف؛ فسرقوا كنوز العراق وقدرت القطع الأثرية المسروقة خلال الأسبوع الأول من الاحتلال بنحو ١٧٠ ألف قطعة أثرية؛ والتى تقدر قيمتها بمليارات الدولارات. وتضمنت تماثيل بابل ونينوى وسومر ومنحوتات أشورية ولوحات وأوانى ووثائق تحمل أقدم الكتابات والنقوش.

ونقل السارقون تاريخ العراق على ظهورهم وفى سيارات فروا بها إلى خارج بغداد على مرأى من قوات الاحتلال بالمخالفة لاتفاقيات جنيف حول مسئوليات الاحتلال القانونية، الأمر الذى دعا منظمة التربية والعلوم والثقافة (يونيسكو) التابعة للأمم المتحدة إلى إصدار بيان عاجل يطالب الولايات المتحدة بتحمل مسئولياتها القانونية بتأمين حماية فورية لآثار وتاريخ العراق.

لكن عمليات السرقة تواصلت على المدى ونهبت البنوك والقصور والوزارات والمؤسسات بما فيها من أموال وأثاث وسجاد ونجف وحتى الحنفيات والسيراميك، وذهبت المسارح ودور السينما وآلات العرض والمكيفات، كما تواصلت عمليات نهب متحف بغداد الوطنى، ومتحف نبوخذ نصر ومعبد «نن ماخ» (السيدة العظيمة) كما نهبت المصاحف النادرة ومسلة حمورابى!

وتأرجحت المسئولية بعدما تنصلت منها كل الأطراف، واتهمت سلطات الاحتلال «الحرامية»؛ فيما شددت دول الجوار للعراق الإجراءات على الحدود لمحاولة ضبط المسروق. ومن المفارقات أن السلطات الأردنية ضبطت محاولة تهريب مسروقات من العراق إليها، لكن المسروق كان عبارة عن ٤٥ لوحة لصدام حسين كان رسمها فنانون عراقيون مشهورون!

وبدلاً من الاعتراف بالمسئولية والإعلان عن القيام بعمل لاسترداد المسروقات؛ خرجت بعض الصحف الأمريكية تطالب بوضع الآثار التاريخية ذات القيمة فى «دول العالم الثالث» فى متاحف لندن وباريس ونيويورك بزعم أن ذلك أسلم وأفضل طريقة لحفظها بدلاً من أن تظل فى أوطانها الأصلية.

لكن المسروقات دخلت إلى الأراضى الأمريكية بوسائل أخرى غير مشروعة فبعد ثلاثة أسابيع من احتلال بغداد ضبطت سلطات الجمارك الأمريكية مع أفراد من الجيش وموظفين ومراسلين صحفيين عائدين من بغداد لوحات ومسدسات مطلية بالذهب، وأشياء أخرى سرقت من قصر أحد أبناء صدام ومنشآت حكومية عراقية، وتمت مصادرة المضبوطات مع وعد بإعادتها إلى الشعب العراقى!. كما

تم القبض على لصين على الحدود الكويتية العراقية ويحوزتهما نحو ألف قطعة أثرية، غير أنه لم يعرف مصير هذه القطع بعد.

ولم يسلم المواطنون العراقيون من التعرض للسرقة، ليس من جانب اللصوص بل من جانب أفراد فى جيش الاحتلال الأمريكى! فقد اضطر مسئول فى وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) إلى الاعتراف فى يونيو ٢٠٠٤م بأن إدارة التحقيقات الجنائية بالجيش الأمريكى تحقق فى ١٨ قضية سرقة، تورط فيها جنود أمريكيون بالعراق.

وكشفت الصحف الأمريكية أن هؤلاء الجنود يوقفون المواطنين عند حواجز التفتيش، ويستولون على ما معهم من أموال ومجوهرات، كما يستغلون دخولهم منازل لأغراض التفتيش لسرقة ما خف وزنه وغلا ثمنه، ويستخدمون السلاح وإطلاق النار فى الهواء لتخويف المسروقين، وذلك على العكس من التقارير السابقة التى ذكرت أن الجنود يقاومون اللصوص ويجبرونهم على السير عراة أمام المواطنين إمعانًا فى إذلالهم لارتكابهم جريمة السرقة ولمنعهم من العودة إلى ممارسة السرقة!!

وسار حلفاء الولايات المتحدة من العراقيين على نفس النهج، ففى نهاية إبريل ٢٠٠٣م تم ضبط ثمانية من عناصر قوات العراق الحر التابعة لرجل «البنتاجون» فى العراق أحمد الجلبى يسرقون منازل مسئولين عراقيين فى النظام المخلوع.

ولم تكن ممارسات الجنود الأمريكيين أو العناصر العميلة بعيدة عن ممارسات «الدولة»، فبعد احتلال العراق وإنشاء مكتب إعادة الإعمار، وتوزيع عقود إعادة الإعمار - تفجرت الكثير من الفضائح فى عمليات الإسناد والحصول على عقود بمليارات الدولارات، ووجه إلى نائب الرئيس الأمريكى ديك تشينى اتهام باستغلال منصبه لإسناد عقد استئناف إنتاج النفط العراقى إلى شركة «هاليبرتون» التى كان يرأس مجلس إدارتها قبل توليه منصب النائب عام ٢٠٠٠م، وبرغم نفى تشينى علاقته بهذا العقد إلا أن الاتهامات لا تزال تلاحقه.

وفى الثامن والعشرين من نوفمبر ٢٠٠٤م تلقت شركة «هاليبرتون» ضربة قانونية مع صدور تقريرين عن لجنة التحقيق فى الكونجرس الأمريكى تضمنا اتهامات لها بالاستيلاء على أكثر من ثلث الممتلكات الرسمية للحكومة الأمريكية والسلطة المؤقتة للاحتلال فى العراق والكويت والاستهتار بهذه الممتلكات، فقد

أشارت التقارير إلى فقدان ما قيمته ١٨ مليون دولار من معدات وأجهزة تابعة للسلطة التى تم حلها فى يونيو ٢٠٠٤م، والتى أشرفت على إدارتها شركة (كاى بى آر) التابعة لـ«هاليبرتون»، وشملت المعدات مولدات كهربية وعجلات شحن وأجهزة كمبيوتر نقالة.

ولم يقصر موظفون رسميون عراقيون ودبلوماسيون فى المساهمة فى عمليات سرقة ثروات بلدهم، فقد سرق مبلغ ٦٥٠ ألف دولار من خزانة السفارة العراقية فى صنعاء بعد احتلال بغداد، وفتحت السلطات اليمنية تحقيقًا مع العاملين بالسفارة لم يسفر عن نتيجة.

وتعرضت السفارة العراقية فى العاصمة الصينية بكين لعملية نهب مماثلة خلال يونيو ٢٠٠٣م.

أما السفارة العراقية فى العاصمة الروسية موسكو فقد سرق منها ثلاثة ملايين دولار.

وتوضح التجارب التاريخية أن سرقة وتهريب والاتجار فى الآثار من أكبر مجالات التجارة غير المشروعة فى العالم مثل تجارة المخدرات والدعارة والسلاح، ومثلما جرت سرقة ونهب ثروات العراق التاريخية بعد العدوان الأمريكى البريطانى تعرضت دول عديدة لنهب آثارها التاريخية فى فترات العدوان والاحتلال والحروب الأهلية التى تجعل مراقبة الحدود أمرًا شديد الصعوبة فضلاً عن تورط شخصيات من هذا البلد أو ذاك لصوصًا أو مسئولين فى عمليات النهب والتهريب.

وفى محاولة لتشويه موقف الدول التى عارضت الحرب، وعلى خلفية معارضة فرنسا وروسيا والصين وتركيا قرار الولايات المتحدة وبريطانيا بشن العدوان على العراق فى مارس ٢٠٠٣م، اتهم تقرير مفتش الأسلحة الأمريكى ريتشارد دويلفر حول الأسلحة العراقية الصادر فى أكتوبر ٢٠٠٤م الدول الأربع بأنهم كانوا على استعداد لتخفيف العقوبات على نظام صدام حسين مقابل الحصول على عقود نفط من العراق، وذلك اتهام صريح بالرشوة فى محاولة للإساءة إلى سمعتهم وتشويه موقفهم الرافض للحرب، لكن هذه الدول لم تكترث بهذا الاتهام، وتصدى السكرتير العام للأمم المتحدة كوفى أنان لهذا الاتهام نافيًا بشدة أن تقدم بلدان مهمة كهذه على فعل ذلك.

وفى يناير ٢٠٠٥م تكشفت معلومات جديدة أضفت أبعادًا لصوصية على مجمل تعامل الأمم المتحدة مع ملف العراق منذ ١٩٩١م فحسب الأمم المتحدة نفسها فقد تكشف وجود عجز وتقصير وإفراط فى التعويض قدمته لجنة التعويضات عن غزو العراق للكويت بما لا يقل عن ٥٥٧ مليون دولار، بينما أشارت تقديرات أخرى إلى أن خمسة بلايين دولار دفعت إلى أفراد وشركات ودول خليجية دون وجه حق.

وأكد تقرير لجنة التحقيق المستقلة فى برنامج النفط مقابل الغذاء برئاسة بول فولكر أن بينون سيفان مدير البرنامج (قبرصى الجنسية) قد أساء إلى نزاهة الأمم المتحدة بدعوى ممارسة ضغوط على النظام العراقى المخلوع لحصول شركة نفط سويسرية وأخرى فى منطقة الشرق الأوسط على عقود تسمح لهما ببيع البترول العراقى. وذكر التقرير الصادر فى فبراير ٢٠٠٥م أن المسئولين العراقيين وافقوا على إبرام تلك العقود للفوز بتأييده فى عدة قضايا أخرى منها الحصول على أموال لإصلاح منشآت النفط. وبرغم أن التقرير لم يتهم سيفان بالحصول على رشاوى إلا أنه شكك فى مصدر ثروة تقدر بنحو ١٦٠ ألف دولار يملكها، وبرر سيفان حيازته لها بوراثتها عن عمته التى توفيت فى قبرص فى العام السابق، بيد أن التقرير نفسه أكد أن عمته كانت تعيش فى مستوى متوسط لا يمكنها من امتلاك هذا المبلغ.

هذه الممارسات وغيرها حدثت بسبب عدم الشفافية فى تنفيذ البرنامج فقد أكد تقرير فولكر أن وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت تدخلت لمنع البنوك السويسرية من الفوز بعقد الإشراف والرقابة على عقود البرنامج. ونسبت الصحف السويسرية إلى أولبرايت قولها: إن منح حق الإشراف لبنك سويسرى خطأ كبير بسبب سرية الحسابات المصارفية وغياب الشفافية، وبرغم ذلك حدث ما حدث. الأمر الذى عزاه المحققون إلى سيفان الذى خضع للتحقيق بتهمة الفساد وسوء الإدارة وعرقلة عمل مدققى الحسابات بمكتبه.

وفى مارس ٢٠٠٥م ظهرت أبعاد جديدة فى العلاقة بين سيفان وتلك الشركة السويسرية التى توسط لها حيث تبين أن كوجو أنان نجل كوفى أنان السكرتير العام للأمم المتحدة كان يعمل بهذه الشركة (كوتيكنا) ومن ثم طالت الشبهات أنان نفسه، لكن تقرير المحققين برأ أنان من شبهة التدخل لمنع الشركة التى عمل

بها ابنه ـ عقدًا في العراق بطريقة غير مشروعة. ولم ترض هذه النتيجة الإدارة الأمريكية حيث سربت الصحف الأمريكية أنباء عن تشكيك الإدارة فى تبرئة أنان قبل أن يعلن مارك لاجون نائب مساعد وزيرة الخارجية أن أنان يبالغ عندما يعتبر نتيجة هذا التحقيق «المرحلى» ـ فى مزاعم دفعه أموالاً من عائدات النفط العراقى إلى موظف لم يكن يعمل فى البرنامج ـ بمثابة براءة وبدا أن واشنطن تستخدم هذه التحقيقات أداة سياسية للضغط على أنان فعندما سئل لاجون عن احتمال استقالة أنان قال: «مستقبله غير أكيد».



الإهـــــانــــــة!
مفـردات رديئة فى لغة الخطاب والممارسة السياسية



إهانة الشعب الفلسطينى منذ الطفولة

أصبحت «الإهانة» جزءًا من الخطاب السياسى والممارسات السياسية فى العلاقات الدولية، وشاعت فى السنوات الأخيرة على نطاق واسع بسبب تطورات مخيفة فى النظام الدولى رفعت مستوى الاستفزاز والغضب إلى درجة جعلت المفردات الكلاسيكية للتعبير عنه مفردات ضعيفة غير معبرة، ومن ثم تجاوزت الإهانة حدود النقد اللاذع شديد اللهجة إلى استخدام مفردات رديئة مثل السب والشتم العلنى فى مؤتمرات صحفية ومحافل دولية.

ودوافع اللجوء إلى الإهانة تتركز حول التعبير الفج عن سياسات فجة، الأمر الذى يبدو معه النقد نوعًا من الصراخ أو النفير. وتتخذ الإهانة أشكالاً متعددة منها: الإهانة الشخصية أو الوظيفية، والسخرية والتهكم والتحقير واستخدام الألفاظ البذيئة، فتوجيه الإهانة انعكاس لخلافات عميقة بين من يهين.. ومن يُهان.

وكثيرًا ما يكون المُهان رؤساء دول وحكومات ومؤسسات خصوصًا الأجهزة الأمنية والاستخبارات، وزاد على ذلك فى الآونة الأخيرة ثقافات وحضارات وأديان وشعوب ودول بأكملها، مثلما هو الحال بعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.

وغالبًا لا يتراجع موجه الإهانة عن إهانته الآخر، وأقل القليل من يعتذر، ويرتبط ذلك بالقوة العسكرية والاقتصادية لمن أخطأ آخرون فى حقه. وفى أحيان كثيرة وبسبب غياب القوة أو المهابة يبلع كثيرون الإهانة. واتسعت دائرة اللجوء إلى إهانة الآخر تعبيرًا عن موقف سياسى لطرف تجاه طرف آخر إلى الدرجة التى أصبحت تمارس فى السياسة الداخلية لبعض البلدان بين رئيس دولة ورئيس حكومة أو من جانب رئيس حكومة تجاه وزرائه وأجهزته.

■ أداة تعبير إسرائيلية تجاه الأغيار:

تعرضت مصر دولة وشعبًا لإهانات بالغة من الجانبين الإسرائيلى والأمريكى برغم وجود معاهدة السلام الأمريكى وبرغم ما يوصف بأنه علاقة إستراتيجية

ومن ذلك قول موشيه يعالون في الثلاثين من مايو ١٩٩٧م بوصفه مدير المخابرات العسكرية الإسرائيلية: إن مصر «دولة فى حاجة إلى طبيب نفسى»، ردًا على مواقف مصر من حكومته برئاسة بنيامين نتانياهو (وقتها) وعرقلتها عملية السلام، وزاد يعالون على ذلك بإهانة المسئولين المصريين بقوله: «القادة المصريون مصابون بانفصام فى الشخصية فهى لم تحدد أى نهج تسير عليه، نهج السادات السلمى أم نهج عبد الناصر المعادى لإسرائيل»، وكأن التمسك بالثوابت الوطنية والالتزام بالدفاع عن حقوق الفلسطينيين موقف معاد.

وربما مرت هذه الحالة دون تفجير أزمة لأن وكيل وزارة الخارجية (السابق) السفير عادل الصفتى كان قد أطلق تصريحات اعتبر فيها نتانياهو «بحاجة إلى طبيب نفسى!».

مرة أخرى فى سبتمبر من نفس العام حاول نتانياهو نفسه توجيه إهانة لمصر بأن وجه للرئيس حسنى مبارك رسالة تضمنت رسالة أخرى طلب من مبارك نقلها (كساعى بريد!) إلى الجاسوس الإسرائيلى عزام عزام بمحبسه حيث يقضى حكمًا بالسجن لمدة ١٥ عامًا منذ نوفمبر ١٩٩٦م، قبل الإفراج عنه عام ٢٠٠٤ لكن هذه المرة حمل مبارك المبعوث الإسرائيلى الرسالة ورد إلى نتانياهو بضاعته.

وقد حفلت فترة رئاسة نتانياهو لحكومة إسرائيل بالعديد من أشكال الإهانات الموجهة إلى الأصدقاء والعرب والديانات والثقافات ووفرت سياسته المناخ الملائم لهذه الممارسات ففى يوليو ١٩٩٧م فضلاً عن ممارساته وحكومته، فقد رسمت المستوطنة اليهودية تاتيانا سوسكند ووزعت ملصقات تضمنت توجيه إهانات بالغة للإسلام والمسلمين والرسول ﷺ.. وتصور الفلسطينيين كالخنازير، ترمى زجاجات حارقة وتدوس بأقدامها على المصحف الشريف، وعبرت هذه اليهودية عن عنصريتها الشديدة برفضها خلال جلسة محاكمة «صورية» لها الاعتذار، وبارتداء قميص مرسوم عليه قبضة سوداء رمز حركة «كاخ» العنصرية المتطرفة.. ومن الطريف أن قاضى المحكمة قرر عرض سوسكند على طبيب نفسى!

وطالت الإهانات اليهودية السيد المسيح عليه السلام والسيدة مريم، وكالعادة صمت الغرب والتيارات المسيحية الأصولية فى الولايات المتحدة وأوربا حيال «إهانة» اتحاد الطلبة اليهود فى فرنسا للسيد المسيح عليه السلام ولوالدته السيدة مريم بإصدار منشور فى أكتوبر ٢٠٠٤م يحمل صورتيهما كتب عليهما «يهودى

قذر»، «ويهودية قذرة». فى إطار حملة زعم الطلبة اليهود أنها تهدف إلى مكافحة العداء للسامية، وهى حملة لا تحتاج إلى إهانة الأنبياء والقديسين.

وطالت الإهانة الإسرائيلية الأوربيين فى عهد خلفه الليكودى أيضًا إريل شارون خلال زيارة وفد أوربى برئاسة رئيس وزراء بلجيكا جى مير هو فستارت ووزير خارجيته جان لوى ميشيل بوصف بلدهما رئيس الاتحاد الأوربى والمفوض الأوربى الأعلى للشئون السياسية والأمنية خافيير سولانا لإسرائيل فى نوفمبر ٢٠٠١ فقد شهد الاجتماع بين الطرفين توجيه سباب وشتائم للوفد والأوربيين، ونشرت الصحافة الغربية وصف رئيس بلدية القدس يهودا أولمرت وزير التجارة فى حكومة شارون لاحقًا للسياسة الأوربية بأنها «غبية» وللوفد بأنهم «أوغاد» وزاد أولمرت ـ نائب رئيس الوزراء لاحقًا ـ على ذلك بقوله للإذاعة الإسرائيلية إن رئيس الاتحاد الأوربى «قذر». وألقى وزير الخارجية شريك الليكود فى هذه الحكومة شيمون بيريز بدلوه ورفض حضور اجتماع مجلس المشاركة بين الطرفين الذى عقد قمته فى بروكسل، وأرسل إلى الاجتماع ـ نيابة عنه ـ مسئولاً بالخارجية أقل درجة، الأمر الذى اعتبره نظيره البلجيكى إهانة جديدة وألغى مأدبة عشاء كان سيقيمها على شرف بيريز.

وكشفت بلجيكا بدورها الوجه القبيح للديمقراطية الإسرائيلية حيث جاءت الإهانات الإسرائيلية ردًا على بث التليفزيون البلجيكى برنامجًا وثائقيًا عن تورط إسرائيل ووزير دفاعها شارون فى سبتمبر ١٩٨٢م فى ارتكاب مذبحة «صابرا وشاتيلا» ورفضت بلجيكا طلب إسرائيل وقف بث البرنامج احترامًا لحرية التعبير والدستور البلجيكى الذى يمنع التدخل فى شئون الإعلام، كما ردت بلجيكا على هذه الإهانات أيضًا بطلب وزير خارجيتها من الاتحاد الأوربى فى إبريل ٢٠٠٢م إعادة النظر فى علاقته التجارية مع إسرائيل ردًا على ما وصفه بـ«إهانة إسرائيل الاتحاد الأوربى.. وينبغى ألا تمر هذه الإهانة بسهولة».

لكن الأوربيين بلعوا إهانة جديدة لهم من شارون خلال نفس الشهر، فقد منع شارون وفد الترويكا برئاسة وزير خارجية إسبانيا (السابق) جوزيب بيكيه وعضوية سولانا من لقاء الرئيس الفلسطينى الراحل ياسر عرفات، وردت المتحدثة باسم سولانا أنه لم يشعر بالإهانة لمنعه من لقاء عرفات، وبررت ذلك بأن قرار شارون: منعه لا يتعلق بالكرامة بل بظروف سياسية صعبة!

بعض الدول الأوربية لا يبلع الإهانات بسهولة، وقد لا يبلعها أصلاً ويردها، ومن تلك الدول الدنمارك، فبعدما كشف ضابط الموساد السابق فيكتور أوستروفسكى فى كتابه «طريق الخداع» أن رجال الموساد يحتقرون نظراءهم الدنماركيين، أثارت الصحف الدنماركية فى يوليو ٢٠٠١م جدلاً فى أوساط الرأى العام استقبلت به ترشيح إسرائيل كارمى جيلون رئيس جهاز الشاباك (الاستخبارات الداخلية) سفيرًا لها فى كوبنهاجن أسوأ استقبال، فقد تعمدت الصحف نشر سجل جيلون وممارساته القمعية ضد الشعب الفلسطينى وإشرافه بحكم وظيفته على عمليات التعذيب والقهر ورفضت الصحف تبريره بأن هؤلاء متهمون بأعمال إرهابية ومسلمون متطرفون؛ لأنه لا يوجد أى تبرير لممارسة تعذيب الآخر، بل نشرت استطلاعًا للرأى كشف أن ٧٥٪ من الشعب الدنماركى يرفض جيلون. وبلغت ردة الفعل مداها بتهديد وزير العدل فرانك يانسن باعتقال جيلون لدى وصوله البلاد بتهمة «ممارسة التعذيب الجسدى والنفسى بحق معتقلين فلسطينيين».

دولة كبيرة كفرنسا لم تترك أيضًا إهانة شارون لها ـ فى يونيو ٢٠٠٤م بدعوته يهود فرنسا إلى الهجرة لإسرائيل بزعم وجود مناخ غير آمن ـ تمر دون رد، فقد رد الرئيس الفرنسى جاك شيراك الإهانة بإعلانه شارون «شخصًا غير مرغوب فيه» فى فرنسا وهو مصطلح يستخدم عادة من جانب الحكومات حيال الدبلوماسيين الأجانب الذين يخالفون الأعراف الدبلوماسية فى إشارة مزدوجة إلى عدم قبول إهانته فرنسا وتحقيره فى نفس الوقت.

فلم تكن دعوة شارون يهود فرنسا للهجرة منها أول تصرف من نوعه حيال فرنسا فى ظل رئاسة شيراك بسبب سياسته النزيهة حيال القضايا والحقوق العربية والفلسطينية، ورفض فرنسا استغلال إسرائيل هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لوضع نفسها إلى جانب الولايات المتحدة فى تحالف دولى ضد الإرهاب يساوى بين الإرهاب والمقاومة المشروعة وبين الإرهابيين والفلسطينيين، الأمر الذى حدا بالسفير الفرنسى فى بريطانيا دانيال برنار ـ فى ديسمبر من نفس العام ـ إلى توجيه إهانة بالغة إلى إسرائيل، ووصفها بأنها «دولة صغيرة حقيرة يمكن أن تتسبب فى حرب عالمية ثالثة»، ووقع السفير الفرنسى فى كمين زوجة مضيفه على العشاء اللورد بلاك السيدة بابرا التى تعمل صحفية ونقلت كلامه دون ذكر اسمه، إلا أن يهود بريطانيا ـ على خلفية علمهم بدعوة العشاء ـ عرفوا وشنوا عليه هجومًا متهمين إياه بمعاداة السامية.

هذا الاتهام وجهته وزارة الخارجية الإسرائيلية فى أكتوبر ٢٠٠٣م إلى الرئيس شيراك فى إهانة غير مسبوقة من دولة لرئيس دولة أخرى، بزعم أن الرئيس الفرنسى منع الاتحاد الأوربى من إصدار بيان يدين فيه خطاب رئيس وزراء ماليزيا (السابق) مهاتير محمد الذى حمل فيه اليهود مسئولية بعض الكوارث الدولية، وردّ وزير الداخلية الفرنسى نيكولا ساركوزى بإدانة هذه الاتهامات بأنها «كاذبة وتحقيرية بحق رئيس الجمهورية.. وإهانة لفرنسا» لأن شيراك شارك فى إدانة تصريحات مهاتير فعلاً، واستند وزير الخارجية الإسرائيلى سلفان شالوم إلى معلومات صحافة إسرائيل، وليس إلى معلومات وزارته.

ومن جانب آخر تكشف هذه الواقعة «جزاء سنمار» الذى لاقاه شيراك من إسرائيل؛ فقد أهانوه برغم كونه أول رئيس فرنسى يعترف بمسئولية الدولة الفرنسية فيما أصاب اليهود فى فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية والاحتلال النازى لفرنسا، حيث كان الرؤساء الفرنسيون منذ ١٩٤٥م وحتى تولى شيراك الرئاسة عام ١٩٩٥م يعتبرون أن المسئولية تقع على حكومة الجنرال بيتان المتعاون مع النازى وحكومة فيشى، ولا تقع المسئولية على الدولة الفرنسية!

وبلغت الإهانات الإسرائيلية سفير الولايات المتحدة فى تل أبيب دانيال كيرتزر، لأنه انتقد - فى يناير ٢٠٠٢م - إنفاق حكومة شارون أموالاً على عمليات الاستيطان تفوق ما يتم إنفاقه على المعاقين من زاوية أن الولايات المتحدة من أكبر المستثمرين فى الاقتصاد الإسرائيلى، ومن ثم يجب أن يكون لها رأى فى توجيه مخصصات الميزانية، وأطلق شارون على كيرتزر أحد أعضاء الكنيست زيفى هنديل الذى شن هجومًا على السفير الأمريكى ووصفه بأنه «غلام يهودى صغير» فى إشارة إلى تحقيره.

■ ١١ سبتمبر - غزو العراق: إطلاق حوار الإهانات

دشن الرئيس الأمريكى جورج بوش فترة ولايته الأولى بدعوته - قبل ٤٨ ساعة من تسلمه الرئاسة من سلفه بل كلينتون يوم ٢٠ يناير عام ٢٠٠١م - إلى وقف تبادل الاتهامات بين الحزبين الجمهورى والديمقراطى على خلفية ما شاب عملية انتخابه من شوائب، واتهامات بالتزوير والجهل، فقد كانت نصيحة وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت له - قبل توليه المنصب - بـ«معالجة قضايا

السياسة الخارجية فى القرن الـ٢١ بما هو فى مصلحة الأمن القومى الأمريكى» وقولها: «إنها ليست السياسة الخارجية لوالدك»، بمثابة إهانة له بالجهل والبلادة.

لكن سياسة «چورج بوش الرئيس الابن» الخارجية خصوصًا فى الشرق الأوسط وإزاء العراق والحلفاء الأوربيين بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م فجرت بركانًا من ممارسات الإهانة على المستوى الداخلى والدولى أصابت بوش نفسه.

فقد أصبحت هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م منصة إطلاق حملات عدائية ضد العرب والمسلمين، تخللتها إهانات بالغة لشخصيات وشعوب عربية وإسلامية لعل أبرزها إهانة عمدة نيويورك رودلف جوليانى الأمير السعودى الوليد بن طلال خلال زيارته نيويورك بعد شهر من الهجمات، وذلك بإعلان رفضه قبول تبرع من الأمير السعودى قيمته عشرة ملايين دولار لصالح ضحايا مركز التجارة العالمى.

وزادت الإهانات حدة وانحطاطًا بإهانة نائب وكيل وزارة الدفاع الأمريكية الجنرال وليام بويكين المسلمين كافة فى أكتوبر ٢٠٠٣م بقوله فى تجمع كنسى: «المسلمون يعبدون وثنًا وليس إلهًا حقيقيًا.. إن المعركة مع الإسلاميين هى معركة مع الشيطان.. إنهم (المسلمين) يريدون تدميرنا لأننا أمة مسيحية.. إلهنا حقيقى وإلههم مجرد وثن!!».

الأسوأ من تصريحات هذا «المسئول» الأمريكى هو صمت الرئيس بوش وأركان إدارته خصوصًا رامسفيلد الذى يتبعه بويكين وظيفيًا حيال هذه التصريحات التى أثارت مشاعر المسلمين حول العالم وفى الولايات المتحدة نفسها، الأمر الذى يعنى موافقتهم على هذه الإهانة، وزاد رامسفيلد هذا الطين بلة بتعليقه على التصريحات المنحطة هذه بالقول: «بويكين ذو سجل حافل بالإنجازات، وما ذكره وجهة نظر!!»، ونأت مستشارة الرئيس للأمن القومى كوندوليزا رايس ببوش عن هذه التصريحات بقولها: «إنها لا تعكس موقف الرئيس!»، أما وزير الخارجية كولن باول فأثار المشاعر غضبًا بقوله: «بويكين رجل مؤمن وملتزم بدينه ونحترم تدينه.. لكننا لا نخوض حربًا ضد الإسلام».

وبلغت الإهانة حدتها بإخفاء وزارة الدفاع (البنتاجون) جزءًا مهمًا من نص اعتذار بويكين الذى اضطر إليه تحت وطأة ردود الفعل، فجاء الاعتذار (ليس عن

هذه التصريحات.. ولكن لمن أثارت هذه التصريحات مشاعرهم) فى إشارة إلى عدم تراجع عن مفهومه للإسلام.

أما على مستوى الممارسات الشخصية فقد شهدت فترة ما بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية ونتيجة لتشديد إجراءات الدخول فى المطارات الأمريكية تعرض الكثير من المسئولين العرب لممارسات إهانة لم يعلن عن معظمها، فما بلغ الإعلام منها قليل، ومنه تعرض الدكتور مصطفى الفقى رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب والمدير السابق لمكتب الرئيس للمعلومات للإهانة لدى وصوله إلى مطار جون كينيدى فى نيويورك فى أكتوبر ٢٠٠٤م فى زيارة للولايات المتحدة، فقد تم اقتياده إلى غرفة جانبية بالمطار تعج بالمهاجرين غير الشرعيين من بعض دول إفريقيا والكاريبى بانتظار دوره فى التحقيق والتفتيش، برغم أنه يحمل جواز سفر دبلوماسيًا وتأشيرة دخول للأراضى الأمريكية صالحة لمدة خمس سنوات من السفارة الأمريكية بالقاهرة!

أما سياسة بوش إزاء العراق وتفضيل الحسم العسكرى وإغلاق الباب أمام الحل الدبلوماسى، وما أدت إليه هذه السياسة من انقسام فى التحالف الغربى؛ فقد صحبه أحيانًا سلسلة أخرى من تبادل الإهانات بين المسئولين الأمريكيين والدول المؤيدة للسياسة الأمريكية من ناحية ومسئولى الدول الرافضة للسياسة الأمريكية من ناحية أخرى. وتعرض مسئولون فى الحكومة الألمانية لإهانات من جانب نظرائهم الأمريكيين، وصفها مسئول العلاقات الخارجية فى الحزب الديمقراطى المسيحى فولفجانج شويبله بأنها «أكبر إهانات لوزراء فى بلد حليف».

فقد رفض وزير الدفاع الأمريكى دونالد رامسفيلد الاجتماع مع نظيره الألمانى بيتر شتروك أو مصافحته خلال اجتماع وزراء الدفاع فى دول حلف الأطلسى (الناتو) فى وارسو فى أكتوبر ٢٠٠٢م موجهًا إهانة بالغة إليه، كما حدد وزير الخارجية الأمريكى كولن باول نصف ساعة فقط لنظيره الألمانى يوشكا فيشر للاجتماع به خلال زيارته واشنطن آخر نفس الشهر. الأمر الذى اعتبرته الدوائر الدبلوماسية ردًا أمريكيًا على تصريحات نشرتها صحف ألمانية لوزيرة العدل هيرتا جميلين، قارنت فيها بين الرئيس بوش والزعيم النازى أدولف هتلر،

ورأت فى سياسة بوش محاولة لصرف الأنظار عن القضايا الداخلية وهى طريقة مألوفة حتى هتلر قام بها، وذلك فى معرض الدفاع عن موقف بلادها من رفض المشاركة فى غزو العراق، وبرغم رسالة اعتذار بعث بها المستشار جيرهارد شرودر إلى بوش ونفى الوزيرة التصريحات التى نسبت إليها إلا أن المحللين السياسيين فى ألمانيا اعتبروا الأزمة تعبيرًا عن حالة الغضب التى تعم العالم والحلف من سياسة بوش.

وبرغم الاستعدادات الأمريكية لغزو العراق بالتنسيق مع عدد من الدول الصديقة والحلفاء إلا أن ما حدث فى القمة العربية فى بيروت فى مارس ٢٠٠٢م قبل عام من شن العدوان من مصافحة وعناق بين نائب الرئيس العراقى المخلوع عزة إبراهيم وولى العهد السعودى عبد الله بن عبد العزيز ومحاولة إيجاد تقارب فيما وصفته القمة بـ«بند الحالة العراقية الكويتية»، أزعج الإدارة الأمريكية مما حدا برامسفيلد إلى وصف هذا التقارب بـ«أسد يعانق دجاجة» فى إهانة غير مباشرة لكل من السعودية والكويت، وإشارة إلى عدم الرضا عن مثل هذا التقارب ورفضه لاحتمال تعطيله الاستعدادات الأمريكية.

هذه الاستعدادات أزعجت بدورها إيران مما دفع مسئولوها إلى الإعراب عن أمل إيران فى نجاح التعاون الأمنى بين دول منطقة الخليج لوضع حد لما وصفه بـ«الإهانة الأمريكية التاريخية» لدول المنطقة.

■ مرحلة الألفاظ البذيئة:

بعد شهر من احتلال العراق تفجرت مشاعر الغضب مرة أخرى لاسيما بعدما تكشف كذب ما روجته الإدارة الأمريكية حول حيازة العراق أسلحة دمار كمبرر للغزو، فقد أهان عمدة لندن كين ليفنجستون فى مايو ٢٠٠٣م الرئيس الأمريكى بسبب سياسته وعبر صراحة عن تطلعه إلى الإطاحة ببوش كما كان يتطلع إلى الإطاحة بصدام حسين. ووصف بوش بأنه «جبان وفاسد».

وزادت حدة الإهانات بتعليق آرى فليشر الناطق باسم البيت الأبيض بالقول إنه لم يسمع باسم هذا الرجل (العمدة) من قبل ـ أى إنه نكرة ـ وأنه لن يعطيه قيمة كبيرة بالرد عليه، وزاد الطين بلة قول العمدة: «بوش يمثل كل ما هو مقيت وسيئ فى السياسة».

وزادت حدة الغضب مظاهر التعبير عنه تجاه الولايات المتحدة وحلفائها (فى العدوان على العراق) حدة وعنفًا بعد احتلال بغداد، فشن كبير مفتش الأمم المتحدة فى العراق هانز بليكس هجومًا عنيفًا على إدارة الرئيس بوش لشنهم حربًا على أساس معلومات غير متماسكة لأجهزة مخابراتها، ووصف هؤلاء المسئولين الأمريكيين فى حديث لصحيفة «الجارديان» البريطانية فى يونيو ٢٠٠٣م بأنهم «أشخاص قذرون» ردًا على ما وصفه بـ«محاولتهم تشويه صورتى والتشهير بى فقد تعرضنا لإهانات على حد كبير من الدناءة».

وبلغت الإهانة مستوى غير مسبوق بوصف الرئيس الكوبى فيدل كاسترو رئيس وزراء إسبانيا خوسيه ماريا إثنار بأنه «قواد»! وتساءل: «هل تسعى سلستينا الإسبانية إلى تجنيد شباب أمريكا اللاتينية (المتحدثين بالإسبانية) من أجل الغزو؟» وسلستينا هذا اسم فتاة إسبانية (عاهرة) فى رواية الكاتب الإسبانى فرناندو دى روخاس «تقوم النساء للرجال».

بالنسبة للرئيس الكوبى فإن الرئيس بوش بالنسبة له أصبح مثالاً للتندر عليه من وقت إلى آخر منذ وصوله للبيت الأبيض مستغلاً أخطاء يقع فيها بوش بسبب الجهل وضعف المعلومات المقدمة إليه، ففى أول مشاركة له فى قمة الدول الأمريكية بكندا فى إبريل ٢٠٠١م بعد ثلاثة أشهر من تسلمه الرئاسة استشهد بوش بعبارة «الحرية غير قابلة للتفاوض»، ونسبها إلى شاعر الاستقلال الكوبى خوزيه مارتى، واستغل كاسترو الفرصة ليوجه إهانة إلى بوش متهمًا إياه بالجهل؛ لأن هذه العبارة لم يقلها مارتى، وإن أعرب عن سعادته لأن بوش معجب بشاعر كوبا، وتعهد بإرسال معلم للغة الإسبانية إلى البيت الأبيض.

واتسعت دائرة إهانة قائدى العدوان على العراق ـ الرئيس بوش ورئيس حكومة بريطانيا تونى بلير ـ فى المحافل الدولية، وشهدت قمة دول عدم الانحياز فى كوالا لمبور قبل شهر من بدء العدوان ألفاظًا بذيئة أخرى، فوصف الرئيس الزيمبابوى روبرت موجابى بوش بأنه «طاغية» وبلير بأنه «الاستعمارى الجديد» والولايات المتحدة والدول الحليفة لها فى العدوان بأنهم «كلاب صيد متوحشة تتشمم بحثًا عن المزيد من الدماء فى العالم الثالث».

وأصابت الحالة العلاقة بين ألمانيا وإيطاليا التى أهان وزير السياحة فيها

السياح الألمان الزائرين لبلاده ووصفهم بأنهم «متطرفون»، فردت ألمانيا بعنف وألغى شرودر زيارة لروما، وقدم الوزير اعتذارًا لشعب ألمانيا، ودفع ثمن إهانته بتقديم استقالته.

وانعكست حالة الغضب فى تبادل الإهانات والشتائم بين الدول الحليفة بعضها البعض، فعلى خلفية انضمام إيطاليا ورفض فرنسا وألمانيا الانضمام لتحالف غزو العراق، أهانت وزيرة الثقافة الفرنسية كاترين تاسكا بيرلسكونى وذلك بإعرابها عن حضور شخصية إيطالية أخرى افتتاح معرض الكتاب الدولى فى باريس فى ذلك العام فى إشارة إلى الغضب وعدم الارتياح من سياسة بيرلسكونى، وإرغام الاعتبارات البروتوكولية لها على دعوته، ورد مكتب رئيس الوزراء على هذه الإهانة بإهانة الوزيرة الفرنسية بإصدار بيان، ذكر فيه أن: «بيرلسكونى لم يكن على علم بوجود شخص يدعى السيدة تاسكا وسوف يستمر فى تجاهلها».

ويبدو أن سياسة بوش لم تكن ضاغطة سياسيًا ونفسيًا على المسلمين والعرب فقط، ففى نفس الشهر خرج وزير الاندماج والمساعدات السويدى جان كارلسون عن شعوره وأهان بوش بوصفه «شيطانًا عجوزًا قادمًا من تكساس» كما وصف إدارته بأنها «مجنونة» ردًا على نصائح بوش للأفارقة بالحد من ممارسة الجنس لتجنب انتشار الإيدز، ويبدو أيضًا أنه ليس كل الإهانات مزعجة ومثيرة للأزمات، ففى الوقت الذى طلب رئيس الحكومة السويدية يوران برشون من كارلسون تصحيح الخطأ (الاعتذار)، قال الأخير بعد رفضه الاعتذار إن ما صدر عنه تجاه بوش وإدارته «جعل وزير الصحة الأمريكى تومى تومسون يستمع إلينا فى موضوع مهم للعالم وإفريقيا بطريقة لم نكن نحلم بها من قبل، بل وترجم له حرفيًا ما قلته!».

وأدت هذه التداعيات كافة إلى عودة سلاح توجيه الإهانات فى الحملات الدعائية للمرشحين الجمهورى الرئيس جورج بوش والديمقراطى جون كيرى فى الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٤ بعدما كان بوش قد دعا إلى التخلى عنها فى حرب الإعلانات المتبادلة بعد فوزه الأول، فوجه بوش نفسه إهانات لكيرى فوصفه بـ«التردد والضعف»، ورد كيرى فوصفه بـ«المتعجرف والطائش وزارع الإرهابيين فى العراق والكذب» كما اتهم رامسفيلد بـ«التلفيق».

■ ممارســات عربيـة!

تجلت وطأة أجواء التحضير الأمريكى للعدوان على العراق فى القمة الإسلامية الطارئة التى عقدت فى الدوحة قبل أسبوع من بدء العدوان فى مارس ٢٠٠٣م حيث شهدت تلاسنًا بالألفاظ النابية بين رئيس وفد العراق نائب الرئيس المخلوع عزة إبراهيم وبين عضو الوفد الكويتى الشيخ محمد الصباح وزير الدولة للشئون الخارجية بعدما تحدث رئيس وفد الكويت نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الصباح مؤيدًا مبادرة دولة الإمارات بشأن تنحى صدام حسين لنزع فتيل الأزمة.

وافتتح عزة جلسة الألفاظ النابية بالحديث عن «التجرؤ على رمز العراق العظيم وعندما تدخل الشيخ محمد الصباح قاطعه عزة: «اخرس يا صغير يا عميل.. اخرس يا قرد.. لعن الله أبو شاربك».

ورد الصباح عليه: «هذا كفر وكذب ودجل».

هذا المشهد من خشبة مسرح القمة الإسلامية هو تكرار لمشهد شاهده العالم أيضًا على الهواء على خشبة مسرح القمة العربية فى شرم الشيخ مطلع نفس الشهر لبحث نفس الموضوع مع تغير فى أبطاله، ففى شرم الشيخ كان التلاسن بين رئيسى وفدى السعودية الأمير عبد الله بن عبد العزيز وليبيا العقيد معمر القذافى، فما إن تحدث الأخير عن أن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز أبلغه بعد غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠م مبررات قبول قوات أمريكية على الأراضى السعودية حتى تدخل الأمير عبد الله مقاطعًا: «السعودية دولة مسلمة وليست عميلة للاستعمار مثلك ومثل غيرك.. أنت ومن جاء بك إلى الحكم؟ لا تتكلم.. لا تورط نفسك فى أشياء ليس لك فيها حظ ولا نصيب.. الكذب أمامك.. والقبر قدامك!!».

الأمر الذى دعا رئيس الجلسة الرئيس حسنى مبارك إلى رفع الجلسة مؤقتًا.

■ الإهانــة مــدارس!

بينما يتعرض الرؤساء عادةً فى العالم للإهانة بتوجيه نقد لاذع لسياساتهم فإن الرؤساء العرب - ونتيجة لغياب القنوات الطبيعية للتعبير - يتعرضون للإهانة من شعوبهم بوسائل أخرى منها تلك الوسيلة التى عبر بها أربعة من

شباب البربر الجزائرى عندما قذفوا موكب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة فى التاسع عشر من مايو عام ٢٠٠٢م بالطوب فى جامعة الجزائر خلال الاحتفال السنوى بيوم الطالب. وقدمت السلطات أربعة من الطلبة إلى القضاء بتهمة «إهانة رمز من رموز الدولة».

ومن سوء طالع ـ أو ربما من سوء حظوظ ـ الرئيس الجزائرى أن اعتبر سياسيون ووسائل إعلام فرنسية زيارته لباريس فى أغسطس ٢٠٠٤م (للمشاركة فى تكريم الجنود الجزائريين الذين حاربوا إلى جانب فرنسا ضد الاحتلال النازى فى الحرب العالمية الثانية وساهموا فى استقلالها) إهانة لهؤلاء الجنود لأنه كان وصفهم بـ«المتعاونين» (العملاء) خلال زيارة سابقة لفرنسا عام ٢٠٠٠م. وأرسل أربعون نائبًا فى البرلمان من حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية الحاكم رسالة إلى وزارة الخارجية يخيرونها بين إلغاء الزيارة أو سحب اتهام الجنود بالعمالة.

وفى عكس الاتجاه اعتبر الرئيس الصينى جيانج زيمين (السابق) الاستقبال الرسمى «غير اللائق» به كرئيس دولة خلال زيارة له لسويسرا فى مارس ١٩٩٩م مظهرًا من مظاهر الإهانة، فقد سمحت الحكومة السويسرية خلال زيارته برن لمئات من مؤيدى استقلال التبت بالتظاهر احتجاجًا على قمع سلطات بكين لحركة استقلال الإقليم بزعامة الدلاى لاما. ورد زيمين سريعًا بالقول ـ خلال حفل تبادل هدايا تذكارية مع المسئولين السويسريين ـ ألا تملكون القدرة على حكم هذا البلد؟!. وبرغم أن هذه التظاهرة مظهر من مظاهر الديمقراطية إلا أن الرئيسة السويسرية (وقتها) روث دريفوس عبرت عن أسفها واعتبرت احتجاج زيمين أيضًا مظهرًا من مظاهر الديمقراطية لأن غضبه يوضح أن المكاشفة أساس مهم للعلاقة بين الدول الصديقة».

وعلى النقيض من أسلوب احتجاج نواب البرلمان الفرنسى على زيارة بوتفليقة بالوسائل الشرعية والدبلوماسية، جاء احتجاج نائبين بالبرلمان الكويتى (مسلم البراك ووليد الجرى) على زيارة رئيس وزراء لبنان الراحل رفيق الحريرى للكويت فى مايو ٢٠٠٣م، فبسبب تصريحات منسوبة للحريرى زعمت أنه اعتبر الكويت دولة بلا سيادة أمسك البراك على الطريقة البدوية بيضة فاسدة فى مؤتمر صحفى عشية زيارة الحريرى وقال: «لا أهلاً ولا سهلاً بالحريرى.. وكرامته عند أهل الكويت مثل هذه البيضة الفاسدة التى يجب أن يقذف بها حال وصوله»!

رئيس وزراء آخر تسببت إهانته فى أزمة دستورية لكن هذه الإهانة صدرت هذه المرة من رئيس الدولة! فقد انسحب رئيس الحكومة التركية (السابق) بولنت أجاويد من اجتماع لمجلس الأمن القومى برئاسة الرئيس نجدت سيزر فى فبراير ٢٠٠١م بسبب إهانات وجهها سيزر إليه، وبات على كل طرف أن يقدم على تقديم استقالته حلاً للأزمة إزاء تمسك كل طرف بموقفه (الانسحاب وعدم التراجع عن توجيه الإهانات)، والذى أدى إلى تأثير سلبى على الاقتصاد التركى حيث انخفض المؤشر العام للبورصة بنسبة ١١٪.

رئيس وزراء ثالث أهان وزير الخارجية فى حكومته، لكن هذه المرة أثارت هذه الإهانة ردود فعل إقليمية تعدت حدود الدولة إلى دول صديقة ودول جوار إقليمى شككت فى مصداقية سياسته، فقد كان وزير الخارجية الإيطالى فى يناير ٢٠٠٢م ريناتو روجيرو من أشد أنصار الاندماج الأوربى والحوار مع الدول العربية والاعتدال فى التعامل مع الأجانب المقيمين فى إيطاليا، وانتقد زملاءً له فى الحكومة بسبب تقليلهم من شأن مشروع «اليورو» خصوصًا حزب رابطة الشمال المعروف بتوجهاته المتطرفة بزعامة أومبرتو بوس شريك رئيس الوزراء سيلفيو بير لسكونى فى التحالف الحاكم.

وتدخل بيرلسكونى لحل الأزمة وأهان وزير خارجيته واصفًا إياه بأنه وزير تقنى من التكنوقراط وليس منتخبًا من الشعب ومن يحدد سياسة إيطاليا هو رئيس الوزراء وليس وزير الخارجية. الأمر الذى دفع الوزير إلى الاستقالة.

تحقير رؤساء الدول والحكومات ومعايرتهم مارسه أيضًا وزير خارجية الهند (السابق) جاشوانت سينج فى ديسمبر ٢٠٠١م بإعلان رفض الرد على سحب الرئيس الباكستانى برفيز مشرف سفير بلاده فى نيو دلهى ووصفه لها بالغطرسة لاتهامها له بالفشل فى مكافحة الإرهاب وتبرير ذلك بـ«عدم النزول إلى مستوى الحوار فى غرف الثكنات العسكرية» فى تعبير عن الأنفة من الرد على الرئيس الباكستانى الجنرال السابق الذى وصل إلى السلطة من الثكنات وليس عبر انتخابات ديمقراطية.

وجاء التعبير عن الاحتقار حرفيًا فى رسالة وجهتها ميرامار كوفيتش زوجة الرئيس اليوغسلافى الأسبق سلوبودان ميلو سوفيتش إلى وزير الخارجية البريطانى (السابق) روبن كوك فى إبريل ١٩٩٩م بسبب زعمه أنها هربت من

بلجراد مع أولادها فرارًا من القصف الأمريكى لصربيا، فقد كتبت إليه قائلة: «لسوء حظكم وحسن حظنا ستفشل مخططاتكم.. مع احتقارى الشديد لكم».

أما وزير خارجية المغرب محمد بن عيسى فلجأ إلى عبارة أقل حدة لنقد الدبلوماسية الجزائرية وموقفها من النزاع حول الصحراء المغربية، فقد وصفها فى اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد المغاربى والذى عقد بالجزائر فى يناير ٢٠٠٣م بأنها تستخدم «لغة من الخشب» فى إشارة إلى عدم المرونة.

بعد إهانة رئيس ورئيس حكومة ووزير جاء دور أجهزة الاستخبارات، فمن الإهانات «الطريفة» تلك التى وجهها رئيس وزراء تايلاند تاكسين شينا واترا إلى جهاز الاستخبارات فى بلاده فى يوليو ٢٠٠٢م بعد سبعة أشهر من الغزو الأمريكى لأفغانستان ـ واصفًا تقارير هذا الجهاز بأنها «ذات خيال خصب» فى إشارة إلى الكذب والتلفيق اللذين تحتويهما هذه التقارير، فقد سخر من جهاز الاستخبارات لأنه قدم إليه تقارير أفادت بأن أعضاء تنظيم القاعدة يختبئون فى منطقة جنوب البلاد التى يشكل المسلمون غالبية سكانها وزاد بقوله: «غدًا سيقولون لى إن أسامة بن لادن يعيش بيننا هنا فى تايلاند!!».

■ إهانات غير مسبوقة:

من أسوأ الإهانات التى وجهت إلى دولة وشعب تلك الإهانات التى تضمنها عدد شهر مارس ١٩٩٨م من نشرة دورية تصدرها السفارة الأمريكية بالقاهرة تعبر عن رأى الأمريكيين العاملين بالسفارة، فقد كتب البعض فيها قائلاً: «تعلم أنك فى مصر عندما تعتبر سقوط قطرات قليلة من المطر مطرًا غزيرًا وتنادى على النمل فى علب السكر بالاسم وتداعب الأغنام فى الشوارع وتبدأ فى رد النباح على الكلاب ومطالبة زوجتك بالبقشيش وترى من يطلب توصيلة من عربة كارو وتتلقى خطابًا بعد شهرين وتعتبر الخدمة سريعة، وتهش الذبابة ثم تواصل شرب فنجان القهوة، وتستخدم نفير السيارة رغم عدم وجود أى سيارة أمامك، وتتصل بأصدقائك لأنك وجدت فجأة حرارة فى التليفون» إلى غير ذلك من سخرية من المصريين نشرتها مجلة روزاليوسف بعد حصولها على نسخة من النشرة.

واحتجت الجهات الرسمية فى مصر واعتبرت ما ورد فى النشرة إهانة لشعب بكامله ونوعًا من العنصرية لا يليق بين بلدين صديقين، وطلبت إيضاحات،

وردت السفارة الأمريكية سريعًا باعتذار لتجاوز الأزمة واتهمت المقال بالتضليل ويعبر عن وجهة نظر صاحبه، وأعربت عن الأسف لظهوره فى نشرتها بلا رقابة برغم أن المقصود به هو «الدعابة» ـ واستنكارها له.

إهانة أمريكية قاسية أخرى وجهت إلى الشعب الفلسطينى كله فى نوفمبر ٢٠٠٤م فقد وصف مشاركون فى أحد برامج شبكة «إم إس إن بى سى» الإذاعية الأمريكية الشعب الفلسطينى بأنهم «حيوانات نتنة ويجب قتلهم جميعًا»، وبثت الشبكة هذه الإهانات دون إدانة أو رد من مذيع البرنامج الذى سبق وأن استخدم عبارات معادية للمسلمين والعرب.

ويعد رئيس وزراء لبنان الراحل رفيق الحريرى أرفع مسئول عربى تعرض لأسوأ إهانة فى مطلع مايو ١٩٩٦م فقبل دخوله مقر رئيس الحكومة البريطانية السابق جون ميجور فى «١٠ داوننج ستريت» استوقف رجال الحرس الحريرىَّ على الباب وقاموا بتفتيشه ذاتيًا قبل أن يهم بالدخول فى مشهد أثار الاستفزاز والشعور بالإهانة فى العالم العربى، مما دفع وسائل الإعلام إلى توجيه لوم شديد اللهجة إلى الحريرى لقبوله التفتيش المخزى.

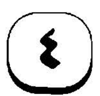
أما أكثر إهانة مثيرة للدهشة والصدمة والأوسع انتشارًا فكانت تلك العبارات التى صدرت عن شيخ الأزهر الدكتور محمد سيد طنطاوى فى المؤتمر السنوى للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة فى مايو ٢٠٠٤م تحت عنوان «حال الأمة الإسلامية واستشراف المستقبل»، فالرجل فاجأ الأمة بالقول أنها «أمة من الرعاع والمنافقين وأبناؤها تغلب عليهم الجعجعة والرياء!»، وبرغم تراجع طنطاوى زاعمًا أنه كان يقصد نظام الرئيس العراقى المخلوع صدام حسين! إلا أن أحدًا لم يقتنع بهذا التبرير بسبب سوابقه فى إعلان مواقف ثم التراجع عنها، فهو أقر شرعية الجهاد ضد الأمريكيين فى العراق ثم تراجع، وحرمة فوائد البنوك وتنظيم النسل ثم تراجع، والمقاومة الفلسطينية ضد المحتل الإسرائيلى عسكريًا أو مدنيًا ثم تراجع.

إهانة أخرى مثيرة للدهشة وجهتها الرئيسة الإندونيسية (السابقة) ميجاواتى سوكارنو فى فبراير ٢٠٠٢م لحكومتها بوصفهما بـ«سلة قمامة!» فى انتقاد شديد اللهجة تعبيرًا عن استيائها من البيروقراطية ورفض المسئولين العمل الميدانى وتفضيل العمل من المكاتب المكيفة، وأثار كلام ميجاواتى الدهشة كونها رئيسة «سلة القمامة» هذه.

■ مؤتمر علمي لقلة الأدب:

ويبدو أن شيوع الإهانات وأشكالها المختلفة من سب وشتم وتحقير وألفاظ نابية في العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة حتى أصبحت جزءًا من مفردات القاموس السياسي دفع جامعة سافوي الفرنسية إلى تنظيم مؤتمر دولي بعنوان: «الشتائم.. أبعادها النفسية واللغوية» في مارس ٢٠٠٣م هو الأول من نوعه أدارته البروفيسور دومينيك لاجوار جيت.

المؤتمر صنف الشتائم (الإهانة) إلى ست مجموعات (أشكال) هي التركيز (في توجيه الإهانة) على إهانة الوظيفة وتشبيه الشخص المراد تحقيره بالحيوانات (مثل القرد) والسخرية من المظهر والتعرض للمواصفات الأخلاقية (كذاب) وإهانة الأسماء واستخدام الألفاظ النابية.



تأشــيرات دخــول أداة أمنيــة بعـد ١١ ســبتمبر ٢٠٠١ لفـرض عقوبـات سيـاسـيـة وللتمييز العنصرى!



تأشيرة دخول أمريكية على جواز سفر الشيخ عمر عبدالرحمن

تأشيرة الدخول هى: إذن تمنحه السلطات للزائر للسماح له بدخول أراضيها، وعادة ما تكون التأشيرة مشروطة بمدة إقامة وغرض مقبول، فهى بمثابة عقد اتفاق يتعرض الزائر إلى عقوبات تتراوح بين الحبس والغرامة فى حالة مخالفته.

وقفزت تأشيرات الدخول إلى الواجهة واستحوذت على اهتمام الحكومات وأجهزتها الدبلوماسية والأمنية منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م نتيجة دخول منفذى الهجمات إلى الأراضى الأمريكية بتأشيرات دخول سليمة من سفارات الولايات المتحدة فى عدد من دول العالم، وصدرت تشريعات وقوانين واتخذت إجراءات مشددة من جانب الولايات المتحدة وسرعان ما تبعتها حكومات الدول الأوربية فى نفس الاتجاه والحكومات العربية وباقى دول العالم. وتم توظيف التكنولوجيا لخدمة أغراض الأمن فى منح التأشيرات ومراقبة عمليات الدخول والخروج من وإلى منافذ الدخول البرية والبحرية والجوية حتى أصبح الحصول على تأشيرة أمرًا شديد الصعوبة. غير أن كل الإجراءات المشددة لم تمنع حدوث اختراقات.

وانتهى أو يكاد ينتهى عصر حيازة البعثات الدبلوماسية على سلطة منح التأشيرات، حيث استحوذت الشئون القنصلية والأمنية بالسفارات على عملية منحها حتى تقلصت حدود البعثات الدبلوماسية فى المجاملة، وأثارت الإجراءات الجديدة العديد من الأزمات السياسية والشكاوى من المواطنين ضد البلدان التى تعطل أو تمنع سفرهم إليها، وفرضت قضية التأشيرات نفسها على أجندة المباحثات بين رؤساء دول وحكومات ووزراء الخارجية، واتجهت حكومات دول إلى الأخذ بمبدأ المعاملة بالمثل، كما تعرضت حكومات أخرى لضغوط البرلمانات ومنظمات حقوق الإنسان للإقدام على معاملة «الآخر» بالمثل، فيما أقدم مواطنون على رفع دعاوى تعويض على حكومات أجنبية.

وتعددت شروط منح التأشيرات، وبات من بين الأوراق الرئيسية المطلوبة فى طلبات المتقدمين إلى السفارات الأجنبية شهادات طبية تفيد الخلو من أمراض معدية وفيروسات.

وبلغت الشروط حد الهوس باتخاذ موقف طالب التأشيرة أو الحاصل عليها من المقاومة والجهاد معيارًا لإعطاء السفارات الأمريكية التأشيرة له أو سحبها منه!

كما طالت الإجراءات والعقوبات ـ أحيانًا ـ دولاً حليفة ورؤساء دول وحكومات ووزراء وكبار مسئولين وبعثات رياضية وفنانين انضموا إلى جانب مواطنين عاديين في قائمة الضحايا.

■ إجـــراءات أمريكيـــة:

بعد الغزو السوفيتي لأفغانستان في ديسمبر ١٩٧٩م دعمت الولايات المتحدة بالمال والسلاح مجموعات مقاومة سرعان ما رفعت لواء «الجهاد»، وشجعت حكومات دول عربية على فتح الأبواب أمام الشباب المتحمس من مواطنيها للتطوع في الحرب «المقدسة» ضد الشيوعية والإلحاد، وتزعم بعض هذه المجموعات تجار مخدرات استخدموها في تمويل الحرب المقدسة، وتضامنت معهم شخصيات عربية ـ من بينها أسامة بن لادن ـ نقلت نشاطها إلى إقليم بيشاور الباكستاني الملاصق لحدود أفغانستان، ومولت إنشاء مراكز تدريب لـ«المجاهدين». واستقبل الرئيس الأمريكي رونالد ريجان عام ١٩٨١ أحد زعمائهم قلب الدين حكمتيار الذي وصفه ريجان بأنه واحد من «المجاهدين من أجل الحرية».

انتهت الحرب في أفغانستان بانهيار الاتحاد السوفيتي نهاية ١٩٩١م وانسحابه من أفغانستان، لكن الجهاد لم ينته، فلم يستوعب هؤلاء أنهم أداة تم صبغها بطابع ديني من أجل كسب الولايات المتحدة تأييد العالم العربي والإسلامي لحربها في أفغانستان ضد الاتحاد السوفيتي في إطار القطبية الثنائية والحرب الباردة تحت غطاء ديني (شيء لزوم الشيء).

وتحول المجاهدون إلى خارجين عن القانون يجب ملاحقتهم ونقلوا نشاطاتهم إلى البوسنة وكوسوفا والشيشان، ثم ضربوا الولايات المتحدة نفسها في عقر دارها في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، فقد انقلب السحر على الساحر.

وتعد حالة الدكتور عمر عبد الرحمن زعيم الجماعة الإسلامية المحظورة في مصر نموذجًا استرشاديًا في هذا الخصوص، فالرجل ذهب إلى السودان في يونية عام ١٩٩٠م ومنحته القنصلية الأمريكية بالخرطوم في يوليو ١٩٩١م تأشيرة دخول للولايات المتحدة لمدة خمس سنوات في لفتة تعكس مكانة الرجل عند مانحيه تأشيرة الدخول. وطلبت مصر من الولايات المتحدة تسليمه، ورفضت السلطات الأمريكية بحجة عدم وجود أدلة على كونه خطرًا يهدد الأمن في مصر.

لكن بعد وصوله واشنطن بثمانية عشر شهرًا اتهمته السلطات الأمريكية بالتورط فى حادث محاولة تفجير مركز التجارة العالمى فى نيويورك فى فبراير ١٩٩٣م وألقى القبض عليه وصدر بحقه حكم بالسجن مدى الحياة. وعرضت الولايات المتحدة حينها على مصر استلامه لكنها رفضت. وأعلن الدكتور أسامة الباز المستشار السياسى للرئيس حسنى مبارك فى تعقيب على هذا التطور ـ أن عبد الرحمن تمكن من الإقامة فى الولايات المتحدة لأنه كان عميلاً للاستخبارات المركزية الأمريكية، ومصر لا تزال تعانى من نتائج حرب أفغانستان، فقد كانت هذه المنطقة مليئة بالمقاتلين الذين هربتهم الاستخبارات الأمريكية والذين دربوا بدورهم إرهابيين مصريين على ٥٥ أسلوبًا للقتل ـ على الأقل ـ وأعلن مبارك نفسه أن الولايات المتحدة غضت الطرف فى السابق عن نشاطات عبدالرحمن (فى مصر) بينما يحاكم فيها لاتهامه بتدبير اعتداء إرهابى.

ولم يحسن صورة الولايات المتحدة منحها أول تأشيرة دخول للولايات المتحدة وضعت على جواز السفر الفلسطينى الذى أصدرته السلطة فى إبريل ١٩٩٥م (بعد اتفاق أوسلو) لمسئول فلسطينى هو سامى الرملاوى مدير عام وزارة المالية الفلسطينية آنذاك لمناسبة سفره لواشنطن بناء على دعوة من البنك الدولى.

المهم أن الولايات المتحدة بدأت بعد الأحداث الإرهابية التى استهدفتها فى ١١ سبتمبر ـ فى اتخاذ إجراءات أمنية غير مسبوقة، فى مقدمتها تشديد إجراءات دخول الأراضى الأمريكية، فقد كان الدرس الأول هو دخول منفذى هجمات ١١ سبتمبر الـ(١٩) إلى الولايات المتحدة بتأشيرات دخول سليمة وعبر المنافذ الأمريكية ودرسوا فنون الطيران فيها. واتجهت الإدارة الأمريكية والكونجرس إلى إعداد تشريعات قانونية أولية تمنع رعايا دول تتهمها الولايات المتحدة برعاية الإرهاب من الدخول، ومنها العراق وليبيا وسوريا والسودان وكوريا الشمالية وكوبا، وتشديد الرقابة على الطلاب الأجانب لاسيما العرب والمسلمين.

وفى الرابع عشر من مايو ٢٠٠٢م صدق الرئيس جورج بوش على قانون خاص بتشديد إجراءات الدخول فرض قيودًا وإجراءات معقدة على المواطنين والطلبة الأجانب الراغبين فى زيارة الولايات المتحدة، وصفه بوش بأنه قانون يساعد على جعل البلاد أكثر أمنًا، كونه يفرض أيضًا على الشركات الجوية والبحرية إرسال قوائم المسافرين على متنها إلى السلطات الأمريكية قبل

وصولهم إلى الأراضى الأمريكية، وزادت وزارة العدل على ذلك فى يونية ٢٠٠٢م بالتوجه نحو تشريع يلزم العرب والمسلمين الراغبين فى زيارة البلاد بتقديم بيانات شخصية مفصلة وأخذ بصمات أصابعهم، وطلب الكونجرس من إدارة الهجرة والجنسية إطلاق نظام لمراقبة دخول وخروج كل الأجانب فى أمريكا مع بداية عام ٢٠٠٣م، واتجه فى أغسطس ٢٠٠٢م إلى منح وزارة الأمن الداخلى سلطة منح تأشيرات الدخول للأجانب من السفارات الأمريكية وقنصلياتها حول العالم وتحديد من يسمح له بالدخول ومن يتم منعه.

منذ هذا الوقت تم إقصاء سلطة البعثات الدبلوماسية فى منح التأشيرات، ومن ثم دانت السلطة والصلاحيات فى هذا الشأن للقنصل الأمريكى العام فى السفارات وهو غالبًا ما يتبع السلطات الأمنية وليس وزارة الخارجية، فقد جاء هذا التطور بعد انتقادات وجهت البعثات الدبلوماسية بإصدار عدد كبير من التأشيرات وبالتساهل كثيرًا فى منحها كنوع من المجاملة، لكن البعثة الدبلوماسية احتفظت بحق وضع التأشيرة على جواز السفر.

ودشنت الإدارة الأمريكية نوفمبر ٢٠٠٣م أكبر مشاريعها التكنولوجية فى مجال منح تأشيرات الدخول يرمى إلى الحيلولة دون تسرب إرهابيين ومجرمين إلى الأراضى الأمريكية ويجعل كل أجنبى على هذه الأراضى تحت الملاحقة. ويقضى هذا البرنامج بقيام موظفى الشئون القنصلية والسفارات بتصوير وأخذ بصمات طالبى الحصول على التأشيرة فى البلدان التى يعملون فيها، وفحص مسئولى حرس الحدود إصبع السبابة لكل مسافر للتأكد من مطابقة البصمة التى أخذت منه فى بلده، وإنشاء نظام معلوماتى يكشف تلقائيًا هؤلاء الذين انتهت فترة صلاحية تأشيراتهم، وسمى هذا المشروع باسم «التكنولوجيا لكشف الأوضاع الأمنية للزوار». وخصصت وزارة الأمن الداخلى ميزانية له قدرها ٣٨٠ مليون دولار فى العام.

ولم تكتف السلطات الأمريكية بذلك، فقد قررت وزارة الأمن الداخلى إيفاد عناصر تابعة لها إلى السفارتين فى القاهرة والرياض؛ لإجراء عمليات مراجعة للتأشيرات الممنوحة وضبطها، ولإجراء مقابلات شخصية مع المتقدمين! ويمكن تفسير ذلك بأن زعيم منفذى هجمات ١١ سبتمبر مصرى (محمد عطا) والقسم الأعظم (١٥) من المنفذين سعوديى الجنسية.

وربما بسبب التكلفة الباهظة لتنفيذ هذه الإجراءات، فقد قررت وزارة الخارجية فى أكتوبر ٢٠٠٢م أن يساهم طالبو تأشيرة دخول للولايات المتحدة فى تمويل التنفيذ، وذلك برفع رسوم طلب (وليس منح) التأشيرة من ٦٥ إلى ١٠٠ دولار! ومن ناحية أخرى لتعويض دخل الوزارة من إيراد التأشيرات بنسبة ٣٠٪ بسبب هذه الإجراءات.

■ مظاهــر وممارســات:

ومن التناقضات فى تشديد الإجراءات لحماية الأمن القومى الأمريكى وانتهاك سيادة الدول الأخرى فى نفس الوقت، دخلت مساعدة وزير الخارجية الأمريكية السابقة للشئون الإنسانية الأراضى السودانية فى ديسمبر عام ٢٠٠٠م، والتقت عناصر فى الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق بدون استئذان السلطات السودانية أو الحصول على تأشيرة دخول. وذهب احتجاج السودان على ذلك أدراج الرياح.

وفى مظهر آخر من مظاهر المبالغة فى إجراءات التأمين ربما تصل إلى حد المساس بسيادة دول أخرى، أعلنت الخارجية الأمريكية فى أغسطس ٢٠٠٤م أن ٢٧ دولة بينها والولايات المتحدة اتفاقيات تسمح بدخول مواطنيها بدون تأشيرة مسبقة أمامها مهلة لمدة عام واحد فقط لإصدار جوازات سفر جديدة تلبى إجراءات الأمن الأمريكية خصوصًا بصمات الأصابع. ومن بين الدول الـ٢٧ حلفاء للولايات المتحدة فى حربها على العراق مثل بريطانيا واليابان وأستراليا.

أكثر من ذلك سعت الولايات المتحدة لدى دول حليفة لاتخاذ إجراءات مشددة فى عملية منح تأشيرات الدخول لمواطنى دول لها، لكن واشنطن تضعها على لائحة الدول الداعمة للإرهاب، فقبل نهاية عام ٢٠٠٣م أعلنت الصحف التركية أن السفير الأمريكى فى أنقرة إريك إيدلمان طلب من وزير الداخلية التركى عبدالقادر اكسو فرض تأشيرة دخول على الإيرانيين قبل السماح لهم بدخول الأراضى التركية.

وتتجلى مظاهر الانحياز الأعمى لإسرائيل لدرجة عدم الاهتمام بممارساتها برغم مساسها بالأمن القومى الأمريكى فى تجاهل الإدارة الأمريكية فى إبريل ٢٠٠٤م إعلان السلطات فى نيوزيلانده اعتقال شخصين من عملاء الموساد

لمحاولة الحصول على جوازات سفر نيوزيلاندية مزورة لاستخدامها فى مهام قذرة، حيث استخدموا وثائق ميلاد مواطن قعيد للحصول على جواز سفر.

وبينما تجاهلت الولايات المتحدة هذه الواقعة، اهتمت الصحف الأمريكية بالغمز واللمز على فرنسا حيث سربت صحيفة «واشنطن تايمز» بعد الحرب على العراق أنباءً - ثبت عدم صحتها - زعمت تزويد السلطات الفرنسية مسئولين عراقيين فى النظام العراقى المخلوع بجوازات سفر فرنسية، وذلك لتشويه سمعة فرنسا على خلفية رفضها الحرب الأمريكية البريطانية على العراق، وعبرت فرنسا عن استيائها الشديد من هذه الأنباء الزائفة واعتبرت وزارة خارجيتها - فى ما يشبه الرسالة إلى الإدارة الأمريكية - «أن الوقت حان لوقف هذه الإشاعات».

■ إجـــراءات أوروبيـــة:

انتقلت العدوى من الولايات المتحدة إلى الدول الأوروبية التى اتخذت إجراءات مماثلة لتقنين وتشديد إجراءات منح تأشيرات الدخول لطالبيها، وأغلبها اعتمد أيضًا نظام المقابلة الشخصية وتقديم طلب الحصول عليها قبل السفر بثلاثة أسابيع على الأقل، وتحجمت كذلك سلطة البعثة الدبلوماسية فى منح التأشيرة ودانت الصلاحيات أيضًا لمسئولى الشئون القنصلية، كما رفعت رسوم طلب الحصول على التأشيرة.

جديد بريطانيا فى هذا الشأن هو إعلان السلطات فى فبراير ٢٠٠٢م أنها ستطلب قريبًا تزويد جوازات سفر طالبى التأشيرة ببصمة العين إلى جانب بصمات الأصابع بداعى منع تزوير جوازات السفر، وأوضحت المتحدثة باسم وزارة الداخلية أن بصمة العين ستؤخذ عن طريق المسح الضوئى لقزحية العين، حيث سيتم تخزينها على بطاقة إلكترونية ذكية تستخدم مع جوازات السفر الورقية!

وفى انعكاس لتنازع السلطات والصلاحيات أوروبيًا بين الأجهزة الدبلوماسية والأجهزة الأمنية فى مسألة إعطاء التأشيرات وجّه وزير الداخلية الألمانى أوتو - شيلى فى أغسطس ٢٠٠٤م انتقادًا إلى وزير الخارجية يوشكا فيشر فى شأن تأشيرة دخول منحت فى نوفمبر ٢٠٠٣م إلى جزائرى تشتبه الأجهزة الأمنية فى

علاقته بالإرهاب، وكشفت الصحف الألمانية أن شيلى وجه رسالة إلى فيشر ذكر فيها: «أن إصدار التأشيرات دون الأخذ فى الاعتبار ضرورات الأمن السياسى يشكل عملاً غير مسئول لا تبرير له؛ نظرًا لمخاطر الإرهاب الدولى التى أنتم على اطلاع عليها!».

وكان وزير الداخلية أوتوشيلى قد طلب من وزارة الخارجية فى يونية ٢٠٠٢م تقييد دخول رعايا ٢٢ دولة عربية وإسلامية إلى البلاد، وعدم السماح بمنح تأشيرات دخول إلا بعد إخضاعهم فى سفاراتها فى هذه الدول لفحوص أمنية من قبل أجهزة المخابرات وأخذ بصماتهم بدعوى التأكد من أنهم لا ينتمون إلى جماعات إسلامية متشددة.

وإزاء قيام كل دولة من دول الاتحاد الأوربى باتخاذ إجراءات تبدو منفردة اتجه الاتحاد الأوربى فى أغسطس ٢٠٠٣م إلى المطالبة بالعمل وفق معايير موحدة وأنظمة غير متباينة وتعميم العمل بتأشيرة أوربية آمنة لطالبى الحصول على تأشيرة دخول لأراضى دوله المنضوية فى اتفاقية «شنجن» تتضمن بصمات الأصابع وتفاصيل ملامح الوجه؛ بداعى تحقيق درجة أعلى من الأمان لدول الاتحاد والدول الأطراف فى الاتفاقية عن طريق كشف التزوير.

فى المقابل، فإن تسهيل منح التأشيرات (لأسباب سياسية غير معلومة) يثير جدلاً ويفتح الباب أمام اتهامات بعدم المسئولية ويتلقى رشاوٍ، ففى فبراير عام ٢٠٠٥م تفجر فى ألمانيا ما عرف سياسيًا باسم «مرسوم فولمر» نسبة إلى وزير الدولة السابق بوزارة الخارجية لودجر فولمر - وما عرف إعلاميًا - باسم «فضيحة التأشيرات». وكانت سفارات ألمانيا فى أوكرانيا وعدد من دول شرق أوربا قد تلقت عام ٢٠٠٠م تعليمات (مرسوم فولمر) بتسهيل منح تأشيرات دخول ألمانيا لطالبيها من هذه الدول، واعتبرت المعارضة أن هذا المرسوم تسبب فى حصول عشرات الآلاف من الأوكرانيين على تأشيرات دخول ألمانيا دون وجه حق، كما فتح ذلك الباب أمام مافيا المهربين ولرشوة عدد من موظفى القنصليات الألمانية فى هذه الدول. واتهم الدبلوماسيون القدامى وزير الخارجية يوشكا فيشر بتشويه صورة الخارجية الألمانية فى أوربا والعالم.

ونجحت المعارضة فى تشكيل لجنة تحقيق برلمانية استجوبت الوزير فولمر وبثتها القنوات التليفزيونية على الهواء مباشرة. وبالرغم من استقالة فولمر

وتبرير مرسومه بتسهيل الزيارات بين أفراد العائلة الواحدة، إلا أن المعارضة اعتبرته ليس أكثر من كبش فداء للوزير فيشر الذى مثل بدوره أمام لجنة التحقيق لكن بوصفه شاهدًا. وأفلت فيشر من مصيدة المعارضة باتهامها بإثارة قضية لا أساس لها من جراء تسهيل لم شمل العائلات فى الوقت الذى أعلن فيه استعداده لتحمل المسئولية الكاملة.

■ المصريــون.. واجراءاتهــم!

لم ينج المصريون بما فى ذلك كبار المسئولين من تطبيق القواعد والشروط الأمريكية والأوربية، فبسبب الإجراءات التى بدأت سفارات أوربا بالقاهرة فى تطبيقها فى نوفمبر ٢٠٠٢م حصل رئيس الوزراء (السابق) الدكتور عاطف عبيد على تأشيرة دخول بلجيكا بعد ٣ أسابيع بالرغم من جواز سفره الدبلوماسى وبالرغم من منصبه وطبيعة الزيارة، حيث كان مدعوًا من رئيس المفوضية (السابق) رومانى برودى، الأمر الذى أثار استياء المصريين، ودعت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب إلى اجتماع طارئ قررت فيه مخاطبة الحكومة ووزارة الخارجية للمطالبة بمعاملة الأوربيين بالمثل واتخاذ موقف حاسم تجاه الحكومات التى لا تيسر حصول المصريين على تأشيرات دخول.

ووقع كل المسئولين المصريين وليس عبيد فقط، والوفود الرسمية أيضًا تحت طائلة تطبيق الإجراءات والقواعد الأوربية بما فى ذلك الوفود التى كانت تقوم بمهمة التفاوض مع الاتحاد الأوربى لتنفيذ اتفاقية المشاركة التى دخلت حيز التنفيذ أول يوليو ٢٠٠٤م، والتى يقف تطبيق قواعد إعطاء التأشيرات على رجال الأعمال عقبة أمام تفعيلها، حيث لم تشفع الاتفاقية لمصر لرفعها من القائمة الأوربية للدول (التى قررت الدول الأطراف فى اتفاقية شنجن) أنه يتعين حصول أى وافد منها على تأشيرة دخول مسبقة وإرسال طالب التأشيرة طلبه إلى عاصمة الدولة الأوربية المطلوب الدخول إليها لدراسة طلبه قبل موعد السفر بـ١٥ يومًا على الأقل، وطلبت الجهات المعنية بتنفيذ الاتفاقية من وزير الخارجية (السابق) أحمد ماهر التدخل لدى المفوضية الأوربية ودول اتفاقية «شنجن» لمحاولة إقناعهم بتسهيل الإجراءات، وبالرغم من أن الوزير المصرى أعلن أنه من غير المنطقى أن نتحدث عن مشاركة، بينما هناك عوائق أمام دخول المصريين الدول الأوربية، إلا أن هذا الحديث ظل بلا صدى، وتوالت خطوات تقليص فرص

المصريين فى السفر إلى دول أوربية بما فى ذلك مالطا التى كانت قد وقعت اتفاقية مع مصر عام ١٩٩٨م تقضى بدخول مواطنى كل بلد إلى البلد الثانى بدون تأشيرة، ففى أكتوبر ٢٠٠٢م تلقت وزارة الخارجية المصرية رسالة من نظيرتها المالطية تطلب وقف العمل بهذه الاتفاقية؛ لأن مالطا تستعد للانضمام إلى الاتحاد الأوربى أول يناير ٢٠٠٤م وتريد أن تتكيف مع الأوضاع القانونية الأوربية. وتقرر وقف العمل بالاتفاقية بدءًا من السابع من نوفمبر ٢٠٠٢م إلا أن مصر طلبت مد المهلة حتى أول يناير ٢٠٠٣م.

لكن وزارة الخارجية زفت إلى المصريين نبأً سعيدًا فى شهر أغسطس من نفس العام، أفاد أنه تقرر السماح للمصريين بدخول «ماكاو» - إحدى المناطق الإدارية بالصين - بدون تأشيرة دخول مسبقة والإقامة بها لمدة ٩٠ يومًا بعد أن كانت ٣٠ يومًا على أساس المعاملة بالمثل!

واتصالاً بالبعد الإسلامى فى صراع الثقافات أو حواراتها، فقد جاء الدور على رجال الدين الإسلامى من مقرئى القرآن الكريم والدعاة والوعاظ فى مصر والسعودية ودول عربية أخرى، فمنذ أغسطس ٢٠٠٢م وحتى نوفمبر من نفس العام - أى بعد عام من أحداث ١١ سبتمبر - كادت تتسبب هذه الإجراءات فى إلغاء سفر البعثات الدينية السنوية خلال شهر رمضان لإحياء لياليه فى أوساط الجاليات والأقليات العربية والمسلمة، ولإلقاء الدروس والقيام بعمليات الإرشاد الدينى فى المراكز الإسلامية والمساجد.

وقبل أن تنفرج الأزمة بمنح السفارة الأمريكية بالقاهرة تأشيرات الدخول نشبت أزمة بين السفارة ووزارة الأوقاف، حيث ذكرت السفارة أنها كانت طالبت الوزارة إمدادها بقائمة أسماء الشيوخ والوعاظ قبل شهرين لفحص أصحابها أمنيًا وفقًا للإجراءات المتبعة، بينما ذكرت الوزارة أنها لم تتلق أى إخطار بأن الدعاة سيخضعون للقواعد الجديدة التى كان قد تم البدء فى تطبيقها ابتداءً من أول أكتوبر ٢٠٠٢م خاصة أن العادة - قبل ١١ سبتمبر - جرت على استثناء رجال الدين من الأزهر والأوقاف من الإجراءات تقديرًا لمكانتهم الدينية.

ردًا على الإجراءات الأمريكية طلب نواب فى مجلس الشعب فى إبريل ٢٠٠٣م وفى رسالة عاجلة إلى الدكتور فتحى سرور رئيس المجلس، ضرورة التدخل لوقف ما أسموه «ممارسات السفارة الأمريكية بالقاهرة فى موضوع التأشيرات». وفى

رسالة إلى وزير الخارجية (السابق) أحمد ماهر ـ التدخل «حفاظًا على ما تدعيه الولايات المتحدة من حرصها على العلاقات الإستراتيجية مع مصر».

■ الضحايا.. واحتجاجاتهم:

انضم رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير فاروق قدومي إلى اللائحة بعد عبيد، فقد قررت السلطات الأمريكية عدم منحه تأشيرة دخول للأراضي الأمريكية لحضور دورة أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٣م وسط استياء عربي واسع، واتفقت وفود الدول الأعضاء على أن قرار السلطات السلبي بعدم منح قدومي التأشيرة يشكل «انتهاكًا خطيرًا لالتزامات الولايات المتحدة بوصفها الدولة المضيفة لمقر الأمم المتحدة استنادًا إلى المعاهدة الخاصة بالمقر بين الجانبين».

وبعد أخذ ورد واتصالات مكثفة مع الإدارة الأمريكية ووزير الخارجية كولن باول أجراها معه نظيره المصرى (السابق) أحمد ماهر والأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى ـ حذرا فيها من أزمة ثقة ومصداقية ـ تراجعت السلطات ومنحت قدومي تأشيرة دخول.

غير أن انتهاك المعاهدة في حالة قدومي ـ قبل التراجع ـ لم يكن الأول من نوعه، فقد رفضت السلطات الأمريكية فى مايو ٢٠٠٢م منح وزير التربية العراقى ـ فى النظام السابق ـ الدكتور فهد الشكره تأشيرة دخول للمشاركة فى مؤتمر قمة الطفل. كما رفضت السفارة الأمريكية بالخرطوم فى نوفمبر من نفس العام منح تأشيرة دخول لثلاثة مسئولين سودانيين كانت الحكومة تعتزم إيفادهم للانضمام لبعثتها الدائمة فى مقر الأمم المتحدة.

وتعكس المبادرة الأمريكية المسماه «الشرق الأوسط الكبير» خصوصًا فى الشق الثقافى منها انزعاجًا أمريكيًا من مكونات الثقافة الإسلامية والعربية، ليس فقط من مفاهيم الجهاد والمقاومة، بل حتى من مفهوم العمل الخيرى الإسلامى، وقد تجلى هذا الانزعاج فى لبنان مرتين.

فى الأولى أبلغ السفير الأمريكى فى بيروت فنسنت باتل فى الرابع عشر من يونية ٢٠٠٣م ـ شخصيًا وزير المالية اللبنانى فؤاد السنيورة (رئيس الوزراء لاحقًا) قرارًا أمريكيًا بمنعه من السفر إلى الولايات المتحدة؛ لأنه قام فى عام

٢٠٠٠م بالتبرع بمبلغ ٦٦٦ دولار لجميعة المبرة الخيرية الإسلامية خلال حفل إفطار شارك فيه، وهى جمعية كان أسسها العلامة الشيعى محمد حسين فضل الله بعد الحرب اللبنانية؛ بهدف حل المشكلات الاجتماعية التى خلفتها.

وفى المرة الثانية عاقبت الإدارة الأمريكية فى نوفمبر ٢٠٠٣م رئيس الحزب التقدمى اللبنانى وليد جنبلاط بإبلاغه بسحب تأشيرة دخول للأراضى الأمريكية كانت منحت له عام ٢٠٠٢م ولمدة خمسة أعوام ردًا على تصريحاته التى تمنى فيها على المقاومة العراقية أن تكون ضرباتها (للاحتلال الأمريكى) أكثر دقة فى تعليق منه على نجاة نائب وزير الدفاع بول وولفوتيز من قصف المقاومة فندق الرشيد الذى أقام فيه خلال وجوده فى بغداد فى وقت سابق من نفس الشهر. وتم إبلاغ جنبلاط رسميًا بذلك فى رسالة تسلمها من القنصل الأمريكى فى بيروت.

وفى أغرب رسالة دبلوماسية لشخصية سياسية لبنانية مرموقة، قال القنصل فى رسالته: «إن وزارة الخارجية وجدتكم غير مؤهلين؛ ولذا امتنعت احترازًا من منحكم التأشيرة». واستندت الرسالة إلى قانون أمريكى ينص على: «عدم منح تأشيرة دخول لأى أجنبى يستخدم مركزه البارز فى أى بلد من أجل أن يقر أو يناصر أى نشاط إرهابى أو يقنع الآخرين به».

وأثارت الرسالة غضب القوى الوطنية اللبنانية، لكن البعض هنأ جنبلاط بسحب أمريكا تأشيرة دخولها منه وبأهليته اللبنانية لدعمه المقاومة.

وبعد رجال الدين المصريين، جاء السعوديون، ففى يناير ٢٠٠٤م ألغت وزارة الخارجية الأمريكية ١٦ تأشيرة دبلوماسية لنفس العدد من الوعاظ ورجال الإرشاد السعوديين ويحملون جوازات سفر دبلوماسية بحجة قيامهم بنشاطات دينية وليس نشاطات دبلوماسية وعدم ممارستهم أعمالهم من داخل السفارة، وأن التأشيرات الدبلوماسية محصورة فى الأشخاص الذين يؤدون وظائف دبلوماسية، على الرغم من سفرهم فى السابق بتأشيرات دبلوماسية، حيث يعملون تحت رعاية البعثة الدبلوماسية فى مجالات الإرشاد والوعظ بين أبناء الجاليات العربية والإسلامية.

ولم تقتصر الإجراءات على مواطنى الدول العربية والإسلامية، بل طالت أيضًا مواطنى دول غربية من أصل عربى وإسلامى، ففى نوفمبر ٢٠٠٢م أصدرت الخارجية الأمريكية بيانًا أشار إلى خضوع المواطنين الكنديين من أصول عراقية

وسورية وليبية وإيرانية وسودانية للتصوير الفوتوغرافى ووضع بصمات أصابعهم قبل السماح بدخولهم للأراضى الأمريكية، وهى الإجراءات التى تتبع عادة مع المشتبه فيهم أو المجرمين، الأمر الذى دعا دينيس كوديير وزير الهجرة والجنسية الكندى (السابق) إلى استنكار ذلك والمطالبة بوضع حد لما أسماه «التمييز العنصرى» ضد الكنديين الراغبين فى السفر للولايات المتحدة.

حتى الفنانون المسلمون لم يسلموا من قرارات منع الدخول للأراضى الأمريكية، حيث رفضت السلطات فى أكتوبر ٢٠٠٢م منح المخرج السينمائى الإيرانى عباس كيارو ستامى ـ مخرج الفيلم العالمى «طعم الكرز» تأشيرة دخول للمشاركة فى مهرجان نيويورك السينمائى بحجة أنه لم يراع المدة المطلوبة للتقدم بطلب الحصول عليها، وزعمت القنصلية الأمريكية فى باريس ـ حيث يقيم عباس ـ أن البت فى الطلب يحتاج إلى ٩٠ يومًا لجمع المعلومات.

وأثار قرار السلطات موجة من الغضب بين الفنانين المشاركين فى المهرجان عبر عنها المخرج الفنلندى آكى كاوريسماكى بالانسحاب مسببًا حرجًا بالغًا لإدارة المهرجان. ووصف وزير الثقافة الفرنسى السابق جاك لانج القرار بأنه «يدل على انعزالية فكرية وجهل ينم عن احتقار للثقافات الأخرى.. وإهانة لفنان مسلم كبير».

كما طالت قرارات منع منح تأشيرات الدخول البعثات الرياضية، فقد أخرت السفارة الأمريكية فى بيروت فى أغسطس ٢٠٠٢م منح ثلاثة لاعبين فى منتخب لبنان لكرة السلة تأشيرات الدخول للمشاركة فى بطولة العالم فى مدينة إنديانا بوليس دون إبداء أسباب، وقد جاء ذلك بعد سحب السفارة تأشيرات دخول كانت قد منحتها إلى أطباء لبنانيين من دون الإفصاح عن الأسباب أيضًا.

بل إن المدرب البرازيلى ماريو زاجاللو ٧١ عامًا أشهر مدربى كرة القدم فى بلاده تعرض للاحتجاز لعدة ساعات فى مطار توم برادلى بلوس أنجلوس فى مايو ٢٠٠٣م بسبب ملاحظة مسئولى الأمن فى المطار وجود تأشيرة دخول السعودية على جواز سفره لسابق عمله هناك مديرًا فنيًا للمنتخب السعودى!

ولم يسلم رؤساء دول وحكومات غربية وإفريقية من قرارات منع الدخول للأراضى الأمريكية وإن لم تكن هذه القرارات على خلفية هجمات ١١ سبتمبر، فقد قررت السلطات الأمريكية عام ٢٠٠١م عدم منح تأشيرة دخول لرئيس

بيلاروسيا (روسيا البيضاء) ألكسندر لوكا شنكو إلى جانب وزرائه الرئيسيين؛ احتجاجًا على ما أسمته واشنطن الطابع التسلطى لنظامهم الحاكم، وذلك تضامنًا مع قرار مماثل اتخذته ١٤ دولة من دول الاتحاد الأوربى باستثناء البرتغال. وردت بيلاروسيا على القرار بوصفه بأنه «سخيف»، كما اعتبر البرلمان الروسى (الدوما) هذه القرارات انتهاكًا للقانون الدولى ومظهرًا من مظاهر ازدواجية المعايير، حيث تستقبل أوربا رجال العصابات دون تحديد هوية هؤلاء.

وانضم لوكا شنكو إلى قائمة بدأت فى فبراير ٢٠٠٢م بمنع الرئيس الزيمبابوى روبرت موجابى وأعضاء حكومته وعائلاتهم من دخول البلاد، وكذلك كل من يمكن أن يستفيد من علاقته بهذه الحكومة تجاريًا. وعزت واشنطن هذا القرار إلى عدم الشفافية فى الانتخابات التى كانت أجريت فى زيمبابوى والرقابة على الصحافة وتصاعد أعمال العنف السياسى. وجاء القرار الأمريكى بعد أن فرض الاتحاد الأوربى قيودًا على دخول موجابى و١٩ من القياديين فى حكومته أراضيه عقب طرد كبير المراقبين الأوربيين للانتخابات التى كانت أجريت منتصف الشهر نفسه على خلفية انتقادات عنيفة لحكومة هرارى بسبب الإجراءات التى كانت اتخذتها لنزع ملكية البيض للأراضى الزراعية وتمليكها للسود.

لكن المقاومة برزت سببًا فى إفريقيا ـ بعد العالم العربى ـ فى مايو ٢٠٠٢م لامتناع السفارة الأمريكية فى بريتوريا عن إصدار تأشيرة دخول للولايات المتحدة للسيد طوكيو سيكويل العضو فى حزب المؤتمر الوطنى الحاكم؛ بحجة تاريخه فى الكفاح «المسلح» ضد النظام العنصرى السابق، بينما عزت دوائر سياسية فى جنوب إفريقيا هذا الامتناع إلى سابق وضع الولايات المتحدة حزب المؤتمر على قوائم الإرهاب، منذ أن كان حركة تحرير مسلحة. وفجر تصرف السفارة الأمريكية حديث العديد من قيادات الحزب عن معاناتهم للحصول على التأشيرة وقيام إدارة الهجرة الأمريكية باحتجازهم للاستجواب والتفتيش!! ووصفت وزيرة الخارجية الجنوب إفريقية سوزانا زوما هذا التصرف بأنه «يثير الاشمئزاز».

وفى خضم ما بعد ١١ سبتمبر، لكن لأسباب لا علاقة لها بهذه الأحداث وإن كانت تلقى بظلالها على مقدمات هذه الأحداث ـ طالب رؤساء لجنتى الشئون

الخارجية والمخابرات بمجلس الشيوخ والنواب منع جان برتراند أريستيد رئيس هايتي من دخول الولايات المتحدة لحضور قمة الأمريكتين في إبريل عام ٢٠٠٠م - قبل الأحداث بنحو ١٧ شهرًا - بحجة أنه غير منتخب بطريقة ديمقراطية ويحيط به مجموعة من مهربي المخدرات الذين عليهم - حسب رؤساء اللجان - أن يشعروا بقوة القانون الأمريكي بسحب التأشيرات وبتجميد أموالهم!. لكن هذا القانون لم يمنع من قبل تجاهل تجار المخدرات في أفغانستان واستقبال أحدهم في البيت الأبيض.

■ معاملة بالمثل:

أثارت الإجراءات الأمريكية والأوربية الكثير من الانزعاج والغضب في أوساط الشعوب العربية والإسلامية خصوصًا، وقدم العديد من الشخصيات السياسية والمواطنون والبرلمانيون شكاوى عديدة إلى حكوماتهم وطالبوا بالمعاملة بالمثل ردًا على هذه الإجراءات، ونقلت الحكومات هذه الشكاوى إلى الحكومات الأمريكية والأوربية، لاسيما أن أغلب أصحابها من الطلبة والمرضى طالبي العلاج، ونشر باب بريد القراء في صحف مصرية وعربية رسائل يفيد أصحابها من الطلبة بضياع مستقبلهم ومن أسر المرضى بوفاتهم قبل الحصول على التأشيرة؛ بسبب طول الوقت بين تقديم الطلب وبين الحصول عليها.

غير أن القرارات الأمريكية لم تكن في اتجاه واحد حيال أبناء الجنسيات الأخرى، فقد تعرض مواطنون ومسئولون أمريكيون بالفعل لمعاملات مثيلة، فقد قررت وزارة الخارجية الروسية في أغسطس ٢٠٠٢م عدم منح ٣٠ موظفًا أمريكيًا من ٦٤ يعملون في برنامج المساعدات الأمريكية في روسيا تأشيرة دخول للأراضي الروسية. وبرر مسئولون بوزارة خارجيتها القرار بأن معظم العاملين في البرنامج يفتقدون الخبرة والكفاءة، وروسيا ليست بلدًا إفريقيًا، فقد تحول هدف البرنامج الذي بدأ عام ١٩٩٢م من المساعدة في نقل الخبرات التكنولوجية والإدارية إلى تدريس اللغة الإنجليزية ومقررات في إدارة الأعمال.

وانتظرت السلطات في بيلاروسيا ثلاث سنوات لترد بالمثل على الإهانة التي وجهت إلى لوكا شنكو، فقد رفضت السلطات في روسيا البيضاء في أغسطس ٢٠٠٤م إعطاء تأشيرة دخول للسيناتور الأمريكي جون ماكين القيادي في الحزب الجمهوري وأحد الداعمين الرئيسيين للرئيس جورج بوش في حملته لإعادة

انتخابه لولاية ثانية فى نوفمبر ٢٠٠٤م، وشن ماكين ـ ردًا على الإهانة المضادة ـ هجومًا على لوكاشنكو مجددًا واصفًا له بأنه ديكتاتور.

وقررت السلطات البرازيلية فى يناير ٢٠٠٤م إخضاع الزائرين الأمريكيين لدى وصولهم للمطارات وموانئ البلاد لنظام أخذ البصمات والتقاط صور لهم تنفيذًا لأمر قاض فى محكمة برازيليا بمعاملة الأمريكيين بالمثل وتطبيق الإجراءات ذاتها التى يخضع لها مواطنوها لدى وصولهم الأراضى الأمريكية، والتى شبهها القاضى بفظائع النازى. لكن الحكومة قررت لاحقًا وقف العمل بهذا الحكم حرصًا على العلاقات الثنائية، لكن أمر القاضى شكل فى كل الأحوال رسالة احتجاج واستنكار للممارسات الأمريكية.

وفى رد فعل مماثل ـ لكن لم يتم التراجع عنه ـ قررت وزارة الثقافة والتوجيه الإسلامى فى إيران فى ديسمبر ٢٠٠٢م الطلب من دوائر الشرطة أخذ بصمات الصحفيين الأمريكيين لدى وصولهم إلى إيران؛ ردًا على الإجراءات الأمريكية. ووضعت الوزارة قرارها فى إطار «رد الإهانة».

أما السعودية التى أعلن وزير داخليتها الأمير نايف بن عبد العزيز فى الثالث عشر من أكتوبر عام ٢٠٠٢م أن بلاده ستقوم بإخضاع المواطنين الأمريكيين الذين يزورون السعودية لقيود مماثلة لتلك التى تفرضها الولايات المتحدة على دخول المسافرين السعوديين إليها انطلاقًا من مبدأ المعاملة بالمثل، فلم يصدر عنها لاحقًا أى إشارات ـ وحتى الآن ـ تفيد ما إذا كان ما أعلنه وزير الداخلية قد أخذ طريقه إلى التنفيذ أم لا!

ورفضت السفارة السورية فى ستوكهولم فى مايو ٢٠٠٤م إعطاء تأشيرات دخول لوفد برلمانى سويدى معارض يضم خمسة نواب بينهم النائبة سيسيليا فكستروم المدافعة عن حقوق الأكراد فى أوربا والشرق الأوسط وبالرغم من عدم تبرير الجانبين السورى والسويدى ذلك بأسباب سياسية وإعراب الجانب السويدى عن احترام حق أى دولة فى أن تقرر فى شأن القادمين إليها، إلا أن حدوث ذلك على خلفية مناقشة البرلمان السويدى أحداث «القامشلى» (المواجهات بين السلطة ومتمردين أكراد) وشئون داخلية (كردية) فى دمشق لم ينف عن هذه الواقعة طابعها السياسى.

كما أن أطرف احتجاج ضد قرار سلطات أجنبية عدم دخول مواطن أجنبى إلى

أرضها، قد صدر من رجل أعمال مصرى ضد سفير كوريا الجنوبية بالقاهرة، وذلك برفع دعوى قضائية ضده مطالبًا بتعويض قدره ٥٠ ألف جنيه مصرى؛ لمنع السلطات فى مطار سول دخوله برغم حصوله على تأشيرة سليمة من السفارة. أما حكم القضاء فى الدعوى فقد صدر من محكمة شمال الجيزة الابتدائية برفضها، قاضيًا بـ«أنه لا توجد أى مسئولية على دولة كوريا الجنوبية».

عمومًا ووسط الحديث عن المعاملة بالمثل والرد على الإجراءات الأمريكية والأوربية وعلى خلفية أعمال إرهاب استهدفت الأجانب ـ أوضح عدد من علماء المسلمين الجانب المتحضر والرأى الفقهى فى مسألة التأشيرات بوصفها وثيقة أمان يحظى من يحملها داخل أراضى المسلمين بالأمان ويحرم المساس به.

■ إعــادة نـظــر!

أثارت بعض قرارات الأجهزة الأمنية فى موضوع التأشيرات عدم رضا فى الدوائر السياسية ـ لاسيما فى إطار تنازع السلطات والصلاحيات بين وزارة الخارجية والأجهزة الأمنية فى هذا الموضوع.

فقد أعلن في واشنطن فى سبتمبر ٢٠٠٢م أى بعد عام من الهجمات تلقى وزير الخارجية كولن باول شكاوى عديدة من نظرائه فى الدول العربية والإسلامية، ورسائل ناشدته التدخل لتذليل العقبات التى تواجه طالبى التأشيرة، لاسيما الطلبة الذين يستكملون سنواتهم الدراسية هناك والمرضى.

ولم تلتفت الإدارة الأمريكية بداعى الحفاظ على الأمن القومى إلى هذه الشكاوى، كما لم تلتفت إلى شكاوى رؤساء جامعات ومحامين ورجال أعمال أمريكيين نبهوا إلى أن الإبطاء فى منح تأشيرات الدخول تضر بالبحث العلمى والصفقات التجارية، حيث يحتاج منح التأشيرة فى بعض الحالات إلى مدد زمنية طويلة تصل إلى ١٠٠ يوم، حتى وعد مساعد وزير التجارة الأمريكى وليام داش ـ خلال زيارته السعودية فى ديسمبر ٢٠٠٣م ـ بالعمل على إزالة العراقيل التى تعترض التعاون الاقتصادى، خصوصًا مشكلة التأشيرات.

ولم يتحقق شىء على الرغم من أن رجال الأعمال ورؤساء المنظمات الاقتصادية والتجارية والصناعية الذين التقاهم نبهوه إلى وجود تناقض بين زيارته التى تستهدف زيادة التعاون الاقتصادى والتجارى بين البلدين وبين

الإجراءات الأمريكية الخاصة بالتأشيرات والتى تضع رجال الأعمال العرب فى موضع المشبوهين!

غير أن تكرار القرارات والممارسات من جانب الأجهزة الأمنية بدأ يستفز وزارة الخارجية، وتجلى ذلك فى أكتوبر ٢٠٠٤م عندما أبدى الوزير كولن باول انزعاجه من منع المغنى البريطانى السابق كات ستيفنز الذى كان قد اعتنق الإسلام وتسمى باسم إسلام يوسف، والمفكر السويسرى المصرى الأصل طارق رمضان من دخول الولايات المتحدة بأساليب تثير عدم ارتياح. كان إسلام قد توجه من لندن إلى واشنطن لكن مسار طائرته تم تحويله إلى مطار فى ولاية «مين» شمال شرق، وأعيد إلى بريطانيا بحجة «حماية الأمن القومى» لأن اسمه مدرج ضمن لائحة لأشخاص يخضعون للمراقبة. أما رمضان فقد تم إلغاء تأشيرة دخول كان حصل عليها فى فبراير ٢٠٠٤م للتدريس فى جامعة نوتردام الكاثوليكية بولاية إنديانا دون ذكر أسباب.

الأسباب والطريقة دعت باول إلى مطالبة الأجهزة المعنية بالبلاد خصوصًا الأمن الداخلى والاستخبارات بإعادة النظر فى الأسس التى استندت إليها لاعتبار إسلام ورمضان شخصين غير مرغوب فيهما؛ لنرى ما إذا كانت الحالتان مبررتين، وما إذا كانت الأسس التى تم الاستناد إليها لرفض دخولهما الولايات المتحدة صحيحة. لكن ذلك لم يَحُلْ دون منع دخول الدكتور زكى بدوى مستشار ولى عهد بريطانيا الأمير تشارلز للشئون الإسلامية للأراضى الأمريكية بعد تفجيرات لندن فى يوليو ٢٠٠٥، وأجبر موقعه كمستشار لولى عهد بريطانيا ومكانته واشنطن على الاعتذار له.

■ اختـــراقـــــــات!

بالرغم من هاتين الحالتين بصفة خاصة وتشديد الإجراءات بصفة عامة، إلا أن ذلك لم يمنع اختراقها، حيث ألقت المباحث الفيدرالية القبض فى يوليو ٢٠٠٢م على محمد الصافى ابن سميرة شاهبندر الزوجة الثانية للرئيس العراقى المخلوع صدام حسين بعد خضوعه للمراقبة والتحاقه بمدرسة لتعليم الطيران فى فلوريدا بالمخالفة لتأشيرة دخول سياحية كان قد حصل عليها. وتم ترحيل الصافى إلى نيوزيلانده التى يحمل جنسيتها.

وخلال نفس الشهر أعلنت رئيسة مكتب الخدمات القنصلية بوزارة الخارجية الأمريكية ماري ريان تقاعدها؛ بناء على طلب كولن باول على خلفية القضية التي تم اكتشافها قبل يومين من تقاعدها بشأن حصول أكثر من ٧١ شخصًا على تأشيرات يشتبه فيها من السفارة الأمريكية بالدوحة منهم ٩ من الأردن و٢٨ باكستانيًا و٣ من بنجلاديش وسوري واحد. وفتحت السلطات تحقيقًا في مسألة منح التأشيرات. واشتبهت في أن يكون أحد الأشخاص الذين حملوا هذه التأشيرة المشبوهة من السفارة في قطر قد شارك المتهمين في أحداث ١١ سبتمبر في السكن. وطال التحقيق العاملين في السفارة. وأطلقت السلطات على التحقيق اسم «عملية هجوم النسر» في إشارة إلى أحداث ١١ سبتمبر.

وجاء طلب باول من ماري ريان اتخاذ هذه الخطوة (التقاعد) كإجراء عقابي؛ كون هذه القضية كانت الثانية بعد الكشف في مارس ٢٠٠٢م عن فضيحة إبلاغ إدارة الهجرة والجنسية الأمريكية مدرسة هوفمان للطيران في فلوريدا منحها تأشيرتي إقامة لطالبين جديدين. اتضح لاحقًا أنهما لقيا حتفهما منذ ستة أشهر، وهما محمد عطا ومروان الشيحي من منفذي هجمات ١١ سبتمبر!!. وصب الرئيس جورج بوش غضبه على إدارة الهجرة وأمر بتحقيق فوري في هذه الفضيحة التي كشفت حجم الخلل والتسيب والإهمال في عملها، كما طلب سرعة إجراء إصلاح بها لعدم تكرار ما حدث. وانتقلت القضية إلى الكونجرس، حيث اعتبر النواب ما حدث يكشف وجود ثغرات تجعل الإرهابيين يتسللون بسهولة ويسر إلى الأراضي الأمريكية.

وتوالت عمليات الاختراق والكشف عنها، ففي مايو ٢٠٠٢م اعترف عبدالله نعمان (يمني الجنسية) الموظف السابق بالقنصلية الأمريكية في جدة بالمملكة العربية السعودية للمحققين الأمريكيين في لاس فيجاس بعد اعتقاله، أنه تلقى رشاوى قيمتها آلاف الدولارات لتسهيل إعطاء أكثر من ١٠٠ تأشيرة دخول لمواطنين سعوديين سافروا إلى الولايات المتحدة من ١٩٩٦م وحتى نوفمبر ٢٠٠١م أي إلى ما بعد أحداث ١١ سبتمبر بشهرين. وفي نوفمبر من نفس العام ٢٠٠٢م تم وقف القنصل الأمريكي في عمان ليسلي هيكمان عن العمل في إطار تحقيقات حول حصول رشاوى مقابل منح تأشيرات دخول.

ولنفس الأسباب ألغت وزارة الخارجية في يوليو من نفس العام ١٠٠ تأشيرة

كان قد تم منحها لطالبيها من عدة دول بعد أن وردت تقارير إلى المباحث الفيدرالية أفادت بأن أسماء الحاصلين عليها مثيرة للشكوك.

على نفس المنوال جاء اختراق الإجراءات المشددة فى بريطانيا من قبل مسئولين فى وزارة الدولة للهجرة وسط حديث عن شبهة فساد، فقد اكتشفت السلطات فى إبريل ٢٠٠٤م أن الوزارة منحت تأشيرات هجرة لرعايا بعض دول أوربا الشرقية على وثائق سفر مزورة، ومن أجل احتواء الفضيحة قبل أن تطيح بحكومة تونى بلير قدمت وزيرة الدولة للهجرة بيفرلى هيوز استقالتها بعد اتهامها بالكذب وتضليل مجلس العموم بشأن عملية منح تأشيرات الهجرة هذه.

■ ممارسات عربية!

فى مقابل الإجراءات الأمريكية والأوربية حيال مواطنى الدول العربية طالبى تأشيرة دخول لم تتخذ أية حكومة عربية أية إجراءات - ولو على استحياء - لحفظ ماء وجه مواطنيها، واقتصر رد الفعل على مناشدة السلطات الأوربية والأمريكية تسهيل طلبات المرضى والطلبة، بينما استمرت ممارسات السلطات حيال مواطنى دول عربية أخرى والتى زادت حدتها فى بعض الأحيان لنفس الدوافع الأمنية.

ومن أبرز هذه الممارسات رفض الحكومة اللبنانية عام ١٩٩٧م دخول أعضاء البعثة الرياضية العراقية للمشاركة فى دورة الألعاب العربية التى استضافتها بيروت، ورفض وزارة الداخلية الكويتية فى ديسمبر ٢٠٠٢م منح تأشيرة دخول للعراقى حازم جسام المدير الفنى للمنتخب اليمنى للمشاركة فى كأس العرب الثامنة لكرة القدم، وأصدرت السلطات السورية فى إبريل ٢٠٠٣م بعد سقوط بغداد والاحتلال الأمريكى للعراق تعليمات تقضى بمنع دخول أى عراقى لا يحمل تأشيرة دخول لسوريا بعدما كانوا يحصلون عليها فى المطارات أو فى نقاط العبور الحدودية؛ لعدم وجود سفارة لسوريا فى بغداد منذ ١٩٨٠م، وإغلاق سوريا والأردن حدودهما مع العراق.

ولم يشارك الناشرون الإيرانيون الذين كان من المفترض مشاركتهم فى معرض الكتاب الدولى بالقاهرة فى يناير ٢٠٠١م بسبب عدم الحصول على تأشيرة دخول مصر.

وأضافت السعودية فى يناير ٢٠٠١م أيضًا سببًا آخر لرفض منح تأشيرات دخول إلى أراضيها بخلاف الأسباب السياسية، فقد رفضت السلطات السعودية فى يناير ٢٠٠١م منح مسلمى أوغندا تأشيرات دخول لأداء مناسك الحج لأسباب «طبية» استنادًا إلى تقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية أفاد بتفشى فيروس «إيبولا» المميت والمعدى فى أوغندا.

وأصبحت الشهادات الطبية للمتقدمين بطلب الحصول على تأشيرة دخول إلى العديد من دول العالم بالخلو أو بالتطعيم ضد أمراض معدية معينة أوراقًا أساسية بين الأوراق المقدمة إلى القنصليات وشرطًا رئيسًا من شروط الحصول على التأشيرة.

وبسبب الخلافات السياسية بين الجزائر والمغرب نتيجة لقضية الصحراء المغربية فرضت السلطات المغربية عام ١٩٩٤م على الجزائريين الحصول على تأشيرة دخول مسبقة، وردت الجزائر بالمثل، لكن المغرب عدلت عن قرارها فى أغسطس ٢٠٠٤م إلا أن الجزائر لم ترد بالمثل، وبدلاً من اتخاذ خطوة بالمقابل بثت وكالة الأنباء الجزائرية «الرسمية» تصريحًا لمصدر مسئول ذكر فيه أن «العلاقات بين البلدين يجب أن تتخلص ـ أولاً ـ من الشروط المسبقة غير المقبولة مثل تكريس الأمر الواقع فى الصحراء».

وبسبب تزايد الاحتجاجات من دول عربية على دول أخرى بدعوى سوء معاملة مواطنيها وبهدف وضع قواعد عربية موحدة ـ على المدى البعيد ـ لمنح التأشيرات، فقد شكل مجلس وزراء الداخلية العرب عام ٢٠٠٣م لجنة خاصة مكلفة ببحث واقتراح الوسائل المناسبة للحد من شروط منح التأشيرات تنفيذًا لقرار القمة العربية التى انعقدت فى بيروت فى مارس ٢٠٠٢م، حيث اضطرت القمة لبحث الموضوع بسبب فرض حكومات عربية على مواطنى الدول العربية شروطًا قاسية تقترب من الشروط الأمريكية!

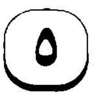
وبطبيعة الحال ـ وكمعظم قرارات القمم العربية ـ تجتمع اللجنة دوريًا دون التوصل إلى نتائج أو خطوات قابلة للتنفيذ وتكتفى اللجنة بإصدار توصيات. يتم إحالتها إلى الأمانة العامة للجامعة العربية لتجد لها مكانًا بين الأدراج.

ويعد قرار القمة العربية واجتماعات اللجنة وتوصياتها من قبيل الاستهلاك المحلى أو القومى؛ لأن السبب الرئيسى فى وجود شروط قاسية هو أن تسهيل منح

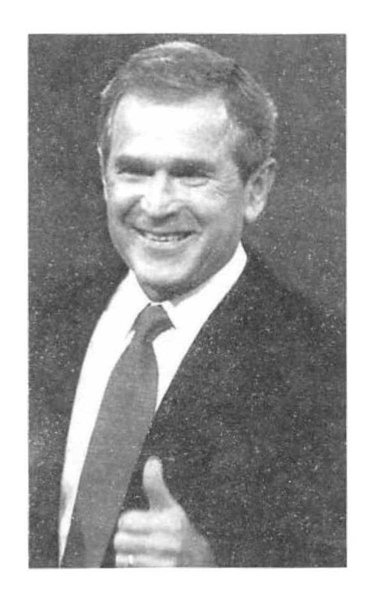
التأشيرات يعنى تسهيل حركة تنقل للأفراد بين الدول العربية، الأمر الذى تتخوف حكومات عربية منه لأسباب اقتصادية وأمنية.

حتى الدول العربية التى كانت تحظر دخول مواطنى مصر والأردن - اللتين أبرمتا معاهدتى سلام مع إسرائيل - ممن يحملون جوازات سفر بها تأشيرة إسرائيلية، فقد تقلصت بعد إقامة ٦ دول عربية أخرى علاقات مع إسرائيل اتخذت أشكال السفارات أو بعثات تجارية أو مكاتب اتصال وهى تونس والمغرب وموريتانيا وسلطنة عمان وقطر وجيبوتى.

وتولت لبنان مهمة تذكير العرب بقرارهم المسبق - قبل استضافتها قمة بيروت فى مارس ٢٠٠٢م - عندما أعلنت اللجنة المنظمة للقمة العربية أنها لن تسمح بدخول لبنان للصحفيين العرب الذين كانوا قد زاروا إسرائيل... بينما يجلس على منصة القمة مسئولون زاروا إسرائيل!!



زلات اللســـان
وســـيلة للتهـــرب..
واختبـــار لكشـــف النوايـــا



بـــوش: إنها حرب صليبية..!

شاع مصطلح «زلة لسان» فى السياسة وفى العلاقات الدولية، نتيجة استخداماته المتعددة، فقد كان من المعتاد استخدامه كبديل للاعتذار عن تصريح سياسى، فبات يستخدم للتراجع أو التهرب من المسئولية، أو لتبرير جهل، وفى كثير من الأحيان يكشف المصطلح عن مكنونات صاحبه وطريقة تفكيره وربما خططه.

كما باتت زلة اللسان سببًا فى أزمات دولية، ومصدرًا لتهديد العلاقات الدولية، ولاستنفار واستفزاز دول وشعوب وحكومات، فهى من حيث المبتدأ تصريح مسئول بما لا ينبغى أن يصرح به، ويفترض فيه العفوية والتلقائية، إلا أن عناصر كثيرة مثل توقيت التصريح ومحتواه والجهة المرسل إليها، والجهة الصادر منها وتداعياته تكشف فى أحيان كثيرة غياب هذه العفوية، ووقوع صاحب التصريح تحت تأثير الغضب أو رغبة فى التحرر.

ومن ثم فإن زلة لسان قد توقع الناطق بها فى أزمة، وقد يدفع الثمن خسارة منصبه أو هزيمة فى انتخابات، وبعض المسئولين يتمتعون بفضيلة الاعتراف بالخطأ، والبعض يتهم ـ عادةً ـ الصحافة بالتحريف، والرأى العام بسوء الفهم، والمعارضين بنصب كمائن. وفى بعض الأحوال تدفع الشعوب ثمن زلات ألسنة من تضعهم الظروف فى موقع المسئولية أو أمام ميكرفون.

■ الأســـــوأ

أسوأ زلة لسان فى التاريخ المعاصر، والتى ربما تندرج ضمن قائمة زلات اللسان السياسية الأشهر من حيث تداعياتها، تلك التى نطق بها الرئيس الأمريكى جورج بوش فى السابع عشر من سبتمبر ٢٠٠١م بعد ستة أيام من أحداث ١١ سبتمبر، ففى أسوأ تصريح له بعد الأحداث هدد بشن ما أسماه «حربًا صليبية» ضد الإرهاب والمتورطين فى الهجوم على الولايات المتحدة التى وصفها بأنها «المارد الجبار الذى سيشن حربًا صليبية وسينتقم من المعتدين». وزاد على ذلك قائلاً: «الحملة الصليبية ستكون طويلة الأمد لتخليص العالم من الأشرار».

وإزاء ردة الفعل العنيفة على بوش فى العالم العربى والإسلامى وفى أوربا

مصدر أم الحملات الصليبية، وفى الأوساط السياسية والإعلامية فى الولايات المتحدة نفسها، تراجعت الإدارة الأمريكية ـ على لسان المتحدث باسم البيت الأبيض أرى فلايشر ـ عن تصريحات بوش، وزعم فلايشر أن بوش لم يكن يقصد هذا المصطلح بمعناه الدينى أو التاريخى، وإنما استعمله كتعبير دارج فى اللغة الإنجليزية يقصد به «قضية كبيرة»! وهو تبرير إضافى لوصف الساسة الأمريكيين لما نطق به بوش بأنه زلة لسان. وحتى فى هذا التبرير لم يسحب فلايشر هذا المصطلح.. فقط فسره!.

غير أن أيًا من هذين التبريرين لم يجدا قبولاً فى العالم العربى والإسلامى والأوربى أيضًا، ليس فقط لأن بوش كرر المصطلح أكثر من مرة فى تصريحاته، بل أيضًا لأن بوش أضفى مسحة دينية على الحرب ضد الإرهاب، ولم يعتذر عنه، وحتى زيارته إلى المركز الإسلامي في واشنطن بعد ساعات من إطلاقه الحرب الصليبية فى تصريحاته؛ لم تبدد خطورتها فقد كانت الحرب بدأت بالفعل. وسجلت مراكز حقوق الإنسان والمجتمع المدنى عدم خروج مسلمين وعرب خصوصًا المحجبات إلى الشوارع، كما تم تسجيل ٤٠ حالة اعتداء على مسلمين، فضلاً عن عمليات التحرش بهم و٢٠٠ اعتداء باستخدام قنابل مولوتوف والرصاص ووسائل التهديد وإهانات تعرض لها المسلمون والعرب منعت أسرًا مسلمة كثيرة من إرسال أطفالهم إلى المدارس.

واعتبرت الصحافة الأوربية تصريح بوش «كاريكاتيريًا» وغير محتمل ولا يحقق الهدف المطلوب وهو الإقناع، ويعبر عن رئيس لا يعرف كيف يستخدم تعبيراته؛ لأنه منتخب بطريقة سيئة، ويستخدم كلامًا بعيدًا عن العقل من نفس عينة الأسلحة التى تستخدمها حركة طالبان الأفغانية، كما يعبر عن شخص لم يكن على مستوى التاريخ الذى فرض نفسه عليه، وأخيرًا تساءل البعض عما إذا كان بوش يطرح نفسه كرجل سلام أم رجل حروب صليبية؟!

ويبدو أن الساسة الأوربيين أيضًا خشوا من تأثيرات كلام بوش وتداعياته السلبية على أوربا، فالأخيرة هى التى انطلقت منها الحروب الصليبية فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر الميلاديين، وربما تذكير المسلمين بها الآن قد يثير استنفار المتطرفين، فمسئول الشئون الخارجية والأمنية بالاتحاد الأوربى خافيير سولانا وصف بوش ضمنيًا بأنه جاهل قائلاً: «إنه لا يدرك معنى ما

يقول.. هذه العبارة أصبحت جزءًا من ثقافة أوربية». في إشارة إلى أن الأوربيين هم الأكثر وعيًا بمخاطر المدلول اللفظي لـ«الحروب الصليبية». وزاد سولانا على ذلك قوله في خطاب أمام مؤتمر رؤساء المجموعات البرلمانية بالاتحاد الأوربي في التاسع عشر من نفس الشهر قائلاً: «من الضروري اختيار الألفاظ بحكمة وعدم الانسياق وراء مشاعر الرأي العام».

وبرغم محاولات أمريكية للترويج لفكرة أن ما نطق به بوش زلة لسان؛ إلا أن هذا الترويج لم يجد قبولاً في العالم العربي والإسلامي أيضًا، حيث اعتبر هذا التصريح لا يمثل زلة لسان، وحتى إذا كان كذلك فهو ينطق ليس فقط بما في مكنون بوش، بل بما في مكنون كثير من القيادات الغربية، حتى قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، فالسكرتير العام السابق لحلف الأطلسي (الناتو) قال في خطاب ألقاه على مجلس قيادة الحلف في يناير ١٩٩٥م «إن الإسلام هو العدو الرئيسي - بعد سقوط الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفييتي - وأشد خطورة علينا وعلى الحضارة الغربية من الشيوعية». وهذا بخلاف ما تعبر عنه شخصيات من غير المسئولين من السياسيين والكتاب.

ولم يتطرق كثير من الساسة العرب إلى تحليل ما نطق به بوش، بل ذهبوا مباشرة إلى التعبير عن الأسف وقناعتهم بأن بوش عبر بالفعل عما يعتقد فيه، كما سخروا من حملات إقناع العرب بأن كلام بوش زلة لسان، وبات التساؤل المطروح هو: هل من المطلوب أن يقبل الناس في مصر والدول العربية التبرير الأمريكي بأن بوش وقع في زلة لسان؟!!

غير أن بوش اعتذر ضمنيًا عن هذا التصريح وأشياء أخرى بعد فوزه بفترة ولاية ثانية؛ حيث وعد الرئيس الأمريكي بـ«صون اللسان» بعدما أقر عشية بدء ولايته الثانية في العشرين من يناير ٢٠٠٥م بالتفوه بعبارات «تعيسة» أعطت انطباعًا سيئًا في العالم الإسلامي عنه.

وبينما لم يثبت بالدليل القاطع أن تصريح بوش حول الحرب الصليبية «القادمة» يعبر عما في مكنونه، ومن ثم فإن قبول اعتباره زلة لسان ممكن، إلا أن بوش نفسه كان قد أطلق تصريحًا قبل ذلك اعتذر عنه لاحقًا بزعم أنه زلة لسان بسبب لكنته التكساسية والإرهاق، ثم ثبت لاحقًا أنه لم يكن كذلك، بل يعبر عما في داخله، وأن تبريره بأنه زلة لسان فهو الكذب بعينه.

ففى مؤتمر صحفى ضمن حملته الانتخابية كمرشح للحزب الجمهورى فى الثالث من ديسمبر عام ١٩٩٩م ذكر أنه إذا فاز بالرئاسة فى الانتخابات فى العام التالى؛ فإنه سيضع على قمة أولوياته إزاحة الرئيس العراقى صدام حسين، وأثار هذا التصريح قلق بعض الحلفاء الأوربيين باعتبار ذلك تدخلاً فى شأن داخلى لدولة فى المجتمع الدولى يعبر عن نهج خطير للمرشح الجمهورى فى حالة وصوله إلى البيت الأبيض. كما أثار التصريح دولاً عربية إسلامية من أن يكون قلب أنظمة الحكم فى دول عربية سياسة جديدة للرئيس الجمهورى.

وسارع بوش إلى التراجع عن هذا التصريح وأجرى حديثًا مع صحيفة «نيويورك تايمز»، وأكد أنه كان يقصد إزاحة أسلحة الدمار الشامل العراقية وليس الرئيس العراقى. وزعم أن زلة اللسان هذه جاءت بسبب الإرهاق حيث كان يتحدث فى مؤتمر صحفى عقد عند الفجر وبسبب لكنته التكساسية! وأثبتت الأحداث لاحقًا أنه كان يقصد ما يقول، وأنها لم تكن زلة لسان بل تعبيرًا عن حقيقة تفكيره.

■ الجــهــل:

يتم استخدام المصطلح (زلة لسان) لمداراة الجهل، ومن ذلك مسارعة المسئولين الأمريكيين إلى تبرير قول الرئيس جورج بوش فى خطاب أمام الكونجرس فى الخامس من إبريل ٢٠٠٢م: «جمهورية تايوان» بأنه «زلة لسان» لتفادى مشكلة مع الصين ولمخالفة قوله لمبدأ «صين واحدة» الذى تنتهجه الولايات المتحدة منذ عام ١٩٧٩م حين انتقل الاعتراف الأمريكى بالصين من تايبيه إلى بكين.

وكان المسئولون الأمريكيون قد سارعوا إلى تقديم هذا التبرير أيضًا قبل شهرين، وذلك فى الثامن عشر من فبراير عام ٢٠٠٢م؛ حيث تسبب بوش فى انخفاض مفاجئ فى سعر الين اليابانى فى بورصة طوكيو؛ حيث تحدث عن تخفيض العملة بدلاً من خفض التضخم؛ الأمر الذى أدى إلى ارتفاع قيمة الدولار من ١٣٢,٥٥ ين إلى ١٣٢,٨٠ ين مقابل الدولار.

ويبدو أن زلات اللسان هذه بدت سمة للإدارة الجمهورية الأمريكية برئاسة بوش، وليست سمة تميز رئيسها فقط، فقد اعتبرت الصحافة الأمريكية تصريح

وزير الخارجية كولن باول بأن «الولايات المتحدة دولة يهودية مسيحية» فى حديث لإحدى البرامج التليفزيونية فى سبتمبر ٢٠٠٣م - زلة لسان صححها باول سريعًا فى حديثه بالقول: «أقصد أنها دولة متعددة الأديان».

مرة أخرى وصف باول - فى حديث لشبكة تليفزيونية ألمانية فى إبريل ٢٠٠٤م - تركيا بأنها «دولة إسلامية»، الأمر الذى أثار المسئولين الأتراك لدرجة استدعاء الخارجية التركية السفير الأمريكى فى أنقرة وإبلاغه احتجاجها، ولم يجد البعض سوى زلة اللسان لتبرير ما حدث وأضاف السفير فى تبريره أن هناك سوء فهم، وأن باول كان يقصد أننا ننظر إلى تركيا كدولة ديمقراطية علمانية يمثل المسلمون ٩٥٪ من سكانها.

لكن هذا التبرير لم يقنع الصحافة التركية التى وصفت باول بأنه «جاهل»، وبأنه ارتكب خطأ فادحًا.

خطأ آخر ارتكبه باول، فقد أعلن فى ديسمبر ٢٠٠٤م موعدًا للانتخابات العراقية متأخرًا خمسة أشهر عن موعدها الأصلى مما أثار البلبلة فى الأوساط العراقية، خصوصًا وأن زلة اللسان هذه جاءت مؤيده لمطالب الحزب الإسلامى العراقى بتأجيل الانتخابات من يناير ٢٠٠٥م إلى يونية ٢٠٠٥م وهو ما نطق به باول.

■ تبريـــر:

أما أغرب تبرير لتصريحات (مسئولين أمريكيين) بوصفها بأنها زلة لسان؛ فقد جاءت على لسان مسئولين أجنبيين هما: رئيس وزراء إسرائيل الأسبق إسحق شامير فى معرض الهجوم، ووزير خارجية مصر السابق أحمد ماهر فى معرض الدفاع عن مسئول أمريكى!!

ففى أعقاب مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م أعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية السفيرة مارجريت تاتوايلر تأييد الولايات المتحدة قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ الصادر فى ١٤ يونية ١٩٦٧م، والذى يدعو إسرائيل إلى احترام حقوق الإنسان فى الضفة الغربية وقطاع غزة والأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧م استنادًا إلى اتفاقيات جنيف، وقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ الصادر فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨م بشأن حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة والتعويض.

واستنفرت تصريحات تاتوايلر المسئولين والسياسيين والأحزاب الإسرائيلية وأعلنوا رفضهم لها، أما رئيس الوزراء شامير فقد عبر عن رفضه متهكمًا على المسئولة الأمريكية قائلاً: إن تأييد الولايات المتحدة القرار ١٩٤ خطأ ناجم عن «زلة لسان».

وبدا أن توصيف إسرائيل التصريح الأمريكي - الذى لا يتفق مع سياستها العدوانية واغتصابها لحقوق الغير بأنه زلة لسان - هو سياسة إسرائيلية أيضًا تعبيرًا عن الرفض والتهكم فى آن واحد، فقد كرر رئيس حزب العمل شيمون بيريز استخدام نفس المصطلح فى يوليو ١٩٩٩م ملخصًا رأيه فى تصريحات للرئيس الأمريكى بل كلينتون، جدد فيها تأييد الولايات المتحدة القرار ١٩٤ بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، بأن ما ذكره كلينتون فى مؤتمر صحفى كان قد عقده قبل أيام مع الرئيس حسنى مبارك - خلال زيارته واشنطن - ما هو إلا زلة لسان.

وخلال قمة شرم الشيخ الدولية فى أكتوبر ٢٠٠٠م لبحث وقف العنف بعد اندلاع الانتفاضة الثانية فى الشهر السابق أساءت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت إساءة بالغة للشعب الفلسطينى وللرئيس عرفات، حيث ذكرت فى حديث لشبكة «سى إن إن» «أن قوات الاحتلال لا تواجه سوى مجموعة من الرعاع خلال المواجهات فى الأراضى المحتلة»، فسارع الرئيس كلينتون بعد إبداء عرفات له استياءه إلى مصالحة عرفات - دون أن يعتذر - واعتبر تصريحات أولبرايت «زلة لسان».

فى المقابل، وفى خضم تصاعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية أعلن وزير الدفاع الأمريكى دونالد رامسفيلد فى السابع من أغسطس عام ٢٠٠٢م أن الأراضى الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) ليست أرضًا محتلة!. وبرغم أن رامسفيلد لم يحدد هوية هذه الأراضى إذن، أو طبيعة الوجود العسكرى الإسرائيلى فيها إلا أن وزير الخارجية (آنذاك) أحمد ماهر عبر - فى تصريحات صحفية له - عن عدم تصديقه أن يقول المسئول الأمريكى ذلك قائلاً: لابد أن تكون هذه التصريحات زلة لسان، وأعتقد أن كثيرين فى الولايات المتحدة ربما قد صححوا لوزير الدفاع الأمريكى معلوماته بشأن الوضع القانونى لهذه الأراضى، وأنها أراض محتلة رافضًا بذلك أن يحدد هو كوزير خارجية مصر الوضع القانونى أو أن يدخل فى سجال مع وزير الدفاع الأمريكى.

وبقدر ما يعبر رد فعل ماهر على تصريحات رامسفيلد عن حسن نية الرجل؛ بقدر ما اعتاد وزير الدفاع الأمريكي على إطلاق تصريحات مستفزة تنتهك القانون الدولي وتشجع العدوان دون أن يعتبرها هو نفسه زلة لسان، فقد كان رامسفيلد قد أطلق تصريحًا في ديسمبر من العام السابق أشاد فيه بالعدوان الإسرائيلي على مفاعل «تموز» العراقي عام ١٩٨١م.

وعلى العكس من ماهر فقد تعامل نظيره السوري فاروق الشرع بشكل مختلف مع تصريحات وزير الخارجية الأمريكي كولن باول، ذكر فيها أن «القدس عاصمة إسرائيل» وذلك في التاسع من مارس عام ٢٠٠١م، فقد رفض الشرع توصيفها بأنها زلة لسان كما قيل، وأعرب الشرع عن قناعة عربية بأن باول نطق بما يعبر عن حقيقة تفكير هذه الإدارة التي تدعم مطامع إسرائيل التوسعية التي تخالف سياسة الولايات المتحدة حيال القدس منذ تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧م.

وسار على نفس المنوال الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، فقد أصدر كل منهما بيانًا اتهما فيه الإدارة الأمريكية بانتهاك قرارات الشرعية الدولية.

■ رسالة:

ويرغم أن آثار زلة لسان بوش وتداعياتها بعد أحداث ١١ سبتمبر كانت لا تزال ساخنة وماثلة أمام الأعين؛ إلا أن ذلك لم يمنع رئيس وزراء إيطاليا سيلفيو بيرلسكوني - بعد أقل من عشرة أيام - من تجاوز بوش إلى إهانة الإسلام كديانة، في تصريحات وصفت بأنها زلة لسان تنم عن جهل، ففي طريقه إلى ألمانيا في السادس والعشرين من سبتمبر وأمام حشد من الصحفيين قال بيرلسكوني: «إن الإسلام دين لا يحترم حقوق الإنسان، ومبادئ التعددية والتسامح والحرية الدينية - والحضارة الغربية تعلو على الحضارة الإسلامية، وسيهزم الغرب الإسلام وحضارته».

ولم تُثر زلة لسان العالم مثلما أثارته زلة بيرلسكوني، فقد أثارت تصريحاته العالم الإسلامي والعربي بشكل لم يسبق له مثيل خصوصًا مصر التي وضعها رئيس وزراء إيطاليا في موقف حرج؛ لأنه أطلق هذه التصريحات بعد ساعات من مباحثات الرئيس حسني مبارك معه، ورئيس الجمهورية كارلو تشامبي في

روما. وقدمت الحكومة المصرية احتجاجًا وطلبت إيضاحات عاجلة، وأعرب مصدر مسئول في تصريحات للصحافة عن أسف مصر الشديد، وشعورها بالدهشة كون تصريحات بيرلسكوني تتنافى مع ما ذكره هو نفسه خلال لقائه الرئيس مبارك في اليوم السابق، واتهم المصدر بيرلسكوني بعدم الإلمام (الجهل) بتعاليم الإسلام، وهو يمثل دولة غربية قريبة إلى العالم الإسلامي ويفترض أن تكون على علم بفضل الإسلام وسماحته.

وقدمت دول عربية وإسلامية احتجاجات مماثلة، وطالبت بيرلسكوني باعتذار رسمي للعرب والمسلمين، واستدعت بعض العواصم سفراء إيطاليا لديها وسلمتهم مذكرات احتجاج رسمية، واعتبرت بعضها أن الغرب قد أوهمنا بأن الحقبة الاستعمارية قد انتهت، لكن بيرلسكوني يؤكد لنا اليوم أنه بتصريحاته يمهد لما يطلقون عليه في الغرب صراع الحضارات. ولخصت الجامعة العربية في بيان لها رد الفعل العربي باتهام بيرلسكوني بإطلاق تصريحات تشكل ملاحظات عنصرية تتخطى حدود اللياقة وتضع إيطاليا في موقف حرج. واتهمت وسائل الإعلام بيرلسكوني بأنه يعاني انفصامًا في الشخصية؛ لكونه قال قبل يومين من إطلاق تصريحاته إن أحداث ١١ سبتمبر تتعارض مع الثقافة والتقاليد والديانة الإسلامية. واعتبرت الأطراف العربية والإسلامية تراجع بيرلسكوني (اعتذارًا ضمنيًا) غير مقبول.

وعلى الصعيد الأوربي أدان رئيس المفوضية الأوربية رومانو برودي ورئيس حكومة بلجيكا ـ رئيس الاتحاد الأوربي وقتها ـ جي ميرهو فستادت باسم أوربا هذه الزلة بوصفها لا تعكس رغبة أوربا في تحويل الأزمة الدولية الناجمة عن أحداث ١١ سبتمبر إلى صراع حضارات غربية مسيحية وشرقية مسلمة، وفي إيطاليا تعرض بيرلسكوني لنقد عنيف من كل الأحزاب، بما في ذلك قيادات في حزبه وفي الأوساط السياسية والإعلامية وطالبوه بالاعتذار، وعقد مجلس الوزراء اجتماعًا طارئًا ليلة الثامن والعشرين من نفس الشهر، وأصدر بيانًا ذكر فيه أن بيرلسكوني أكد أن تصريحاته تعرضت لتحريف وسوء فهم وأنه لم يقصد إهانة الإسلام. واضطر بيرلسكوني إلى القول بأنه «يأسف (لا يعتذر) لهذه التصريحات التي أساءت إلى مشاعر أصدقائه العرب والمسلمين!!».

وبدلاً من التزام الصمت بعد ذلك في ضوء هدوء الحملة عليه، قام بيرلسكوني

بمحاولة لتحويل زلة اللسان هذه إلى مصلحته السياسية فهو قد عاد في الثاني من شهر أكتوبر التالي إلى اتهام المعارضة والصحف اليسارية في بلاده بتحريف تصريحاته بدعوى تشويه صورته، واعتبر الهجوم عليه ثمرة نفاق خصومه السياسيين وسحب اعتذاره (أسفه) المزعوم!!

■ سقطات:

اتصالاً بتعبير تصريحات معنية عن حقيقة تفكير صاحبها برغم كل محاولات السيطرة والتحكم بالألفاظ، فقد أدلى رئيس حكومة إسرائيل بنيامين نتنياهو في أكتوبر ١٩٩٨م بتصريحات - بمناسبة مرور ٢٥ عامًا على حرب أكتوبر ١٩٧٣م (حرب يوم الغفران حسب التسمية الإسرائيلية) - وصف فيها مصر بأنها «عدو إسرائيل من جهة الجنوب».

كما بات المصطلح مرادفًا للإهانة وهو ما حدث من نائبة في البرلمان الهولندي في يونية عام ٢٠٠٠م خلال جلسة مناقشة حادث انفجار في مصنع للألعاب النارية، حيث وجهت انتقادات لحكومتها، وسخرت منها قائلة: «إن ما حدث في هولندا لا يمكن أن يحدث سوى في دولة من دول العالم الثالث مثل مصر»!! الأمر الذي أدى لتقديم احتجاج رسمي واعتذار هولندي.

وأصبح المصطلح أيضًا وسيلة للتهرب من الآثار السياسية والقانونية للتصريحات المسيئة والمهينة ومثال ذلك تراجع السيناتور الجمهوري عن ولاية مونتانا كونراد بيرنز عن وصفه العرب بأنهم «أصحاب عقول تافهة» خلال كلمة ألقاها في مارس ١٩٩٩م في تجمع انتخابي لإعادة ترشيحه لاحتلال مقعد الولاية في مجلس الشيوخ للمرة الثالثة.

وفي العلاقات العربية والصراع العربي الإسرائيلي فقد وصف الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات حركة حماس عام ١٩٩٥م بأنها مثل «قبائل الزولو» في جنوب إفريقيا، واعتبرتها السلطة «زلة لسان» ولم يعتذر الرئيس، كما وصف وزير لبنان في نفس العام اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بأنهم «نفايات بشرية»، واعتبرها اللبنانيون «زلة لسان» ولم يعتذر الوزير.

وفي أبرز مظاهر التحولات والتغيرات في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني تبرير رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن) وصفه إسرائيل في يناير

٢٠٠٥م بـ«العدو الصهيوني» بأنه مجرد «زلة لسان»! معتذرًا بأن الظروف المأساوية التي يعيشها الفلسطينيون قد تجعل الشخص «لا يسيطر على كلماته»!

■ طرائف:

من أطرف زلات اللسان تلك التي نطق بها الرئيس حسني مبارك خلال انعقاد الجلسة الافتتاحية للقمة العربية بالقاهرة في أكتوبر عام ٢٠٠٠م، فبعدما انتهى الرئيس السوري بشار الأسد من إلقاء كلمته وجه مبارك الشكر إلى «الرئيس بشار الأسد رئيس السودان».

وفي مناسبة أخرى وخلال استقبال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وزير خارجية سوريا فاروق الشرع في الكرملين في السادس عشر من إبريل عام ٢٠٠١م قال بوتين إن «الأحداث المأساوية الأخيرة في سوريا تدل على تصاعد التوتر»، بينما ما كان حاصلاً وقتها هو قصف إسرائيل محطة رادار سورية شرق لبنان.

ويعد الجهل سببًا رئيسيًا في الوقوع في الخطأ الذي لا تجد السلطات إزاءه سوى مصطلح زلة لسان لتبريره، فقد شبه وزير الثقافة فاروق حسني الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨م بما أسماه الحملة المصرية على اليمن عام ١٩٦١ وذلك خلال جلسة لمجلس الشعب في فبراير ١٩٩٨م شهدت انتقادات نواب في المجلس إبان إعداد الوزارة الاحتفالية بمناسبة مرور ٢٠٠ عام على الحملة الفرنسية. وجاء تشبيه الوزير في معرض الدفاع عن أفضال الحملة على مصر دون اعتبار لقدوم الحملة بدون طلب أو دعوة وبفرض الاحتلال، على عكس دوافع الدعم المصري للثورة اليمنية وبناءً على طلب منها.

ويرر المدني الأزهري أمين عام تجمع الساحل والصحراء قوله ـ عند تلاوته بيان قمة التجمع في ليبيا في الثامن من مارس ٢٠٠٢م ـ: إن التجمع يؤيد دمج المبادرة المصرية الليبية بشأن السودان مع مبادرة تجمع «الإيجاد» بأنه زلة لسان، حيث كان البيان قد دعا إلى التنسيق بين المبادرتين وليس الدمج.. الأمر الذي أثار احتجاج رئيسة وفد مصر في القمة السيدة فايزة أبو النجا وزيرة الدولة للشئون الخارجية وقتها.

■ الأشهر:

زلة اللسان الأشهر في تاريخ مصر تلك التي صدرت من الرئيس الراحل أنور

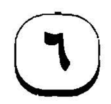
السادات فى حديث لمجلة أكتوبر عام ١٩٨٠م فى معرض حديثه عن مستقبل السلام فى المنطقة وإمكانيات تحويل النزاع العربى الإسرائيلى إلى تعاون إقليمى لمصلحة الشعوب فى جميع المجالات بما فى ذلك المياه وإمكان أن يشرب الإسرائيليون من مياه النيل.

جاءت تصريحات السادات من باب تشجيع إسرائيل على إتمام الانسحاب من سيناء فى موعده، ومن الأراضى العربية المحتلة من خلال إغرائها بفتح كل الأبواب بما فى ذلك الشرب من مياه النيل، لكن الإسرائيليين تلقفوا هذا الكلام وروجوه على أنه استعداد وتعهد مصرى بمد إسرائيل بمياه النيل، وأبدع الإسرائيليون فى رسم صور خيالية لقنوات تقطع الصحراء الشرقية، وقناة السويس، وسيناء لتعبر إلى إسرائيل بمياه النيل؛ الأمر الذى أثار استفزاز دول حوض النيل كون مياه النهر ليست ملكًا لمصر وحدها. ولا يزال شبح زلة اللسان هذه يطارد مصر من حين لآخر.

■ الثمن:

أكبر ثمن تم دفعه بسبب زلة لسان هو الهزيمة الساحقة لحزب المحافظين البريطانى فى انتخابات ١٩٩٧م بقيادة رئيس الوزراء السابق جون ميجور، فقد كشف فيليب جولد مستشار رئيس الوزراء تونى بلير فى كتاب أصدره فى العام التالى بعنوان: «ثورة لم تنته» أن نورما ميجور زوجة زعيم المحافظين تحدثت مع إحدى صديقاتها خلال مؤتمر للمحافظين استعدادًا للانتخابات عن خطة سيتبناها الحزب فى حالة فوزه لخفض المعاشات بينما كان إدريان ما كمنمان المتحدث الصحفى لحزب العمال الذى كان يحضر المؤتمر للتجسس على مسئولى المحافظين سمع حديث نورما وأعد مع قادة العمال استراتيجية للهجوم على المحافظين لكسب الأصوات وحققت هذه الاستراتيجية النجاح.

ثمن أقل دفعه وزير العمل العراقى الأسبق عبد الحميد عزيز الصايغ فى حكومة صدام حسين فى مايو ١٩٩٨م بسبب زلة لسان وهو الإقالة من منصبه، فقد استفزته صحيفة الزوراء بسؤال حول عدد السجناء العرب والأجانب فى السجون العراقية؟ فاسترسل نافيًا وجود سجين عربى أو أجنبى واحد فيها، مبررًا ذلك بأن عدد السجناء العراقيين يعادل خمسة أضعاف الطاقة الاستيعابية للسجون فى العراق.



الاعتذار
الفريضة الغائبة
فى العلاقات الدولية



فى حركة لا إرادية نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية عصمت عبدالمجيد
يخرج لسانه أثناء لقائه بالسفير الأمريكى نيكولاس فاليوتس
خلال آخر لقاء بينهما عام ١٩٨٥، قبل مغادرة الأخير القاهرة
دون اعتذار عن إهانته الشعب المصرى خلال أزمة أكيلى لاورو

يعد الاعتذار فى السياسة والعلاقات الدولية تعبيرًا عن الاعتراف بالخطأ، والاستعداد لتحمل تبعاته القانونية والسياسية والأخلاقية بما فى ذلك دفع تعويضات للطرف الذى ارتكب الخطأ بحقه، وبناء الثقة بين الأطراف.

وتحفل الساحة الدولية بالعديد من طلبات أطراف الاعتذار من أطراف أخرى، وفى حالات كثيرة لا تتم الاستجابة لهذه الطلبات، وفى حالات معدودة تتم الاستجابة ويتم تقديم اعتذار كامل وصريح وعلنى، يمكن وصفه بأنه اعتذار اضطرارى لأسباب تتعلق بالاعتداء على سيادة الآخر، أو بالخوف من رد الفعل.

فى بعض الحالات تبدى الدول المطلوب منها الاعتذار ـ أو يفترض أنها يجب أن تقدم اعتذارًا ـ عن أخطاء وممارسات غير قانونية ضد أطراف أخرى «أسفها» عن أخطائها وممارساتها للأطراف المعتدى عليها، فى ما يمكن وصفه بأنه اعتذار من الدرجة الثانية أو اعتذار جزئى أو نصف اعتذار لا تترتب عليه أى تبعات.

وإلى جانب إبداء الأسف، هناك أشكال أخرى للاعتذار من الدرجة الثانية، مثل الاعتراف بالخطأ أو التراجع عن تصريحات، وأسهلها وأكثرها شيوعًا اتهام وسائل الإعلام بالتحريف!

كما تلجأ دول أخرى إلى حيل دبلوماسية مكشوفة؛ لتفادى إصدار اعتذار رسمى كامل وصريح، وذلك بتقديم اعتذار من مسئول أو مؤسسة تصفه بأنه اعتذار شخصى.

أما حالات رفض المخطئ الاعتذار فهى كثيرة فى السياسة والعلاقات الدولية، وتعود أسباب الرفض إلى هيبة الدولة (العظمى) المطلوب منها الاعتذار أو إلى ضعف الطرف الآخر، لكن ذلك الرفض قد يكون له تداعياته وتبعاته غير الحميدة بتعرض مصالح الدولة الرافضة للاعتداء، أو لاتخاذ إجراءات دبلوماسية حيالها.

فى السياسة العربية، نادرًا ما تعتذر دولة عربية لأخرى عربية، وتعد عبارة «عفا الله عما سلف» هى الأكثر شيوعًا لتبرير التسامح أو التراجع عن سياسات وأفعال مورست فى الماضى، لكن التشدد ـ فى طلب الاعتذار أو رفضه ـ نتيجة

لضغوط دولية أو إقليمية يكون أحيانًا سببًا في عدم تنشيط هذه المقولة، وأشهر النماذج من هذا النوع الحالة العراقية الكويتية.

أما الأكثر ندرة فى السياسة العربية فهو اعتذار الحكومات لشعوبها عن أخطاء وممارسات تعتبر الحكومات الإقدام عليها انتقاصًا من شرعيتها وهيبتها أمام شعوبها!

لكن اعتذار الحكومات لشعوبها عن الأخطاء شائع فى الدول المتقدمة والحرة، وفى بعض الدول النامية بات استماع الشعوب لكلمة «اعتذار» من الرؤساء والحكومات اعتياديًا، لكن بعد انهيار أنظمة الحكم الديكتاتورية.

الجديد على نادى المعتذرين هو اعتذار منظمات إرهابية وأخرى مارست العنف لتحقيق أهداف سياسية عن أفعالها فى السابق لطلب العفو من أسر الضحايا.

وتعد الاعتذارات البريطانية والأمريكية والإسرائيلية لضحاياهم من الفلسطينيين والعرب والمسلمين والأفارقة وشعوب المستعمرات السابقة عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية نادرة ندرة اعتذار الحكومات العربية لشعوبها. فبعض الاعتذارات تعد من رابع المستحيلات: لكون اعتذار إسرائيل ـ على سبيل المثال ـ للفلسطينيين عن احتلال أرضهم وارتكاب مذابح بحقهم اعترافًا بعدم شرعية قيام دولة إسرائيل ونسفًا للأسس التى قامت عليها الدولة، ومنها كذبة «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» وكذبة خوض «حرب تحرير» أراضى إسرائيل و«الاستقلال» عن بريطانيا، وهو نفس المبرر الذى لا تقدم بسببه الولايات المتحدة على تقديم اعتذار للهنود الحمر: السكان الأصليين.

واتصالاً بذلك، فإنه عندما يكون الاعتذار لشعوب ودول عربية أو إسلامية يكون مبرر الدول الغربية لرفض الاعتذار هو الرغبة فى عدم فتح جراح قديمة، لكن عندما يكون الاعتذار مطلوبًا من دول عربية أو إسلامية فإن المبرر لا يكون له وجود.

ويعد اعتذار الفاتيكان للمسلمين والعرب فى مصر والشام عن الحروب الصليبية التى شنها البابا أوربان الثانى عام ١٠٩٥م، واعتذار بريطانيا للشعب الفلسطينى عن المآسى التى يعيشها منذ وعد بلفور ١٩١٧م، أكثر الاعتذارات المطلوبة والمرفوضة ـ فى آن واحد ـ أهمية فى التاريخ: لكون حدوثهما يعد المدخل الوحيد والصحيح لبناء حوار ثقافى حقيقى ولوضع بذور السلام.

إلا أن ظاهرة قلب الحقائق التى تمارسها الولايات المتحدة وإسرائيل باعتبار احتلال الأراضى العربية تحريرًا، ومقاومة الاحتلال إرهابًا والشهادة فى سبيل الله انتحارًا تثير المخاوف من أن يأتى يوم يكون مطلوبًا فيه من الشعوب العربية والفلسطينيين تقديم اعتذار للولايات المتحدة وإسرائيل عن «الجريمة» التى ارتكبوها بحقهما بمقاومة احتلال أراضيهم ولاستعدادهم للشهادة دفاعًا عنها.

■ الاعتذار الصريح الكامل.. اضطرارى

الاعتذار الصريح هو الذى يصدر عن الحكومات إلى الأطراف المعنية مباشرة سواء كتابيًا أو شفهيًا، وبعض الدول تتحلى بفضيلة الاعتراف بالخطأ والاعتذار عنه، وأخرى لا تتحلى بها ولا تعتذر عن أخطائها لأسباب تتعلق بالقوة أو الهيبة أو ضعف الطرف الآخر.

■ اعتذارات أمريكية:

مرات قليلة تلك التى اضطرت فيها الولايات المتحدة للاعتذار الواضح والصريح لأطراف أخرى، لأسباب تتعلق بانتهاك السيادة والاعتداء عمدًا أم خطأ أو بسبب الخوف. فقد اضطرت واشنطن إلى تقديم اعتذار لحكومات روسيا وإيران وطاجكستان معًا عن قيام حراس السفارة الأمريكية فى نفس المبنى الذى تقع فيه السفارة الروسية فى دوشانبية (عاصمة طاجكستان) بمحاولة تفتيش السفير الإيرانى عند توجهه فى أحد أيام أغسطس ١٩٩٨م للقاء السفير الروسى، فالأطراف الأخرى فى هذه الحالة دولة كبرى هى روسيا ودولة معبر لأصوليين ومتطرفين هى طاجكستان.

وتلقت الحكومة الإيرانية مرة أخرى اعتذارًا رسميًا من الولايات المتحدة بسبب سقوط صاروخ من طراز كروز على مدينة خورامشهر فى ديسمبر ١٩٩٨م، وأكدت أنها لم تكن تقصد انتهاك المجال الجوى الإيرانى.

ولنفس السبب، اعتذر البنتاجون شفويًا لسوريا فى نوفمبر ٢٠٠٢م عن حادث اختراق مقاتلة أمريكية للأجواء السورية، وجاء الاعتذار على لسان الميجور سكوت كوفور الناطق باسم عملية مراقبة الشمال (العراقى) فى قاعدة «إنجرليك» التركية الذى زعم أن الطائرة ضلت طريقها.

وقدمت الولايات المتحدة فى مايو ١٩٩٨م اعتذارًا لجارتها المكسيك عن انتهاك سيادتها على أراضيها فى إطار متابعة التحقيق فى عملية تبييض أموال المخدرات، اتهمت مصارف مكسيكية بالتورط فيها سميت بـ«عملية كازابلانكا»، وقدم الرئيس بيل كلينتون ووزيرة خارجيته مادلين أولبرايت اعتذاريهما لنظيريهما المكسيكيين أرنستو زويلك وروزاريو جرين.

وبسبب ردة الفعل الشعبية واحترام حياة الإنسان الأوربى، قدم الرئيس الأمريكى بل كلينتون فى مارس ١٩٩٩م اعتذارًا رسميًا للحكومة الإيطالية معترفًا بمسئولية الولايات المتحدة عن كارثة سقوط «تليفريك» هوائى فى كافاليزى بإيطاليا تسبب فيها طيار أمريكى، وأسقط ضحايا إيطاليين.

وبعدما رفضت الولايات المتحدة فى مايو ١٩٩٩م طلب الصين الاعتذار عن حادث قصف طائرات تابعة لحلف «الناتو» خلال الحملة العسكرية على يوغوسلافيا - سفارتها فى بلجراد، واعتبرت الحادث مجرد خطأ غير مقصود، وتضامنت مع واشنطن أربع دول أعضاء فى مجلس الأمن هى كندا وبريطانيا وفرنسا وهولندا وحالوا دون صدور بيان رئاسى من المجلس بالاعتذار للصين. (المستشار الألمانى جيرهارد شرودر الوحيد الذى أعرب عن اعتذاره للصينيين بوصف بلاده عضوًا فى الحلف)، اضطرت واشنطن إلى إيفاد وكيل وزارة الخارجية توماس بيكرنج إلى بكين فى شهر يونية التالى لتقديم اعتذار.

وفى سابقة نادرة فى السياسة الأمريكية عمومًا والعلاقات الأمريكية - الكورية الشمالية خصوصًا، بعثت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت فى سبتمبر ٢٠٠٠م اعتذارًا خطيًا لنظيرها الكورى الشمالى بايك نام سون عن سوء معاملة موظفى الطيران الأمريكيين فى مطار فرانكفورت الدولى لأعضاء الوفد الكورى الشمالى الذى كان فى طريقه إلى نيويورك لحضور قمة الألفية، وقيامهم بمحاولة تفتيش الوفد ذاتيًا. مما دعا الوفد للعودة إلى بلاده رافضًا هذه الإجراءات.

واعتذرت الولايات المتحدة رسميًا لليابان فى إبريل ٢٠٠١م عن دخول إحدى غواصاتها النووية المياه الإقليمية دون إخطار مسبق فى انتهاك لاتفاقية ١٩٦٤م التى تنص على إخطار الولايات المتحدة اليابان قبل ٢٤ ساعة من زيارة أى قطعة بحرية للمياه اليابانية.

ومن المرات النادرة لاعتذار الولايات المتحدة رسميًا عن ممارسات بحق دول أو أشخاص أجانب، قدمت السفارة الأمريكية بكوالالمبور فى أكتوبر ٢٠٠٢م اعتذارًا رسميًا لحكومة ماليزيا عن سوء معاملة مسئولين ماليزيين هما أحمد عبدالله بدوى نائب رئيس الوزراء (رئيس الوزراء عام ٢٠٠٤) ووزير الخارجية سيد حامد البار فى مطار لوس أنجلوس حيث أمرهما مسئولو المطار بخلع أحذيتهما وأحزمة بنطاليهما قبل ركوب الطائرة المتجهة إلى نيويورك بالمخالفة للأعراف الدبلوماسية.

وسوء المعاملة كان دافعًا قويًا أيضًا للرئيس الأمريكى چورچ بوش للاعتذار لرئيس الحكومة الأفغانية حامد قرضاى بسبب عدم تعامل مجلس الشيوخ معه بلباقة عند زيارة الأخير للمجلس فى مارس ٢٠٠٣م، وبعبارات واضحة قال المتحدث باسم البيت الأبيض آرى فلايشر: إن بوش يرى أنه يجب الاعتذار بسبب قيام عدد من أعضاء المجلس بالهجوم على الضيف أثناء إلقائه كلمة حول إعادة إعمار أفغانستان وبالتشكيك فى مصداقيته.

أما قوة الولايات المتحدة فقد كانت وراء تلقيها اعتذارات عديدة لأخطاء آخرين؛ فقد اعتذرت فرانسواز دوكرا مديرة الاتصالات بمكتب رئيس وزراء كندا جان كريتيان فى نوفمبر ٢٠٠٢م عن وصفها چورچ بوش بأنه «أبله» لتجنب أزمة سياسية بين البلدين، واعتبر كريتيان الاعتذار ينهى المسألة ورفض تقديم دوكرا استقالتها.

لكن اعتذار الحكومة اليونانية فى مارس ١٩٩٩م عن وصف وزير خارجيتها تيودورث بانجالوس للرؤساء الأمريكيين بـ «الكذب والخداع» بدا أنه قد جاء متسرعًا، أو أن الوصف جاء سابقًا لأوانه معبرًا عن بُعد النظر، فقد أثبت الرئيس الأمريكى چورچ بوش الذى فاز فى انتخابات نوفمبر ٢٠٠٠م صحة وصف بانجالوس فى ضوء أكاذيبه حول أسلحة الدمار الشامل العراقية.

وفى سابقة هى الأولى من نوعها للاعتذار الشعبى، صمم طالب أمريكى موقعًا على «الإنترنت» - بعد إعلان فوز بوش بفترة ولاية ثانية فى الانتخابات الرئاسية التى أجريت فى الثانى من نوفمبر ٢٠٠٤م - يحمل لافتة كتب عليها: «نأسف أيها العالم.. لقد حاول نصف الشعب الأمريكى»؛ فى إشارة إلى فشل الشعب الأمريكى فى إسقاط بوش، وإلى أن نصف الأمريكيين تقريبًا قالوا لا

لبوش نعم لمنافسه المرشح الديمقراطى جون كيرى.. وزار هذا الموقع نحو ٢٨ مليون مواطن أمريكى.

■ اعتذار تحت الابتزاز

ولا تخلو السياسة الدولية من اعتذارات تحت الابتزاز، حيث تحفل السياسة الدولية بالعديد من الاعتذارات لإسرائيل تحت ضغط الابتزاز وشن الحملات الدعائية ومقصلة الاتهام بمعاداة السامية.

فقد اضطرت شركة الطيران الفرنسية (إير فرانس) إلى نشر اعتذار رسمى للإسرائيليين الذين أقلتهم طائرة الشركة من باريس إلى تل أبيب فى أحد أيام شهر يوليو ٢٠٠٢م؛ لأن قائد الطائرة أعلن قبل الهبوط قرب الوصول إلى «فلسطين ـ إسرائيل»! وذلك بعدما نجحت حملة الابتزاز ضد محطة التليفزيون الأمريكية «سى إن إن» فى يونية ٢٠٠٢م بسبب مساواة صاحب المحطة تيدى تيرنر بين الإرهاب الإسرائيلى والإرهاب الفلسطينى ـ على حد زعمه ـ فى إجبار المحطة على تقديم اعتذار لإسرائيل برغم أن نصف هذه التصريحات لم تكن محايدة.

وتحت ابتزاز آلة الدعاية الصهيونية واللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة لبولندا ـ بعد ذكر كتاب صدر فى مارس ٢٠٠١م بعنوان «الجيران» للكاتب اليهودى البولندى جان توماس جروس أن المسئولين البولنديين والكنيسة الكاثوليكية يتحملون مسئولية تنفيذ عمليات حرق لليهود خلال الحرب العالمية الثانية فى مدينة جيدوابن عام ١٩٤١م ـ نجحت إسرائيل فى الحصول على وعد من الرئيس البولندى ألكسندر كواسينوسكى بتقديم اعتذار ليهود المدينة، وإن كان رفض تحمل المسئولية؛ لتجنب الدخول فى نفق التعويضات الذى لا يبدو ضوء فى نهايته بالنسبة لألمانيا.

خلال نفس الشهر، اعتذر الرئيس اليوغوسلافى فويسلاف كوستونتيشا لليهود والغجر عن حملة نازية استهدفتهم ضمن موجة من الهجمات النازية بالملصقات ضدهم.

وفى اعتذار عبر الهاتف، أبلغ وزير خارجية النرويج توربيو نياغرون فى مارس ٢٠٠١م نظيره الإسرائيلى شيمون بيريز اعتذار بلاده عن تصريحات مدير

عام الوزارة بحق الشعب الفلسطينى فى مقاومة الاحتلال المشروعة بالسلاح، فى اعتذار عما لا يجب ـ حسب المواثيق الدولية والقانون الدولى ـ الاعتذار عنه.

أما أسوأ اعتذار جاء ضد حركة التاريخ فقد صدر من السكرتير العام للأمم المتحدة كوفى أنان فى ديسمبر ١٩٩٩م خلال لقائه مع ممثلى المنظمات اليهودية فى نيويورك، فالرجل قلب حقائق التاريخ وسار عكس مبررات قرارات الشرعية الدولية، واعتذر لليهود؛ لأن «الأمم المتحدة قدمت خدمات لكل شعوب العالم باستثناء الشعب اليهودى.. ولأنها اتخذت أيضًا مواقف منحازة ضد إسرائيل!!».

اعتذار جديد من نوعه أو فى الاتجاه الخطأ أيضًا قدمه كوفى أنان فى أغسطس ٢٠٠١م لإسرائيل بسبب استخدام عناصر من حزب الله اللبنانى ملابس القوات الدولية فى عملية خطف ثلاثة جنود إسرائيليين من قوات الاحتلال فى مزارع شبعا، دون أن يدين الاحتلال، أو أن ينتقد ممارسات إسرائيل بوصفها أصل البلاء.

أما حين تضطر إسرائيل إلى الاعتذار فإنها تفعل ذلك سرًّا، والمشكلة فى قبول الطرف الآخر بذلك، ففى إبريل ٢٠٠١م أوفد رئيس الحكومة إرييل شارون الوزير العربى (١٩٤٨م) بدون حقيبة فى وزارته صالح طريف إلى عمان للاعتذار للعاهل الأردنى الملك عبدالله الثانى عن تصريحات أدلى بها شارون خلال حملته الانتخابية قبل شهرين هاجم فيها الأردن ودعا إلى توطين الفلسطينيين فيه فى إحياء لفكرة «الوطن البديل» للفلسطينيين فى الأردن.. وعرف الناس بهذه الزيارة من وسائل الإعلام الأردنية التى حرصت على الإعلان عنها.

لكن إسرائيل لم تلجأ فى وقت سابق إلى السرية للاعتذار لمصر، فقد أوفد بنيامين نتنياهو رئيس حكومة إسرائيل فى سبتمبر ١٩٩٨م ـ تحت وقع تصريحات بذيئة أدلى بها مستشاره الإعلامى ديفيد بار إيلان ووصف فيها مصر بأنها «طفل شريد يعرقل التقدم فى المفاوضات مع الفلسطينيين» ـ إلى القاهرة وفدًا برئاسة دانى نافيه سكرتير الحكومة وعضوية عوزى أراد مستشاره السياسى للاعتذار للرئيس المصرى حسنى مبارك عن هذه التصريحات.

نفس الحكومة قدمت اعتذارًا ثانيًا بعد شهرين فقط من السابق بسبب تقرير على «الإنترنت» صادر عن مكتب نفس المستشار الإعلامى تضمن مزاعم حول «اضطهاد الأقباط فى مصر».

فى المقابل، وفى اعتذار مصرى غير مسبوق لليهود اعتذر وزير الإعلام السابق

ممدوح البلتاجي «بصفته الحزبية» كعضو في مكتب أمانة الحزب الوطني الحاكم عن إنكار كاتب مصري للمحارق النازية ضد اليهود. فبعد إثارة دوائر إسرائيلية وأمريكية هجومًا على الكاتب رفعت سيد أحمد لإنكاره المحرقة في مقال بعنوان: «أكذوبة حرق اليهود» نشره في أغسطس ٢٠٠٤م بصحيفة «اللواء الإسلامي» أحد إصدارات الحزب أسفر عن اعتذار الصحيفة وإقالة رئيس التحرير وكتب البلتاجي مقالاً اعتذر فيه عن المقال السابق الذي لا يمثل رأي المصريين ولا الحزب الحاكم.

الاعتذار اليهودي الوحيد للفلسطينيين جاء من جانب عشرات من المثقفين والفنانين اليهود الفرنسيين في ديسمبر عام ٢٠٠٠م، في بيان أصدروه في باريس وقع عليه ستون شخصًا أبرزهم المدير السابق لمنظمة «أطباء بلا حدود» روني برومان وأرملة رئيس وزراء فرنسا الأسبق منديس فرانس السيدة ماري كلير والمؤرخ بير فيدال، أعربوا فيه عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني وانتقدوا الابتزاز باسم الطائفة الذي تمارسه إسرائيل ضد يهود العالم. كما كتبت السيدة إيجال إيديوا - إحدى الموقعات على البيان في مقال نشرته بصحيفة «لوموند» - أنه يجب الاعتراف بأن إقامة دولة إسرائيل ألحقت أذى نفسيًا وتاريخيًا بمئات الآلاف من الأشخاص لايزالون يدفعون ثمنًا غاليًا.

ويعد اعتذار ألمانيا لليهود بعد الحرب الثانية عن المحارق النازية (الهولو كوست) أكثر الاعتذارات في التاريخ الحديث ممتدة المفعول، فقد ترتب عليها استمرار ألمانيا في دفع تعويضات حتى الآن.

ومن المرات النادرة التي يعتذر فيها مسئولون إسرائيليون فورًا عن ممارستهم أو تصريحاتهم العدائية، اعتذر رئيس حزب العمل شيمون بيريز شفويًا في نوفمبر ٢٠٠٢م عن تشبيه الفلسطينيين بـ«منظمة إيتا» الانفصالية في إسبانيا التي كان الاتحاد الأوربي قد وضعها على لائحة المنظمات الإرهابية، وذلك خلال «منتدى فورمنتور للحوار المتوسطي» عقد بجزيرة مايوركا، بعدما قاطعه ممثل الحزب الشعبي الحاكم رافضًا هذا التشبيه فاضطر بيريز للاعتذار عن هذا التشبيه.

وفي المرات النادرة أيضًا التي تضطر فيها إسرائيل إلى تقديم اعتذار رسمي وعلني، قدمت حكومة شارون في أكتوبر ٢٠٠٣م اعتذارًا لفرنسا لعرقلتها عمل السفينة «لوسوروا» في المياه الإقليمية اللبنانية لوضع خريطة جيولوجية للفوالق الزلزالية في المياه اللبنانية.

■ اعتذارات إفريقية:

أسهم اعتذار إريتريا لجيبوتى عن اتهام الرئيس الإريترى أسياس أفورقى للرئيس الجيبوتى السابق حسن جوليد فى فبراير عام ٢٠٠٠م بالقيام بدور غير محايد فى النزاع الإريترى - الأثيوبى فى إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ونقل وزير خارجية ليبيا عبدالسلام التريكى رسالة الاعتذار إلى حكومة جيبوتى قبل عودة البعثات الدبلوماسية.

أما الرئيس الكونغولى لوران كابيلا فقد أوفد إلى القاهرة فى مارس ١٩٩٨م وفدًا برئاسة وزير الطاقة والكهرباء فى بلاده؛ للاعتذار للرئيس حسنى مبارك عن إلغاء زيارته للقاهرة دون إبلاغ، حيث كان مبارك قد توجه للمطار لاستقبال كابيلا فى السابع والعشرين من شهر فبراير السابق فى طريق عودة الأخير من الجزائر إلا أنه توجه مباشرة إلى بلاده. ويبدو أن اعتذار كابيلا لم يكن كافيًا على الإساءة للرئيس المصرى الذى رفض لقاء كابيلا فى باريس خلال وجودهما فى زيارة لفرنسا فى نوفمبر من نفس العام.

وللشعب الرواندى قدم كوفى أنان اعتذارًا فى ديسمبر ١٩٩٩م، تضمن اعترافًا بتقصير المنظمة الدولية فى حمايته خلال عمليات الإبادة التى شهدتها رواندا عام ١٩٩٤م.

وبينما لم تتلق الأمم المتحدة من إسرائيل اعتذارًا عن قصفها موقعًا للمنظمة الدولية فى قانا بجنوب لبنان فى إبريل ١٩٩٦م أودى بحياة عشرات من المدنيين الأبرياء الذين التجأوا إليه للحماية، تلقت الأمم المتحدة اعتذارًا رسميًا من الرئيس الصومالى عبدالقاسم صلاد حسن فى سبتمبر عام ٢٠٠٠م بسبب اعتداءات على قواتها فى الصومال من جانب عناصر تابعة للميليشيات هناك.

واعتذرت وزارة الخارجية الجنوب إفريقية فى بيان أصدرته فى أغسطس عام ٢٠٠٢م عن اتهام مسئول بالوزارة إيران بأنها تمارس التجسس الصناعى على بلاده، ونفت الوزارة صلتها باتهام جون ساندى مسئول الشرق الأوسط بالوزارة لإيران التى أكد البيان اعتذار جنوب إفريقيا لها حكومة وشعبًا.

■ اعتذار عن أخطاء سياسية.. وعمليات عسكرية:

اضطر سيلفيو بيرلسكونى رئيس وزراء إيطاليا إلى الاعتذار فى يوليو ٢٠٠٣م

بعدما تحول اتهامه للنائب الألمانى فى البرلمان الأوربى مارتن شولتز بأنه يبدو كقائد معسكر اعتقال نازى إلى أزمة أوربية بعد تصعيد ألمانيا والبرلمان هجومهما على بيرلسكونى؛ لمطالبته بالاعتذار، ورفضهما إعرابه عن أسفه بديلاً عن الاعتذار أو اعتباره كافيًا لإنهاء الأزمة، كما ارتدت الأزمة إلى الداخل بانتهاز المعارضة الفرصة للتهديد بنشر ما وصفته بملفات انحرافات مالية لبيرلسكونى.

وبعد أسبوع وفى ما يعد حلاً وسطًا اعتذر بيرلسكونى «هاتفيًا» لرئيس البرلمان الأوربى بات كوكس، فاعتبرت الأطراف الأزمة منتهية.

أما رئيس أورجواى چورچ باتل فلم يكتفِ فى يونية ٢٠٠٢م بالاعتذار لحكومة الأرجنتين والرئيس روهالدى عن اتهامه للسياسيين فيها بأنهم زمرة من اللصوص، وللرئيس بأنه يفتقر إلى الخبرة، بل ذهب إلى بيونس إيرس بنفسه للاعتذار عما وجهه من اتهامات زعم أن شبكة «بلومبيرج» الأمريكية ورطته فيها.

أخطاء بعثات دبلوماسية لدول قد تدفعها للاعتذار على نحو اعتذار حكومة كوريا الجنوبية فى ديسمبر ١٩٩٩م لكل من الصين وشعب كوريا عن الخطأ فى حق كلٍّ منهما فى حادث إعدام تاجر مخدرات كورى فى بكين، فبعدما انتقدت سول علنيًا إقدام سلطات الصين على إعدام هذا المجرم دون إبلاغها، مبررة بذلك - أمام شعبها - عدم اهتمامها برعاياها فى الخارج، أعلنت الصين عن إبلاغها البعثة الدبلوماسية لكوريا الجنوبية فى بكين بالموضوع منذ إلقاء القبض على الرجل، والتى لم تبلغ حكومتها فى سول بالموضوع، الأمر الذى دفع حكومة كوريا الجنوبية لتقديم هذا الاعتذار المزدوج.

وسحبت الغارات العسكرية فى شمال إيران تركيا إلى الاعتذار رسميًا لإيران عام ١٩٩٤م عن غارة جوية شنتها مقاتلات تركية على مواقع مزعومة لحزب العمال الكردى شمال إيران بعدما أسفرت الغارة عن مقتل إيرانيين، وتكررت الغارة فى يوليو ١٩٩٩م وقدمت اعتذارًا مماثلاً.

وبالنسبة لليابان فهى التى لم تعتذر «صراحة» لدول جنوب شرق آسيا التى احتلتها قبل وخلال الحرب العالمية الثانية، وأعربت فقط عن أسفها لممارسات الاحتلال لشعوب هذه الدول، لكنها خصت كوريا الشمالية فقط بالاعتذار خلال زيارة رئيس الوزراء جونشيرو كويزومى لبيونج يانج فى سبتمبر ٢٠٠٢م حيث

جاء في البيان الختامي: «أن اليابان تقر بما سببته من أضرار لشعب كوريا خلال الاحتلال من ١٩٠١م إلى ١٩٤٥م وتعبر عن اعتذاراتها الصادقة».

أما الشعب الفلسطيني، أكثر شعوب العالم معاناة وتعرضًا للمآسي، فلا أحد يعتذر له، المرة الوحيدة التي تلقى فيها الشعب الفلسطيني اعتذارًا لا معنى له تضمن اعترافًا بالتقصير كانت من الرئيس الروسي بوريس يلتسين في يناير عام ٢٠٠٠م خلال زيارته بيت لحم في ما وصفه بـ«تقصير روسيا في دفع عملية السلام لجهة حصول الفلسطينيين على حقوقهم المشروعة».

أما الاعتذار عن العدوان الذي جاء متأخرًا ٦٠ عامًا فذاك الذي قدمه المستشار الألماني جيرهارد شرودر في الثامن من مايو ٢٠٠٥م للشعب الروسي عما ارتكبه النظام النازي برئاسة أودلف هتلر في حقه، ودعاه إلى أن يصفح عن الماضي برجاء هذا الاعتذار على هامش حضوره احتفال موسكو بمرور ستين عامًا على الانتصار على النازية في الحرب العالمية الثانية في أول حضور ألماني على هذا المستوى في هذه المناسبة.

■ اعتذار من الدرجة الثانية..

نظرًا للتبعات السياسية والقانونية للاعتذار؛ ومنها حق الطرف الذي يُوجَّه إليه الاعتذار في طلب التعويض من المعتذر، وتحميل الأخير المسئولية الأخلاقية عن خطأ ارتكبه فعلاً أو قولاً، تلجأ بعض الدول إلى حيل دبلوماسية؛ لتجنب تقديم الاعتذار، ومنها التراجع عن التصريحات أو إبداء الأسف منها أو التعبير عن الأسى والحزن، وفي أحسن الأحوال الاعتراف بالخطأ.. دون الاعتذار عنه.. وفي أحيان كثيرة تتهم وسائل الإعلام بالتحريف وإساءة الفهم!

هذه الحيل يعتبرها السياسيون اعتذارًا من الدرجة الثانية أو نصف اعتذار أو اعتذارًا جزئيًا.

■ إبداء الأسف:

لم تعتذر اليابان عن الفظائع التي ارتكبتها قواتها في الصين وكوريا «الجنوبية» خلال الحرب العالمية الثانية، واكتفت وزيرة الخارجية اليابانية ماكيكو تاناكا في سبتمبر ٢٠٠١م بإلقاء بيان خلال الاحتفال بمرور ٥٠ عامًا

على معاهدة سان فرانسيسكو، أعربت فيه عن «أسف اليابان البالغ إزاء التجاوزات التى ارتكبت خلال الحرب». وفى دلالة على خطورة الاعتذار من الناحية القانونية، أشارت الوزيرة إلى أن المعاهدة قد حلت جميع القضايا المتعلقة بـ «التعويضات»!

وعلى نفس المنوال، عبرت اليابان فى أغسطس ٢٠٠٣م عن «الأسف الشديد والتعاطف مع أسر الضحايا» بعد كشف الصين أسلحة كيماوية كان الجيش اليابانى يخزنها خلال الحرب فى شمال شرق البلاد.

واعتادت واشنطن فى العمليات العسكرية أن تبدى أسفها عما تصفه بالخطأ غير المتعمد، فقد أصرت على تسمية ما أبدته لكوريا الشمالية فى ديسمبر ١٩٩٤م بأنه «أسف» وليس اعتذارًا عن حادث تغلغل طائرة أمريكية المجال الجوى الكورى الشمالى بالخطأ، وكذلك فعلت إسبانيا حيال المغرب لقيام طائراتها بالتحليق فى أجواء إقليم «الناظور» شمال المغرب فى فبراير ٢٠٠٤م.

وعلى نفس المنوال، لم تقدم الولايات المتحدة اعتذارًا رسميًا كاملاً للصين بسبب انتهاك طائرة تجسس أمريكية فى إبريل ٢٠٠١م الأجواء الصينية واصطدامها بطائرة صينية؛ مما أدى إلى سقوطها ومصرع قائدها، بل عبر وزير الخارجية كولن باول عن الأسف من الحادث وتعازيه لأسرة الطيار الصينى فى رسالة سلمها السفير الأمريكى فى بكين لوزير الخارجية تانج جياشوان.

وأعرب الرئيس جورج بوش فى يوليو ٢٠٠١م عن «أسف الولايات المتحدة لسلوك جنود أمريكيين فى القاعدة العسكرية الأمريكية بجزيرة أوكيناوا اليابانية واغتصابهم فتاة يابانية!»، وكرر بوش فى ديسمبر من نفس العام التعبير عن «الأسف العميق والحزن الذى يشعر به بسبب حادث دهس آلية حربية أمريكية لكسح الألغام تابعة للقاعدة العسكرية بكوريا الجنوبية لفتاتين كوريتين، الأمر الذى أثار الأوساط الشعبية فى البلدين التى طالبت باعتذار كامل.

كذلك رفض وزير الدفاع الأمريكى دونالد رامسفيلد فى فبراير ٢٠٠٢م تقديم اعتذار كامل عن هجوم شنته قواته على مبنيين شمال إقليم قندهار بأفغانستان أسفر عن مصرع ٤٠ مدنيًا كانت القوات الأمريكية قد زعمت أن مقاتلين من تنظيم القاعدة يختبئون فيهما، واكتفى بوصف ما حدث بأنه: «أمر مؤسف.. ولن أتخذ إجراءات تأديبية ضد الجنود».

وبرغم فداحة الخطأ بالنسبة للشعب الكندى فإن الرئيس بوش رفض أيضًا

تقديم اعتذار كامل له عن قيام مقاتلة أمريكية بقصف جنود كنديين فى إقليم قندهار أدى إلى مصرع أربعة منهم فى مارس ٢٠٠٢م، واكتفى بالتعبير عن «الأسف ـ كالعادة ـ لفقدان حياة الجنود الكنديين فى أفغانستان».

وفى خطوة غير مسبوقة يصدر فيها المعتدى والمعتدى عليه بيانًا مشتركًا: أعربت تركيا والولايات المتحدة فى يوليو ٢٠٠٣م عن «أسفهما العميق والبالغ» تجاه حادث اعتقال القوات الأمريكية فى شمال العراق ضابطًا تركيًا! الأمر الذى دفع المعارضة التركية إلى توجيه اللوم لرئيس الوزراء رجب طيب أردوغان لقبوله بهذه التسوية برغم تأكيد المعتقلين ـ بعد الإفراج عنهم ـ تعرضهم للإهانة والتعذيب أثناء اعتقالهم.

وعلى الدرب الأمريكى، أبدى رئيس وزراء إسرائيل إريل شارون أسفه للسلطة الفلسطينية فى إبريل عام ٢٠٠١م بسبب إطلاق جنود الاحتلال النار على موكب رسمى لمسئولين فلسطينيين كان فى طريقه من إسرائيل إلى غزة، حيث عبر عن «أسفه لوقوع الحادث». وفى هذا عبرت قيادات فى جيش الاحتلال عن استيائها منه؛ لأنه يتناقض مع «التعليمات المعطاة لهم فى مثل هذه الظروف»!!

أيضًا لم تقدم إسرائيل اعتذارًا كاملاً للأردن فى يونية ٢٠٠٠م بسبب إطلاق جنود الاحتلال النار على وفد نقابى أردنى أثناء زيارة لجنوب لبنان، واكتفت بالتعبير عن «الأسف» ردًا على طلب حكومة الأردن، التى استدعت السفير الإسرائيلى فى عمان للاحتجاج، اعتذارًا رسميًا.

الاعتذار من الدرجة الثانية موجود أيضًا فى السياسة الأوربية؛ فقد رفض يورج هايدر زعيم حزب الحرية اليمينى بالنمسا فى فبراير عام ٢٠٠٠م تقديم اعتذار إلى حكومتى بلجيكا وفرنسا عن اتهامه لحكومة الأولى بالفساد ولوصفه رئيس الثانية جاك شيراك بأنه مصاب بجنون العظمة، واكتفى هايدر بالتعبير عن «الأسف» رافضًا التراجع عن تصريحاته.

وكذلك اكتفى وزير الدفاع الفرنسى جان بيارشو فنمان فى مايو عام ٢٠٠٠م بالتعبير عن أسفه للتصريحات التى كان قد أدلى بها فى وقت سابق واتهم فيها ألمانيا بأنها «لم تشف بعد من النازية».

حتى إبداء الأسف يأتى فى أحيان كثيرة متأخرًا، فبعد ٤١ عامًا من الجرائم التى ارتكبتها بلجيكا ضد شعب الكونغو عام ١٩٦١م ودورها فى اغتيال رئيس

الوزراء الكونغولي بياتريس لومومبا أعلنت بلجيكا في فبراير ٢٠٠٢م على لسان وزير الخارجية جان لوى ميشيل ما وصفه بـ«الأسف الصادق والعميق عن الألم الذى أنزلته بلجيكا بشعب الكونغو!».

وبعد ٣٠ عامًا من تجاوزات الجيش الباكستانى فى حرب استقلال بنجلاديش (باكستان الغربية) عام ١٩٧٢م عبر الرئيس الباكستانى برفيز مشرف فى يوليو ٢٠٠٢م عن «الأسف العميق للتجاوزات التى صدرت» فى كلمة كتبها فى سجل النصب التذكارى المقام لتخليد ذكرى ثلاثة ملايين إنسان قتلوا خلال هذه الحرب!

وبعد ٢٣ عامًا أبدى محمد جواد لاريجانى رئيس دائرة الشئون الدولية فى السلطة القضائية الإيرانية فى ديسمبر ٢٠٠٢م عن «أسف إيران لحادث احتلال الطلبة عام ١٩٧٩م السفارة الأمريكية واحتجازهم موظفيها كرهائن».

أما الرفض التاريخى من جانب الولايات المتحدة ودول أوربا لتقديم اعتذار لشعوب مستعمراتها السابقة فقد ضربته إيطاليا جزئيًا بتقديم نصف اعتذار لليبيا فى نوفمبر ١٩٩٨م وذلك فى بيان مشترك صدر فى العاصمتين روما وطرابلس عبرت فيه الحكومة الإيطالية عن «أسفها للآلام التى لحقت بالشعب الليبى من جراء الاستعمار.. وتدعو ليبيا إلى نسيان الماضى.. وتعربان عن رغبتهما وتصميمهما على دفع العلاقات على أساس من المساواة والاحترام المتبادل».

■ الاعتراف بالخطأ:

ويعد الاعتراف بالخطأ نوعًا آخر من الاعتذار الجزئى، لكن أغلبه يأتى فى إطار المراجعات التاريخية، ففى اعتراف نادر بخطأ السياسة الأمريكية تجاه مصر خلال رئاسة جمال عبدالناصر أدان السفير الأمريكى بالقاهرة (فى الفترة من ١٩٧٤م وحتى ١٩٧٨م) هيرمان إيلتس فى حديث لـ«الأهرام» فى مارس عام ٢٠٠٠م قال فيه: «إن العلاقات كانت متأثرة سلبيًا لأسباب كثيرة تتصل بأحداث وقعت وقتها، ولا أوجه اللوم للرئيس عبدالناصر وحده؛ لأن الولايات المتحدة تتحمل القدر نفسه من اللوم ومن بين هذه الأحداث حرب اليمن.. وحرب ١٩٦٧م».

ولحق بهذا الاعتراف اعتراف متأخر أيضًا بانحياز السياسة الأمريكية

لإسرائيل جاء هذه المرة على لسان مساعد وزير الخارجية الأمريكية السابق للشرق الأوسط ريتشارد ميرفى فى سبتمبر عام ٢٠٠٠م بعد نحو عشر سنوات من تركه المنصب، فقد أدلى بتصريحات صحفية اعترف فيها أيضًا بالعجز ـ خلال عمله ـ عن فعل شيء حيال هذا الانحياز.

وبعد عبدالناصر جاء دور محمد مصدق، ففى اعتذار تاريخى أمريكى آخر أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت فى مارس عام ٢٠٠٠م أن الولايات المتحدة ارتكبت بالفعل أخطاء فى إيران بعملها على إسقاط حكومة محمد مصدق عام ١٩٥٣ ودعم نظام شاه إيران ومساندة العراق فى الحرب العراقية الأمريكية، إلا أن هذا الاعتراف بالخطأ لا يرقى إلى اعتذار كامل طلبته طهران.

واعترف جاك سترو وزير خارجية بريطانيا فى نوفمبر ٢٠٠٢م بأخطاء تاريخية ارتكبتها بلاده خلال الماضى الاستعمارى لها فى فلسطين والعراق وأفغانستان وكشمير، ولم يعتذر.

وفى إطار المراجعة التاريخية أيضًا كان رئيس الحكومة الفرنسية ليونيل جوسبان قد اعترف فى نوفمبر عام ٢٠٠٠م بارتكاب قوات الاحتلال الفرنسى أعمال تعذيب ضد الشعب الجزائرى خلال فترة الاستعمار؛ وذلك بعد ستة أشهر من مطالبة الرئيس الجزائرى عبدالعزيز بوتفليقة ـ خلال زيارته باريس ـ فرنسا بالاعتراف بأخطاء الماضى.

وفى أشكال للاعتراف بالأخطاء ـ لكن بعد ترك المنصب ـ اعترف ديكتاتور شيلى بينوشيه بارتكاب مجازر وحشية ضد شعبه خلال فترة حكمه التى امتدت ١٧ عامًا من ١٩٧٣م إلى ١٩٩٠م، ولم يعتذر لشعبه.

كذلك اعترف المستشار الألمانى السابق هيلموت كول بعد عامين من تركه منصبه بخطأ أوربا فى التعامل مع الدول العربية فى الماضى وذلك خلال زيارته السعودية فى يناير ٢٠٠١م.

وكذلك أيضًا اعترف الجنرال جاى جارنر رئيس الإدارة المدنية الأمريكية فى العراق بعد الاحتلال فى نوفمبر ٢٠٠٣م بعد سبعة أشهر من تركه منصبه بارتكاب الولايات المتحدة أخطاء فى العراق منها عدم إجراء اتصال على نحو أفضل مع الشعب العراقى وعدم توفير الكهرباء.. لكنه لم يتطرق إلى أخطاء كارثية مثل حل الجيش العراقى.

وفي اعتراف نادر بخطأ بعض وَصَفَاتِه لمعالجة الأزمات الاقتصادية في دول العالم الثالث اعترف صندوق النقد الدولي في يناير ٢٠٠١م بمشاركته في مسئولية فشل محاولات إنقاذ الاقتصاد الأرجنتيني من الأزمة التي يعاني منها، بعدما كان الصندوق قد أقر في يناير ١٩٩٩م في خطوة غير مسبوقة بارتكابه أخطاء في تقدير مخاطر الأزمة الاقتصادية في جنوب شرق آسيا.

الاعتراف بالخطأ ينقذ مستقبل المعترفين السياسي أحيانًا؛ فقد أنقذ اعتراف رئيس وزراء الهند بيهاري فاجباي في مايو ٢٠٠٢م بالخطأ في معالجة موجة عنف طائفي تعرضت لها بلاده - حكومته - من اتهام البرلمان لها بالتقصير كاد يودي بحياتها وقتها.

كما أنقذ اعتراف الرئيسة الفلبينية جلوريا أورويو - في يوليو من نفس العام - بارتكاب أخطاء خلال فترة توليها الرئاسة من استمرار تدني شعبيتها في استطلاعات الرأي.

■ اتهام وسائل الإعلام بالتحريف:

تراجع شيمون بيريز وزير خارجية إسرائيل في يناير عام ٢٠٠٠م عن تصريحاته التي وصف فيها العالم العربي بـ«الفقر والقذارة»، خلال انعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس، وزعم أنه لم يقصد الإساءة إلى الدول العربية بل أراد أن يقول إن الوقت ليس في مصلحة من لا يأخذ بأدوات العصر وعلومه ويدخل إلى تعاون إقليمي فعال! متهمًا وسائل الإعلام بأنها أساءت نقل ما يقصده.

وبينما اعتذر شيمون بيريز عن تشبيه الفلسطينيين بمنظمة إيتا الإرهابية في إسبانيا، اكتفى رئيس وزراء إسبانيا خوسيه ماريا إثنار في إبريل ٢٠٠١م - ردًا على مطالبة المعارضة لوزير خارجيته جوزيب بيكيه بالاعتذار عن إطلاقه نفس التشبيه - بالقول: «إن إقليم الباسك الذي تطالب منظمة إيتا بانفصاله عن إسبانيا لا يشبه فلسطين»، أما بيكيه فقد اعتبر أن وسائل الإعلام قد صاغت كلماته «بصورة سيئة».

وعلى غرار ما فعله بيكيه، ورد فعل إثنار؛ اكتفى الرئيس التشيكي فاتسلاف هافيل باعتبار تصريحات رئيس وزرائه بيلوس زيمان التي وصف فيها الرئيس

الفلسطينى الراحل ياسر عرفات بأنه يشبه الزعيم النازى أودلف هتلر - خلال زيارة زيمان لإسرائيل فى فبراير ٢٠٠٢م - ووصف هافيل التصريحات بأنها غير مقبولة وانفعالية موجهًا انتقادات شديدة اللهجة لرئيس وزرائه، أما الأخير فقد اتهم وسائل الإعلام - كالعادة - بتحريف تصريحاته وتشويه معانيها؛ للتهرب من الاعتذار.

وفى نموذج للفصل بين الاعتذار الرسمى ونصف الاعتذار، تدخل رئيس الأرجنتين كارلوس منعم فى أكتوبر ١٩٩٨م للتوضيح، فقد كان تقرير صحفى بريطانى قد ذكر أنه اعتذر عن حرب فوكلاند ١٩٨٢م؛ مما دفع «منعم» إلى اتهامه بالتحريف وإيضاح أنه كان قد أعرب عن «الأسف» للأرواح التى أزهقتها هذه الحرب ولم يقدم اعتذارًا.

وفى مواجهة ثورة الإدارة الأمريكية فى أكتوبر ٢٠٠١م على تصريحات لشارون اتهم فيها إدارة بوش بأنها تجامل العرب على حساب إسرائيل، مثلما هادن رئيس وزراء بريطانيا تشيمبرلين هتلر عام ١٩٣٩م!! تراجع شارون وأصدر بيانًا أعرب فيه عن تقديره العميق لعلاقة الصداقة بين البلدين، وللرئيس بوش الذى يعامل إسرائيل معاملة خاصة، واعتبرت الإدارة الأمريكية المسألة منتهية.

■ الاعتذار المرفوض.. وتبعاته:

تحفل العلاقات الدولية بالعديد من طلبات دول من دول أخرى الاعتذار عن أخطاء ارتكبتها فى حقها، وبحالات عديدة من رفض الأخيرة الاعتذار من الدرجة الأولى أو الثانية تحاشيًا لأى تبعات سياسية أو قانونية تترتب على أى منهما.

■ فى النزاع الإسرائيلى العربى:

يعد أشهر طلب تاريخى للاعتذار، هو طلب الشعب الفلسطينى اعتذار بريطانيا عن المأساة التاريخية التى سببتها له فيما بات يعرف باسم «نكبة فلسطين»، ورفض بريطانيا الاعتراف بالمسئولية، فقد قررت بريطانيا من جانب واحد إنهاء الانتداب على فلسطين عام ١٩٤٨م؛ مما مكن العصابات اليهودية فى فلسطين من إعلان قيام دولة إسرائيل وتنفيذ مذابح ضد الشعب الفلسطينى لاتزال مستمرة حتى اليوم، كما لايزال الرفض البريطانى للاعتذار الكامل والصريح مستمرًا،

لكون اعتذار من هذا النوع يعنى ـ قانونيًا ـ عدم شرعية إعلان قيام دولة إسرائيل التى ربط قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧م قيامها بقيام دولة عربية (فلسطين).

ويزيد الطين بلة انحياز دول أوربية إلى إسرائيل برغم الجريمة التاريخية ضد الشعب الفلسطينى، الأمر الذى يزيد الاستعمار فى العالم العربى.

فبسبب رفضه الاعتذار للشعب اللبنانى عن تصريحات أدلى بها فى إسرائيل فى فبراير عام ٢٠٠٠م وصف فيها عمليات حزب الله اللبنانى والمقاومة فى الجنوب ضد الاحتلال الإسرائيلى بأنها إرهابية، تعرض رئيس حكومة فرنسا ليونيل جوسبان فى اليوم التالى للرشق بالحجارة من جانب متظاهرين فلسطينيين خلال زيارته مبنى جامعة بير زيت بالضفة الغربية.

لكن الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات فى مبادرة شخصية منه اعتذر لجوسبان عما حدث فى بير زيت، الأمر الذى أثار رئيس الجبهة الديمقراطية نايف حواتمه واعتبره اعتذارًا يتناقض مع التاريخ النضالى الوطنى والشخصى لعرفات!

وسواء قبل اتفاقية أوسلو للسلام عام ١٩٩٣م أو بعدها ترفض إسرائيل الاعتذار؛ ومن الحالات الفجّة فى هذا المقام رفض حكومة إسرائيل فى يناير ٢٠٠١م الاعتذار للسلطة الفلسطينية عن قيام جنود الاحتلال فى مدينة الخليل بالضفة الغربية بالتمثيل بجثة مدنى فلسطينى فى شوارع المدينة ووجه الفجاجة هنا أن إسرائيل أقامت الدنيا ضد الفلسطينيين والسلطة بسبب معاملة فلسطينيين فى غزة جنودها بالمثل.

وفى أعقاب العملية الإسرائيلية الفاشلة لاغتيال رئيس المكتب السياسى لحركة «حماس» خالد مشعل فى عمان عام ١٩٩٩م طلبت الأردن رسميًا من إسرائيل اعتذارًا رسميًا عن انتهاك السيادة الأردنية وارتكاب جريمة بشعة على أراضيها، إلا أن إسرائيل لم تفعل.

فى النزاع الإسرائيلى العربى لا تعتذر إسرائيل للفلسطينيين ولا للمنظمات الدولية فهى لم تعتذر عن قصف طائراتها سيارة إسعاف تابعة لوكالة «الأونروا» بقطاع غزة فى أكتوبر ٢٠٠٤م بزعم أنها تنقل عناصر فلسطينية؛ لكون الاعتذار يرتب اعترافًا بالمسئولية عن ارتكاب جريمة ضد الإنسانية بالمخالفة لاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بالتزامات دولة الاحتلال فى زمن الحرب والاحتلال، لكن هذه الجريمة كشفت استهداف إسرائيل الوكالة العاملة فى مجال إغاثة وتشغيل

اللاجئين الفلسطينيين حيث اتهمها وزير الدفاع الإسرائيلى شاؤول موفاز فى مايو من نفس العام باستخدام سياراتها فى نقل أشلاء جنود إسرائيليين فى عملية استشهادية، الأمر الذى كذبته «أونروا» وطالب مديرها العام السابق بيتر هانس بالاعتذار إلا أن إسرائيل لم تعتذر.

أما فى حالة ما إذا كان الطرف المطلوب منه الاعتذار طرفًا عربيًا فإنه قد تحدث حالة استنفار: ففى إبريل ٢٠٠٢م شن السيناتور هايو وورث حملة ضد السفير السعودى فى واشنطن بندر بن سلطان لمطالبته بالاعتذار عما أسماه وورث إهانة للأمة الأمريكية ورمزها المؤسس جورج واشنطن لتشبيه بندر الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات به كزعيم تاريخى للشعب الفلسطينى، والذى زعم السيناتور المؤيد لإسرائيل أنه إرهابى!!

أما حالة «رفض الاعتذار» التى سجلها بيان حكومى رسمى فى أكتوبر ٢٠٠١م فى تاريخ النزاع فقد شهدتها لندن حيث أصدر رئيس الوزراء تونى بلير بيانًا أكد فيه رفضه الاعتذار لإسرائيل، ونفى مزاعم إسرائيلية بأنه قدم اعتذارًا لشارون كان الأخير قد طالب بريطانيا بتقديمه للاعتذار عن تصريحات وزير الخارجية جاك سترو التى قال فيها: «إن المشكلة الفلسطينية هى أحد أسباب الغضب فى العالم العربى والإسلامى» الأمر الذى اعتبرته إسرائيل عداءً للسامية!!

أغرب اعتذار كان مطلوبًا من الضحية أن تتقدم به للجانى جاء من إسرائيل فى أكتوبر عام ٢٠٠٠م عندما طلبت من الرئيس عرفات الاعتذار لرئيس حكومتها إيهود باراك بسبب قول عرفات ـ ردًا على وقف باراك المفاوضات بين الجانبين ـ «فليذهب باراك إلى الجحيم»!! بينما يعيش الشعب الفلسطينى كله فى الأراضى المحتلة والشتات ومخيمات اللاجئين فى جحيم منذ بدء الهجرات اليهودية لفلسطين دونما اعتذار.

وبعد ٤٧ عامًا على جريمة اغتيال مجموعة يهودية متطرفة تتبع لمنظمة «أرجون» الصهيونية التى تزعمها رئيس الوزراء الأسبق مناحم بيجين للوسيط الدولى السفير السويدى فولك برنادوت عام ١٩٤٨ اعتذرت إسرائيل شفويًا عن الجريمة، ودلت أجواء هذا الاعتذار على وجود مصلحة سياسية وراء شبه الاعتذار، فقد كان برنادوت رئيسًا لجمعية الصليب الأحمر فى السويد وساهم بهذه الصفة فى إنقاذ عشرات الآلاف من اليهود خلال الحرب العالمية الثانية واختارته الأمم

المتحدة وسيطًا لتنفيذ القرار ١٨١ بشأن تقسيم فلسطين استنادًا لكونه مقبولاً لدى اليهود، لكن جماعة «الأرجون» قتلته غدرًا عندما اقترح تدويل مدينة القدس.

وخلال احتفال فى متحف تل أبيب فى مايو ١٩٩٥م لإحياء ذكرى برنادوت أعلن وزير خارجية إسرائيل آنذاك إدانة إسرائيل بشدة عملية الاغتيال مما اعتبرته الأوساط السياسية اعتذارًا ناقصًا فى بداية يوم شهد منع نائبة رئيس وزراء السويد موناساهلين من الذهاب إلى القدس الشرقية للقاء قيادات فلسطينية فى منظمة التحرير الفلسطينية فى «بيت الشرق» الذى كان بمثابة مقر المنظمة فى القدس الشرقية، مما دعا إلى اختصار ساهلين زيارتها لإسرائيل وإلغاء لقاءاتها مع المسئولين الإسرائيليين والفلسطينيين.

أما أفضل صيغة اعتذار حتى الآن قدمتها إسرائيل لمصر فكانت تلك التى جاءت فى أعقاب توجيه دبابة إسرائيلية نيرانها نحو ثلاثة من جنود الشرطة المصريين فى رفح المصرية فجر الثامن عشر من نوفمبر ٢٠٠٤م فقتلتهم، حيث أجرى رئيس حكومتها إريل شارون اتصالاً هاتفيًا مع الرئيس حسنى مبارك قدم خلاله اعتذار حكومته، وأعلن رئيس الأركان موشيه يعالون اعتذاره، لكن يظل هذا الاعتذار أقل مما تعبر عنه هذه الكلمة من ترتيبات قانونية تحرم الطرف الآخر من المطالبة بتعويضات؛ فقد جاء الاعتذار ـ رغم بلاغته ـ شفويًا.

■ الحالة العراقية:

ترفض الولايات المتحدة وبريطانيا الاعتذار للشعب العراقى عن المآسى التى تسبب فيها العدوان على العراق فى مارس ٢٠٠٣م، كما يرفض كل من الرئيس جورج بوش ورئيس حكومة بريطانيا تونى بلير الاعتذار عن الأكاذيب التى روجوها قبل الحرب بحيازة العراق أسلحة دمار شامل، لكون الاعتذار يعنى ضمنيًا اعترافًا صريحًا منهما بعدم شرعية الحرب على العراق.

لكن بلير وتحت ضغط الانتقادات العنيفة التى تعرض لها خلال مؤتمر حزب العمال فى سبتمبر ٢٠٠٤م وتهديد أعضاء بالسعى لتقديمه إلى المحاكمة بتهمة الكذب على الشعب البريطانى، اضطر للاعتذار عن المعلومات الخطأ التى نقلتها إليه أجهزة الاستخبارات قبل الحرب حول حيازة العراق أسلحة دمار شامل يمكن استخدامها خلال ٤٥ دقيقة من إعطاء الأمر باستخدامها، وليس الاعتذار عن قرار

شن الحرب، فرئيس الوزراء البريطاني على استعداد للاعتذار لشعبه؛ لأنه قدم إليه معلومات خطأ وليس على استعداد للاعتذار لشعب العراق عن المآسي التي سببتها له الحرب التي اتخذ قرار المشاركة فيها وشنها على أساس هذه المعلومات.. الخاطئة!

أما الرئيس بوش فقد رفض في مايو ٢٠٠٤م حتى الاعتذار عن ممارسة جنود الاحتلال في سجن أبو غريب في بغداد أعمالاً غير أخلاقية وتعذيبًا وانتهاكًا للآدمية ضد المعتقلين العراقيين مكتفيًا بإبداء أسف لما حدث من تجاوزات؛ جاء على لسان المتحدث باسم البيت الأبيض سكوت ماكميلان قبل أن يعلن أسفه بنفسه خلال مؤتمر صحفي مشترك مع عاهل الأردن الملك عبد الله الثاني خلال زيارته واشنطن في نفس الشهر.

والمفارقة في الحالة العراقية أن الولايات المتحدة وبريطانيا لاتعتذران للشعب العراقي سواء في ظل النظام المخلوع بقيادة صدام حسين أو في ظل النظام الذي نصبته بعد صدام حسين!!

الأكثر إثارة أن الولايات المتحدة دأبت على وضع منتقدي تصرفاتها حيال العراق أو الذين يحاولون اتخاذ موقف نزيه ويعبرون عن رفضهم لسياستها في العراق تحت ضغط وفي موقف الدفاع عن النفس وربما للتأديب أحيانًا؛ فقبل نهاية عام ١٩٩٨م طالب مسئولون أمريكيون السكرتير العام للأمم المتحدة كوفي أنان بالاعتذار عن لقاءيه خلال نفس العام مع كلٍّ من الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين والرئيس الليبي معمر القذافي بزعم أنهما لا يستحقان إسباغ صفة الشرعية عليهما عبر شخص السكرتير العام للمنظمة الدولية.

وطلبت في فبراير ١٩٩٩م من الحكومة السورية اعتذارًا عن وصف وزير الدفاع مصطفى طلاس للشبان الذين اقتحموا سفارتها في دمشق في ديسمبر من العام السابق - احتجاجًا على استمرار الضربات العسكرية ضد العراق - بأنهم «شجعان»، واكتفت سوريا بتصريح على لسان مصدر مسئول وصف فيه تصريح طلاس بأنه لا يعبر عن الموقف الرسمي.

ورفضت سوريا الاعتذار كما رفضت الحكومة اللبنانية في أكتوبر ٢٠٠٣م طلب واشنطن الاعتذار عن تصريحات أدلى بها زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط عبر فيها عن أسفه لنجاة بول وولفوفيتز نائب وزير الدفاع

الأمريكى من عملية للمقاومة العراقية، واعتبرت الحكومة رأى جنبلاط يعبر به عن نفسه، كما رفض جنبلاط الاعتذار.

■ الفاتيكان والعرب والمسلمون.. والحروب الصليبية:

توقع العرب والمسلمون قبل عام من إصدار الكنيسة الكاثوليكية الأوربية فى الفاتيكان إعلانها الاعتذار عن أخطاء الماضى (لمناسبة دخول الألفية الثالثة) - أن يكون يوم الإعلان فى شهر مارس من عام ٢٠٠٠م يومًا تاريخيًا بالنسبة للعرب والمسلمين باعتذار الفاتيكان لهما عن إعلان الحرب الدينية التى عرفت باسم «الحروب الصليبية» عليها وبالغ البعض فى توقعاته بأن يفتح هذا الاعتذار صفحة جديدة فى العلاقة بين الفاتيكان والعالم الإسلامى.

اهتمت الأوساط السياسية والإعلامية فى الدول المعنية بالاعتذار المفترض، ودعت إلى الاستعداد للجولة التى سيقوم بها بابا الفاتيكان إلى مصر والعراق والقدس المحتلة، ولطى صفحة الحروب الصليبية - التى أعلنها البابا أوربان الثانى فى ديسمبر ١٠٩٥م من دير كلير مونت بفرنسا - إلى الأبد.

أكثر من ذلك - ومع اقتراب الموعد - افترض البعض أن هناك حاجة لحفظ ماء وجه الفاتيكان والبابا وتخيلوا أن الاعتذار القادم سيتخذه الطرفان وسط معارضة، ومن ثم فإن دورهم هو دعم موقف الفاتيكان والبابا فى مواجهة المعارضة المسيحية، فرددوا الحديث عن أن الاعتذار القادم ليس الأول فى تاريخ الفاتيكان، وسردوا تاريخًا من الاعتذارات منذ الاعتذار عن تكفير العالم الإيطالى جاليليو عام ١٦٣٣م لقوله إن الأرض كروية، وحتى الاعتذار لليهود عن عدم الإدانة الفورية للمحارق النازية.

وجاء اليوم الموعود الحادى عشر من مارس عام ٢٠٠٠م، لكن الاعتذار للمسلمين والعرب عن الحروب الصليبية لم يأت!

فقد أصدر الفاتيكان فى ذلك اليوم وثيقة «ذكرى ومصالحة» اعتذر فيها الفاتيكان عن الأخطاء التى ارتكبت فى الماضى تحت راية الصليب، وطلب البابا يوحنا بولس الثانى الصفح والمغفرة عن الأخطاء والذنوب التى شاركت فيها الكنيسة على مدار الألفى سنة الماضية، ومنها استخدام العنف لتحقيق أهداف راية الصليب.

ولم تتضمن قائمة الأخطاء والخطايا ـ تحديدًا ـ الجرائم التى ارتكبت ضد المسلمين والعرب فى بلاد الشام ومصر وفلسطين، كما أن البابا استثنى المسلمين والعرب من دعائه بالغفران للكنيسة خلال صلاته فى هذا اليوم، ولم يتطرق إلى ضحايا الحروب الصليبية من المسلمين.

وصُدم الذين مَنُّوا المسلمين والعرب ودعوهم للاستعداد إلى استقبال اعتذار تاريخى بعدما تلقى الجميع صدمة، الأوساط الإعلامية شنت هجومًا على بابا الفاتيكان بدءًا من اليوم التالى وخاطبت الصحف الرسمية المصرية البابا قائلة: «اعتذارًا مرفوضًا يا قداسة البابا»، ودعت المسلمين إلى فهم الرسالة وهى اليقظة من أوهام الاعتذار الغربى لهم، ووجه البعض انتقادات عنيفة للبابا الذى خص فى صلاته المشار إليها ـ اليهود وحدهم بالذكر، واتهمته بالانحياز على حساب العرب والمسلمين، حيث لم يذكر فى صلاته هذه مآسى الفلسطينيين سواء على يد مسيحيى الغرب فى الماضى أو على يد اليهود اليوم.

وما عبر عنه الإعلام الرسمى المصرى عبرت عنه وسائل إعلام عديدة فى العالم العربى والإسلامى، وفى الغرب أيضًا فقد أصدر المجلس الأعلى لمسلمى ألمانيا بيانًا عبر فيه عن الأسف لعدم اعتذار البابا للمسلمين، وطالبت منظمات إسلامية عديدة البابا بسرعة تدارك الأمر وإعلان اعتذار واضح واعتراف كامل بالمسئولية عن المآسى والدمار الذى لحق بالمسلمين من جراء الحروب الصليبية المدعومة كنسيًا، واعتبرت وثيقة «ذكرى ومصالحة» حالة استغفار فى أحسن الأحوال وليس اعتذار مسئول، بينما ذهبت منظمات أخرى إلى التقليل من أهمية الاعتذار؛ لأنه بلا جدوى، ولأن المسلمين ـ لو كانوا أقوياء ـ لكان البابا قد اعتذر دون طلب، ولأن من الأجدى التفكير فى أحوال المسلمين الآن وغدًا.

وتحت ضغط الصدمة والشعور بالإهمال والمعاملة الاستثنائية غير المحايدة للمسلمين اجتمعت لجنة الحوار بين الأديان بالأزهر الشريف وبعث الأزهر فى شهر إبريل التالى رسالة إلى الفاتيكان طالب فيها باعتذار صريح للمسلمين عما أصابهم من الحروب الصليبية على غرار اعتذاره لليهود، لكن الفاتيكان لم يستجب للرسالة، واعتذرت اللجنة عن المشاركة فى حوار الأديان الذى كان مقررًا عقده فى شهر يوليو ٢٠٠٠م، وربط أعضاؤها استئناف الحوار باعتذار الفاتيكان، لكن الإمام الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر أعلن فى شهر سبتمبر من

نفس العام استمرار الحوار رافضًا تجميده، فرد أعضاء فى اللجنة برفض المشاركة فى أعمال الحوار غير المجدى.

وقد زاد من حالة الغضب حيال رفض الفاتيكان الاعتذار قيام البابا بزيارة إسرائيل ونصب تذكارى لضحايا محارق النازية فى القدس «المحتلة» والتى كان الفاتيكان يرفض الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل وإلقاء خطاب تضمن اعتذارًا لليهود عن ما أسماه «إساءة ضد اليهود فى أى زمان ومكان، وزيارة حائط المبكى اليهودى على جدار المسجد الأقصى طالبًا المغفرة من اليهود عن المعاناة التى تعرضوا لها».

وتضامن العرب المسيحيون والمسلمون فى موقف موحد ضد البابا وأصدر الدكتور رءوف أبو جابر رئيس المجلس المركزى للأرثوذكس فى فلسطين والأردن بيانًا فى مايو عام ٢٠٠١م انتقد فيه بشدة البابا لعدم اعتذاره للمسلمين وللمسيحيين العرب من الأرثوذكس الذين عانوا أيضًا من الحروب الصليبية الكاثوليكية، وسط اتهامات بعدم الحياد نتيجة اعتذار البابا للأرثوذكس فى شرق أوربا خلال زيارتيه لكل من اليونان فى مايو ٢٠٠١م وأوكرانيا فى يونيو من نفس العام، الأمر الذى يوضح أن الفاتيكان لا يعتذر للعرب سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين (أرثوذكس) قاوموا الحرب الصليبية.

وفاحت رائحة السياسة من «الانتقائية» فى اعتذارات الفاتيكان والبابا الذى اعتذر للأرثوذكس فى اليونان لأسباب تتعلق بلم شمل أكبر مجموعتين مسيحيتين فى أوربا، ولليهود لأسباب «عملية»، ومن ثم فإن المسلمين والأرثوذكس العرب خارج الحسابات.

وقد فشلت مساعى البابا خلال زيارته سوريا فى مايو ٢٠٠١م، لتقديم شبه اعتذار بدعوته الكنيسة الكاثوليكية والمسلمين معًا إلى الصفح المتبادل عن أى إهانات سببها البعض للبعض الآخر فى الماضى. الأمر الذى تسبب فى نتائج عكسية؛ لأن دعوته قد حوت ضمنيًا اتهامات للعرب بارتكاب أخطاء وذنوب بحق الكنيسة والمسيحيين يجب الاعتذار عنها، فتعرض البابا إلى انتقادات جديدة واتهامات باستغلال الحملة الغربية على بعض الدول العربية بزعم اضطهاد المسيحيين فيها.

وألغت سوريا الصلاة المشتركة التى كان من المزمع إقامتها - خلال زيارة البابا - فى باحة المسجد الأموى بدمشق أمام ضريح النبى يوحنا المعمدان.

■ عن جرائم الاستعمار

ترفض دول فى الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة تقديم اعتذار للشعوب التى استعمروها فى الماضى وتورطهم فى تجارة العبيد، ووجه عمدة لندن كين ليفنجستون الذى اعتبر هذه الممارسات فى الماضى جريمة ضد الإنسانية، دعوة فى سبتمبر ٢٠٠١م لهذه الدول للاعتذار عن هذه الجريمة، إلا أن دول الاستعمار وتجارة العبودية رفضت تقديم اعتذار حتى لا يصبح سندًا قانونيًا فى مطالبة الدول العربية والإفريقية الغرب بدفع تعويضات عن مرحلة الاستعمار ونهب ثروات شعوب المستعمرات.

وجاءت دعوة عمدة لندن تجاوبًا مع طلب مماثل من الرئيس الليبى معمر القذافى فى يناير عام ٢٠٠٠م مفتتحًا بذلك مطالب الدول الإفريقية خلال انعقاد القمة الأوربية الإفريقية الأولى بالقاهرة فى إبريل عام ٢٠٠٠م، وخلال مؤتمر مناهضة العنصرية الذى عقد فى مدينة ديربان بجنوب إفريقيا مطلع سبتمبر ٢٠٠١م.

ولاقت دعوة عمدة لندن استجابة فى بريطانيا لكن غير رسمية حيث وجه الدكتور جورج كارى أسقف كانتر بيرى اعتذارًا من جانب الكنيسة الإنجليكانية للأفارقة عن المعاملة غير الإنسانية التى لاقوها على يد الإنجليز خلال فترة الاستعمار، فقد أظهرت استطلاعات الرأى فى دول أوربية تأييد شعوبها لاعتذار حكوماتها، ومن ذلك استطلاع للرأى أجرته صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية فى مايو ٢٠٠١م أظهر تأييد ٥٦٪ من الشعب الفرنسى تقديم حكومتهم والرئيس جاك شيراك اعتذارًا للشعب الجزائرى عن عمليات التعذيب التى نفذها الجيش الفرنسى خلال فترة احتلال الجزائر قبل استقلالها عام ١٩٦٢م.

ورفض الرئيس الفرنسى جاك شيراك صراحةً وعلنًا فى ديسمبر عام ٢٠٠٠م تقديم بلاده اعتذارًا للجزائريين عن الفظائع الفرنسية التى ارتكبها الجيش فى الجزائر خلال فترة الاستعمار، وعزا رفضه إلى عدم الرغبة فى فتح الجراح القديمة، بينما اعترف شيراك فى سبتمبر ٢٠٠١م بالمسئولية عن المجازر التى تعرض لها ما يعرف بـ«الحركيون» ـ وهم جزائريون حاربوا إلى جانب فرنسا خلال فترة الاستعمار ـ بعد استقلال الجزائر عام ١٩٦٢، فاتحًا صفحة من جراح قديمة تتعلق بالعملاء.

وبينما لا تصر دول المستعمرات فى إفريقيا وآسيا على اعتذار المستعمرين، تصر الأرجنتين منذ ١٩٨٢م وحتى الآن على اعتذار بريطانيا لقيام وحدات تابعة للبحرية البريطانية بنقل أسلحة نووية خلال حملة استعادة جزر فوكلاند ولا يحظى النفى البريطانى بأى مصداقية فى بيونس أيريس.

وبخلاف استطلاعات الرأى فلم يسع زعيم سياسى أوربى إلى تحميل بلاده مسئوليات أخلاقية وتبعات قانونية وسياسية، مثلما سعى زعيم اليمين النمساوى يورج هايدر فى مارس عام ٢٠٠٠م حينما دعا حكومة بلاده إلى الاعتذار عن مسئوليتها عن «المحرقة» إبان الحرب العالمية الثانية، بما يترتب على ذلك من تبعات. أكثر من ذلك اعتبر تبرئة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا لبلاده من المسئولية عن «المحرقة» واعتبارها ضحية للنازيين.. خطأ. وبطبيعة الحال لم تستجب حكومته لهذه الدعوة.

كذلك ترفض الولايات المتحدة تقديم اعتذار لفيتنام عما سببته لشعبها من مآس راح ضحيتها نحو ٣ ملايين فيتنامى خلال العدوان الأمريكى، وخيب الرئيس الأمريكى بل كلينتون التوقعات فى نوفمبر عام ٢٠٠٠م خلال أول زيارة لرئيس أمريكى لفيتنام منذ انتهاء الحرب عام ١٩٧٥م، حيث عول الفيتناميون عليه لتقديم اعتذار؛ وكان وزير دفاعه وليام كوهين رفض أيضًا عند زيارته هانوى فى مارس من نفس العام للتحضير لزيارة كلينتون تقديم أى اعتذار، وكذلك أيضًا ترفض واشنطن الاعتذار لحليفتها كوريا الجنوبية عن قتل القوات الأمريكية عام ١٩٥١م عشرات المدنيين فى مذبحة «نو جون رى». بينما تستمر مطالبة سول باعتذار أمريكى كامل ودفع تعويضات للضحايا للحفاظ على الجريمة حية.

أيضًا لم تتجاوب اليابان فى نوفمبر ١٩٩٩م مع مطلب ـ تظاهرة شاركت فيها عشرات من السيدات الفلبينيات فى السبعينيات من عمرهن اللاتى كن أجبرن على الترفيه عن جنود الاحتلال اليابانى إبان الحرب العالمية الثانية ـ الاعتذار رسميًا عن هذه التجاوزات، إلا أن رئيس الوزراء اليابانى جونيشيرو كويزومى قدم فى الثانى والعشرين من إبريل ٢٠٠٥م اعتذارًا تاريخيًا للصين ودول أسيوية عن الانتهاكات التى ارتكبها الجنود اليابانيون خلال الحرب العالمية الثانية وليس عن الاحتلال وأعرب عن أسف بلاده العميق للمعاناة التى

سببتها لعدد كبير من الشعوب حيث «سببت اليابان فى الماضى بسبب إدارتها وعدوانها الاستعمارى آلامًا ومعاناة لشعوب كثيرة فى عدد من البلاد وخصوصًا أممًا أسيوية»، ولم يعتذر اعتذارًا صريحًا كاملاً.

■ توابع رفض الاعتذار:

رفض اعتذار الولايات المتحدة عام ١٩٨٥م لمصر عن حادث خطف الطائرة المصرية المتجهة إلى تونس لتسليم الفلسطينيين الأربعة ـ الذين خطفوا السفينة الإيطالية «أكيلى لاورو» قبل استسلامهم للسلطات المصرية فى بورسعيد ـ إلى منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس وعن إهانة رئيسها رونالد ريجان وسفيره بالقاهرة نيكولاس فاليوتس للشعب المصرى، كان مبررًا لتشكيل تنظيم ثورة مصر الذى نفذ عمليات ضد إسرائيليين وأمريكيين فى مصر خلال عامى ١٩٨٦، ١٩٨٧م حسب تصريحات أدلى بها رئيس التنظيم محمود نور الدين.

وإزاء رفض حكومة إسرائيل فى أكتوبر ١٩٩٧م الاعتذار للسفير المصرى فى تل أبيب محمد بسيونى عن مضايقات أمنية وإعلامية بعد اتهام راقصة إسرائيلية له باغتصابها، ونفى هذه الحكومة تصريحات وزير الخارجية عمرو موسى بأنها قدمت اعتذارًا لبسيونى عن هذه المضايقات، سحبت مصر سفيرها من تل أبيب فى أعقاب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية فى سبتمبر ٢٠٠٠م احتجاجًا على ممارسات إسرائيل.

ووضع الرئيس الإيرانى محمد خاتمى فى سبتمبر عام ٢٠٠٠م شرطًا لبدء حوار مع الولايات المتحدة هو اعتذار واشنطن عن سياستها تجاه إيران والتى اشتملت على فرض عقوبات اقتصادية عليها، وبطبيعة الحال ترفض واشنطن ذلك.

وجاء شرط خاتمى تجميعًا لشروط إيرانية سابقة ومتكررة أهمها طلب اعتذار واشنطن عن إسقاط طائرة ركاب إيرانية فى مياه الخليج عام ١٩٨٨م راح كل ركابها (٢٩٠ راكبًا) ضحايا.

وفرضت نيوزيلاندا فى يوليو ٢٠٠٤م إجراءات ضد إسرائيل منها رفض طلب الرئيس الإسرائيلى موشيه قصاب زيارتها وفرض تأشيرات على الدبلوماسيين طالبى زيارتها وتأجيل قبول أوراق اعتماد السفير الإسرائيلى لديها ردًا على

رفض إسرائيل الاعتذار عن قيام عميلين للموساد بمحاولة شراء جوازات سفر نيوزيلاندية لاستخدامهما فى عمليات اغتيال مسئوليين فلسطينيين فى سوريا ولبنان، تم إلقاء القبض عليهما فى أراضيها.

ومرت حالات رفض تقديم اعتذار دون رد فعل، منها: رفض رئيس وزراء أستراليا جون هوارد فى ديسمبر ٢٠٠٢م الاعتذار الذى طالبته به حكومات الفلبين وماليزيا وإندونيسيا بسبب تصريحاته التى هدد فيها بشن هجمات «وقائية» ضد الإرهاب (على غرار الحرب الأمريكية على حركة طالبان بأفغانستان فى نفس التوقيت) الأمر الذى اعتبرته هذه الحكومات تهديدًا لأمنها.

وطالب وزير الهجرة الكندى دينيس كوديير عضوة مجلس الشيوخ الأمريكى هيلارى كلينتون بالاعتذار عن وصفها كندا بأنها أصبحت «ملاذًا للإرهابيين» فى تصريحات صحفية أدلت بها فى يناير عام ٢٠٠٣م، لكن هيلارى لم تعتذر.

■ حيلة دبلوماسية:

تلجأ بعض الدول إلى حيلة دبلوماسية مكشوفة لتجنب اعتذار رسمى بأن يقدم مسئول أو جهة أو مؤسسة رسمية فى دولته على تقديم اعتذار إلى العنوان المطلوب يشدد فيه مقدم الاعتذار على أنه «شخصى»، وأغلب هذه الاعتذارات «الشخصية» صادرة من عنوانين محددين هما الولايات المتحدة وإسرائيل.

فقد تلقت مصر اعتذارًا أمريكيًا فى أغسطس عام ٢٠٠٠م عن تسريب مسئولين بالإدارة معلومات إلى وسائل الإعلام الأمريكية تسىء إلى السلوك الشخصى لمساعد قائد طائرة مصر للطيران التى تم إسقاطها فى مياه الأطلسى أمام السواحل الشرقية للولايات المتحدة، لكن الاعتذار لم تقدمه الحكومة الأمريكية وإنما المجلس القومى لأمن وسائل النقل بوصفه سلطة التحقيق فى الحادث.

واعتذر الجيش الإسرائيلى ـ وليس الحكومة ـ لمصر فى أغسطس ٢٠٠١م عن اعتداء عناصر منه على مراسل التليفزيون المصرى فى الأراضى المحتلة وأبلغ سفيرها فى القاهرة تسفى مازنيل وزارة الخارجية المصرية باعتذار «الجيش»!

ولم يلقَ الاعتذار ارتياحًا شعبيًا فى مصر لكونه جاء تكرارًا لاعتذار شيمون بيريز وزير الخارجية ـ خلال زيارته القاهرة فى الشهر السابق (يوليو) ـ عن قتل الجيش الإسرائيلى مواطنًا مصريًا فى مدينة رفح المصرية بالرصاص خلال

اشتباكات مع المقاومة، فلم يمنع اعتذار بيريز من اعتداء جيشه على المصريين في الشهر التالى، فضلاً عن أن ذلك لم يكن الاعتداء الأول من نوعه على الصحافة المصرية؛ فقد تعرضت غرفة مراسلة صحيفة «أخبار اليوم» في فندق الملك داود بالقدس المحتلة في يوليو عام ٢٠٠٠م للتفتيش والعبث بمحتوياتها ونقل حقيبة ملابسها ومتعلقاتها الشخصية من مكانها إلى بهو الفندق!!

وقدم الرئيس جورج بوش في مارس ٢٠٠١م اعتذاره «الشخصى» - وليس اعتذار الولايات المتحدة - لأسر ضحايا قارب الصيد الياباني التسعة (الذين لقوا حتفهم في ديسمبر ٢٠٠٠م نتيجة اصطدام غواصة نووية بقاربهم في المياه الإقليمية اليابانية) وليس للحكومة اليابانية. أما وزير خارجيته كولن باول فقد اتصل بنظيره اليابانى يوهى كونو معربًا له عن «الأسف».

أما قائد الغواصة «يو إس إس جرينفل» الكابتن سكوت وادل فقد ذهب بنفسه إلى مدينة أواجيما لتقديم اعتذاره لأسر الضحايا.

وعندما قدم السفير الأمريكي في صنعاء أدموندهول في يونيو ٢٠٠٢م اعتذارًا لحكومة صنعاء عن معلومات غير دقيقة وردت في تقرير وزارة الخارجية حول أوضاع حقوق الإنسان في اليمن، حرصت مصادر في الإدارة الأمريكية على أن الاعتذار «شخصى» من هول وليس اعتذارًا رسميًا من الإدارة الأمريكية.

وعبرت عضوة الكونجرس الأمريكي سنيثيا ماكينى للأمير السعودى الوليد بن طلال عن اعتذارها الشخصى في برقية بعثت بها إليه في أكتوبر ٢٠٠١م نتيجة رفض عمدة نيويورك رود جولياني في الشهر السابق تبرع الوليد لأسر ضحايا هجمات ١١ سبتمبر بمبلغ ١٠ ملايين دولار تحت ضغوط من اللوبى اليهودى.

■ اعتـذار للشـعب.. والمواطنـين

■ فى دول العالم الثالث:

وفى نموذج لاعتياد الشعوب فيها على سماع كلمة اعتذار من السلطات الحاكمة بعد سقوط الأنظمة الديكتاتورية، تلقى الشعب الإندونيسى بعد سقوط الحكم القمعى للرئيس سوهارتو في مايو ١٩٩٩م سلسلة من الاعتذارات جاء أولها من حزب «جولكار» حزب الرئيس عن ممارساته على مدى ٣٥ عامًا.

واعتذرت رئيسة إندونيسيا ميجاواتى سوكارنو فى أغسطس ٢٠٠١م لمواطنى إقليمى «بابوا» و«أتشيه» عن انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبها الجيش فى الإقليمين، لكن المواطنين رفضوا الاعتذار واعتبروه غير مفيد مادام لا يتيح لهم الفرصة لتقرير المصير.

قبل ميجاواتى اعتذر رئيس برلمان إندونيسيا أمين ريس فى يوليو ٢٠٠١م للشعب الإندونيسى كله لأنه ساهم فى ارتكاب جريمة الإتيان بعبد الرحمن واحد رئيسًا لإوندونيسيا فى أكتوبر ١٩٩٩م خلفًا لسوهارتو بسبب احتكار واحد السلطة وسياسته التى أدت إلى زيادة الفقر والبطالة. وكان واحد نفسه اعتذر لشعبه فى أغسطس عام ٢٠٠٠م وتعهد بإصلاح إدارته إلا أن أخطاءه استمرت، كما اعتذر عن احتلال بلاده إقليم تيمور الشرقية على مدى ٢٤ عامًا منذ ١٩٧٤م وحتى ١٩٩٩م.

وقدم رئيس باراجواى راءول كوباس فى مارس ١٩٩٩م اعتذارًا لشعبه وقدم استقالته معترفًا بالمسئولية عن المصادمات التى شهدتها بلاده وأسقطت ٦ قتلى و٢٠٠ مصاب والتى اندلعت احتجاجًا على الفساد.

فى الكونغو الديمقراطية (زائير سابقًا) قدم الجيش فى نوفمبر عام ٢٠٠٠م اعتذاره إلى سكان العاصمة كينشاسا بسبب مضايقة جنود الجيش لهم والتى وصفها القائد العسكرى للعاصمة بأنها «تحرش متكرر يقوم به جنود غير مهذبين».

وقبل نهاية عام ٢٠٠٠م اعتذر الرئيس الفلبينى جوزيف استرادا لشعبه عن كذبه عليه مقرًا بأن له أبناءً غير شرعيين.

■ فى الدول المتقدمة:

واعتذرت الولايات المتحدة لمواطنيها من أصل يابانى بسبب سوء المعاملة التى تعرضوا لها إثر الهجوم اليابانى على بيرل هاربور عام ١٩٤١م.

واعتذر الرئيس الأمريكى جورج بوش للمسلمين فى الولايات المتحدة فى يوليو ٢٠٠١م عن طرد الدكتور عبد الله العريان عضو فى وفد من قيادات الجالية الإسلامية من البيت الأبيض على يد أحد ضباط الأمن بعدما كان بوش دعاهم إلى المقر الرئاسى ولم تكن تلك الحالة الأولى لممارسات عنصرية ضد المسلمين

فى الولايات المتحدة، فقد قدم الرئيس بيل كلينتون فى مايو ١٩٩٩م اعتذارًا رسميًا للأمريكيين المسلمين عن انتهاك متطرفين حرمة مسجد فى ولاية كلورادو وقصور الحماية الأمنية.

أما بسبب ممارسات شبه عنصرية ضد أمريكيين من أصول أخرى فقد قدم القضاء الأمريكى فى سبتمبر ٢٠٠٠م اعتذارًا غير مسبوق للعالم النووى - من أصل صينى - وين هون لى العامل فى مختبر لوس أنجلوس بسبب اتهام الأجهزة الأمنية له بالتجسس لحساب بلده الأصلى وسجنه لمدة تسعة أشهر أفرج عنه القضاء فى نهايتها. ووجه القضاء توبيخًا عنيفًا لهذه الأجهزة «التى تملك سلطات واسعة يمكن فى حالة إساءة استخدامها أن تكون مدمرة للمواطنين».

أما الإدارة الأمريكية فقد عبرت على لسان رئيسها بل كلينتون عن انزعاجها من الأسلوب الذى اتبعته أجهزة الأمن، ورفض وزير الطاقة بيل ريتشارد سون تقديم اعتذار حكومى.

وفى اليابان اعتذر رئيس وزراء اليابان يوشيرو مورى فى مايو عام ٢٠٠٠م لشعبه عن تصريحاته التى أشار فيها إلى أن اليابان دولة مقدسة والإمبراطور مركزها نظرًا للمدلولات السياسية لهذا التصريح سواء على صعيد العلاقات فى المجتمع بين الناس والسلطة أو على صعيد العلاقات الخارجية لليابان مع دول العالم.

وبعد شهر اضطر مورى للاعتذار لشعبه مرة أخرى بسبب دعوته - فى خطاب ألقاه بمناسبة الانتخابات - الناخبين المترددين إلى «النوم فى بيوتهم».. واتهم وسائل الإعلام - كالعادة - بإساءة فهم كلامه.

وللمرة الثالثة فى أغسطس من نفس العام وجد مورى نفسه مضطرًا للاعتذار لشعبه بسبب تعيينه كيمتا كاكيزوى رئيسًا للجنة إصلاح النظام المالى، بعدما ثبت أن كيزوى تلقى أموالاً كرشاوى وحصل على امتيازات من أحد البنوك وإحدى شركات المقاولات.

والمرة الرابعة اضطر مورى للاعتذار لشعبه فى أكتوبر من نفس العام بسبب تورط أحد مساعديه فى علاقة جنسية مع مضيفة فى إحدى البارات.

وفقد مورى منصبه بالفعل فى يوليو ٢٠٠١م لصالح كويزومى، فى المرة الخامسة

نتيجة آخر أخطائه تجاه شعبه ـ التى لم يعتذر عنها هذه المرة ـ وهى استمراره فى لعب الجولف لدى سماعه غرق سفينة صيد يابانية ومصرع تسعة من طاقمها.

وفى روسيا قدم ممثل رئيس الدولة الروسية فى جنوب البلاد فيكتور كازانتسيف اعتذارًا شفهيًا فى يوليو ٢٠٠١م عن قسوة العسكريين الروس غير المبررة أثناء تنفيذهم عمليات تطهير فى الشيشان. بعدما أثارت هذه الممارسات انتقادات واسعة فى موسكو.

وفى بريطانيا قدم الأمير هارى النجل الأصغر لولى عهد بريطانيا الأمير تشارلز والأميرة الراحلة ديانا اعتذارًا علنيًا فى يناير ٢٠٠٥م عن ارتدائه بدلة ضابط نازى عليها شارة النازية (الصليب المعقوف) خلال حفلة تنكرية بمنزل أحد أصدقائه، بعدما أثار نشر الصورة بصحيفة «ذى صن» عاصفة من الاحتجاجات فى الأوساط اليهودية فى بريطانيا.

وفى نفس الوقت لم يلقَ تونى بلير أى ارتياح أو قبول لدى الذين تم الاعتذار إليهم، فقد كان اعتذاره فى يونيه ٢٠٠٠م لأربعة مواطنين قضوا فى السجن ١٥ عامًا نتيجة خطأ فى تطبيق العدالة دون جدوى، بعدما تبين أن اتهامهم قبل ١٥ عامًا بتنفيذ تفجيرات فى إنجلترا كان ظلمًا؛ حيث كان الجيش الجمهورى الأيرلندى وراء هذه التفجيرات.

ومن جهته اعتذر ولى العهد الأمير تشارلز لحكومته فى ديسمبر من نفس العام عن تسريب آرائه الخاصة التى تحذر من عواقب تشكيل الجيش الأوربى على حلف «الناتو» إلى وسائل الإعلام. والغريب أن حزب المحافظين المعارض انتقد تشارلز؛ لأنه اعتذر كون ذلك سلبًا لحق مواطن ـ أميرًا أو غيره ـ فى إبداء رأيه بحرية.

وتجاوزت العائلة المالكة فى بريطانيا أزمة كادت تهدد العلاقات بين ولى العهد الأمير تشارلز ووالدة الأمير فيليب بسبب اتهام الأخيرة نجله بأنه «متهور وغير مؤهل وغير ناضج ليكون ملكًا»، واضطر فيليب فى مايو ٢٠٠١م إلى أن يرسل لابنه رسالة اعتذار بعدما نشرت بعض الصحف البريطانية ملاحظات الأب على نجله.

■ فى إسـرائيل:

ما يثبت أن إسرائيل ليست دولة كل مواطنيها كما أنها ليست دولة كل اليهود؛ فقد رفضت حكومة إيهود باراك فى يناير ٢٠٠١م الاعتذار للفلسطينيين ٤٨

حاملى جنسيتها عن قتل الجيش الإسرائيلى، ١٣ منهم خلال تظاهرة احتجاجية ضد ممارساته فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، نظموها فى سبتمبر من العام ٢٠٠٠م. وحتى عندما اكتفى باراك بالتعبير عن أسفه هاجمه قائد شرطة اللواء الشمالى إليك روف لمجرد التعبير عنه، وعلى نفس المنوال أيضًا اعتذر حزب العمل الإسرائيلى فى سبتمبر ١٩٩٩م لليهود من أصول عربية (سفارديم) عما تعرضوا له من سوء معاملة فى إسرائيل من جانب اليهود الغربيين (الإشكيناز) خلال الخمسينيات والستينيات، ولم يخلُ الاعتذار من شبهة المنفعة الخاصة، فقد جاء الاعتذار فى إطار الصراع بين الحزب الذى يمثل الإشكيناز فى مواجهة حزب الليكود الذى يحظى بدعم اليهود الشرقيين (السفارديم).

■ من منظمات عنف وإرهاب!

فى إطار تصفية صراعات داخلية تشهد الساحة السياسية الدولية منذ فترة ظاهرة اعتذار منظمات مارست العنف والإرهاب لأغراض سياسية عن ممارساتها فى الماضى، فقد وجه زعيم حزب العمال الكردستانى عبد الله أوجلان فى يونيو ١٩٩٩م - بعد إلقاء السلطات التركية القبض عليه وتقديمه للمحاكمة - اعتذارًا للشعب التركى عن سقوط ضحايا فى العمليات المسلحة خلال المواجهات بين السلطات والحزب.

وفى إطار تصفية الصراعات «الداخلية» والاعتذار عن ممارسات شابتها، اعتذر الجيش الجمهورى فى أيرلندا الشمالية فى يوليو ٢٠٠٢م لأسر مئات الضحايا الذين سقطوا خلال مواجهات الجيش لإنهاء الهيمنة البريطانية على مدى ٣٠ عامًا وذلك فى بيان أصدره لهذا الغرض فى إطار مشروع نزع سلاح الجيش الجمهورى الذى بدأ تنفيذه عام ١٩٩٨ وفقًا لاتفاقية السلام.

وفى سابقة مماثلة اعتذرت الجماعة الإسلامية فى مصر وقادتها التاريخيون فى يونيه ٢٠٠٢م عن الجرائم التى ارتكبتها عناصر التنظيم، بل أعلنوا بحثهم دفع تعويضات لعائلات الضحايا. ويلاحظ أن هذا الاعتذار لم يأتِ فى بيان بل خلال حوار صحفى مع رئيس تحرير مجلة المصور مكرم محمد أحمد أجراه مع القادة الذين كانوا يقضون عقوبة السجن فى جريمة اغتيال الرئيس أنور السادات عام ١٩٨١م، كما أنهم قصروا الاعتذار على جرائم ارتكبت فى التسعينيات، فى إشارة إلى رفض الاعتذار عن اغتيال السادات وأحداث أسيوط فى نفس العام.

وفى اعتذار مماثل للجماعة الإسلامية فى مصر، قدمت مجموعة من الأتراك المتعاطفين مع قضية الشعب الشيشانى ضد الممارسات الروسية اعتذارًا للشعب التركى عن قيامهم بعملية احتجاز رهائن فى فندق «سويس» باستنبول نفذوها فى إبريل ٢٠٠١م للتنديد بالجرائم الروسية فى الشيشان، بعدما أطلقوا سراح الرهائن فى العملية التى استهدفت ـ حسب زعمهم ـ لفت الأنظار للشيشان.

■ الاعتذار فى السياسة العربية خارجيًا.. وداخليًا..

للاعتذار فى السياسة العربية على المستويين الخارجى والداخلى مواصفات خاصة، فهو يعتمد فى كل الأحوال مع الآخر سياسة «عفا الله عما سلف» الأكثر شيوعًا لتبرير عدم القدرة أو التسامح أو التراجع عن أفعال مورست فى الماضى، وفى حالات تتشدد دول وترفض الاعتذار لضغوط داخلية وخارجية، أما الضغوط الأمنية والحسابات الداخلية؛ فهى العنصر الحاكم لأى اعتذار حكومى فى دولة عربية يوجه لشعبها أو بعض مواطنيها إن حدث.

■ الحالة العراقية الكويتية:

فى أعقاب انتهاء حرب تحرير الكويت فى فبراير ١٩٩١م، انتقلت السياسة العربية إلى التفكير فى طى ملف غزو العراق للكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠م، وطرح الأمين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبد المجيد عام ١٩٩٢م مبادرة تحت عنوان «المصارحة قبل المصالحة» بين الأطراف، إلا أنها قوبلت بتحفظ كويتى ورفض عراقى بسبب مضمون المبادرة الاعتذارى.

وبعد مراوحة أغلق نائب الرئيس العراقى فى النظام المخلوع طه ياسين رمضان الباب أمام تقديم العراق اعتذارًا للكويت عما حصل، وأدلى بتصريحات فى يوليو ١٩٩٨م مفادها أن الاعتذار غير مطروح على الإطلاق «لأنه ليس هناك شىء نعتذر عنه ـ على حد قوله ـ لأن الذى حدث انتهى بقرارات مجلس الأمن وقد قبلناها»، لكن نائب رئيس الوزراء طارق عزيز عاد وفتح الباب فى يناير ١٩٩٩م بإعلان استعداد العراق للاعتذار شرط «أن يعتذر بعضنا للبعض؛ لأن الاعتذار ليس عيبًا بين الإخوة. فالكل ارتكب أخطاء».

وبطبيعة الحال لم يلق هذا الكلام تأييد أحد فى العالم العربى أو ترحيبه، وتبنى الأمين العام عصمت عبد المجيد فى مايو ١٩٩٩م موقف الكويت باعتذار

العراق ـ فقط ـ كشرط لتحقيق المصالحة، وزاد عبد المجيد على ذلك طلب اعتذار عراقى للعرب؛ لأن كارثة الغزو أضرت بالعلاقات العربية ومسيرة العمل المشترك كله، وهو الموقف الذى تبنته قمة مجلس التعاون الخليجى بالرياض فى نوفمبر من نفس العام، لإثبات النظام العراقى نياته السلمية تجاه جيرانه.

ورفضت العراق طلب عبد المجيد، بل أثار غضبها تصريحاته فى هذا الشأن؛ لأنه بذلك ـ حسب تصريحات أدلى بها وزير الخارجية آنذاك محمد سعيد الصحاف فى سبتمبر عام ٢٠٠٠م ـ يكون قد حكم مسبقًا وانحاز لطرف ضد آخر.

ومن المدهش فى ظل هذه الأجواء طلب النظام العراقى على لسان الصحاف نفسه الذين يطالبون باعتذار، أن يعتذروا هم للعراق! وربما ذلك ما دفع وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل فى مارس ٢٠٠١م إلى التساؤل ـ فى تصريحات صحفية ـ عن فائدة الاعتذار فى إعادة الأمن والطمأنينة والثقة، وطوّر سعود الفيصل الحديث فى هذا الموضوع معتبرًا الأجدى هو الحديث عن «ضمانات بألا يتكرر ما حدث عام ١٩٩٠م»، وبعدما سعى وزراء الخارجية العرب فى اجتماع مجلس الجامعة خلال نفس الشهر إلى إقناعها بعدم الإصرار على اعتذار العراق باعتبار أن معاناة الشعب العراقى بسبب العقوبات أكثر من كافية طالب الشيخ صباح الأحمد الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية قبل مغادرته القاهرة عقب اختتام أعمال مجلس الجامعة بـ«اعتذار العراق الواضح قبل الخوض فى مسألة المصالحة معه».

وزاد وزير الدولة للشئون الخارجية محمد الصباح فى إبريل من نفس العام ـ الموقف تعقيدًا باعتباره اعتذار بغداد ليس كافيًا؛ لأن الكويت تريد ضمانات فى تشدد كويتى، وتخلى عن التوافق الذى تم فى مجلس الجامعة العربية بعد رفض بغداد له.

وبرغم رفض عرض طارق عزيز بالاعتذار المتبادل، عاد وكيل وزارة الخارجية نزار حمدون إلى إعادة طرحه مرة أخرى فى إبريل ٢٠٠١م، الأمر الذى رفضته الأطراف العربية مرة أخرى، وتصلب الموقف العراقى بإعلان بغداد فى أغسطس من نفس العام رفضها «الاعتذار المنفرد».

وشارك الرئيس العراقى المخلوع صدام حسين لأول مرة فى الحديث العربى حول الاعتذار فى أكتوبر ٢٠٠١م طالبًا اعتذارًا من الولايات المتحدة للعراق،

ومعلنًا أن «العراق لن يقدم العزاء لحكومة الولايات المتحدة فى ضحايا هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية على مركز التجارة العالمى فى نيويورك قبل الاعتذار عن مقتل ١,٥ مليون عراقى من جراء العدوان العسكرى الأمريكى، والغارات الجوية والحصار الاقتصادى».

وفى تطور جديد قبل ١١ شهرًا من العدوان الأمريكى البريطانى على العراق. وربما تحت وقع التصعيد العسكرى فى المنطقة. تخلت الكويت جزئيًا عن طلبها اعتذار العراق، وأعلن وزير الدولة للشئون الخارجية محمد الصباح فى إبريل ٢٠٠٢م أن تقدمًا فى الحالة العراقية الكويتية حصل فى القمة العربية فى بيروت فى الشهر السابق، وطالب العراق بتقديم مبادرة سريعة لتدعيم هذا التقدم، وأكد أهمية حل مشكلة الأسرى معطيًا فرصة أكبر للمصالحة بين البلدين، ولم يتشدد فى مسألة الاعتذار، واعتبره سيأتى فى سياقه التاريخى فهو نهج وأسلوب وممارسة، وليس مجرد كلمة من ستة أحرف.

وتأخر العراق فى طرح المبادرة، كما لم تأت هذه المبادرة واضحة تتناسب مع خطورة التصعيد العسكرى ضده، فقد وجه الرئيس العراقى المخلوع صدام حسين قبل نهاية العام ٢٠٠٢م رسالة إلى الشعب الكويتى - وليس إلى الحكومة - تلاها محمد سعيد الصحاف الذى تولى حقيبة الإعلام اعتذر فيها عن أخطاء الماضى - التى لم يحددها أو يحدد أهمها وهو غزو الكويت عام ١٩٩٠م - كما نسف المأمول فيها بدعوته الشعب الكويتى إلى مقاومة الاحتلال الأجنبى (الأمريكى) للكويت، وبتحميل القيادة الكويتية مسئولية ما حدث قبل الغزو (وكأنه يحملها مسئولية الغزو!) الأمر الذى زاد الطين بلة، ونسف كل التقدم الذى كان حصل فى قمة بيروت.

وضاعت آخر فرصة أمام النظام العراقى لمحاولة تجنب العدوان الأمريكى فى مارس ٢٠٠٣م، وحشد دعم عربى قوى معه، فقد نسف صلف النظام المخلوع نتائج قمة بيروت، بل ساهم فى تشتيت الاهتمام العربى بإعادة إدماجه فى العالم العربى، وفتح الباب أمام الضغوط الأمريكية على الدول العربية، وإضعاف مقاومة الحكومات لمخطط العدوان، وأنهى احتلال العراق وسقوط النظام فى التاسع من إبريل ٢٠٠٣ أطول قصة اعتذار فى العلاقات العربية.

ومن المثير أنه بعد نهاية هذه القصة فجر أكراد العراق قصة جديدة بطلب

برهم صالح عضو مجلس الحكم الانتقالى الذى شكلته سلطة الاحتلال الأمريكى بعد الغزو من الجامعة العربية والدول الأعضاء فى مايو ٢٠٠٣م اعتذارهم للشعب العراقى، بسبب ما وصفه بـ«دفاعهم عن نظام صدام حسين الذى عانى منه الشعب العراقى».

ومن طرائف السياسة العربية أن الأمين العام السابق للجامعة عصمت عبد المجيد الذى تعرض للهجوم من الصحاف كان عرضة لهجوم من الجانب الكويتى أيضًا عام ١٩٩٦م عندما انتقد الغارات الأمريكية العسكرية على العراق التى أسقطت مدنيين ضحايا، وانتقده رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون مهددًا إياه بتحمل «مغبة تصريحاته»، الأمر الذى صدم عبد المجيد الذى يتبنى موقف الكويت بضرورة اعتذار العراق شرطًا للمصالحة واتهمته العراق بالانحياز للكويت!

■ الحالة الكويتية ـ الفلسطينية:

لم يُلْقِ الغزو العراقى للكويت بظلاله على العلاقات بين الطرفين فقط، بل على علاقة الكويت بأطراف عربية أخرى هى الأردن واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية والسودان، والتى فُهمت مواقفها على أنها تأييد لغزو الكويت، لكن أكثر العلاقات تأثرًا هى العلاقة الكويتية الفلسطينية لأسباب نفسية ومعنوية، فمنظمة التحرير نشأت فى الكويت التى حافظت على دعمها للمنظمة، والفلسطينيين على مدى عقود، وولى عهدها الشيخ سعد العبد الله الصباح عرض حياته للخطر بتسلله والرئيس السودانى جعفر النميرى إلى عمان خلال أحداث أيلول الأسود (سبتمبر) ١٩٧٠م إلى مخيم الوحدات للخروج برئيس المنظمة ياسر عرفات سالمًا، ونجحا فى إحضاره لحضور القمة العربية الطارئة التى دعا إليها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، لذا تسبب الموقف الفلسطينى الذى لم يدعم الكويت بما تستحقه من منظمة التحرير فى جرح عميق فى نفوس الكويتيين.

واعتبرت الكويت أن المصالحة وإعادة العلاقة الكويتية الفلسطينية إلى طبيعتها يستلزم اعتذار فلسطين، وبالطبع لم يعتذر عرفات الذى اعتذر كثيرًا لإسرائيل عن ضحاياها المدنيين فى العمليات الاستشهادية، بل ردت السلطة الفلسطينية بطلب اعتذار الكويت عن الاستغناء عن عدد كبير من العمالة الفلسطينية بها بعد تحريرها.

لكن الغضب الكويتى استمر رغمَ معاناة الفلسطينيين خصوصًا من العدوان الإسرائيلى الوحشى منذ اندلاع انتفاضة الأقصى فى سبتمبر ٢٠٠٠م.

وتعطلت زيارة كان من المفترض أن يقوم بها رئيس الوزراء الفلسطينى محمود عباس (أبو مازن) فى أغسطس ٢٠٠٣م للكويت؛ بسبب رفضه الاعتذار عن موقف عرفات من الغزو العراقى، فى وقت اعتبره الفلسطينيون غير ملائم: فى وقت تنفذ فيه إسرائيل عدوانًا وحشيًا على الشعب فى الأراضى المحتلة وتحاصر عرفات فى رام الله.

لكن (أبو مازن) اعتذر للكويت فى الثانى عشر من ديسمبر ٢٠٠٤م عند زيارته لها كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد وفاة الرئيس عرفات فى الشهر السابق، منهيًا بذلك فصلاً آخر من فصول الاعتذار فى السياسة العربية.

■ الحالة العراقية الإيرانية:

فى مقابل الحالة العراقية الكويتية، كانت الحالة العراقية الإيرانية، فنفس النظام العراقى المخلوع برئاسة صدام حسين شن عدوانًا على إيران عام ١٩٨٠م لكن بإيعاز من الولايات المتحدة استمر ثمانية أعوام، وطلبت إيران اعتذارًا عراقيًا وتعويضات، لكن حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١م والتواجد العسكرى الأمريكى المكثف فى منطقة الخليج، والعقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران، وإثارة موضوع النووى الإيرانى وتهديد أمنها ـ دفع إيران إلى إعادة تقييم الوضع فى المنطقة، واقترب كل من العراق وإيران من بعضهما البعض، وزار مسئولون عراقيون طهران باعتبار أن الخطر الأمريكى يستهدفهما معًا.

إغلاق ملف الاعتذار العراقى لإيران سبق انهيار النظام العراقى برئاسة صدام حسين بثلاث سنوات وأُعلن عنه لأول مرة من القاهرة، حين أعلن رئيس بعثة رعاية مصالح إيران السابق فى مصر السفير سيد هادى خسرو شاهى فى لقاء مع اللجنة المصرية للتضامن فى ديسمبر عام ٢٠٠٠م أن «الشعب العراقى شعب مسلم وكثير من الإيرانيين يعيشون فى العراق.. وكثير من العراقيين يعيشون فى إيران.. ليس لنا عداوة مع الشعب العراقى.. وقد استأنفنا التعاون مع العراق بالفعل.. عفا الله عما سلف».

■ الحالة الفلسطينية.. العربية:

وبعد ثمانى سنوات من رفض الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات والسلطة الفلسطينية اتهامات أطراف عربية له بارتكابه أخطاء بالتفاوض سرًا مع إسرائيل وتوقيع اتفاق أوسلو بما فيه من عيوب وأخطاء كثيرة، اضطرت السلطة للاعتراف بواحد منها، على ضوء مراوغات حكومات إسرائيل منذ أوسلو ١٩٩٣م فى تنفيذ الاتفاقيات واستمرار الاحتلال والممارسات القمعية ضد الشعب الفلسطينى فى الضفة والقطاع، فقد خرج وزير الخارجية فى السلطة الدكتور نبيل شعث فى مايو عام ٢٠٠١م معلنًا أنهم ارتكبوا خطأ كبيرًا فى أوسلو بالموافقة على تأجيل البحث فى قضية الاستيطان.

وجاء اعتراف - أو بالأحرى اعتذار - شعث جريئًا بعدما واجه الوفد الفلسطينى برئاسة عرفات فى مفاوضات كامب ديفيد فى يوليو ٢٠٠٠م لحظة الحقيقة فى مشروع التسوية النهائية الذى عرض على عرفات ورفضه فى محاولة لتصحيح بعض الأخطاء، هذه المحاولة وجد فيها العضو الفلسطينى (١٩٤٨م) فى الكنيست الإسرائيلى الدكتور أحمد الطيبى فرصة لمطالبة الكثيرين فى العالم العربى من حكام وسياسيين وغيرهم بالاعتذار لعرفات عن اتهامات وجهوها إليه بإهدار الحقوق الفلسطينية، بعدما أثبت فى كامب ديفيد أنه مخلص لقضيته وغير مفرط فيها.

وربما دفع موقف عرفات الرئيس السورى بشار الأسد إلى إطلاق مبادرة تجاه الفلسطينيين فى مارس ٢٠٠١م - بعد فترة من توليه السلطة خلفًا لوالده لإنهاء حالة الخلاف مع منظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها ياسر عرفات، والتى نشبت عام ١٩٨٠م بسبب دعم الأخير العراق فى حربه ضد إيران، وممارسات فى لبنان حتى خروجه منها عام ١٩٨٣ أغضبت سوريا، واتجاهه للتفاوض سرًا مع إسرائيل فى أوسلو ١٩٩٣م فضلاً عن مواقفه التى فهمت على أنها دعم العراق عند احتلاله الكويت، وثبوت خطأ هذه السياسات. وقد دعا بشار للحوار قائلاً: «نمد يدنا إلى إخواننا الفلسطينيين.. وعفا الله عما سلف».

■ فى العلاقات الثنائية:

اعتذرت الحكومة التونسية للرئيس حسنى مبارك عن تصرفات عناصر من

الأمن التونسى تجاه الحرس الخاص للرئيس لدى وصوله مطار العاصمة فى يونية ١٩٩٤م لرئاسة وفد بلاده فى القمة الإفريقية، حيث طلبت عناصر الأمن التونسى تسليم الحرس أسلحتهم بدعوى قيامهم بتأمين الرئيس، الأمر الذى أثار احتجاج مبارك، الذى ذهب رئيس وزراء تونس حامد القروى إليه فى مقر إقامته مقدمًا اعتذارًا رسميًا له.

واعتبرت الجزائر أن المغرب مدينة لها باعتذار؛ بسبب اتهام المغرب لها بالتورط فى اعتداءات استهدفت سائحين أجانب فى مراكش عام ١٩٩٤م دون تقديم أدلة، مما دفع رئيس الحكومة إسماعيل حمدانى فى مارس ١٩٩٩م إلى المطالبة باعتذار رسمى بعد مرور خمس سنوات على الاعتداءات.

واعتذر ملك البحرين حمد بن عيسى بنفسه للسعودية عن قيام بعض المواطنين بالاعتداء على سعوديين مساء آخر أيام عام ٢٠٠٢م كانوا قد ذهبوا إلى المنامة للاحتفال برأس السنة الميلادية الجديدة ٢٠٠٣م، ووصف هذه الاعتداءات بأنها: «تصرفات موجهة ضد البحرين تعتذر عنها البحرين للأشقاء السعوديين».

وعلى الصعيد الداخلى قدم رئيس وزراء الأردن فايز الطراونة فى أكتوبر ١٩٩٨م اعتذارًا من الحكومة للنائب البرلمانى مخلد الزواهرة؛ بسبب تصرف مسىء لمراسل التليفزيون الحكومى معه، والذى قام بتثبيته للإدلاء بحديث للتليفزيون، ثم تحول عنه إلى نائب آخر.

أما السلطات السودانية فقد اعتقلت صحفية تدعى أمل عباس فى يناير ٢٠٠١م، وقضت محكمة جنائية بسجنها «حتى تعتذر» عن مقال كتبته بصحيفة «الرأى الآخر» اليسارية اتهمت فيه محاكم الأمن الثورية بالفساد!

■ الاعتذار.. طرائف وعجائب:

يتخذ الاعتذار أحيانًا أشكالاً طريفة للأسباب أو فى المضمون أو الشكل الذى يتم به التعبير عن الاعتذار لأسباب ترجع للتراث الثقافى، فقد اتخذ الاعتذار شكلاً غير مسبوق، لكنه يناسب التقاليد الإفريقية عندما اصطحب رئيس جنوب إفريقيا تابو مبيكى معه عند زيارته مملكة ليسوتو المجاورة فى إبريل ٢٠٠١م بقرة لتقديمها هدية إلى ملك ليسوتو تعبيرًا عن اعتذاره لعدم حضوره حفل زفاف الملك عام ١٩٩٩م، وذلك وفقًا لتقاليد هذه المملكة!

الأبقار استخدمت أيضًا للتعبير عن الاعتذار وفق مفاهيم حركة طالبان بأفغانستان (١٩٩٦م - ٢٠٠١م) فقد ذبحت عناصرها مائة بقرة «تكفيرًا» - كما أعلنوا - عن تأخيرهم في تدمير تماثيل بوذا التاريخية في أفغانستان.

ومن أطرف حالات الاعتذار تلك التي أقدم فيها تشي دونج رئيس شرطة مدينة هوشي منه الفيتنامية على تقديم اعتذار في أغسطس ٢٠٠٣م للأجانب الزائرين لبلاده والذين تعرضوا لعمليات سرقة، لكون الشرطة الفيتنامية لا تملك أكثر من ذلك - على حد قوله -

وتلقت الحكومة المصرية في سبتمبر ١٩٩٨م اعتذارًا من حكومة جورجيا عن قيام أحد مواطنيها بالقفز في مياه قناة السويس من باخرة هرب على متنها من بلاده ظنًّا منه أن الباخرة وصلت السواحل الأمريكية!

ولأسباب تاريخية شهدت ساحات القضاء في مصر دعوى أقامها محام مصري يدعى مصطفى رسلان في يوليو ١٩٩٨م يطالب فيها فرنسا بتقديم اعتذار علني للشعب المصري عن حملة نابليون بونابرت (١٧٩٨م - ١٨٠١م)!

أما اعتذارات وسائل الإعلام عن أخطائها فهي كثيرة، ومنها تقديم هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» اعتذارًا للحكومة المصرية بسبب بثها تقريرًا في نوفمبر ١٩٩٩م نسبت فيه إلى مسئول مصري التهديد بقصف أثيوبيا إذا حاولت إنشاء سدود على نهر النيل، في محاولة وصفتها مصر بأنها تستهدف ضرب العلاقة المصرية الأثيوبية.

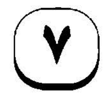
واعتذرت مجلة «تايمز» الأمريكية في إبريل ٢٠٠١م عن نشرها صورة زعمت أنها للرسول محمد ﷺ، وجاء اعتذار الصحيفة لمسلمي الهند بعد احتجاجات وتظاهرات ضد المجلة في القطاع الهندي من إقليم كشمير!

واعتذرت صحيفة «شو دويتشه تسايتونج» الألمانية في فبراير عام ٢٠٠١م لولي عهد اليابان الأمير ناروهيتو عن تعليق لها أشار ضمنًا إلى احتمال إصابة الأمير بضعف جنسي، استدعت وزارة الخارجية اليابانية على أثره السفير الألماني في طوكيو وأبلغته احتجاجها.

وشهدت الساحة الرياضية العالمية اعتذارًا عن ممارسات أو تصريحات عنصرية، فقد اضطر رئيس نادي بيروجيا الإيطالي في يونيو ٢٠٠٢م للاعتذار

للاعب الكورى الجنوبى بالفريق أهن جونج عن تصريحاته التى تحدث فيها عن إنهاء تعاقد اللاعب مع الفريق، بسبب الهدف الذى سجله فى مرمى إيطاليا فى مونديال ٢٠٠٢م بكوريا واليابان وأدى إلى خروجها من المسابقة.

وفى أسلوب جديد للاعتذار عن الإساءة للعرب والمسلمين فى أوربا، نظمت مدينة سنتيا جودى كومبوستيلا عاصمة إقليم جليقة فى شمال غرب إسبانيا فى يوليو ٢٠٠٠م معرضًا فنيًا للتعريف بالفن والثقافة العربية الإسلامية، وصفته مديرة المعرض صوفى مكاريو بأنه يهدف إلى إثبات أن العرب ليسوا كما تصورهم وسائل الإعلام فى الغرب كأناس متعصبين غير متسامحين دينيًا.



دبلوماسية القبلات منشطات لمنع تصلب المواقف



شيراك يقبل يد كوندوليزا رايس بعد الخصام بسبب غزو العراق

يعد تبادل طبع القبلات على الخد بين الرجال أو النساء عادة فى الثقافة الإنسانية عمومًا - وإن كانت غير مستحبة بين الرجال أحيانًا - وذلك تعبيرًا عن الترحيب والمودة. أما تبادل القبلات بين رجل وسيدة على الخد فهى عادة غير مستحبة إطلاقًا وفقًا للتقاليد الإسلامية والعربية ومعتادة فى التقاليد الغربية.

وفى الحياة السياسية العربية اعتاد الناس رؤية المسئولين العرب يتبادلون القبلات عند اللقاء أو الوداع، ومن ثم تكون الصدمة كبيرة عند رؤيتهم رجلاً أجنبيًا وسيدة عربية أو العكس يتبادلون القبلات على الخد، وهو أمر بدأ وارتبط فى الحياة السياسية العربية بعملية السلام التى شهدت الغالبية العظمى من هذه العينة بشكل بدت فيه هذه القبلات «سياسة» بغرض كسر الحواجز النفسية والمساعدة فى تليين المواقف وتحقيق التقارب، الأمر الذى أثار فى نفس الوقت مخاوف على المفاوض العربى من هذه «السياسة»!

■ قواعد البروتوكول:

لا تتضمن قواعد البروتوكول (الأسس الموضوعة والمتعارف عليها فى المعاملات الرسمية) أو الإتيكيت (آداب السلوك فى كل ما يصدر عن الدبلوماسى من تصرفات مع الغير) قواعد خاصة بشأن تبادل القبلات بين الرجل والمرأة على الخد بسبب التقاليد العربية المحافظة، أما تبادل القبلات بين الرجال (على الخد فقط) فهى عادة شائعة بين العرب عند السلام أو التعارف باعتبار هذه الوسيلة نوعًا من المودة أو المجاملة.

أما فى الغرب فالقبلة بين الرجل والمرأة لها قواعدها، كما يوضح السفير عبد الفتاح شبانه فى كتابه (الدبلوماسية.. القواعد الأساسية)، حيث يقبل كل صديق زوجة صديقه على الخد وهو يسلم عليها، وتختلف عدد القبلات من بلد لآخر؛ ففى أمريكا قبلتان، وفى فرنسا ثلاث قبلات، وفى كثير من الدول الإفريقية أربع، ولا يجوز لشخص أن يقبل سيدة يقابلها للمرة الأولى (مهما كانت درجة جمالها) أو أن يقبل سيدة لها مركز اجتماعى يمنع هذا التباسط دون إذن، كما تجب مراعاة

التقاليد. ويواجه بعض الدبلوماسيين العرب فى الخارج مشكلات حين يقومون من باب التقليد بتقبيل السيدات وسرعان ما يواجهون بمأزق قيام أزواجهم بالمثل مادام الدبلوماسى العربى وافق على المبدأ (قبلات بريئة) ونفذه. (وهنا يحدث أحد أمرين فإما أن تصاب الزوجة العربية بذعر يثير الانتباه أو أن يتأخر رد فعلها ثوانى تكون كافية لوصول القبلة إلى الخد العربى المحافظ، ويتبع ذلك إنذار للزوج الدبلوماسى بأن أمامه اختيارًا من اثنين؛ إما الامتناع عن تقبيل زوجات الغير تمسكًا بتقاليدنا العربية حتى يمتنع الآخرون عن تقبيل زوجته أو أن يتفضل ويحضر منفردًا الحفلات التى فيها نساء.

أما تقبيل يد السيدات تعبيرًا عن الاحترام والتقدير، فوفقًا للقواعد: يمسك الرجل (برقة) يد السيدة ويرفعها إلى شفتيه أو ينحنى قليلاً ليضع قبلته على اليد الممدودة كتعبير رمزى عن الاحترام وليس وسيلة «للمتعة».

■ القبلة الصدمة:

أشهر قبلة فى الحياة السياسية العربية كانت تلك التى طبعها الرئيس الأمريكى (الأسبق) جيمى كارتر على خد السيدة جيهان السادات فى مناسبة زيارة الرئيس الراحل واشنطن لتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل فى مارس ١٩٧٩، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل طلبها للرقص معه فى حفل أقيم فى المساء لنفس المناسبة، مما أثار حالة «هيجان شعبى».

فالقبلة - على الخد - بين الرجل والمرأة منبوذة فى ثقافة المصريين، وحتى بين الزوجين أمام الناس، ويستنكرون هذه العادة فى الثقافة الغربية، فما البال وأن أول امرأة مصرية يتم تقبيلها على مرأى من العالم ومن شخص أجنبى هى زوجة زعيمهم. ومن هول الصدمة التى تلقاها المصريون على الهواء مباشرة حذف التليفزيون المصرى وقتها هذا المشهد عند إعادة عرض الاستقبال والحفل.

ودفع السادات فى الداخل والخارج، والمصريون فى الخارج ثمنًا إعلاميًا ونفسيًا بالغًا، فقد تعرض السادات للنقد اللاذع على خلفية سياسته منذ زيارة القدس فى نوفمبر ١٩٧٧م من المعارضين فى الداخل وأجهزة الإعلام والسياسيين العرب خارج البلاد، كما باتت القبلة والرقصة وسيلة معايرة للمصريين العاملين فى البلدان العربية خاصة دول الخليج. ولم يتأكد ما تردد

وقتها حول لوم مسئولى البروتوكول لعدم إبلاغهم الجانب الأمريكى بالتقاليد العربية.

■ منشطات لمفاوضات التسوية:

وشهدت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ عام ١٩٩٣م وحتى ٢٠٠٠م القبلات الأكثر عددًا فى الحياة السياسية العربية وبطلتها وزيرة الخارجية الأمريكية (السابقة) مادلين أولبرايت التى اعتادت - وربما حرصت لأسباب سياسية وإعلامية - على تقبيل أغلب المسئولين العرب الذين التقتهم ومنهم عرفات نفسه.

لكن أخطر قبلات أولبرايت تهديدًا للمستقبل السياسى لمسئول عربى تلك التى طبعتها على خد وزير الخارجية المصرى (السابق) عمرو موسى عند استقباله لها بمطار القاهرة فى يوليو ١٩٩٩م فقد فوجئ الرجل بالسيدة أولبرايت تهبط سلم الطائرة فاتحة ذراعيها ومعانقة له ثم قبلته. ووجه الخطورة كان فى ضرب القبلة الصورة الذهنية العامة لشخص موسى لدى الرأى العام العربى والمصرى والتى تأسست على معارضته السياسة الأمريكية فى التعامل مع قضايا المنطقة، خصوصًا فى عملية التسوية على المسار الفلسطينى الإسرائيلى.

لكن مهارة موسى بددت أى أثر سلبى لهذه القبلة، فمجرد تصريح له من سطر واحد كان كفيلاً بإبطال مفعول «قبلة أولبرايت»، فلم ينطق أحد أو يكتب كلمة نقد لموسى.

لكن «قبلة أولبرايت» لعرفات - أو قبلاتها المتعددة - تركت أثرًا سلبيًا، وتحولت مادة لانتقاده بعدما كانت تستخدم مؤشرًا على العلاقة الفلسطينية الأمريكية المتميزة، ومنشطًا لعرفات على مواصلة التفاوض بتشجيع أمريكى. فبعدما وافق عرفات نهاية عام ١٩٩٩م على النصائح الأمريكية والأوربية بتأجيل إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة (التى كان من المفترض إعلانها فى الرابع من مايو عام ٢٠٠٠م حسب اتفاق القاهرة الفلسطينى الإسرائيلى) أدلى هانى الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح بتصريح فى لندن قال فيه: إن الإحساس السائد فى العالم العربى هو أن عرفات انخدع بـ«دبلوماسية الشفايف»!

فمن المفارقات أن ينخدع عرفات بدبلوماسية الشفايف وهو الذى اشتهر فى

السياسة العربية والدولية بأنه الأشهر فى «التقبيل»، حيث يقبل من يلقاه ثلاثًا وأحيانًا بقبلة إضافية على الرأس، فقد تعرض لموقف محرج بسبب هذه العادة خلال حفل توقيع اتفاقية واشنطن فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م، وذلك بإصرار رئيس وزراء إسرائيل إسحق رابين على عدم التقبيل بينه وعرفات، والاكتفاء بالسلام باليد، إلى درجة طلبه من الرئيس كلينتون ألا يقبله عرفات. وفى تعبير عن الحرص الزائد أو الخوف من «مقالب» عرفات مد رابين يده إلى عرفات بالسلام من على بعد حتى لا يتمكن من تقبيله.

بعض الخبراء العرب فى التفاوض مثل الأستاذ جميل مطر أرجعوا ضعف الأداء العربى فى مفاوضات التسوية إلى العناق والقبلات وملابس بعض سيدات الدبلوماسية الأمريكية، حيث يشعر المفاوضون العرب الرجال بالحرج، فالملابس تتسبب فى أن المفاوض العربى يصرف النصيب الأكبر من جهاده لغض بصره عما لا ينبغى أو يستحق أن يشرد فيه.

لكن القبلات عند أولبرايت وسيلة «دبلوماسية» لتليين المواقف ولإزالة الحواجز النفسية لا أكثر، ومارست ذلك مع المسئولين الإسرائيليين، فقد طبعت قبلة على خد رئيس وزراء إسرائيل إيهود باراك بعد توقيع اتفاق مرحلى مع عرفات عام ١٩٩٩م.

وتذكر أولبرايت فى مذكراتها أنها خلال المفاوضات التى سبقت توقيع اتفاق واى ريفر فى أكتوبر عام ١٩٩٨م تبادلت مع رئيس وزراء إسرائيل (السابق) بنيامين نتانياهو ما أسمته «عناق دبلوماسى».

■ انتهازية سياسية:

وتحولت قبلة دبلوماسية لزوم البروتوكول إلى أداة فى الدعاية الانتخابية، تلك التى طبعها الرئيس الفرنسى جاك شيراك على يد لورا بوش حرم الرئيس الأمريكى عند لقائه بها خلال زيارتها باريس فى يناير ٢٠٠٤م، فعلى خلفية الموقف الفرنسى المعارض للحرب الأمريكية على العراق استغل الرئيس بوش هذه القبلة خلال حملته الانتخابية للفوز بفترة رئاسة ثانية فى الانتخابات الأمريكية فى نوفمبر من نفس العام. ففى بدء جولته فى ولاية كاليفورنيا لجمع التبرعات لحملته تهكم بوش ساخرًا بأنه: «لم يلق نفس المعاملة من الرئيس الفرنسى»!

أما هيلارى كلينتون زوجة الرئيس الأمريكى السابق، فقد كادت تدفع ثمن قبلتين طبعتهما - بالتبادل - على خد السيدة سهى عرفات زوجة الرئيس الفلسطينى فى عناقهما خلال زيارة هيلارى - برفقة كلينتون - لرام الله عام ١٩٩٩م، فقد استغل اللوبى اليهودى القبلات ضدها خلال حملتها الانتخابية فى إبريل ٢٠٠١م للفوز بمقعد فى مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك، ودفع الشعب الفلسطينى ثمنًا فادحًا لهذه القبلة، فقد خضعت هيلارى للابتزاز وقادت حملة لكسب أصوات اليهود جمعت خلالها تبرعات لشراء خوذات وبدل واقية من الرصاص للمستوطنين اليهود فى الأراضى الفلسطينية المحتلة!

■ قبــلات بــوش:

وقد أثارت القبلات الحارة التى وزعها الرئيس الأمريكى جورج بوش - بعد فوزه بفترة ولاية ثانية فى الانتخابات التى جرت فى الثانى من نوفمبر ٢٠٠٤م - على وزيرتيه الجديدتين كوندوليزا رايس للخارجية ومارجريت سبيلنجز للتعليم الدهشة فى الأوساط الأمريكية، فبينما منح بوش رايس قبلتين عفيفتين على الخدين بعد إعلانه تعيينها وزيرة للخارجية، إلا أن قبلتيه لمارجريت جاءتا قرب فمها، الأمر الذى تعجبت له وسائل الإعلام الأمريكية؛ لأنه سلوك أقرب إلى السلوك الأوربى، وليس إلى رئيس طالما يشدد على نزعته الريفية الأمريكية المحافظة.

ونصحت «واشنطن بوست» بوش باعتماد القبلة السريعة على الخدين المستخدمة بشكل عام لإلقاء التحية فى أوربا وبين أعضاء المافيا؛ لأن رؤيته وهو يوزع القبلات خلال حملته الانتخابية شىء ورؤيته وهو يضع شفتيه على وزيرات فى حكومته شىء آخر!

ولم تثر أحضان وقبلات من وإلى بوش موجات من النقد داخل الولايات المتحدة مثلما أثارت القبلات المتبادلة بين الرئيس جورج بوش وولى عهد السعودية الأمير عبدالله بن عبدالعزيز خلال زيارته الولايات المتحدة فى إبريل ٢٠٠٥م ومباحثاتهما بمزرعة بوش بولاية تكساس، فقد وصف صحفيون تلك الأجواء بأنها «رومانسية وليست سياسية»، وسخر جاى لينو صاحب برنامج «نايت شو» قائلاً: «إن بوش تصور أن المسألة ستظل سرًا؛ لأن اللقاء تم بعيدًا فى مزرعته» وتظاهر أنصار الزواج من الجنس الواحد (الذى يعارضه بوش) رافعين لافتة تقول: «لا للحب مقابل النفط».

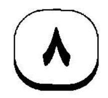
■ أبعد من قبلة!

علــى نـطــاق أوســع تجاوز الـقـبــلات إلى الجنس فــى مــا يمكــن أن يــوصــف بــ«دبلوماسية الإغراء» طرحت الممثلة الإيطالية تشتيتشو لينا فى أكتوبر عام ٢٠٠٢م مبادرة من أجل السلام لفك الحصار الاقتصادى المفروض على العراق وتجنب شن الولايات المتحدة حربًا عليها، وجاء الاقتراح فى جملة واحدة هى الاستعداد لتقديم نفسها للرئيس العراقى (المخلوع) صدام حسين مقابل السلام لإقناعه بالتخلى عن أسلحة الدمار الشامل التى ثبت بعد الحرب عدم وجودها، مما يعنى أن مبادرتها كانت ستبقى بلا جدوى ولن تحقق أهدافها بعدما تبين أن العراق لم يكن به أسلحة دمار شامل.

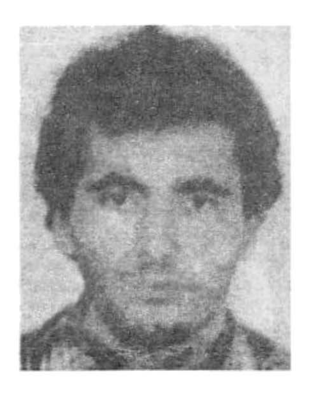
اقتراح مثل هذا كان متوقعًا من هذه الممثلة الإيطالية فقد مثلت أفلامًا إباحية، وأقدمت على التعرى خلال اشتغالها بالعمل العام فقد شغلت عضوية البرلمان فى الفترة من ١٩٨٧م إلى ١٩٩٢م.

على نفس المنوال ـ لكن دون تقديم النفس أو الجسد إلى الغير ـ خرج المئات من الأستراليين خلال الحرب الأمريكية البريطانية على العراق فى مارس ٢٠٠٣م عراة فى الشوارع احتجاجًا على انضمام حكومة بلدهم للعدوان على العراق.

ووجد المحتجون فى السياسة الأمريكية تبريرًا لفعلتهم، فقد مارست السياسة الأمريكية التعرى من كل مبدأ وقانون وشنت حربًا غير شرعية على العراق.



دبلوماسية الهاتف
قناة للحوار.. ووسيلة للقتل..
وأداة للتجسس..



الشهيد يحيى عياش ضحية الهاتف المفخخ

«الهاتف» أحد الوسائل التى يلجأ إليها رؤساء الدول والحكومات للتفاوض والحوار؛ نظرًا لبعد المسافات أو بسبب التداعيات الملحة للأحداث التى لا تحتمل انتظارًا.

وساهم «الهاتف» فى تحقيق أغراض الاتصال من تشاور وتباحث حول قضايا ثنائية أو دولية بين طرفيه، حتى بات مصطلح «دبلوماسية الهاتف» أحد المصطلحات الحديثة فى السياسة الدولية.

لكن هذه الوسيلة التكنولوجية الحديثة تحولت فى يد البعض إلى أداة للتدمير والعقاب سواء بنسف أحد طرفى المحادثة عندما يضغط أو يفتح الخط، أو بقطع الخطوط الهاتفية تشديدًا للحصار، كما فرض الحصار البدنى الهاتف وسيلة اتصال وحيدة كأمر واقع.

وشهدت استخدامات الهاتف استخدامات مسيئة وتوظيفًا لأهداف سياسية، ولم يختلف فى ذلك بعض الصحفيين عن السياسيين.

وبالرغم من الإجراءات التى تتخذها الحكومات لتأمين الخطوط منعًا للتنصت إلا أن هذه الإجراءات تصبح عديمة الجدوى عندما يقدم أحد طرفى المحادثة على كشف ما جرى فيها ضاربًا عرض الحائط بسرية الاتصالات، لذا فقد تهددت علاقات دبلوماسية بين الدول بالقطيعة.

تأكيدًا لرفضه التورط فى عملية السلام فى الشرق الأوسط والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية رفض الرئيس الأمريكى جورج بوش بعد يومين من استلامه الرئاسة فى العشرين من يناير ٢٠٠١م الرد على اتصال هاتفى من رئيس وزراء إسرائيل (السابق) إيهود باراك الذى سعى إلى إطلاعه على نتائج المفاوضات التى كانت تجرى وقتها فى طابا مع الجانب الفلسطينى، وأحال بوش المكالمة على وزير خارجيته كولن باول. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية ريتشارد باوتشر: إن الإدارة لن تتدخل بشكل مباشر فى المفاوضات. مبررًا بذلك رفض بوش تلقى مكالمة باراك.

وبعد مكالمة باراك قرر بوش عدم إعطاء رقم تليفونه المباشر إلى المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين.

لكن «دبلوماسية الهاتف» لا تكون مفيدة فى التعامل مع قضايا معقدة مثل النزاع الإسرائيلى العربى، الأمر الذى أجمع عليه وزراء خارجية الولايات المتحدة السابقون هنرى كيسنجر وجورج شولتز ووارين كريستوفر ومادلين أولبرايت خلال لقاء جمع بينهم - بعد تولى جورج بوش الرئاسة - فى مجلس العلاقات الخارجية بنيويورك حيث انتقدوا بوش لاستغنائه عن خدمات منسق عملية السلام دينيس روس، واعتماد الهاتف بديلاً فى التعامل مع عملية السلام خلال اللقاء أكد كريستوفر وأولبرايت أن هذه الخطوة خاطئة وهذا الملف ليس بالإمكان أو المناسب التعامل معه من خلال اتصالات هاتفية عبر البحار.

رئيس آخر رفض الرد على اتصال هاتفى لكن لأسباب أخرى وهى الاحتجاج، فقد كشف الصينيون فى مايو ١٩٩٥م رفض الرئيس (السابق) جيانج تسه مين التحدث هاتفيًا مع الرئيس الأمريكى (السابق) بل كلينتون - الذى بادر بطلبه - فى احتجاج على قصف القوات الأمريكية سفارة الصين فى بلجراد خلال العمليات العسكرية فى الشهر السابق ضد القوات الصربية.

أما إسرائيل فقد حولت التكنولوجيا الحديثة من أداة لخدمة الإنسان إلى أداة تدمير، حيث استخدمت الهاتف النقال (المحمول) أداة لنسف قادة حركة حماس عبر تفخيخ الهاتف وتفجيره فى وجه صاحبه بمجرد فتح الخط لتلقى مكالمة من خلال دائرة مغلقة يتم التحكم فيها عن بعد، ومن أشهر العمليات فى هذا التحول عملية اغتيال المهندس يحيى عياش فى غزة عام ١٩٩٦م. لكن اكتشاف هذه الأداة جعل القادة الفلسطينيين أكثر حرصًا بعد ذلك.

واستخدمت حكومة إسرائيل - أيضًا - برئاسة شارون فى إبريل ٢٠٠٢م قطع خط الهاتف عن عرفات كإجراء جديد لتشديد الحصار عليه، وحرمانه - تحت الحصار - من الاستفادة من الهاتف فى اتصالاته السياسية، وهو ما انتقده رئيس وزراء السويد جويدان بيرسون الذى أعلن فى مؤتمر صحفى بالعاصمة ستوكهولم أنه لا يتمكن من الاتصال بعرفات لقطع خط الهاتف عنه.

المباحثات الهاتفية كانت أمرًا واقعًا فرضته إسرائيل بدلاً من الحوار المباشر بين وزراء فلسطينيين ورئيس الحكومة البريطانية تونى بلير ووزير خارجيته جاك سترو، بعدما منعتهم الحكومة الإسرائيلية فى يناير ٢٠٠٣م من السفر إلى لندن للمشاركة فى مؤتمر نظمته الحكومة البريطانية حول سبل دفع عملية السلام على المسار الفلسطينى الإسرائيلى.

ولم يقتصر الاستخدامُ السيئ للهاتف على الحكومات، بل تورط فى ذلك صحفيون، فقد استغل صحفيون الهاتف لإجراء مقابلات صحفية، لكن البعض أساء استخدام الوسيلة وحاول توظيفها لخدمة أغراض سياسية تكشف عن انحياز سافر، ومن هؤلاء مراسلة محطة «سى إن إن» الأمريكية كريستيان أمانبور التى استغلت حصار الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات فى رام الله وحاجته إلى إيصال رأيه إلى الرأى العام الأمريكى لتسأله عبر الهاتف: عما إذا كان سيتخذ إجراءات ضد الناشطين الفلسطينيين؟ فى محاولة خبيثة لتحميله المسئولية فى استمرار الحصار وربط إنهائه بخطوات يتخذها ضد الناشطين! الأمر الذى دفع عرفات لاستنكار السؤال وإغلاق الهاتف فى وجهها.

صحفى أمريكى آخر استخدم الهاتف استخدامًا سيئًا، فقد تعرض الرئيس الفنزويلى هوجو شافيز - فى يناير ٢٠٠٣م - لخدعة، حيث اتصلت به محطة إذاعية فى ميامى بولاية فلوريدا وأوهمه الصحفى هنريك سانتوس أنه يتحدث إلى الرئيس الكوبى فيديل كاسترو، وبالفعل كان الصوت هو صوت كاسترو، لكنه عبارة عن خليط متقن الترتيب من تسجيلات خطابية سابقة.

نفس الصحفى كرر فعلته مرة أخرى فى يونيو من نفس العام لكن هذه المرة مع كاسترو، فقد اتصلت المحطة بكاسترو وادعى سانتوس أنه الرئيس الفنزويلى هوجو شافيز صديق كاسترو الحميم، وانطلق كاسترو فى الحديث للاطمئنان على الأوضاع فى فنزويلا معبرًا عن الحسرة على ما آلت إليه الأوضاع فى العراق ووصف الرئيس العراقى المخلوع صدام حسين بأنه كان صديقًا حميمًا.

وعندما قاطع الصحفى كاسترو بالإعلان عن هويته الحقيقية لنطلق كاسترو فى سبه ووصفه بأنه: ابن.... وحقير وابن عاهرة.

ومنذ إبريل ٢٠٠٢م وبسبب كاسترو بدا رؤساء الدول أكثر حرصًا فى محادثاتهم الهاتفية مع نظرائهم، فحديث حر فى مكالمة هاتفية يضع صاحبه فى موقف حرج أمام العالم. هذا ما فعله الرئيس الكوبى فيديل كاسترو بالرئيس المكسيكى فنسنت فوكس الذى تحدث إلى كاسترو عن أسباب عدم دعوته لحضوره قمة الدول الأمريكية بالمكسيك فى الشهر السابق نتيجة تحفظات أمريكية، ونصح الرئيس المكسيكى نظيره الكوبى خلال الاتصال بعدم مهاجمة الولايات المتحدة ورئيسها جورج بوش.

كاسترو فجر قنبلة فى وجه فوكس بإعلانه على الملأ تسجيلاً للمحادثة - خلال مؤتمر صحفى بهافانا - وربما كان دافع كاسترو لفعل ذلك ما يعد إهانة وجهها فوكس إليه لحل أزمة حضوره القمة حيث اقترح - وفقًا للمحادثة الهاتفية - أن يحضر كاسترو القمة فى الصباح ويصحبه فوكس إلى الغداء وبعدها يعود إلى كوبا.

واعترف كاسترو خلال المؤتمر الصحفى بأنه أقدم على فعل مشين وخرق الأعراف الدبلوماسية والعرف السائد بين الرؤساء بسرية الاتصالات، كما اعترف بأن هذا الفعل قد يتسبب فى قطع العلاقات الدبلوماسية، لكنه عبر عن قناعته بأن العلاقات الأخوية والتاريخية بين الشعبين ستبقى إلى الأبد.. وربما لذلك لم يقطع فوكس العلاقات الدبلوماسية.

كاسترو أيضًا استخدم قطع الاتصالات الهاتفية أيضًا أداة من أدوات السياسة الخارجية للضغط على الطرف الآخر، فقد قررت الحكومة الكوبية فى ديسمبر ٢٠٠٠م عدم استقبال المكالمات الهاتفية القادمة من الولايات المتحدة ردًا على رفض الشركات الأمريكية دفع ١٠٪ ضريبة من حصيلة تحصيل قيمة المكالمات.

بعض الرؤساء ابتعد عن استخدام الهاتف لعدم الإيقاع به، وحتى قبل شيوع الهاتف النقال (المحمول) طارد هاجس رصد الاتصالات الهاتفية وتحديد مكان المتحدث وقصفه، الرئيس العراقى المخلوع صدام حسين، فقد كشف تقرير أمريكى فى أكتوبر ٢٠٠٤م - بعد غزو العراق وإلقاء القبض عليه - أن صدام لم يستخدم الهاتف (السلكى) منذ غزوه الكويت عام ١٩٩٠م سوى مرتين!

وبعض السياسيين لم يستخدم الهاتف لإجراء مباحثات فقط، بل للغناء أيضًا فى تصرف مجاملة يوحى بالعلاقات الودية، فقد كشفت وزيرة الخارجية الأمريكية (السابقة) مادلين أولبرايت قبل ترك منصبها بأسبوعين فى يناير ٢٠٠١م أن رئيس الوزراء الروسى (الأسبق) يفجينى بريماكوف ووزير الخارجية (السابق) إيجور إيفانوف اتصلا بها عشية بدء العام ٢٠٠٠م لتهنئتها بعيد رأس السنة الجديدة وغنيا لها على الهاتف إحدى أغنيات عيد الميلاد.



التعـــويضـــات
بين ثقافة الحرص على تحصيلها
أو التســـاهل فيهـــا

قائمة ضحايا الطائرة المصرية التى أسقطت قبالة السواحل الأمريكية عام ١٩٩٩..
الأمريكيون يتذكرون ضحاياهم ويطالبون بالتعويض..!

التعويض.. أحد تبعات اعتراف طرف بارتكاب خطأ أو جريمة مؤثمة في القانون الدولي حيال طرف آخر، كما يعد أحد نتائج الاعتذار وتسوية المشكلات التي تترتب على ذاك الخطأ أو تلك الجريمة. ولسد الباب أمام التعويض لا تقدم أطراف على الاعتراف بالخطأ، وفي بعض الحالات يعترف العالم وتصدر قرارات من مجلس الأمن الدولي بدعم حقوق أطراف في التعويض، لكن لا يتم تنفيذها. لكن في حالات أخرى - وبدون قرار دولي - تجبر أطراف أطرافًا أخرى على دفع تعويضات تحت ضغوط أو نتيجة لابتزاز أو في استعراض للقوة، فالولايات المتحدة لا تدفع تعويضات عن أخطائها بينما تجبر آخرين على دفعها لها أو لأطراف أخرى.

ويعد حق اللاجئين الفلسطينيين (١٩٤٨م) في التعويض هو الحالة الصارخة في العلاقات الدولية التي يدعمها قرار دولي رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٩م، ولم ينفذ بسبب رفض إسرائيل التنفيذ؛ كون التنفيذ يعني اعترافًا منها بجريمة الطرد والتشريد وارتكاب المذابح ضد الفلسطينيين لدفعهم للخروج.

كما أن أشهر حالة تعويض مستديمة هي إجبار ألمانيا بعد الحرب العالمية على دفع تعويضات لإسرائيل واليهود عن ضحايا النازية في المحارق وفي أعمال السخرة.

ويشهد النزاع العربي الإسرائيلي وعملية التسوية أفظع أشكال قلب للحقائق تجعل المعتدي ضحية والمعتدى عليه هو الجاني، فإسرائيل تربط تسوية تعويضات اللاجئين الفلسطينية بتسوية قضية - أو بالأحرى مزاعم - حقوق اليهود المهاجرين من الدول العربية إلى إسرائيل بعد ١٩٤٨م!! ما يعني في النهاية حصول اللاجئين الفلسطينيين على حقهم في التعويض من ميزانيات الحكومات العربية، بدلاً من إسرائيل، في عملية مقايضة التسويات!!!

في مقابل إسرائيل؛ فإن مواقف الدول العربية تدعو للرثاء وتعكس غياب ثقافة الحرص على رد الاعتبار «والثأر المشروع» من المعتدي، ومظاهره الشرعية المقبولة دوليًا وقانونيًا، هي التعويض منه عن جرائم ارتكبها بحقها، بينما هي التي تدفع تعويضات، فليس هناك دولة عربية طلبت من دول الاستعمار تعويضًا

عن فترة الاحتلال ونهب الثروات، ولا طلبت من إسرائيل تعويضًا عن الاحتلال والاعتداء على السيادة باستثناء مصر وفق المادة الثانية من معاهدة السلام ١٩٧٩م، ولبنان التى أعدت ملفًا لمطالبة إسرائيل بالتعويض عن غزوها وتدمير بنيتها التحتية (١٩٨٢م إلى ٢٠٠٠م).

وحتى فى حالة مصر فإن مطلبها يقف عند حد المطالبة، ولم تتحرك المادة الثانية من المعاهدة الخاصة بتعويض مصر عن استنزاف إسرائيل ثروات سيناء من النفط والمعادن خلال احتلالها نحو التنفيذ، كما أن مطلب لبنان لا يوجد من يدعمه تفاوضيًا أو قانونيًا أو سياسيًا.

وحتى أيضًا فى الحالة المصرية فإن إسرائيل فاجأت مصر بطلبها تعويضات للمهاجرين اليهود منها إلى إسرائيل (وورثتهم) منذ عام ١٩٤٨م عن ممتلكات تركوها خلفهم فى مصر، وربطت تحريك المادة الثانية بتسوية «متبادلة» للتعويضات على الجانبين.

■ اللاجئون الفلسطينيون:

لا توجد فى المجتمع الدولى حالة استحقاق للتعويض مدعومة بقرار من مجلس الأمن والقانون الدولى وباعتراف وتأييد دولى بما فى ذلك تأييد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مثل حالة اللاجئين الفلسطينيين، فقد صدر فى العام ١٩٤٩م القرار ١٩٤ الذى أكد حق اللاجئين الفلسطينيين بعد ١٩٤٨م والذين يقدر عددهم وقتها بنحو ٨٧٥ ألف نسمة فى العودة والتعويض عما أصابهم من تشريد وتنكيل ومصادرة ممتلكات من جانب إسرائيل التى أعلنت قيامها فى العام السابق. وترفض إسرائيل - فى إطار رفضها كل القرارات الدولية الخاصة بالنزاع العربى الإسرائيلى - الاعتراف بحقوق اللاجئين سواء فى العودة أو التعويض.

وتشير بعض التقديرات إلى حق اللاجئين الفلسطينيين الجماعى فى التعويض فى ما بين ٢١٠ مليارات إلى ٢٥٠ مليار دولار، وحق كل أسرة فلسطينية من ستة أفراد فى الحصول على ٤٦٢ ألف دولار حتى عام ٢٠٠٠م تزيد إلى ٥٠٦ آلاف دولار حتى عام ٢٠٠٤م حسب تقديرات منظمات حقوق الإنسان المعنية.

وحتى بعد بدء عملية السلام فى مدريد فى أكتوبر ١٩٩١م وانعقاد اجتماعات اللجان المنبثقة عن المفاوضات متعددة الأطراف (ومنها لجنة اللاجئين) فى

موسكو عام ١٩٩٤م ترفض إسرائيل القبول بالقرار ١٩٤ كأساس للتسوية فى هذا الموضوع. ومن ثم أجلت ـ بموافقة منظمة التحرير الفلسطينية ـ البحث فى موضوع اللاجئين إلى مفاوضات التسوية النهائية.

وحينما بدأ ـ بعد منتصف عام ١٩٩٩م ـ الحديث عن تسوية نهائية بدأ معه الحديث عن «التوطين»، وتسربت أنباء عن أفكار ومشروعات لإنشاء صندوق تموله دول عربية نفطية!! والدول المانحة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربى لتمويل عملية التوطين التى رفضتها دول عربية تستضيف اللاجئين منذ عام ١٩٤٨م وفى مقدمتها لبنان لإخلال التوطين بالتركيبة السكانية، ومن ثم بتركيبة الحكم فى لبنان.

أما الأردن فقد ردت على هذه المقترحات فى سبتمبر ١٩٩٩م بكشف المفاوض الأردنى أحمد القطنانى عن أن الجانب الأردنى كان قد أعد مذكرة تفصيلية لطرحها فى الوقت المناسب تطالب بالتعويض عن المبالغ التى أنفقتها حكومات بلاده على اللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨م، وحدد الرقم التراكمى ـ للإنفاق بنحو خمسة مليارات دولار.

وتعرضت الولايات المتحدة مرتين لهجوم إسرائيلى عنيف الأول عام ١٩٩١م ـ قبل عقد مؤتمر مدريد ـ حينما أعلنت الإدارة الأمريكية ثوابت موقفها فى عملية التسوية المرتقبة، ومنها القرارات الدولية ذات الصلة، ومن بين هذه القرارات القرار ١٩٤. والثانى عام ١٩٩٩م حينما أعلن الرئيس الأمريكى بيل كلينتون فى مؤتمر صحفى مشترك مع الرئيس المصرى حسنى مبارك فى واشنطن، حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة، برغم أنه ربط ذلك بأمن إسرائيل قبل أن يتراجع.

واستفز اللاجئين الفلسطينيين عام ٢٠٠٢م استطلاع رأى، قيل إنه أجرى على عينات عشوائية منهم لحساب مركز دراسات فى رام الله بالضفة الغربية، وزعم موافقة الأغلبية من اللاجئين على التعويض والتوطين، وردت على هذا الاستطلاع استطلاعات مقابلة أكدت تمسك الغالبية الساحقة من الشعب الفلسطينى بحق العودة والقرار ١٩٤ ورفضهم مقايضة الممتلكات وحق العودة بمساعدات مالية.

ووسط حالة الغيبوبة والتقصير من الجانب العربى، والتزييف والتدليس من

الجانب الإسرائيلى وقلب الحقائق من الجانب الأمريكى، برز محام يهودى شريف فى لندن يدعى دانيال جرينبرج استفزه هذا التضليل فى قضية اللاجئين ليكتب مقالاً فى صحيفة «جويش كرونيكل» البريطانية الأسبوعية ليفند دعاوى التزييف وليطالب بأحقية الفلسطينيين فى الحصول على تعويضات من إسرائيل لما تعرضوا له من مأس وتشريد وفقدان لأملاكهم ولفرض حالة اللجوء عليهم منذ عام ١٩٤٨م أسوة بضحايا النازية من اليهود.

■ مزاعم يهودية بالحق فى تعويض!

فاجأت إسرائيل والجاليات اليهودية فى الولايات المتحدة ودول أوربية الفلسطينيين والعرب فى خضم الحديث عن القرار ١٩٤ وحق الفلسطينيين فى العودة أو التعويض، بحملة منظمة سياسية وإعلامية تتحدث عن حق يهود الدول العربية الذين هاجروا إلى إسرائيل فى الحصول على تعويضات بزعم إجبارهم على الرحيل والاستيلاء على ممتلكاتهم! كجزء من صفقة يتم فى إطارها تسوية موضوع التعويضات المتبادلة، فيما يعد موقفًا تفاوضيًا لإجهاض التحرك الفلسطينى والعربى ولإضعاف الموقف العربى التفاوضى، ولتقليل قيمة التعويض الذى قد يحصل الفلسطينيون عليه فى حالة ما إذا قبلت إسرائيل فى المستقبل مبدأ التعويض، وذلك بخصم التعويضات المستحقة - زعمًا - لليهود من التعويضات المستحقة للفلسطينيين، ومن ثم تصبح مسألة تعويض اللاجئين الفلسطينيين مشكلة عربية فلسطينية وليست مشكلة إسرائيلية فلسطينية!!

ولا يخلو الحديث عن تعويض اليهود من خداع وتدليس وتضليل فى يهود هاجروا من الدول العربية اختيارًا، وكل مهاجر إلى إسرائيل احتل منزل فلسطينى واستولى على أرض فلسطينى وممتلكاته، كما أن هدف إسرائيل من هذا الطرح هو إخلاء مسئولياتها من مأساة اللاجئين.

وفى محاولة لتكريس فكرة تعويض اليهود، بدأ مجلس اليهود العالمى واللوبى اليهودى فى نيويورك حملة علاقات عامة فى يونية عام ١٩٩٩م لهذا الغرض، وعقد ممثلو جاليات يهودية اجتماعًا فى القدس المحتلة خلال نفس الشهر لتدشين حملة مطالبة بالتعويض، وزعم دايلان ستاينبرج المدير التنفيذى للمجلس استحقاق اليهود العرب من العراق وحتى المغرب تعويضات تقدر بمليارات من الدولارات، ووزع الاتحاد الأمريكى لليهود الشرقيين (السفارديم)

٧٥ ألف استمارة استطلاع عليهم؛ لتسجيل ما زعموا أنها ممتلكات لهم فى الدول العربية لإجراء تقدير مبدئى للخسائر المزعومة، وهو إجراء لم يقدم على فعله - للأسف - أصحاب الحق.

أكثر من ذلك هدد المجلس والمنظمات وأفراد من اليهود بإقامة دعاوى قضائية ضد الدول العربية أمام محاكم أمريكية وأوربية؛ لإجبار الحكومات العربية على دفع التعويضات المزعومة وسط تهديد بالحجز على ممتلكات هذه الحكومات بالخارج، وجند اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة منظمات أمريكية وأعضاء فى الكونجرس لدعم هذه الحملة.

وبالفعل - ووسط غياب رد فعل عربى وتحرك قانونى مقابل من أصحاب الحق - شرع اليهود فى إقامة الدعاوى، ويبلغ عدد القضايا المنظورة أمام القضاء المصرى التى أقامها إسرائيليون من اليهود (المصريين سابقًا) نحو ٦٧ قضية تعويض تزعم استيلاء الحكومة بعد ثورة يوليو ١٩٥٢م على ممتلكاتهم ومن بينها منزل الرئيس الراحل أنور السادات بالجيزة. وقد فتح شهية هؤلاء لإقامة الدعاوى، حصول ورثة يهودى يدعى ألبرت ميادزيجر على حكم قضائى عام ١٩٩٠م يقضى بأحقيتهم فى ملكية فندق «سيسل» التاريخى بالإسكندرية، لكن الحكومة عادت وقدمت للقضاء أدلة على أن كل المستندات التى قدمها الورثة مزيفة.

المهم نجحت الحملة اليهودية والإسرائيلية فى الحصول من الرئيس الأمريكى بيل كلينتون فى يوليو ٢٠٠٠م - تحت الابتزاز على نحو ما ذكرنا سالفًا - على موقف أمريكى يربط بين ما أسماه بـ«مساعدة اللاجئين الفلسطينيين» - دون إشارة إلى القرار ١٩٤ أو إلى حقهم فى التعويض أو العودة - وبين دفع الحكومات العربية تعويضات للإسرائيليين الذين غادروا البلدان العربية بعد عام ١٩٤٨م!! وبينما تتم مساعدة الفلسطينيين اللاجئين - حسب رؤية كلينتون - من خلال «صندوق دولى» تدفع الحكومات العربية من خزائنها تعويضات مزعومة عن خسائر مزعومة!!

رؤية كلينتون هذه دفعت المؤتمر اليهودى العالمى إلى عقد مؤتمر فى نيويورك فى ديسمبر عام ٢٠٠٠م ركز فى مطالبه بالتعويض على مصر والعراق داعيًا حكومة البلدين إلى تسديد ٦.٥ مليار دولار، والمثير أن المؤتمر دعا الفلسطينيين

فى المفاوضات إلى تسهيل هذه المهمة بحيث أصبح على الضحايا ـ هذه المرة ـ أن يساعدوا الجانى فى الحصول على تعويض!!

وفى خطوة تنفيذية توضح وضع إسرائيل واللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة قضية تعويض اليهود المهاجرين من الدول العربية على جدول الأعمال؛ لابتزاز الدول العربية؛ ولضرب قضية حقوق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة والتعويض، أعلن المجلس اليهودى العالمى فى أكتوبر عام ٢٠٠٢م تشكيل ما أسماه «هيئة العدالة لليهود من الدول العربية» مهمتها طرح موضوع «اللاجئين» اليهود من الدول العربية إلى إسرائيل!! على الأجندة الدولية لفرضها على مفاوضات السلام للنزاع العربى الإسرائيلى كجزء من التوصل إلى تسوية للنزاع.

ومن المثير أن اليهود سجلوا انتصارين بسهم عربى خلال شهر سبتمبر عام ٢٠٠٤م، الأول: بإعلان الرئيس الليبى معمر القذافى تعهده بدفع تعويضات لليهود الليبيين الذين «أجبروا» ـ فى اعتراف نادر من رئيس عربى ـ على ترك منازلهم بسبب الصراع العربى الإسرائيلى! والثانى: بحث وزير خارجية إسرائيل سيلفن شالوم مع رئيس حكومة العراق المؤقتة إياد علاوى ـ خلال لقاء قصير على هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك ـ مسألة «تدفئة العلاقات» ودفع تعويضات للإسرائيليين من يهود العراق الذين هاجروا منه منذ عام ١٩٤٨م.

وقد شجعت حالة «الغيبوبة» والتقصير التى تنتاب أصحاب الحق من العرب على سير الإسرائيليين إلى ما هو أبعد، فدخل اليهود أفرادًا ـ وبصفتهم الشخصية ـ على خط المطالبة بالتعويض، فطالبت عائلة يهودية الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات فى فبراير عام ٢٠٠١م بتعويض قدره ١٥ مليون دولار بسبب مصرع ابنها فى رام الله خلال المواجهات بين جيش الاحتلال والمقاومة!! وأقامت شركة «أوتوبيسات» إسرائيلية دعوى أمام المحاكم الإسرائيلية فى أغسطس عام ٢٠٠٢م تطالب السلطة الفلسطينية بتعويضات قدرها ٤٠٠ مليون شيكل عن خسائرها فى عمليات التفجير الاستشهادية التى نفذها فلسطينيون!! وأمر قاض فيدرالى أمريكى فى يناير عام ٢٠٠٤م بدفع حركة «حماس» (١١٦) مليون دولار تعويضًا لوفاة أمريكى وزوجته الإسرائيلية قرب الضفة الغربية عام ١٩٩٦م خلال المواجهات، وتضم القائمة مطالبات عديدة بتعويضات مماثلة دون أى خجل من حقيقة أن الاحتلال هو أصل البلاء وأن المقاومة مشروعة.

■ المطالب العربية والدولية من إسرائيل بالتعويض بين الرفض والإذعان:

تعددت المطالب العربية والدولية الأخرى من إسرائيل بالتعويض لأسباب مختلفة، وتباينت ردود الفعل الإسرائيلية بين الرفض - في مواجهة المطالب العربية بطبيعة الحال - إلى الإذعان الاضطرارى فى مواجهة مطالب الدول الأخرى.

فمنذ قيام إسرائيل عام ١٩٤٨م، اعتدت حكوماتها المتعاقبة على أراضى دول عربية فقد احتلت أراضى مصرية وسورية وأردنية فى عام ١٩٦٧م، وغزت واحتلت لبنان عام ١٩٨٢م، وضربت تونس مرتين عامى ١٩٨٥م، ١٩٨٧م، ومن قبل العراق فى يونية عام ١٩٨١م، والطائرة المدنية الليبية فى فبراير عام ١٩٧٣م، وطلبت دول عربية - شفويًا - تعويضًا من إسرائيل لكنها - مدعومة بالولايات المتحدة - ترفض الاستجابة إلى طلبات من هذا النوع، بالرغم من أن أغلب ضحايا عمليات الاحتلال والعدوان كانوا من المدنيين - على العكس من مزاعمها - وفى نفس الوقت فإن بعض المعتدى عليهم من العرب لم يطلب تعويضًا ربما خجلاً!!

فبخلاف الملف المصرى أعدت لبنان عام ٢٠٠٠م ملفًا كاملاً؛ لمطالبة إسرائيل بتعويضات قدرتها الحكومة اللبنانية بنحو خمسين مليار دولار للمؤسسات المدمرة و٧٠٤ ملايين دولار للمدنيين.

وترفض إسرائيل كذلك طلبات الاتحاد الأوربى، منها دفع تعويضات تتصل بالنزاع العربى الإسرائيلى، فقد رفضت إسرائيل طلب دول الاتحاد فى يناير عام ٢٠٠٢م منها تعويضات قدرها ١٧,٣ مليون يورو و١٥,٣ مليون دولار بسبب تدميرها منشآت ومؤسسات تم إنشاؤها فى الأراضى الفلسطينية بتمويل أوربى. كما رفضت فى نفس التوقيت طلب فرنسا منها تعويضات عن خسائر مشروعات مولتها فى الأراضى الفلسطينية، وأدان الاتحاد تصميم إسرائيل على ضرب المشروعات الاقتصادية؛ حيث كون لا علاقة بين هذه المشروعات وبين ما تدعيه من مقاومة للإرهاب، مما يكشف زيف ادعاءاتها.

لكن إسرائيل - فى مرات - نادرة تدفع تعويضات اضطرارية لحسابات سياسية معينة تتعلق بمصالحها، فقد دفعت فى مايو عام ٢٠٠١م نحو ستمائة ألف دولار

لتركيا بسبب حدوث تسرب فى خزانات الوقود لـ «خمس عشرة» طائرة فانتوم (إف ـ ٤ ـ إيه) كانت تركيا أرسلتها إلى إسرائيل؛ لإجراء عمليات صيانة لها، فقد جاء دفع التعويضات فى هذه الحالة؛ لإنقاذ سمعة صناعة الطيران فيها.

كما دفعت إسرائيل ٣٥٠ مليون دولار للصين فى فبراير عام ٢٠٠٢م تعويضًا عن قرارها إلغاء صفقة بيع أجهزة رادار إسرائيلية للصين يتم تركيبها على طائرات روسية الصنع، وذلك بعدما اضطرت إسرائيل إلى إلغائها بسبب تهديد الولايات المتحدة لها بتخفيض المعونات الاقتصادية إذا تم تنفيذ هذه الصفقة.

■ مطالب المصريين بالتعويض:

يطالب المصريون كلاً من بريطانيا وإسرائيل بالتعويض: الأول عن فترة الاستعمار (١٨٨٢م ـ ١٩٥٦م) واستغلال قناة السويس، والثانى عن فترة احتلالها سيناء (١٩٦٧م ـ ١٩٨٢م).

بالنسبة لإسرائيل فقد أقرت معاهدة السلام بين الطرفين لعام ١٩٧٩م المادة الثانية مبدأ حق مصر فى الحصول على تعويض من إسرائيل عن استغلالها ثروات سيناء خلال فترة الاحتلال، خصوصًا النفط، على أن يتم ذلك من خلال مفاوضات مباشرة لمناقشة المطالب المصرية فى إطار لجنة تم الاتفاق فى حينه على تشكيلها لهذا الغرض. ولا تزال إسرائيل تماطل حتى الآن فى تنفيذ هذا البند من المعاهدة.

لكنّ المصريين أعدوا ملفات ومستندات لدعم مطلبهم وحقهم فى التعويض. وقامت وزارات النفط والتعدين والصناعة والملاحة البحرية والجهات المعنية بإعداد ملف متكامل يضم عمليات التخريب التى طالت المؤسسات التى كانت بسيناء قبل عام ١٩٦٧م وتقدير حجم عمليات استنزاف ثروات سيناء خاصة حقول النفط والثروات المعدنية، وقدرت التعويضات بنحو ٢,٥ مليار دولار حسب أسعار عام ٢٠٠١م.

ولا تكتفى إسرائيل بعدم تنفيذ المادة الثانية من المعاهدة بل تثير مقابل ذلك مزاعم حول حق اليهود المصريين الذين هاجروا إليها منذ عام ١٩٤٨م فى تعويض عن ممتلكات تركوها وراءهم وتمت مصادرتها، وتربط المطالب المصرية بتسوية مماثلة لهؤلاء اليهود وورثتهم، وقدمت تفسيرًا مصطنعًا للمادة الثانية

من المعاهدة يدعى أنها تقضى بتسوية «متبادلة» بين مصر وإسرائيل حول حق كل طرف فى التعويض!!

ويخلاف قضية التعويضات عن نهب ثروات سيناء، تعددت القضايا ضد إسرائيل فى المحاكم المصرية للمطالبة بدفعها تعويضات لأسباب متعددة أقامها أفراد أغلبهم محامون وهيئات غير حكومية. فأقام مواطنون قضايا لمطالبة إسرائيل بتسليم دير السلطان بالقدس التابع للكنيسة القبطية إليها، وكانت سلطات الاحتلال قد استولت عليه بعد عدوان عام ١٩٦٧م وطردت منه الرهبان المصريين وسلمته للرهبان الأحباش الذين نقلوا تبعيته إلى الكنيسة الأثيوبية التى كانت قد انفصلت عن كنيسة الإسكندرية.

ومنذ تكشفت جرائم قتل الأسرى المصريين فى حربى ٥٦ و١٩٦٧م فى أغسطس عام ١٩٩٥م أقيمت دعاوى بالتعويض ضد رئيس الوزراء الإسرائيلى إسحاق رابين، وظلت القضايا تتداول حتى الآن ضد كل رئيس وزراء إسرائيلى. وأقام محامون دعاوى ضد رئيس حكومة إسرائيل بنيامين نيتنياهو فى سبتمبر عام ١٩٩٧م تطالبه بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن قيام مستوطنة يهودية بالإساءة إلى الدين الإسلامى وسيدنا محمد ﷺ.

بالنسبة لبريطانيا فلم تفكر أية حكومة مصرية منذ ثورة يوليو عام ١٩٥٢م فى مطالبة بريطانيا بالتعويض عن نهب ثروات البلاد خلال فترة الاستعمار، واقتصرت المطالب على دعاوى رفعها أشخاص وهيئات غير حكومية.

ومن أشهر هذه الدعاوى تلك التى طالب فيها أمين عز الدين مؤرخ الحركة العمالية المصرية - داعمًا طلبه بالوثائق - بريطانيا عام ١٩٩٢م بتعويضات قدرها مليار جنيه إسترلينى، ودعا فيها الحكومة المصرية إلى تحريك الدعوى أمام المحاكم البريطانية. وتتعلق القضية بقيام بريطانيا خلال سنوات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤م - ١٩١٨م) بحشد مليون وسبعين ألف مصرى للعمل فى فيالق العمل والنقل، وألحقتهم بخدمة قواتها المقاتلة فى شرق المتوسط ومصر، وعلى الجبهة الغربية فى أوربا وسالونيك باليونان وفلسطين والعراق.

واستند الطلب إلى مطالبة بريطانيا نفسها الاتحاد السوفيتى السابق عام ١٩٤٦م بتعويض عمال السكك الحديدية البريطانية الذين كانوا يشتغلون فى

روسيا القيصرية وأممت ثورة أكتوبر عام ١٩١٧م شركاتهم مما أدى إلى فقدان العمال وظائفهم.

وفي نوبة صحيان أخرى متأخرة تذكر المصريون الدمار الذي لحق ببورسعيد خلال العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦م، وأعلن نائب بورسعيد في مجلس الشعب البدري فرغلي في أكتوبر عام ٢٠٠٣م بدء إجراءات تأسيس جمعية أهلية لمطالبة كل من فرنسا وبريطانيا بدفع تعويضات لبورسعيد قدرها ١٥ مليار دولار. وطالب فرغلي الحكومة المصرية بتحريك الدعوى أمام محكمة العدل الدولية لإصدار قرار ملزم. ومن الغريب أن فرغلي استبعد الطرف الثالث في العدوان وهو إسرائيل، لكنه برر ذلك بأنه كنائب لبورسعيد يطالب بتعويضات لبورسعيد التي دمرها البريطانيون والفرنسيون، أما الإسرائيليون فقد وقفوا في سيناء وانسحبوا بضغط من الولايات المتحدة.

ومن المثير في مثل هذه القضايا أن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لم يعطِ اهتمامًا لمسألة التعويضات، لا عن الاستعمار أو عن العدوان الثلاثي أو عن استغلال قناة السويس، فهو على سبيل المثال لم يطالب بعد تأميم القناة بالحصول على ودائعها في البنوك الغربية والتي تقدر بحسابات اليوم بنحو ٨٠ مليار فرنك فرنسي، فقد كان ناصر مهتمًا بالمغزى السياسي وهو إنهاء الاستعمار، وتأميم القناة.

■ إسرائيل تحصل على تعويض!

بخلاف مطالبها من دول عربية وأجنبية تعويضات نجحت إسرائيل في ست حالات شهيرة في الحصول على تعويضات لها كدولة ولمواطنيها من اليهود، وفي واحدة منها حصلت إسرائيل على تعويضات من دولتين عربيتين هما مصر والعراق!

في الحالة الأولى الأشهر حصلت «دولة» إسرائيل على تعويضات من حكومات ألمانيا ـ بعد الحرب العالمية الثانية ـ بسبب المحارق النازية واضطهاد النظام الهتلري لليهود في الدول التي غزاها بلغت حتى عام ٢٠٠٠م نحو ٤,٢ مليار دولار ولا تزال ألمانيا تدفع حتى الآن.

ومن ألمانيا أيضًا نجحت إسرائيل عام ١٩٩٩م في الحصول على تعويضات

لليهود (وورثتهم) الذين استخدمتهم حكومة النازى فى أعمال سخرة خلال الحرب الثانية، بعد مفاوضات استمرت قرابة خمسين عامًا، حيث توصل الطرفان إلى تسوية تقضى بدفع الشركات الصناعية الألمانية تعويضًا يقدر بنحو ٥,٢ مليار دولار. كما حصلت إسرائيل من سويسرا ـ فى الحالة الثالثة ـ على تعويضات مماثلة تقدر بنحو ٢,٤ مليار دولار، كما نجحت الضغوط الإسرائيلية واليهودية فى يناير عام ٢٠٠١م فى الحصول من النمسا على تعهد بدفع تعويضات لليهود النمساويين الذين تضرروا من العهد النازى تقدر بنحو ٥,٢ مليار شلن نمساوى أى ما يعادل ٣٦٠ مليون دولار. فى إشارة إلى استمرار الملاحقات والابتزاز.

ومن مصر حصلت إسرائيل عام ١٩٨٧م على تعويضات لأسر الضحايا الستة الذين كان الجندى المصرى سليمان خاطر قد قتلهم عام ١٩٨٥م فى سيناء على شاطئ خليج العقبة تحت ضغوط نفسية بسبب ممارسات إسرائيل ضد الفلسطينيين.

وبينما دفعت مصر تعويضات لأسر الضحايا فى «حادثة سليمان خاطر»، لم تطلب مصر تعويضًا من إسرائيل عن جريمة قتل ثلاثة من جنود الشرطة المصرية فى رفح فى الثامن عشر من نوفمبر عام ٢٠٠٤م بنيران دبابة إسرائيلية على الجانب الآخر من الحدود، بالرغم من أن وجود الدبابة على بعد عشرين مترًا (موقع إطلاق النيران) من الحدود يعد مخالفة لمعاهدة السلام التى نصت على وجود تسليح خفيف على بعد ٢ كيلو متر من الحدود بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، وتوجيه النيران صوب الأراضى المصرية ومعرفة إسرائيل السابقة بأن هذه المنطقة المقابلة على الحدود ذات تواجد شرطى محدود التسليح.

وقررت الحكومة المصرية من جانبها تعويض أسر الشهداء الثلاثة بتقديم ٧٠ ألف جنيه لأسرة كل شهيد، ومنح كل أسرة معاش الشهيد، وتعيين عدد من أبناء كل أسرة من أجل إعالتهم، ومنحهم أيضًا أوسمة الاستحقاق، وتسفير والدى كل شهيد لأداء فريضة الحج على نفقة وزارة الداخلية.. على سبيل التعويض! أما أسر الشهداء فقد أقامت دعاوى من جانبها للمطالبة بدفع إسرائيل تعويضات قدرت بنحو ٥٠٠ مليون جنيه.

■ ضحايا الغزو العراقى للكويت:

اتخذ مجلس الأمن الدولى عقب الغزو العراقى للكويت فى الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠م قرارات عدة تتعلق بدعوة العراق للانسحاب، وبفرض عقوبات اقتصادية، وبإنشاء صندوق لتعويض المتضررين من الغزو سواء من الكويتيين أو الأجانب ممن فقدوا وظائفهم أو ممتلكاتهم واضطروا لمغادرة الكويت فى ظروف صعبة.

وفتحت الأمم المتحدة الباب - بعد تحرير الكويت فى فبراير عام ١٩٩١م - أمام تلقى الصندوق - مقره جنيف - طلبات المتضررين بالتعويض مدعومة بمستندات دالة على استحقاقهم التعويض، وقسمت الأمم المتحدة طالبى التعويض إلى فئات كل منها يستحق تعويضًا محددًا. وتوافد على وزارات العمل فى حكومات دول عديدة فى العالم طالبو التعويض، والتى أحالتها بدورها إلى المنظمة الدولية.

وكشفت بعض المطالبات عن حالات نصب كثيرة حيث كان بينها مطالبات من أشخاص غادروا الكويت قبل الغزو، الأمر الذى جعل الصندوق نفسه يوصف بأنه عملية نصب غير مسبوقة لسرقة ثروات بلد، وعزز هذا التكهن تلقى الأمم المتحدة مطالبات حتى عام ٢٠٠٠م، والإعلان عن مهلة خمس سنوات أخرى (تنتهى عام ٢٠٠٥م) للمتضررين للتقدم بمطالبات مدعومة بمستندات دالة على استحقاقهم! فى حالة نادرة فُرض فيها على الجانى دفع التعويض قسرًا من أرصدته المالية المجمدة بالخارج، والتى تم تحويل جزء كبير منها للصندوق لتمويل دفع التعويضات، الأمر الذى يثير التساؤل حول الجدية والحسم التى انتابت مجلس الأمن فى هذه الحالة بينما هناك قرار ١٩٤ (منذ عام ١٩٤٨م لم يحصل على حظه من التنفيذ؟!).

وفى عكس الاتجاه سار رئيس الدائرة السياسية فى منظمة التحرير الفلسطينية فاروق قدومى فطالب حكومة الكويت فى سبتمبر ١٩٩٩م بتعويضات لصالح الفلسطينيين المتضررين من قرارها طردهم ردًا على فهم موقف الرئيس عرفات من الغزو على أنه تأييد لقرار صدام حسين غزو الكويت. وبطبيعة الحال لم يحصل الفلسطينيون المتضررون على تعويض.

أما إسرائيل فقد سارت فى نفس الاتجاه - الصحيح -!! وقدمت إلى صندوق

التعويضات التابع للأمم المتحدة طلبات تعويضات عن أضرار لحقت بها من جراء إسقاط نظام صدام حسين صواريخ سكاد على أراضيها، وبالفعل أقر الصندوق في إبريل عام ١٩٩٩م تعويضًا قدره ٣١,٥ مليون دولار لصالح ٦٨ شركة إسرائيلية منها نحو ٢٦١ ألف دولار لصالح ١٣ فردًا.

أما في حالة مصر وبالرغم من أحقية شركات وأشخاص في التعويض ـ حسب القواعد المعمول بها ـ فقد ضاع حق إحدى شركات النسيج في خمسة ملايين كتعويض بسبب إهمال الصندوق وتسببه في ضياع المستندات التي قدمتها الشركة. وبالرغم من اعتراف رئيس لجنة التعويضات في جنيف مايكل روبن في أكتوبر عام ٢٠٠٤م بضياع المستندات إلا أنه رفض إعادة النظر في الطلب أو حتى التحقيق مع المهملين باللجنة الذين تسببوا في ضياع المستندات!! كما ذهبت مذكرة قدمتها الحكومة المصرية ـ بناء على شكوى الشركة ـ إلى الأمم المتحدة في هذا الشأن إلى خزائنها من الأدراج.

■ ضحايا «لوكيربي» ـ «يوتا» ـ «لابيل»

ظلت السلطات الليبية والرئيس الليبي معمر القذافي ينكران لسنوات طويلة الاتهامات التي وجهت إلى ليبيا بالتورط في قتل الشرطية البريطانية إيفون فلتشر أمام السفارة الليبية بلندن عام ١٩٨٤م، وفي تفجير ملهى «لابيل» في برلين بألمانيا عام ١٩٨٦م، والطائرة الأمريكية فوق بلدة «لوكيربي» بأسكتلندا في ديسمبر عام ١٩٨٨م والطائرة الفرنسية «يوتا» فوق صحراء النيجر في سبتمبر عام ١٩٨٩م.

وبعد سنوات من الإصرار الأمريكي ـ البريطاني ـ الفرنسي ـ الألماني على اتهام ليبيا وتورطها في الحادث، دفعت ليبيا تعويضًا لأسرة الشرطية البريطانية، ثم أعربت في مطلع عام ٢٠٠٢م عن استعدادها لدفع تعويضات لأسر ضحايا التفجيرات بشرط إعفائها من المسئولية القانونية، وذلك بعد أن أدانت محكمة أسكتلندية عقدت جلساتها في لاهاي ـ بناء على اقتراح من الجامعة العربية عام ١٩٩٥م لفك الحصار الاقتصادي المفروض على ليبيا منذ عام ١٩٩١م ـ أحد المتهمين الليبيين (عبد الباسط المقراحي).

وخاضت ليبيا مفاوضات سرية مع بريطانيا والولايات المتحدة أسفرت عن

موافقتها على دفع ٢,٧ مليار دولار تعويضًا لأسر ٢٧٠ شخصًا ضحايا لوكيربى بواقع عشرة ملايين دولار لأسرة كل ضحية فى تقدير مالى أذهل العالم تقدم الحكومات العربية أقل من ٠,٠٠١٪ منه إلى أسر ضحايا من مواطنيها إن اعترفت أصلاً بأخطائها.

ومن المثير أنه بالرغم من إطلاق وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية مايك أوبريان اتهامه للقذافى (بالتورط فى الماضى فى نشاطات إرهابية) من على الأراضى الليبية فى سرت فى أغسطس عام ٢٠٠٢م إلا أن ذلك لم يمنع القذافى من استقباله، ولم يمنع وزير خارجيته عبد الرحمن شلقم من إعلان استعداد ليبيا لبحث طلب الأمم المتحدة منها تحمل المسئولية تنفيذًا لقرارى مجلس الأمن ٧٤٨ و٨٨٣.

لكن تنفيذ هذه الصفقة اصطدم بتهديد فرنسا بتعطيلها ما لم تتم تسوية مماثلة لأسر ضحايا الطائرة «يوتا» (١٧٠ شخصًا)، ونجحت فرنسا بالفعل فى سبتمبر عام ٢٠٠٣م فى تأخير صدور قرار مجلس الأمن برفع العقوبات المفروضة على ليبيا، وهددت باستخدام حق النقض (الفيتو)، فأجبرت ليبيا على الدخول فى مفاوضات بشكل عاجل مع الحكومة الفرنسية لرفع قيمة التعويضات بعدما هالها وأذهلها قيمة التعويضات التى تقدمها ليبيا للضحايا البريطانيين والأمريكيين وضآلتها بالنسبة للفرنسيين وجاء الإعلان الليبى على لسان سفيرها فى لندن محمد الزوى الذى أعلن رسميًا استعداد ليبيا لدفع رقم معقول للفرنسيين. وقررت ليبيا دفع ١٧٠ مليون دولار بعدما كانت قد تعهدت بدفع ٣٤,٦ مليون دولار فقط.

ولا تزال هذه التسوية تلقى بظلالها على العلاقات الفرنسية الليبية حيث تشعر فرنسا بأنها لم تلق جزاء حتى مقابل موقفها من أجل رفع العقوبات عن ليبيا، فقد أغلقت فرنسا ملف «يوتا» أولاً مقابل ٣٠٠ ألف دولار تعويضًا لأسرة كل ضحية، ثم فوجئت بأن ليبيا تدفع عشرة ملايين دولار لأسرة كل ضحية.. بريطانى وأمريكى!!

ولم تترك ألمانيا بدورها حقوق ضحايا تفجير ملهى «لابيل»، ولأن ألمانيا لا تملك مقعدًا دائمًا فى مجلس الأمن ولا تملك «فيتو» فلم تنجح فى تعطيل صفقتى تسوية «لوكيربى»، و«يوتا» حتى تتم تسوية قضية ضحاياها؛ لذا أخذت

المفاوضات مع ليبيا وقتًا أطول. وتوصل الطرفان فى أغسطس عام ٢٠٠٤م إلى اتفاق لتعويض الضحايا حاولت الولايات المتحدة تعطيله؛ كون اثنين من ضحايا الملهى كانا جنديين أمريكيين.

أما ليبيا فقد فشلت بالطبع فى الحصول على تعويضات من الولايات المتحدة لضحاياها فى الغارات الأمريكية العدوانية التى شنتها أمريكا عليها فى إبريل عام ١٩٨٦م، والتى أودت بحياة ٤١ قتيلاً بينهم ابنة العقيد القذافى بالتبنى إلى جانب ٢٢٦ جريحًا ودمرت عدة مبانٍ بينها منزل للعقيد الليبى فى طرابلس. واكتفت ليبيا بوضع طلبها التعويض على أجندة اجتماعات مجلس الجامعة العربية منذ ١٩٨٦م وحتى الآن!

■ ضحايا العبودية والاستعمار:

مع بدء الألفية الثالثة وفى إطار شيوع الحديث عن حوار الثقافات والحضارات، وهوجة الحديث عن التسامح، واعتذار الكنيسة الكاثوليكية بالفاتيكان للأرثوذكس فى شرق أوربا عن أعمال اضطهاد، ولليهود عما أسموه «صمت» الفاتيكان عن محارق النازية، طرحت الدول الإفريقية مطلبها اعتذار الولايات المتحدة والدول الغربية الاستعمارية لشعوب ودول المستعمرات السابقة وتعويضهم عما لاقوه من عذاب وما عاشوه من مآس بسبب العبودية التى مارسوها والاستعمار الذى فرضوه عليهم.

وبدأ الحديث عن التعويض وعن العبودية والاستعمار فى القمة الأوربية الإفريقية التى استضافتها القاهرة فى إبريل عام ٢٠٠٠م، ولم يلق الطلب اهتمام الدول الأوربية التى استقبلت الحديث فى هذا الموضوع بعدم اكتراث ومبالاة. واقترح العقيد الليبى معمر القذافى إنشاء مشروع كمشروع «مارشال»: لإعادة إعمار أوربا بعد الحرب العالمية الثانية لتعويض الشعوب الإفريقية عن استغلال ثرواتها خلال فترة الاستعمار. وطرح الرئيس الجنوب إفريقى تابو مبيكى الموضوع خلال زيارته لبريطانيا إلا أن الحكومة البريطانية عارضت دفع تعويضات عن سنوات الاستعمار.

وجاءت أول استجابة دولية وغربية لطلب دفع تعويضات لشعوب المستعمرات اعتذارًا عن العبودية فى مارس عام ٢٠٠١م من جانب السيدة مارى روبنسون

رئيسة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حيث فتحت ملف العبودية على المستوى الدولى ودعت الولايات المتحدة وبريطانيا وبقية الدول الأوربية لتحمل مسئولياتها عن العبودية والاستعمار ودفع تعويضات للدول المتضررة، وأعلنت أنها ستتبنى هذا الأمر فى المؤتمر الدولى لمناهضة العنصرية والتمييز الذى كان من المزمع عقده فى مدينة ديربان بجنوب إفريقيا خلال نهاية أغسطس وأوائل سبتمبر من نفس العام.

وأثار هذا الاقتراح لدى الدول الغربية ردة فعل عنيفة وأعلنت رفضها ـ من حيث المبدأ ـ هذا الاقتراح مع استعدادها للتعبير فقط عن مسئوليتها عما حدث «منذ قرون» من تهجير لسكان فى بعض المستعمرات السابقة.

ويعود رد الفعل العنيف إلى كون قانون العقوبات الدولى يعتبر العبودية جريمة ضد الإنسانية، ومن ثم فإن تقديم تعويضات يعنى اعترافًا بالجريمة وما يترتب عليها من أعباء سياسية وقانونية فضلاً عن الأعباء الأخلاقية والمالية، ولذلك أيضًا هدد الاتحاد الأوربى روبنسون بمقاطعة مؤتمر ديربان أو الاكتفاء بإرسال موظفين عاديين لتمثيل حكوماتهم وليس مسئولين رسميين فى حالة إصرارها على وضع هذا الاقتراح على جدول أعمال المؤتمر.

وبالفعل تم استبعاد الاقتراح من جدول أعمال المؤتمر خلال اجتماع عقده ممثلو ١٨١ دولة فى جنيف فى يوليو عام ٢٠٠١م للتحضير للمؤتمر حيث أعلن دبلوماسيون أمريكيون صراحة رفض الولايات المتحدة دفع أى تعويض عن ممارسة العبودية التى عانى الأفارقة منها فى الماضى.

ولاقى الوفد الأمريكى فى جنيف موافقة ضمنية من السكرتير العام للأمم المتحدة كوفى أنان ونقلوا عنه ـ بعد اجتماعهم به بمنزل سفير إسرائيل لدى المقر الأوربى للأمم المتحدة فى جنيف ـ دعوته لتركيز المؤتمر على الوضع الراهن والمستقبل وليس على الماضى.

لكنّ عدم طرح الاقتراح على جدول الأعمال لم يمنع الدول الإفريقية من طرح الموضوع كجزء من خطابها السياسى فى المؤتمر، وبالنسبة لمصر فقد وصف وزير خارجيتها ورئيس وفدها فى المؤتمر أحمد ماهر الموقف الأمريكى من الاقتراح بأنه «مؤسف» ويؤكد نظرته المعايير المزدوجة، وتبنت مصر ـ فى المؤتمر ـ الدعوة إلى ضرورة وجود نوع من التعويض لدول المستعمرات السابقة من جانب دول الاستعمار.

لكن اختراقًا قد حدث للموقف الإفريقى المصمم على ضرورة الاعتذار والتعويض لضحايا العبودية والاستعمار، فقد فاجأ الرئيس السنغالى عبد الله واد ـ الذى احتلت فرنسا بلاده ـ أشقاءه الأفارقة بإعلانه أن «التفكير فى التعويض عن العبودية عبثى ومهين»! الأمر الذى أثار ردة فعل عنيفة ضده دفعت عليون تينى السكرتير التنفيذى للملتقى الإفريقى للدفاع عن حقوق الإنسان إلى وصف تصريحات واد بأنها: «فضيحة وإهانة لإفريقيا».

وانتهت كل المحاولات ـ الداعية إلى الاعتراف بجريمة العبودية ومآسى الاستعمار والاعتذار عنها وتعويض الضحايا ـ بالفشل، واكتفى بيان مناهضة العنصرية بالقول: «إن المؤتمر ـ بما فيه من جناة وضحايا ـ يعترف ويدين بشدة المعاناة الجماعية التى سببتها تجارة الرق.. فى الماضى». دون تحمل أحد للمسئولية!

لكن ليبيا وإيطاليا نجحتا فى تقديم تجربة فريدة، وإن جاءت جزئية، فى هذا المجال، فقد توصل البلدان عام ١٩٩٨م إلى بيان مشترك عبرت فيه إيطاليا عن اعتذار محدود لليبيا عن سنوات الاستعمار (١٩١١م ـ ١٩٤٣م) واعترفت تبعًا لذلك بحق ليبيا فى التعويض عن الأضرار التى تكبدها المواطنون الليبيون خلال هذه السنوات، ومن بين أشكال التعويض «الوعد» بالتعاون مع السلطات الليبية على إزالة حقول الألغام التى زرعتها الدول المتحاربة ـ ومنها إيطاليا دولة الاحتلال ـ فى الحرب العالمية الثانية والتى أودت بحياة الآلاف من الضحايا والمعاقين.

لكن شيئًا من هذا الوعد لم ينفذ بشكل كامل مما دفع الليبيين فى الذكرى التسعين للاحتلال فى أكتوبر عام ٢٠٠١م إلى دعوة إيطاليا للبدء فى المطالبات بالتعويض، وفى أكتوبر من كل عام ـ بعد الاعتذار ـ تطالب المؤتمرات الشعبية واللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجى (وزارة الخارجية) بالتعويض، وفى إحدى المرات فى عام ٢٠٠٣م هدد العقيد القذافى بطرد الشركات الإيطالية العاملة فى ليبيا فى مجال النفط بدفع التعويضات إذا لم يتم تنفيذ اتفاق عام ١٩٩٨م. لكن تهديدًا كهذا لم ينفذ أيضًا أما مصر فلم تطلب رسميًّا تعويضات من بريطانيا وألمانيا عن الأضرار التى تتسبب فيها الألغام التى تم زرعها فى الصحراء الغربية خلال الحرب العالمية الثانية وحرب العلمين والتى تقدر بنحو ١٧ مليون لغم!

ضحايا حروب التطهير العرقي من المسلمين في أوربا تحركوا جزئيًا في اتجاه طلب التعويض، فبعد استيفاء الأصول القانونية لطلب التعويض بإعلان حكومة صرب البوسنة في أكتوبر عام ٢٠٠٤م اعترافها «رسميًا» بارتكاب الصرب جريمة قتل ثمانية آلاف مسلم أثناء استيلائهم على مدينة سريبرينيتسا شرق البوسنة في يوليو عام ١٩٩٥م، واعتذارها لأقارب الضحايا، أعلن «اتحاد أمهات الضحايا» تقديم شكوى إلى المحكمة الدستورية لجمهورية البوسنة ضد صرب البوسنة وجمهورية صربيا والجبل الأسود تطالب بتعويض قدره مليارا دولار.

■ ضحايا هجمات ١١ سبتمبر:

عقب هجمات ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م الإرهابية خصصت الحكومة الفيدرالية الأمريكية ميزانية لضحايا الهجمات، وقدر مكتب الميزانية بالكونجرس الأمريكي التعويضات بنحو ستة مليارات دولار، إلى جانب التعويضات الأخرى التي سيحصل عليها كل من أسر الضحايا والمصابين من البرامج الحكومية الأخرى، وخطط التأمين والمعاشات التي تضعها الحكومة، ومن شركات الطيران أو مركز التجارة العالمي وشركات التأمين، وقدر المحامي كينيث فاينبرج المسئول عن ميزانية التعويضات نصيب أسرة كل ضحية بنحو ١,٦ مليون دولار في المتوسط منها ٥٠٠ ألف دولار - كحد أدنى - للأسر التي فقدت عائلها، و٣٠٠ ألف دولار - كحد أدنى - لأسر الضحايا غير المتزوجين من الميزانية الحكومية المخصصة لهذا الغرض، أي ما يمثل ١٦٪ من قيمة التعويض الذي دفعته ليبيا لأسرة كل ضحية أمريكي وبريطاني في حادثة «لوكيربي»!!

لكن هذه القيمة زادت إلى الضعف تقريبًا، فبعد ثلاث سنوات ذكر التقرير الأمريكي حول تعويض الضحايا الصادر في نوفمبر عام ٢٠٠٤م أن إجمالي التعويض من الحكومة وغيرها بلغ نحو ٣٨ مليار دولار منها ٨,٧ مليار لأسر الضحايا، حيث حصلت أسرة كل ضحية على مبلغ قدره ٣,١ مليون دولار أي نحو ثلث قيمة التعويض المدفوعة من ليبيا لأسرة كل ضحية في حادثة لوكيربي، بينما حصل أصحاب المتاجر والشركات بالمركز المنهار على ٢٣,٣ مليار، بينما حصلت عناصر إغاثة المصابين وأسر الضحايا منهم على الباقي.

لكن تنفيذ ١٩ عربيًا أغلبهم سعوديون هجمات ١١ سبتمبر فتح بابًا آخر

للمطالبة بالتعويض، حيث أقام نحو ٣٠٠ من أسر الضحايا دعاوى قضائية ضد الحكومة السعودية وهيئات تابعة لها للمطالبة بتعويضات، ولا يزال الجدل القانونى محتدمًا حول مدى إلزام الحكومة السعودية بدفع تعويض؛ كون السعودية وهيئاتها غير مسئولين عن قيام أفراد يحملون جنسيتها بهذه الجريمة، فضلاً عن أنه لم يصدر أمر من أى جهة سعودية لهؤلاء للقيام بتنفيذ هذه الجريمة.

ومقارنة التعويضات المطلوبة من السعودية بالتعويضات التى دفعتها الحكومة الأمريكية والهيئات الأمريكية لأسر الضحايا والمصابين (٣٨ مليار دولار)، توضح أن هذه المطالبات دخلت إلى حيز السياسة والابتزاز حيث طالبت أسر الضحايا بدفع السعودية والهيئات التابعة لها (٢ تريليون دولار) بزعم أن هذه الهيئات ساعدت أسامة بن لادن وشبكته فى تنفيذ هذه الجريمة الإرهابية!!. وهذه الهيئات هى: مؤسسة البركة للاستثمار والتنمية، والبنك الأهلى التجارى، وبنك فيصل الإسلامى، ومؤسسة الراجحى للاستثمار والصرافة، والبركة للصرافة، ودار المال الإسلامى، وبنك الشمال الإسلامى ومجموعة بن لادن للمقاولات، إلى جانب مؤسسات خيرية منها: الصندوق الدولى للأعمال الخيرية، وهيئة الإغاثة الإسلامية الدولية، ومؤسسة سابل للخير، ورابطة العالم الإسلامى، ومؤسسة الحرمين الإسلامية، والجمعية العالمية للشباب الإسلامى.

■ أمريكا لا تدفع تعويضات للغير بل تفرضها عليهم!

لا تدفع الولايات المتحدة الأمريكية تعويضًا للغير عن أخطاء وجرائم يؤثمها القانون الدولى ارتكبتها بحقهم، فالقانون الأمريكى يجعل من المستحيل على أجنبى الفوز فى مطالبه منها بالتعويض سواء عن حالات إصابة أو الموت، ومن ثم فلا الحكومة الفيدرالية الأمريكية تدفع ولا القضاء الأمريكى يحكم بالتعويض.

فقد رفضت الولايات المتحدة مطالب مواطنى بنما بدفع تعويضات لهم عن الغزو الأمريكى لبلدهم عام ١٩٨٩م بعد الكشف عن مذابح ارتكبها الجنود الأمريكيون خلال عملية الغزو، وفى عام ١٩٩٩م رفضت الحكومة والقضاء تعويض صاحب مصنع «الشفاء» للأدوية بالخرطوم عن تدمير الولايات المتحدة للمصنع فى غارة جوية استهدفته فى أغسطس عام ١٩٩٨م حتى بعد ثبوت كذب المزاعم الأمريكية بأن المصنع ينتج مواد تستخدم فى صناعة أسلحة كيماوية.

ورفضت الإدارة الأمريكية فى يوليو عام ٢٠٠٠م طلب كوريا الشمالية دفع مليار دولار تعويضًا لها عن توقفها عن تصدير الصواريخ بناء على طلب الولايات المتحدة منها ذلك، وذلك بحجة أنه لا ينبغى دفع تعويض لموافقة كوريا الشمالية على التوقف عن أنشطة كان ينبغى ألا يقوموا بها أصلاً. وفى يوليو عام ٢٠٠١م أدانت الصين رفض الكونجرس طلبها تعويضًا عن قيام طائرة تجسس بانتهاك سيادتها وأراضيها. وهبطت اضطراريًا فى بكين.

أسوأ من ذلك رفض القضاء الأمريكى فى يوليو عام ٢٠٠٣م دفع تعويضات للمواطنين الكينيين الذين فقدوا ذويهم أو تأثرت أعمالهم بسبب حادث انفجار السفارة الأمريكية فى نيروبى عام ١٩٩٨م، وبعض المطالبين من ذوى من كانوا يقومون بأعمال الأمن والحراسة بالسفارة!! وجاء الرفض بحجة أن المسئولية لا تقع على الولايات المتحدة لأن السفارة أرض أجنبية مما يعنى إحالة المطالبين إلى حكومة كينيا!!

ورفضت الولايات المتحدة دفع تعويضات لمسلمين وعرب أجانب ضحايا الاعتداءات من جانب السلطات والأفراد بعد ١١ سبتمبر، فقد رفضت على سبيل المثال دفع تعويضات للمواطن المصرى عبد الله حجازى عن احتجازه فى يناير عام ٢٠٠٢م ولمدة شهر على ذمة التحقيقات فى أحداث ١١ سبتمبر بعد القبض عليه بزعم حيازة جهاز تنصت على اتصالات الطيارين بعد ثبوت كذب ادعاءات عامل بالفندق الذى كان يقيم فيه حجازى فى نيويورك، وظهور مالك الجهاز وهو طيار كان يقيم فى نفس الفندق. كما رفض القضاء الأمريكى فى أكتوبر عام ٢٠٠٤م دعوى التعويض التى أقامها حجازى ضد السلطات الأمريكية!

أما المرة النادرة التى اعترفت فيها الولايات المتحدة بارتكاب جريمة «بطريق الخطأ»، وقررت فيها دفع تعويض؛ فقد جاءت بسبب كشف الإعلام هذه الجريمة التى لم تستطع الولايات المتحدة إخفاءها، فقد كانت القوات الأمريكية فى أفغانستان قد شنت غارة جوية فى فبراير عام ٢٠٠٢م على قرية هزار قدام جنوب البلاد زعمت معلوماتها الاستخباراتية وجود مقاتلين تابعين للقاعدة وحركة طالبان فيها وقتل فى الغارة ٢٧ مدنيًا أفغانيًا.

وحتى فى هذه الحالة جاء التعويض غير لائق إنسانيًا أو أخلاقيًا ويعكس تمييزًا عنصريًا فقد قررت الولايات المتحدة دفع ألف دولار فقط عن رأس كل ضحية لذويه.

لكن الإدارة الأمريكية والقضاء الأمريكي لا يشعر بالازدواجية أو بالخجل عندما يقرران من جانب واحد فرض دفع تعويضات على طرف ثان لصالح طرف ثالث!! ففي سبتمبر عام ٢٠٠٠م قضت محكمة مانهاتن على الزعيم السابق لصرب البوسنة رادوفان كارادجتش بدفع تعويض قدره ٤,٧ مليارات دولار لأسر ضحايا عمليات الإبادة الجماعية التي ارتكبها ضد مسلمي وكروات البوسنة.

وبينما رفضت دفع تعويضات لكوريا الشمالية، أعلنت الولايات المتحدة على لسان سفيرها في اليابان توماس فولي تأييدها حق كوريا الشمالية في الحصول على تعويضات من اليابان مقابل تطبيع العلاقات بين البلدين. وعاد القضاء الأمريكي في يوليو ٢٠٠٢م ليصدر حكمًا على جنرالين سابقين بالجيش السلفادوري بإلزامهما بدفع ٥٤ مليون دولار لضحايا التعذيب خلال الحرب الأهلية في البلاد.

ولصالحها أيضًا فقد فرضت الولايات المتحدة على سوريا في فبراير عام ١٩٩٩م تعويضًا قدره نصف مليون دولار عن حادث الاعتداء على السفارة الأمريكية بدمشق من جانب متظاهرين ضد الاعتداءات الأمريكية المتكررة على العراق ـ وقتها.

وعلى العكس من ذلك تتساهل الولايات المتحدة في حقوقها في التعويضات عندما تكون إسرائيل هي المطلوب منها السداد. فإلى جانب تورط الإدارة الأمريكية برئاسة ليندون جونسون عام ١٩٦٧م في إخفاء حقائق نسف إسرائيل السفينة الأمريكية «ليبرتي» في البحر المتوسط وسقوط ٣٤ ضابطًا أمريكيًا قتيلاً و١٧١ مصابًا ضحايا الاعتداء، لم تطالب الإدارات المتعاقبة إسرائيل بدفع تعويضات، سواء للاعتداء على مصالح أمريكية أو لأسر الضحايا والمصابين!!

في نفس الوقت تحفل الساحة الأمريكية بالعديد من قضايا التعويضات لأسباب غير سياسية، ففي يونية ٢٠٠١م أصدرت إحدى المحاكم الأمريكية حكمًا بإلزام أشهر شركات صناعة التبغ بدفع ثلاثة مليارات دولار تعويضًا لأحد المدخنين الذي أصيب بسرطان قاتل بسبب التدخين بعد اتهام الشركة بعدم وضع تحذيرات كافية من أضرار التدخين على منتجاتها، وشجع هذا الحكم الآلاف من

المدخنين على إقامة دعاوى مماثلة أمام القضاء فى العديد من الولايات الأمريكية، الأمر الذى اعتبرته الشركات خطوة مدمرة للاقتصاد الأمريكى حيث بلغ حجم المطالبات بالتعويض نحو ٢٠٠ مليار دولار.

وفي إبريل ٢٠٠١م أصدرت هيئة المحلفين فى مدينة بالتيمور حكمًا يقضى بدفع مليون دولار للمواطن إدوارد ستاجر ونصف مليون دولار لزوجته بسبب الأضرار التى لحقت بهما من جراء قيام أحد الأطباء يدعى ديفيد جولد شتاين بتقصير العضو التناسلى للزوج عن طريق الخطأ خلال عملية جراحية لإصلاح خلل فيه.



التوبيخ
من دواوين الحكومات
إلى السياسة الدولية



رئيس وزراء روسيا إيجور جيدار بعدما تعرض للتوبيخ فى البرلمان بسبب برامجه الإصلاحية !!

التوبيخ أو (اللوم) هو نقد لشخص (مسئول) أو مؤسسة بسبب تقصير فى أداء واجبات، وعادة ما يوجه من مسئول أو رئيس أعلى إلى مرءوسيه بسبب ضرر لحق بالمصلحة العامة نتيجة لهذا التقصير، وتتراوح شدة التوبيخ حسب درجة التقصير.

وشاع التوبيخ أو اللوم فى العلاقات الدولية بعدما انتقل من دواوين الحكومات إلى السياسة واستخدم ساسة التوبيخ أداة للفت النظر إلى خطأ أو جريمة كرد فعل على عمل قام به صاحبه واستحق التركيز على فعلته دون الحط من كرامته، وبعض الدول وضعت قانونًا لتنظيم عملية توجيه «توبيخ» إلى المسئولين.

وتعددت دوافع وأسباب التوبيخ إما بسبب كشف أسرار أو الاختلاف فى الموقف من قضايا دولية أو إقليمية أو تجاوز حدود الوظيفة أو إخفاء المعلومات، كما شهدت السياسة الدولية توبيخًا اضطراريًا لاحتواء خسائر سياسية أو للخروج عن البروتوكول، وأيضًا بسبب رسائل غرامية.

لكن أسوأ استخدام للتوبيخ ـ المسجل باسم إسرائيل ـ هو استخدام التوبيخ عقوبة بديلة للسجن أو الطرد من الخدمة للجنود المخالفين للقانون مرتكبى جرائم ضد الإنسانية بحق الشعب الفلسطينى.

■ توبيخ الرئيس الأمريكى!

يعد الرئيس الأمريكى جورج بوش من أكثر الرؤساء الأمريكيين تعرضًا للتوبيخ، غير أن مصدره لم يكن داخليًا بل خارجيًا، بسبب أخطاء جسيمة ارتكبها فى سياسته الخارجية، وبطبيعة الحال من يقدر على توبيخ الرئيس الأمريكى علنًا على تصرف أقدم عليه سوى إسرائيل! بوش كان قد أسرع فى ظل ثورة الغضب العربية والإسلامية بعد احتلال بغداد فى ٩ إبريل ٢٠٠٣م وبدء مظاهر المقاومة المسلحة فورًا إلى دغدغة المشاعر العربية والإسلامية، ولم يجد إلا القضية الفلسطينية، فأطلق تصريحًا فى الثامن عشر من نفس الشهر جدد فيه رؤيته لحل النزاع القائم على أساس: دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل وزج إلى

تصريحه عبارة «انسحاب إسرائيل من الأراضى الفلسطينية»؛ لإرضاء العرب، فما كان من الرئيس الإسرائيلى موشيه قصاب سوى توبيخه علنًا بسبب إقدامه على التصريح بذلك علنًا، ووصف التصريح بأنه «غير لائق لأن أشياء من هذا القبيل تقال سرًا وليس علنًا».

وفى انعكاس لعدم الرضا عن سياسته الخارجية وانتهاز الفرصة للتعبير عن ذلك انتهز رئيس لجنة اختيار الفائز بجائزة نوبل السنوية للسلام جونار بيرج فرصة الإعلان عن فوز الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر بجائزة نوبل للعام ٢٠٠٢م والإشادة بجهوده فى صنع السلام فى مناطق توتر عدة بالعالم، لكى يعرج على الرئيس بوش ويوبخ السياسة الأمريكية فى عهده مقارنة بسياسة كارتر الذى وجه بدوره توبيخًا شديدًا لبوش فى نوفمبر ٢٠٠٥ متهمًا إدارته بالانحطاط بالمعايير الأخلاقية للسياسة الأمريكية.

حتى سلوك بوش الشخصى وأسلوبه فى التعامل مع الحملة الانتخابية كمرشح للحزب الجمهورى قبل انتخابه رئيسًا كان سببًا لتوبيخه من جانب والدته باربرا بوش وهو ما كشف عنه والده الرئيس الأسبق جورج بوش الأب فى حديث تليفزيونى بعد انتخابات ابنه فى نوفمبر ٢٠٠٠م حيث أعلن أن أمه كانت تتابعه عن كثب لدرجة توبيخه أحيانًا على لا مبالاته الظاهرة.

■ التوبيخ عقوبة مخففة.. إسرائيل نموذجًا!

استخدمت إسرائيل التوبيخ عقوبة لجنودها على ممارسات اضطرت للاعتراف بارتكاب جنودها لها - إزاء انكشافها أمام العالم - وذلك فى محاولة للتهرب من تطبيق القانون الدولى وتجنب اتهامها بارتكاب جنودها فى الأراضى الفلسطينية المحتلة جرائم ضد الإنسانية، ولكى تظهر أمام العالم فى صورة دولة متحضرة تعاقب جنودها على ممارسات خارج القانون!

فمن الابتكارات الإسرائيلية توجيه ما أسمته - من إبداعاتها - تهمة التوبيخ إلى قائد موقع جيش الاحتلال فى شارع الشهداء بقطاع غزة بسبب قتل جنوده الطفل الفلسطينى محمد الدرة فى ديسمبر ٢٠٠٠م، بعدما حاولت خداع العالم بأن الطفل قتل برصاص فلسطينى، ودرجت حكومة إسرائيل على توجيه هذه التهمة إلى العسكريين المخالفين للقواعد القانونية فنال الجنرال يائيل نافيه قائد

الفرقة المنتشرة فى غزة نصيبه بدعوى «تجاوز مهامه» بكشفه فى تصريحات صحفية فى إبريل ٢٠٠١م أن جيش الاحتلال سيبقى فى قطاع غزة لعدة أشهر.

وأصبحت تهمة التوبيخ هى العقوبة التى قرر جيش الاحتلال اختيارها لتجاوز أو للتغطية على جرائمه، فعقوبة قيام جندى إسرائيلى فى يوليو ٢٠٠٢م بقتل أربعة فلسطينيين (مدرس وثلاثة أطفال من تلاميذه) هى التوبيخ، وكذلك عقوبة فتح النار على سوق فى جنين بالضفة الغربية أودى بحياة أم وطفليها من جراء إطلاق دبابة قذيفتين على رواد السوق! الأمر الذى بات تشجيعًا للجنود على ارتكاب الجرائم دون خوف من عقاب.

وانتقلت العدوى إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وحصل الطرفان على حق استغلال البدعة الإسرائيلية، فعلى إثر تفجر فضيحة تعذيب وانتهاك آدمية المعتقلين والمعتقلات العراقيات فى سجن أبو غريب فى إبريل ٢٠٠٤ أعلن مسئول فى سلطة التحالف المحتل للعراق أن ستة ضباط أمريكيين تلقوا توبيخًا خطيًا على ما ارتكبوه من سوء معاملة للعراقيين. ثم أعلن الرئيس بوش - فى مؤتمر صحفى مشترك مع العاهل الأردنى الملك عبد الله الثانى بواشنطن فى السادس من مايو - أنه وبخ وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ليس بسبب ارتكاب هذه الجرائم ضد الإنسانية بل بسبب عدم إطلاعه على فداحة هذه الانتهاكات قبل نشر وسائل الإعلام صورًا وتقارير عنها. وفى دلالة على أن هذا التوبيخ مجرد تصريح صحف لتهدئة المشاعر والنفوس التى أثارتها هذه الفضيحة دون أى تبعات سياسية أو قانونية حرص بوش على أن رامسفيلد باق فى منصبه رافضًا الدعوات إلى إقالته أو استقالته.

كما بات التوبيخ عقوبة دولية على جرائم إسرائيلية فقد اكتفى السكرتير العام للأمم المتحدة كوفى أنان فى أكتوبر ٢٠٠٤م بتوبيخ إسرائيل - دون إدانتها - لاتهامها وكالة «أونروا» بالسماح بنقل الفلسطينيين أسلحة فى سيارات الإسعاف التابعة لها، حتى دون أن يتطرق هذا التوبيخ إلى إدانة تصرفها بنسف سيارة إسعاف تابعة «أونروا» كانت تحمل جرحى.

واكتفاء أنان بالتوبيخ ليس جديدًا فهو وبخ الأمم المتحدة نفسها بعدما قدم اعتذارًا لإسرائيل بسبب استغلال عناصر من حزب الله اللبنانى ملابس قوات حفظ السلام الدولية لتنفيذ عملية من عمليات المقاومة ضد الاحتلال فى يوليو ٢٠٠١

انتهت بأسر ثلاثة جنود إسرائيليين، فقد وبخ أنان مرءوسيه لأنهم لم يبلغوا إسرائيل بالمعلومات التى كانت بحوزتهم حول اختفاء هذه الملابس.

كما اكتفت الولايات المتحدة بتوبيخ شارون رئيس حكومة إسرائيل فى أكتوبر ٢٠٠١م برغم قوة اتهامه لها بأنها قد تضحى بإسرائيل كما ضحى الغرب بتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٩م لإرضاء هتلر. الأمر الذى يدعو للتساؤل عن رد فعل الولايات المتحدة لو كان هذا الاتهام صدر من رئيس عربى!!

■ ازدواجية المعايير:

ويعد «التوبيخ» الذى وجه إلى رامسفيلد وجنوده تدشينًا لاستخدام هذا المصطلح فى الأمور العسكرية على غرار إسرائيل، بعدما كان الاستخدام مقصورًا على الأمور السياسية الداخلية انتقل إلى السياسة الخارجية، فالمسئولون الأمريكيون وبخوا وزير الدولة الفلسطينى للشئون البرلمانية (السابق) نبيل عمرو خلال مفاوضات كامب ديفيد، فى يوليو ٢٠٠٠م بسبب إدلائه بتصريحات حول المفاوضات التى كانت إدارة كلينتون قد قررت بقاءها بعيدة عن وسائل الإعلام. وحدث التوبيخ علنيًا وعلى مرأى ومسمع من وكالات الأنباء وكاميرات القنوات التليفزيونية حيث كان عمرو يدلى بتصريحات خارج المركز الصحفى المقام على بعد أميال من منتجع كامب ديفيد، وأوفد المسئولون موظفًا هرع على الفور حيث عمرو وخاطبه أمام الجميع «أنت تكسر تعليمات اتفق عليها كلينتون وعرفات وباراك».

وحتى على مستوى التوبيخ يوجد كيل بمكيالين وازدواجية فى المعايير، فقد كان جادى بالتيانسكى المتحدث باسم باراك يصرح للصحفيين بجوار عمرو، ولم يلتفت إليه الموظف الأمريكى، وعندما نبهه الصحفيون إلى ذلك زعم الموظف أن بالتيانسكى يتجنب فى تصريحاته قضايا القمة، وحينما نبه الصحفيون إلى الازدواجية والتناقض وتساءلوا عما إذا كان الموظف يتحدث عن مبدأ يتم احترامه أم عن محتوى الحديث للصحافة؟ وتنبيهه «عمرو» إلى ذلك دون أن يستمع إليه وعدم تنبيهه المسئول الإسرائيلى وزعمه أنه يتجنب قضايا القمة دون أن يستمع إليه.. فأنهى الموظف الأمريكى الموقف دون تعليق!!

ويبدو أن هذه الواقعة دفعت الإدارة الأمريكية إلى الحرص على إظهار أنها

وسيط نزيه ومحايد، فبعد يومين طرد المسئولون الأمريكيون من مقر المفاوضات نائبة إسرائيلية هى ليمور ليفنات، ووبخها مسئول أمريكى لاستخدامها المركز الصحفى لإعلان معارضتها سياسة رئيس الوزراء (السابق) إيهود باراك، وذلك فى محاولة لإظهار الحياد بين الجانبين!

باستثناء إسرائيل لا ينجو حلفاء للولايات المتحدة من التوبيخ علنًا، ففى الثالث من فبراير عام ٢٠٠٢م وبخت مستشارة الأمن القومى كونداليزا رايس وزير خارجية بريطانيا جاك سترو علنًا بسبب تعقيبه على وصف الرئيس بوش كلاً من العراق وإيران وكوريا الشمالية بأنهم محور الشر بالقول: إن هذا الوصف سببه الانتخابات الأمريكية. وردت رايس ـ خلال مقابلة مع محطة «فوكس نيوز» ـ بالقول: «على الحلفاء الكف عن انتقاد وصف بوش للدول الثلاث، والعمل بدلاً من ذلك على إقناع هذه الدول بإجراء إصلاحات».

أما أقسى توبيخ صدر من مسئول أمريكى للحلفاء فكان ذلك الذى صدر من وزير الدفاع دونالد رامسفيلد قبل العدوان على العراق مقسمًا أوربا إلى أوربا قديمة (معارضة للتوجهات الأمريكية) وأوربا حديثة، الأمر الذى أثار أوربا القديمة والحديثة معًا ضده.

كذلك لم ينج من التوبيخ مسئولون دوليون وجدت الإدارة الأمريكية أنهم يعطلون تنفيذ إستراتيجيتها فى الشرق الأوسط، فقبل العدوان بدا من أداء كبير مفتشى الأمم المتحدة عن أسلحة الدمار الشامل المزعومة فى العراق هانز بليكس أنه يعمل وفق أجندة علمية قانونية، وليس وفق أجندة سياسية تسير باتجاه تنفيذ الخطط الأمريكية المعدة سلفًا للغزو مما قد يعطل تنفيذها، فقد كشفت مصادر دبلوماسية أوربية فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٢م ـ أى قبل ثلاثة أشهر من الغزو ـ أن وزير الخارجية كولن باول أرسل إلى بليكس رسالة يوم ١٨ ديسمبر من نفس العام أملى فيها على المسئول الدولى خطوات تسهل تنفيذ الخطط، ومنها أن يذكر فى تقريره إلى مجلس الأمن أن التقرير الذى تقدم به العراق ممتلئ بالفجوات والمعلومات القديمة والمكررة، وأن يطلب من الولايات المتحدة وبريطانيا تزويد المفتشين بمعلومات عن مواقع سرية للأسلحة العراقية على أن البيت الأبيض بعد فترة تزويد المفتشين بالمعلومات المطلوبة لإعطاء الانطباع بأن الولايات المتحدة خضعت لضغط الأمم المتحدة.

ولم تنطل الحيلة على بليكس فأرسل إلى باول رسالة عاجلة فى اليوم التالى، أبلغه فيها أنه لا داعى للقلق؛ حيث يقوم المفتشون بعملهم وفق خططهم، وزاد بليكس على ذلك فى مؤتمر صحفى بأن أمريكا لديها أقمار اصطناعية وجواسيس فى العراق. فعاد باول إلى إرسال رسالة للمسئول الدولى فى اليوم الثالث ويُّخه فيها على استخدام تعبير «جواسيس» ونبهه إلى أنه احتاج ٢٠ دقيقة لتهدئة غضب بوش من وصفه «الجواسيس».

توبيخ يمكن تسميته «توبيخًا من أجل المصلحة» لجأ إليه الرئيس بوش على المستوى الداخلى تحت ضغط الرغبة فى التقرب إلى الأقليات التي تشكل قاعدة انتخابية رئيسية للحزب الديمقراطى فى الولايات المتحدة، فوسط الجهود المبذولة لهذا الغرض فاجأه السيناتور الجمهورى ترنت لوت فى ديسمبر ٢٠٠٢م بتوجيه عبارات عنصرية معادية للسود جاءت بمثابة قنبلة كادت تنسف هذه الجهود، الأمر الذى دفع الرئيس إلى توبيخه علنًا والحزب إلى خلعه من رئاسة الغالبية الجمهورية فى مجلس الشيوخ واستبداله بآخر، بعدما اعتبر وزير الخارجية كولن باول تصريحات لوت تضر بسمعة الحزب الجمهورى.

■ التوبيـــخ الروســـى!

توبيخ بسبب التقصير والإهمال تأخر كثيرًا ذلك الذى وجهه الرئيس الروسى فلاديمير بوتين فى ديسمبر ٢٠٠١ إلى الأدميرال فياتشسلاف كورويدوف قائد الأسطول البحرى و١١ من الضباط بسبب تقصيرهم فى كارثة الغواصة النووية كورسك التى غرقت فى العام السابق بكامل طاقمها: ١١٨ جنديًا وضابطًا فى بحر بارنتس؛ حيث أنزلوا الغواصة إلى البحر وهى معبأة بالأسلحة والصواريخ وطوربيدات التفجير بما يزيد على حمولتها.

هذه الواقعة تعكس اعتماد بوتين التوبيخ عقوبة للقيادات العسكرية، فقد كان كلف الجنرال فيكتور مالينوف النائب الأول لرئيس هيئة أركان الجيش الروسى توجيه توبيخ إلى الجنرال تروشييف قائد القوات الروسية فى الشيشان فى يوليو ٢٠٠٠م بسبب تصريحات أدلى بها الأخير لا تتفق مع السياسة العامة للدولة، ومنها تخصيص مبلغ مائة ألف دولار لمن يساعد فى القبض على الرئيس الشيشانى أصلان مسخادوف وهى تصريحات أدت إلى تبادل الانتقادات والاتهامات بين القيادات العسكرية الروسية حول المسئولين عن تصاعد

الهجمات الشيشانية على القوات الروسية، وحالة الإحباط التى أصابت الجنود الروس.

لكن التوبيخ لدى الإدارة الروسية وفى القاموس العسكرى لا يعطى نفس المعنى الموجود فى كل من القاموس الأمريكى والإسرائيلى، فالتوبيخ فى روسيا يعنى إنهاء الخدمة والطرد من الوظيفة ووصمة عار تلاحق المقصرين ما داموا على قيد الحياة.

■ درء الشبهات:

وفى أقصى الشمال الأوربى وبسبب إخفاء معلومات وضعت سفيرة النرويج لدى إسرائيل مونا جول حكومتها فى موقف حرج كما جعلت من نفسها هدفًا للشبهات، فقد وبخت الحكومة جول وزوجها تيرى رود لارسون المبعوث الخاص للأمم المتحدة للشرق الأوسط فى إبريل ٢٠٠٢م لعدم إبلاغهما حكومتهما حصولهما على ١٠٠ ألف دولار جائزة من مؤسسة شيمون بيريز (وزير خارجية إسرائيل الأسبق) نظير جهودهما للتوصل إلى اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣. وعكس بيان وزارة الخارجية النرويجية فى هذا الشأن الفصل بين قبولهما الجائزة وبين إخفائهما المعلومات عن الوزارة، وهو الأمر الذى انصب عليه التوبيخ؛ لذا لم تعزل السفيرة من منصبها.

ويستخدم التوبيخ فى بعض الأحيان بديلاً عن الاحتجاج الرسمى كدرجة أقل لتعبير طرف عن الامتعاض من سياسة طرف آخر تورطه بشكل غير مباشر؛ من ذلك توبيخ الرئيس الفرنسى جاك شيراك فى يوليو عام ٢٠٠٠م رئيس الوزراء الإسرائيلى (السابق) إيهود باراك خلال زيارته باريس بسبب الاستخدام المفرط للقوة ضد الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة باستخدام سلاح حصلت عليه من فرنسا. وصاحب التوبيخ اعتراض وزارة الخارجية على تسليم إسرائيل صفقة من قاذفات القنابل المسيلة للدموع (١٠٠ ألف قنبلة) كان قد تم الاتفاق عليها احتجاجًا على استخدامها فى قمع الفلسطينيين.

وعلى النقيض من موقف «الحكومة» الفرنسية، لامت رئيسة الحزب الليبرالى «المعارض» فى الدنمارك أنديرس رسموسن رئيس الحكومة الاشتراكى الديمقراطى بول نيروب فى يونيو ٢٠٠١م بسبب ما أسماه تودد رئيس الحكومة

إلى الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات ودعوته إلى زيارة كوبنهاجن مطلع نفس الشهر!

■ للتوبيــخ قــانـــــون!

أغرب تعامل مع مصطلح «التوبيخ» موجود فى إندونسيا حيث ينص قانون مجلس شورى الشعب أعلى سلطة تشريعية فى البلاد (البرلمان) على إمكان توجيه توبيخ من ممثلى الأمة إلى رئيس الدولة بسبب تصرفات مخالفة للقانون العام أقدم عليها، وإعطاء فرصة له لتصحيح الأخطاء، وعند انقضاء المهلة يجتمع المجلس للمرة الثانية وفى حالة صدور توبيخ ثان نتيجة لعدم قبول ممثلى الأمة أو قناعتهم بخطواته التصحيحية فإن المجلس يبدأ فى اتخاذ إجراءات عزل الرئيس من منصبه.

هذه الإجراءات تم تطبيقها لمرة واحدة مطلع عام ٢٠٠١م على الرئيس عبدالرحمن وحيد، فقد وجه البرلمان له توبيخًا أول بسبب فضائح مالية ورد اسمه فيها. وحينما حان وقت جلسة النظر فى توجيه توبيخ ثان فى الثلاثين من إبريل ٢٠٠١م تحولت البلاد إلى ثكنة عسكرية، ونشرت الشرطة ٤٠ ألف جندى فى العاصمة جاكرتا خوفًا من تنظيم مؤيدى الرئيس احتجاجات.

ووبخ البرلمان بالفعل واحدًا للمرة الثانية بأغلبية ساحقة ٣٩٢ مقابل ٤ فقط، وأحال قضايا الفساد التى تورط فيها إلى القضاء، ومنح البرلمان واحدًا وتسعين يومًا لتفسير تصرفاته قبل اتخاذ إجراءات العزل. ورفض واحد التوبيخ ودخل فى مواجهة مع مجلس شورى الشعب، وانتهت الأزمة باستقالة واحد وتنظيم انتخابات رئاسية جديدة فازت بها نائبته ميجاواتى سوكارنو.

■ توبيــخ اضـطـرارى!

الرئيس المكسيكى فنسنت فوكس هو الثالث بعد «بوش» و«واحد» الذى يتعرض علنًا للتوبيخ، والثانى الذى يوجه إليه توبيخًا من ممثلى الشعب، لكن على العكس من واحد الإندونيسى لم يوجه التوبيخ إلى فوكس بسبب الفساد بل بسبب مخالفته نص القسم الدستورى عند أدائه له أمام مجلس النواب لتولى مهام منصبه رئيسًا للبلاد فى ديسمبر عام ٢٠٠٠م كأول رئيس منتخب بعد ٧١ عامًا من حكم الحزب الواحد.

فنسنت فوكس أضاف ـ إلى القسم من عنده ـ بعد تعهده باحترام الدستور والقانون والسهر على حماية مصالح البلاد قوله: «وأتعهد أيضًا برعاية مصالح الفقراء والمهمشين فى البلاد».

فوجه المجلس توبيخًا للرئيس لمخالفته النص الدستورى، وإن كانت إضافته حظيت بارتياح شعبى عام ووفرت له شعبية من اللحظة الأولى.

توبيخ آخر تعرض له سفير اليابان فى نيروبى سيشيرو نوبورو بسبب سوء حظه. وأثار تعاطف الناس معه لتهديد التوبيخ حياته العائلية فقد ضبط السفير متلبسًا فى إبريل ٢٠٠٢م بإرسال رسالة غرامية إلى إحدى زميلاته الموظفة بالسفارة عبر البريد الإلكترونى (الإنترنت) الخاص بالوزارة وموقعها على «الإنترنت»، ويبدو أن بعض زملائه وشى به وانتقلت الرسالة «الفضيحة» إلى الصحافة؛ فاضطرت وزيرة الخارجية (السابقة) يوريكوكاوا جوتشى إلى توبيخ السفير علنًا فى مؤتمر صحفى بسبب استغلال وظيفته لأغراض شخصية، وليس بسبب خيانته الزوجية.



التوبة
مصطلح دينى لمحو
ذنوب السياسة



أمريكيون من جماعة أصوات فى البرية يقومون بعمل من أعمال التوبة
خلال زيارة للعراق

دخلت «التوبة» مصطلحًا جديدًا فى الخطاب السياسى خلال السنوات الأخيرة، ويتم استخدامه على نطاق واسع من جانب المؤسسات الدينية بطبيعة الحال والحكومات التى تواجه أو واجهت الإرهاب أو عمليات سرقة أموال من خزانة الدولة.

ويعكس استخدام الحكومات لهذا المصطلح فشل الوسائل القانونية والمساعى السياسية فى مواجهة هاتين الظاهرتين، واللجوء إلى التأثير عاطفيًا على المستهدفين من إطلاق الدعوة للتوبة حيالهم من منطلقات دينية.

والتوبة هنا تعنى الاعتراف بالخطأ (الجريمة) والتراجع عنه والاعتذار للمتضررين منه والتعهد بالإقلاع عن الخطأ إلى غير رجعة، ومن ثم طلب العفو، لذا فقد ارتبط العفو شرطيًا بالتوبة ويعكس التعامل مع مفهوم التوبة اختلافات فى الرؤى، ففى الوقت الذى يطرح فيه البعض أو يعرض توبة تعفى مما سلف، يعرض فيه البعض الآخر توبة لا تعفى من المسئولية القانونية. كما يعكس التعامل مع المفهوم ذاته توظيفًا مختلفًا له، ففيما يطرح المصطلح كسياسة من جانب حكومات تطرحه حكومات أخرى من قبيل المناورة، ومن ثم ارتبطت النتائج دائمًا بالصدقية فى الطرح.

■ التوبة فى الخطاب السياسى العربى:

برغم مرور أربع سنوات على فشل محاولة انفصال جنوب اليمن التى قادها زعيم الحزب الاشتراكى نائب الرئيس السيد على سالم البيض، إلا أن الرئيس اليمنى على عبد الله صالح عبر فى نهاية نوفمبر ١٩٩٨م - فى خطاب ألقاه فى عدن بمناسبة عيد الاستقلال - عن استمرار قناعاته بأن الحزب الاشتراكى مازال - حتى وقتها - «حزبًا انفصاليًا دأب على التآمر»، وحذر جماهير الشعب وكل من يتعامل معه أينما كان وفى كل الأوقات، وهدد الحزب بالحل بعد أن شن عليه هجومًا عنيفًا فى نفس يوم اختتام مؤتمر الحزب العام أعماله.

ويحسب للرئيس اليمنى أنه أول رئيس عربى يستخدم مصطلح «التوبة» فى الخطاب السياسى إزاء خصومه، وذلك لدعوة الحزب لما أسماه بالإقلاع عن

«الذنوب» التى ارتكبها! لكنه عاد وأغلق باب التوبة سريعًا مؤكدًا أن الحزب الاشتراكى «لن يتوب ولن يقلع عن ذنبه الذى ارتكبه بحق الثورة ومناضليها»، ومن ثم فإنه يُفهم من حديث التوبة فى هذه الحالة أن المصطلح تم استخدامه فى سياق دينى لأهداف سياسية للتأثير على الشعب من منطلقات دينية.

وعلى العكس من الرئيس اليمنى فقد سن الرئيس الجزائرى عبد العزيز بوتفليقة للتوبة قانونًا، ولم يفقد الأمل فيمن فتح أمامهم باب التوبة من أعضاء الجماعات المسلحة برغم مرور وقت طويل حتى بعد انتهاء المهلة التى حددها للعفو مقابل التنصل من أفكار اعتنقوها وممارسات نفذوها خلفت الدماء والضحايا. فقد كان بوتفليقة قد طرح على الاستفتاء الشعبى فى سبتمبر ١٩٩٩م بعد خمسة أشهر من توليه السلطة قانونًا سمى بـ«الوئام المدنى» يفتح الباب أمام مصالحة وطنية شاملة، ووقف الحرب الأهلية، وأعلن العفو مقابل التوبة، ومنح مهلة تنتهى فى ١٦ يناير ٢٠٠٠م لكنه أعلن فى فبراير عام ٢٠٠١م أن باب التوبة لا يزال مفتوحًا، واعتبر عرضه رسالة لمن يود التوبة والعودة إلى المجتمع، وكرر الرسالة فى مايو ٢٠٠٢م.

إن أبواب التوبة مفتوحة أمام عناصر الجماعات الإسلامية المسلحة الذين يرغبون فى وضع السلاح وترك الأعمال الإرهابية.

ويمكن القول إن تعامل بوتفليقة فى هذا الموضوع، والتسامح الذى أبداه، والاتساق السياسى مع المفهوم الدينى للتوبة حقق نتائج مهمة، فقد أدى هذا التعامل إلى حل الجيش الإسلامى للإنقاذ والجناح العسكرى لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة، وعودة ثمانية آلاف مسلح إلى ديارهم بعد إعلانهم التوبة وتسليم أسلحتهم للجيش، والعفو عن نحو ١٣٨ ألفًا من أنصار الجبهة، وأعيد دمج عناصر الجبهة فى المجتمع، وتتابعت النتائج الإيجابية برغم مقاومة جماعات متطرفة حيث استمرت الاتصالات بين عناصر من هذه الجماعات والسلطة من أجل تسليم أنفسهم والتوبة.

وفيما تحققت هذه النتائج، فقد أكدت - فى نفس الوقت - نتيجة المصداقية فى طرح الفكرة والتعامل معها وتنفيذها، حيث لم يكن هذا الطرح مناورة سياسية كما لم يكن به خداع.

أما الخداع فقد ألقى بظلاله على إعلان الدكتور حسن الترابى الأمين العام

لحزب المؤتمر الشعبى السودانى المعارض عام ٢٠٠٤ «توبة الحركة الإسلامية فى السودان عن الانقلابات العسكرية» بسبب مواقفه، فهو النائب العام الأسبق حتى عام ١٩٨٣م، فى حكومة الرئيس الأسبق جعفر نميرى الانقلابية، ووزير العدل فى حكومة الصادق المهدى المنتخبة شعبيًا (١٩٨٦م)، ومهندس انقلاب (١٩٨٩م). ويبرر الترابى ذلك بأن هذه الانقلابات زادت واقع السودان تعقيدًا، الأمر الذى أثار التساؤلات عما إذا كان من الضرورى تهديد وحدة السودان وتعرضه لشبح التقسيم حتى يدرك الترابى أن الانقلابات العسكرية تؤدى إلى ذلك، مما أثار بدوره - على خلفية تناقضاته - التساؤلات عما إذا كان إعلان توبته صادقًا.

المهم أن الدعوة إلى التوبة باتت شائعة فى الحياة السياسية العربية منذ التسعينيات من القرن الماضى، وينبعث منها البعد الدينى الذى يستغل أيضًا لأهداف سياسية، فالبابا شنودة الثالث بطريرك الكرازة المرقسية دعا مسيحيى مصر الذين زاروا القدس المحتلة عام ١٩٩٤م اشتياقًا إلى كنيستى القيامة والمهد وطريق الآلام - إلى التوبة عن هذه الزيارة، وهدد الزائرين بالحرمان من التناول؛ انطلاقًا من موقف الكنيسة الرافض للتطبيع والزيارة مادامت إسرائيل لا تزال تحت الأراضى العربية.

أما النظام الموريتانى الحاكم برئاسة الرئيس المخلوع معاوية ولد طايع فقد اشترط عام ١٩٩٢م على الإسلاميين الأصوليين المحتجزين على ذمة قضية تشكيل تنظيم سياسى فى البلاد إعلان توبتهم أولاً للإفراج عنهم.

■ فى الخطاب السياسى القومى والإسلامى:

وتجاوز استخدام المصطلح الإطار القطرى إلى الإطار العربى قبل نهاية عام ٢٠٠١م على لسان الشيخ محمد الصباح وزير الدولة للشئون الخارجية - وزير الخارجية حاليًا - ففى رده على دعوة الرئيس العراقى المخلوع صدام حسين بعقد قمة عربية فى مكة المكرمة للمصالحة قال الصباح: «إذا كان صدام يريد أن يتوب فنحن نتمنى له الهداية.. وإذا قال إنه يجب أن نتجاوز الخلافات لعقد قمة للمصالحة فنحن جميعًا نؤيده.. لكن إذا كان صادقًا فإن باب التوبة مفتوح وعليه أولاً أن يفرج عن الأسرى الكويتيين ولا يستخدمهم كتجارة سياسية».

ودخلت التوبة قاموس الصراع العربى الإسرائيلى على أرضية الرؤية الدينية للصراع فقد أعلنت لجنة مقاومة التطبيع فى مايو ٢٠٠٠م بالأردن أن طبيبًا فى عمان أعلن «توبته» عن العمل التطبيعى الذى كان قد قام به ـ وهو حضور حفل استقبال أقامته سفارة الكيان الصهيونى فى أحد فنادق عمان لمناسبة ذكرى تأسيس دولة إسرائيل ـ وتعهد الطبيب بأن تكون توبته توبة نصوحًا بألا يعاود ممارسة أى عمل تطبيعى فى المستقبل.

وعلى نفس الأرضية الدينية التى تشكل منطلقات الجهاد والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال، وفى جبهة عربية أخرى فى العراق، استيقظ أهالى مدينة سامراء صباح يوم الثامن من يوليو ٢٠٠٤م فوجدوا على جدران بيوتهم والمساجد والمؤسسات والدوائر الحكومية منشورات تدعو العاملين مع القوات الأمريكية إلى إعلان «التوبة». الأمر الذى يعنى وجود تيارات عربية تعتبر التطبيع والتعامل مع المحتلين الإسرائيلى والأمريكى «ذنبًا وإثمًا كبيرًا».

فالمنشورات المنسوبة إلى هيئة تدعى «الهيئة الشرعية للمقاومة الإسلامية ومجلس شورى المجاهدين» دعت التائبين إلى أداء القسم الشرعى والتعهد الخطى بعدم الرجوع إلى هذا العمل «ومن سيفوت هذه الفرصة على نفسه وأهله سيعرض نفسه لحكم الله العادل وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين».

وتجاوز استخدام مصطلح التوبة الإطار القطرى العربى إلى الإطار الإسلامى، فعلى ضوء فشل الوسائل القانونية والجهود السياسية فى إقناع حاكم سابق بإعادة الأموال التى نهبها خلال فترة حكمه، فقد اضطر الرئيس الإندونيسى عبدالرحمن وحيد فى نوفمبر ١٩٩٩م إلى مناشدة الرئيس السابق سوهارتو «التوبة» وإعادة الأموال التى نهبها خلال ٣٢ عامًا فى الحكم إلى خزانة الدولة؛ لعل وقع المصطلح وتأثيره الدينى يفيد.

وبالرغم من أن التوبة مصطلح أكثر شهرة واستخدامًا لدى المسلمين إلا أن الرئيسة الفلبينية السابقة كورازون أكينو ربما وجدت فى دعوة وحيد لسوهارتو وسيلة أكثر فاعلية فدعت الديكتاتور السابق فرديناند ماركوس إلى إعادة الأموال التى سرقها من خزينة الدولة خلال فترة حكمه التى امتدت لنحو ٢٠ عامًا لكن لا سوهارتو ولا ماركوس لبى الدعوة.

وانتقل استخدام المصطلح من إندونسيا إلى إيران ففى مارس ٢٠٠٣م دخلت

التوبة القاموس السياسى الإيرانى على لسان وزير الاستخبارات على يونس الذى عرض على أعضاء منظمة مجاهدى خلق - التى اتخذت الأراضى العراقية مقرًا لها فى ذلك الوقت - «إعلان توبتهم والعودة إلى إيران والعيش فى أمان».

وعلى العكس من الرئيس اليمنى وانسجامًا مع الرئيس الجزائرى، فقد جعل البرلمان التركى أيضًا للتوبة قانونًا، وقدم حوافز لمن يقدم عليها ومنح مهلة للاستتابة، فقد أصدر البرلمان فى أغسطس ١٩٩٩م قانونًا يمنح عفوًا للمقاتلين الأكراد من أعضاء حزب العمال لتشجيعهم على تسليم أنفسهم دون خوف من الملاحقة، ومنحهم مهلة ستة أشهر، الأمر الذى وصفه متحدث باسم حزب العمال بأنه «خطوة تخدم السلام».

■ وفى الخطاب السياسى الغربى:

شاع مفهوم التوبة ومعانيها فى الخطاب السياسى الغربى على نطاق واسع خلال السنوات الأخيرة، وكثر تداول كلمة الصفح مرادف التوبة فى الثقافة الغربية، ودشن ذلك الرئيس الألمانى السابق يوهانس راو خلال زيارته إسرائيل فى فبراير عام ٢٠٠٠م عندما طلب من إسرائيل رسميًا الصفح عن بلاده بسبب المذابح التى تعرض لها اليهود إبان الحكم النازى، وقال - فى كلمة باللغة الألمانية أمام الكنيست الإسرائيلى - إنه يطلب «الصفح من إسرائيل له ولأبناء جيله وأبنائهم وأحفادهم»، ربما فى محاكاة لقول رئيس اليهود للحاكم الرومانى عند صلب السيد المسيح - حسب ما ورد فى الإنجيل: «دمه علينا وعلى أبنائنا».

تلك العبارة التى شنت المنظمات اليهودية فى الولايات المتحدة حملة من أجل حذفها من فيلم «آلام المسيح» الذى أنتجه وأخرجه الممثل العالمى ميل جيبسون فى عام ٢٠٠٣م.

وعلى النقيض من هذه المنظمات قال الرئيس الألمانى: «إن الحكومات الألمانية تعتبر نفسها مسئولة أخلاقيًا عن تدعيم الدولة اليهودية». تلك المسئولية الأخلاقية أيضًا التى عبر عنها رئيس اليهود ووجد بعد أكثر من ألفى عام من يدفعها عنه ويحذفها برغم ورودها فى كتاب سماوى.

فى المقابل فقد طلب رئيس نيكاراجوا الأسبق دانيال أورتيجا من شعبه فى

بدء حملته الانتخابية للترشيح لمنصب الرئيس للمرة الثانية فى أغسطس عام ٢٠٠١م الصفح عما ارتكبه من أخطاء خلال فترة رئاسته التى انتهت عام ١٩٩٠م. فقد أطلق أورتيجا حملته الانتخابية من الساحل المطل على البحر الكاريبى الذى تقطنه أغلبية من الهنود الحمر وكان أورتيجا رفض فى السابق منح تلك المناطق حكمًا ذاتيًا.

ومن شعبه أيضًا طلب الرئيس الروسى فلاديمير بوتين الصفح عما انتهت إليه مأساة احتجاز ٧٠٠ رهينة بأحد مسارح موسكو فى أكتوبر ٢٠٠٢م حيث اضطرت القوات الحكومية لاقتحام المسرح واستخدام الغاز لفك أسر الرهائن لدى المقاتلين الشيشان مما أودى بحياة ٩٠ رهينة و٥٠ من الخاطفين.

أما بابا الفاتيكان يوحنا بولس الثانى فقد طلب من الصين فى أكتوبر من العام ٢٠٠١ الصفح عن أخطاء ارتكبتها الكنيسة فى هذا البلد وتمنى تطبيع العلاقات بين الفاتيكان والصين، وردت الصين بأنها مستعدة لتحسين العلاقات متى توقف البابا عن التدخل فى شئونها الداخلية بحجة القضايا الدينية.

وفى نوفمبر طلب البابا فى وثيقة من ١٣٣ صفحة الصفح من السكان الأصليين لأستراليا وكافة الشعوب الأصلية فى منطقة الأوقيانوس ـ التى تضم أيضًا نيوزيلاندة وغينيا الجديدة ـ عن أعمال العنف التى ارتكبت بحقهم فى الماضى ومن ضحايا الاستغلال الجنسى الذى مارسه بعض رجال الكنيسة وتلك الأعمال التى تم ارتكابها بموافقة الكنيسة الكاثوليكية بعد وصول بعثاتها الأولى عام ١٨٢٧م.

لكن مصطلح التوبة كان قد دخل بالفعل إلى القاموس السياسى الغربى رسميًا فى يوليو ١٩٩٩م من بوابة منظمات المجتمع المدنى عندما توجهت مجموعة تضم خمسة من الشباب الأمريكى ينتمون إلى جماعة «أصوات فى البرية» التى تتخذ من مدينة شيكاغو مقرًا لها إلى بغداد للتبرع بالدم لصالح ضحايا العقوبات المفروضة على العراق، ووصف زعيم الفريق الزائر كريس دوكوت هذا العمل بأنه «عمل من أعمال التوبة ورسالة للإدارة الأمريكية برئاسة كلينتون بأن الجماعة لا تريد مزيدًا من القصف». وقد نواجه عقوبة السجن والغرامة عند عودتنا إلى الولايات المتحدة طبقًا للقانون الأمريكى لكن قانون الله يقول إن علينا أن نحب أشقاءنا وشقيقاتنا فى الإنسانية.

ومن المفارقات أنه برغم أنهار الدماء التى سالت فى بغداد على يد الإدارة الأمريكية برئاسة جورج بوش منذ غزو العراق فى مارس ٢٠٠٣م، إلا أنه لا جماعة أصوات فى البرية ولا غيرها ذهبت إلى بغداد للقيام بنفس العمل أو عمل آخر من أعمال «التوبة». ولعل ذلك يعود إلى أحداث ١١ سبتمبر ونجاح الإدارة فى تثبيت قناعات تفيد أن الحضارة الإسلامية والمسلمين هم العدو بعد سقوط الاتحاد السوفيتى.

ومقابل جماعة «أصوات فى البرية» التى لجأت إلى التوبة عن جريمة لم ترتكبها انطلاقًا من شعور بالمسئولية الأخلاقية، فقد رفض جنرال فرنسى سابق بالجزائر وقت الاحتلال التوبة عن جرائم اعترف بارتكابها، ففى مطلع العام ٢٠٠١م أصدر الجنرال الفرنسى السابق بول أوساريس مذكراته حول خدمته فى الجزائر قبل الاستقلال بعنوان: «أجهزة خاصة.. الجزائر ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧م»، وأثار موجة عارمة من الغضب بسبب اعترافه بتعذيب وقتل أنصار جبهة التحرير الوطنية الجزائرية لدرجة تعذيب وقتل ٢٤ سجينًا جزائريًا فى يوم واحد.

وأصدر الرئيس الفرنسى جاك شيراك ورئيس الوزراء ـ وقتها ـ ليونيل جوسبان بيانين منفصلين أدانا فيهما هذه الجرائم، وأعلن وزير الدفاع درس إجراءات عقابية ضد الجنرال (٨٣ عامًا) وتجريده من أوسمته التى منحت له، وطالبت أحزاب فرنسية وأبناء الضحايا ومنظمة العفو الدولية بمقاضاته بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

ولم ينزعج أوساريس من ردة الفعل الداخلية والدولية على اعترافاته وأعلن فى الخامس عشر من مايو ٢٠٠١م أنه يرفض التوبة، فيما يعد رسالة إلى الجزائريين أولاً حيث استخدم مصطلحًا شائعًا فى الجزائر على خلفية إسلامية وعلى خلفية قانون الوئام المدنى، كما وزع بيانًا على وسائل الإعلام برر به رفضه بأنه «لن يقوم بعمل كهذا لأن هذا التصرف يتناقض مع التاريخ»!

■ التوبة بين السياسة والقانون:

أكثر الدعوات إلى التوبة تسييسًا، هى تلك التى وجهها الرئيس الفنزويلى هوجو شافيز إلى الرئيس الأمريكى جورج بوش فى مايو ٢٠٠٤م قبل سفر الأخير إلى الفاتيكان، ففى مؤتمر صحفى دعا شافيز بوش ـ برغم عدم كونه كاثوليكيًا ـ

إلى الركوع أمام البابا وطلب المغفرة من الله على الانتهاكات التى ارتكبها الجنود الأمريكيون فى العراق وسجن أبى غريب وتسليم نفسه للعدالة لمحاكمته محاكمة عادلة على الجرائم التى ارتكبها ضد الإنسانية وضد الشعب العراقى وغزو بلاده؛ لعل العالم يسامحه.

وقد جاءت هذه الدعوة وسط علاقات متوترة بين البلدين، وتدبير الإدارة الأمريكية مخططات لخلع الرئيس شافير ولعزله عن حكم أحد الدول النفطية المهمة فى العالم لعدم رضاها عن توجهاته اليسارية.

أكثر التصريحات «السياسية» سذاجة فى موضوع الصفح صدرت عن الرئيس الأفغانى المخلوع برهان الدين ربانى فى نوفمبر ٢٠٠١م مؤيدًا الصفح عن المقاتلين العرب والأجانب فى صفوف حركة طالبان وتسليمهم إلى الأمم المتحدة، فقد جاءت هذه الدعوة بعد أحداث ١١ سبتمبر وفى خضم استعداد الولايات المتحدة لغزو أفغانستان فى إطار إعلان الحرب على الإرهاب، الأمر الذى يجعل أى تقدير سياسى بإمكانية مرور مثل هذه الفكرة تقديرًا ساذجًا، فضلاً عن كون هؤلاء كانوا رفاقه فى الجهاد المزعوم ضد الاحتلال السوفيتى.

وفى نموذج يعبر عن رغبة فى ضبط المصطلحات أوضحت رئيسة الفلبين جلوريا أوريو فى فبراير ٢٠٠١م أن الصفح لا يأتى إلا بعد إبداء الندم، ردًا على مطالب بالعفو عن الرئيس السابق جوزيف إسترادا الذى نحّته المحكمة الدستورية العليا فى البلاد فى العشرين من شهر يناير من نفس العام بتهمة الإثراء غير المشروع والاحتيال وتلقى رشاو والفساد. فالرئيسة الفلبينية عكست نموذجًا مختلفًا فى التعامل مع هذه المصطلحات هو ضرورة إعمال حكم القانون أولاً قبل الحديث عن ندم وصفح وتوبة.



التسجيلات الصوتية وشرائط الفيديو التوظيف السياسى لتكنولوجيا الاتصال



التسجيلات الصوتية.. أداة فى العلاقات الدولية الجديدة!

أداة مثيرة.. بدأت ظاهرة وتحولت إلى سياسة ذات صلة وثيقة بالشرق الأوسط، قضاياه ومشاكله.. تلك هى شرائط الفيديو والتسجيلات الصوتية التى بدأ استخدامها سلاحًا من جانب المعارضة الدينية والسياسية ضد الأنظمة الديكتاتورية، ثم من جانب المنظمات الإرهابية ضد السلطات الحاكمة والمصالح الأجنبية، ثم من جماعات المقاومة المشروعة ضد قوى الاحتلال، وانتهت أداة فى أيدى حكومات ضد خصومها.

عرف الشرق الأوسط هذا التوظيف لهذه التقنية على المستوى الوطنى (المحلى) عندما سدت الأنظمة الطرق وأغلقت النوافذ أمام المعارضة ومنعتها من توجيه خطابها السياسى إلى شعوبها عبر محطات الراديو وقنوات التلفزة المملوكة للدولة، وعلى المستوى الدولى عندما تحول النظام الدولى إلى نظام أحادى القطبية، وتحول الأصدقاء إلى خصوم، والمجاهدون إلى إرهابيين تتم ملاحقتهم، ولجأ البعض إلى التواصل مع شعوبهم ومع الرأى العام العالمى عبر تصوير شرائط فيديو وتسجيلات صوتية تتضمن أفكارهم وأهدافهم ورسالتهم إلى الجمهور المستهدف.

وساهم الانتشار الواسع لمحطات الراديو وشبكات التلفزة والقنوات الفضائية فى إيجاد (ساعى بريد) يقوم بتوصيل هذه الرسائل إلى الجمهور، بل إن هذه الوسائل على استعداد لأن تدفع مقابل الحصول على شريط فيديو من هذه الجهة أو تلك أو تسجيل صوتى لهذا الشخص أو ذاك فى إطار المنافسة والرغبة فى الانفراد.

دشن الإمام آية الله الخومينى استخدام هذه التقنية ضد نظام الشاه قبل سقوطه عام ١٩٧٨م بتسجيل دروسه وخطاباته الحماسية ورسائله إلى الشعب الإيرانى على شرائط كاسيت تولى أفراد وأجهزة نقلها من باريس حيث كان يقيم إلى ربوع إيران.

وسار زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن ونائبه أيمن الظواهرى على نفس النهج مع مواكبة التطور التكنولوجى بشريط فيديو بدلاً من شريط كاسيت، فبعد انتهاء شهر العسل مع الولايات المتحدة عام ١٩٩٢م بانهيار الاتحاد السوفيتى

وانسحابه من أفغانستان، بل وملاحقة الاستخبارات الأمريكية لهما ولعناصر القاعدة، اختبأ بن لادن والظواهرى وهذه العناصر فى جبال أفغانستان، إلى أن وفر لهما نظام طالبان بعد سيطرته على السلطة عام ١٩٩٦م الانتقال أحيانًا إلى كابول. وفي الحالتين كان التواصل بينهم وبين الجمهور المستهدف عبر شريط فيديو يتم إرساله إلى قنوات فضائية لبثه.

ثلاثة تطورات ساهمت فى إطلاق سلسلة متتابعة من شرائط الفيديو والتسجيلات الصوتية هى - على الترتيب - تصاعد آلة القمع الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى، وهجمات ١١ سبتمبر الإرهابية، وغزو العراق. فالمقاومة الفلسطينية لجأت إلى هذه الأداة لإبلاغ رسائل المقاومة، وللتشييع، وللفخر بعناصرها منفذى العمليات ضد الاحتلال الإسرائيلى، وتنظيم القاعدة لإرسال رسائل التهديد بضرب المصالح الأمريكية، وصدام حسين وفصائل المقاومة العراقية لحض الشعب على مقاومة الاحتلال.

الحالة العراقية شهدت أسوأ استغلال لهذه التقنية حيث استخدمت بعض الجماعات شرائط الفيديو لعرض رهائنها وعمليات ذبحهم. ومن المفارقات أن الرئيس العراقى المخلوع صدام حسين استخدم التسجيلات الصوتية لبث رسائله إلى الشعب العراقى - بعد سقوط بغداد فى التاسع من إبريل ٢٠٠٣م - على غرار عدوه اللدود الإمام الخومينى.

ولجأت حكومات ومنظمات دولية وغير حكومية لاستخدام نفس السلاح، فشرائط قنوات التلفزة حول الفظائع الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة استخدمتها حكومات عربية ومنظمات قانونية دليل إدانة وشاهد إثبات على الجرائم ضد الإنسانية التى يرتكبها الاحتلال الإسرائيلى، وروجت الولايات المتحدة شرائط فيديو مشكوكًا فيها؛ لإثبات نسب هجمات ١١ سبتمبر إلى القاعدة.

وكما عكست الشرائط والتسجيلات تقاربًا فى الأهداف والوسائل واتفاقًا على «العدو» بين الجماعات والأشخاص الصادرة عنهم مثل الاتفاق على ضرب المصالح الأمريكية، فقد عكست أيضًا أغرب تنازع من نوعه على «شرف» تنفيذ عمليات فدائية ضد قوات الاحتلال الأمريكى فى العراق، فبعدما كان صدام قد نسب هذه العمليات إلى منظمات مقاومة قد زعم وقوفه وراءها وتوجيهها، رد

متحدث باسم القاعدة في تسجيل صوتي مضاد نافيًا نسبتها إلى صدام وأعوانه ونسبها إلى القاعدة وعناصرها!

وقد أثار بعض هذه التسجيلات والشرائط الشكوك حول مصداقيتها حيث إن توقيتات إذاعتها جاءت لتخدم أهدافًا أمريكية وإسرائيلية، ففي الوقت الذي سعى فيه رئيس حكومة إسرائيل إريل شارون إلى وضع إسرائيل في خندق واحد مع الولايات المتحدة ضد الإرهاب ومساواة الإرهاب بالمقاومة، والفلسطينيين بعناصر القاعدة، ظهر تسجيل صوتي للظواهري يؤكد ـ بشكل غير مباشر ـ صحة هذه النظرية بالحديث عن مطاردة عناصر القاعدة للأمريكيين في كل مكان في أفغانستان وفلسطين!

ويشهد العالم حالة هوس بشرائط الفيديو وبالتسجيلات الصوتية هذه إما ذعرًا أو توظيفًا لخدمة أهداف سياسية أو مزاحًا، من سنغافورة في أقصى جنوب شرق آسيا وحتى كولومبيا بأمريكا اللاتينية!

■ شرائط القاعدة وطالبان.. فيديو وتسجيل صوتي:

بسبب الملاحقة والحرمان من حرية التنقل أو اللقاء مع الصحافة وتقوقع قيادات تنظيم القاعدة وكوادره في مناطق جبلية في أفغانستان أصبح «شريط الفيديو» هو وسيلة الاتصال والتعارف بين القاعدة والرأي العام العربي والإسلامي، وأصبح اللجوء إلى هذه الوسيلة دوريًا ـ كلما دعت الحاجة ـ منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م واتهام القاعدة بالتدبير والتخطيط وعناصرها بالتنفيذ. ومنذ أطل زعيم التنظيم «أسامة بن لادن في نوفمبر ٢٠٠١م عبر شريط فيديو تسلمته قناة الجزيرة القطرية مؤبنًا ومشيدًا بمنفذي الهجمات باتت إطلالته ونائبه أيمن الظواهري من خلال نفس هذه القناة أمرًا مألوفًا».

توالت بعد ذلك «شرائط فيديو القاعدة» وأكد أغلب محتواها على وسائل التهديد والوعيد للولايات المتحدة وإسرائيل أو الاعتراف بعملية أو التنويه بأخرى أو عرض مطالب والتحذير من سياسات.

وقد دشن شريط فيديو حصلت عليه الشرطة الباكستانية في كراتشي حول عملية ذبح الصحفي الأمريكي دانيال بيرل في أفغانستان في فبراير ٢٠٠٢م

استخدام هذه التقنية استخدامًا بشعًا وفظ المضمون؛ إذ صور الشريط عملية الذبح، الأمر الذى بات يستخدم على نطاق واسع لاحقًا فى العراق بعد الغزو الأمريكى. ثم بثت قناة الجزيرة القطرية فى إبريل ٢٠٠٢م شريط فيديو يعرض فيه أحمد الغامدى أحد منفذى هجمات ١١ سبتمبر وصيته، وقالت القناة إن الشريط من بين ١٩ شريطًا سجلها المنفذون الـ١٩ كل واحد منها يحمل وصية منفذ.

وظهر أسامة بن لادن مجددًا فى شريط صوتى جديد فى أكتوبر ٢٠٠٢م عبر قناة الجزيرة أيضًا هدد فيه بضرب أهداف اقتصادية أمريكية ما لم تتوقف الولايات المتحدة عن مهاجمة الدول العربية والإسلامية، وفى شريط فيديو حصلت عليه القوات الأمريكية فى أفغانستان فى مايو ٢٠٠٣م ظهر خالد مسلم الجهنى رقم ٣ فى قائمة الـ١٩ إرهابيًا التى وزعتها السلطات السعودية فى منزل القائد العسكرى السابق للتنظيم محمد عاطف (أبو حفص) وهو يقبّل الرشاش، ويرفعه عاليًا. ثم ظهر خلال نفس الشهر قائد منفذى هجمات ١١ سبتمبر المصرى محمد عطا برفقة اللبنانى زياد الجراح فى شريط فيديو حصلت عليه قناة «سى إن إن» الأمريكية خلال حفل زفاف زميلهما سعيد بهاجى فى مسجد بهامبورج.

خلال نفس الشهر مايو ٢٠٠٣م ظهر ثالث شريط خلال شهر واحد!! وهذه المرة لزعيم حركة «طالبان» الملا محمد عمر يهدد فى أول ظهور له فى تسجيل صوتى بتصعيد العمليات العسكرية ضد القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها فى أفغانستان. وفى الشهر التالى يونية ٢٠٠٣م أعلن عن تحالف بين القاعدة وطالبان والحزب الإسلامى الأفغانى بزعامة قلب الدين حكمتيار عبر شريط فيديو حصلت عليه وكالة «أسوشيتدبرس» يظهر فيه رجل ملثم سمى نفسه «أبو الحارث عبدالحكيم» ليعلن التحالف وتبنى عمليات إرهابية نفذت فى الرياض والدار البيضاء الشهر السابق.

بعد الغزو الأمريكى للعراق واحتلاله فى مارس ٢٠٠٣م أصبح ما يجرى فى العراق مطروحًا فى الأشرطة، وفى سبتمبر ٢٠٠٣م وبمناسبة الذكرى الثانية لهجمات ١١ سبتمبر أطل أسامة بن لادن مجددًا عبر شريط تسجيل صوتى من خلال قناة «العربية» هذه المرة، وتعهد فيه بشن مزيد من الهجمات ضد

الأمريكيين فى شتى أنحاء العالم، وحرص فى هذا التسجيل على نفى علاقة القاعدة باغتيال محمد باقر الحكيم زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق فى عملية استهدفته بمدينة النجف قبل شهرين، وبعد أسبوع ظهر بن لادن ونائبه أيمن الظواهرى معًا لأول مرة منذ نهاية ٢٠٠١م فى شريط فيديو بثته «الجزيرة». ولفت النظر فى هذا الشريط أنهما كررا وضع فاصل بين الدول الغربية (الأوربية) وبين الولايات المتحدة فى قائمة المستهدفين، بعدما كان بن لادن قد دعا الدول الأوربية - فى شريط سابق مطلع نفس العام - إلى تحييد نفسها والابتعاد عن سياسة واشنطن. وركز بن لادن والظواهرى على دعم «الإخوة المجاهدين» فى العراق، واعتبار القضية الفلسطينية هى القضية المركزية، وشنا هجومًا على الرئيس الباكستانى برويز مشرف. ودعوا الجيش الباكستانى إلى الانقلاب عليه. ولوحظ فى هذا الشريط تحديدًا أن دور بن لادن ثانوى بينما احتل الظواهرى الكادر.

ويدا قبل نهاية عام ٢٠٠٣م أن هناك حرصًا على إطلالات مكثفة لبن لادن، فبعد الشريط السابق ظهر فى منتصف أكتوبر شريط صوتى له يهدد فيه باستهداف الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة فى احتلال العراق، وذكر منها بالاسم بريطانيا وإيطاليا وأستراليا وهولندا وإسبانيا (قبل انسحابها فى العام التالى) واليابان، ودولاً إسلامية وعربية خص منها الكويت. ودعا بن لادن شباب المسلمين إلى الجهاد وأشاد بأبطال المقاومة فى العراق فى إشارة تفيد بوجود صلة بين القاعدة والمقاومة فى العراق بعد محاولة إثبات الصلة بين التنظيم والمقاومة الفلسطينية!! مما يخدم الأهداف الإسرائيلية بوضع إسرائيل فى معسكر واحد مع الولايات المتحدة ضد الإرهاب.

ولم ينتهِ العام قبل أن تبث الجزيرة شريطًا صوتيًا جديدًا - فى التاسع عشر من ديسمبر - للرجل الثانى نظريًا أيمن الظواهرى يعلن فيه أن عناصر القاعدة تطارد الأمريكيين فى أفغانستان والعراق وفلسطين؛ مما شكل مسك ختام إسرائيلى لعام ٢٠٠٣م!

ومع بدء عام جديد وفى الرابع من يناير ٢٠٠٤م بثت الجزيرة تسجيلاً صوتيًا لـ «بن لادن» شن فيه هجومًا على القادة العرب واتهمهم بالشعور بالخوف والقلق منذ اعتقال الرئيس العراقى المخلوع صدام حسين، وحض المسلمين على محاربة

الاحتلال الأمريكي للعراق بالسلاح، وانتقد خريطة الطريق ووثيقة جنيف للسلام (في إشارة إلى وثيقة عبد ربه ـ بيلين)، وهاجم ما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير ومطالبة أمريكا بتغيير الأخلاق والمعتقدات في المناهج الدراسية للطلاب المسلمين، وأكد تناول بن لادن لهذه القضايا أنه لايزال حيًا.

قبل نهاية سبتمبر ٢٠٠٤م ظهر الظواهري في شريط فيديو ليكرر تهديداته بضرب المصالح الأمريكية، وانتقاداته للحكومات العربية. وبعد أيام، وقعت أحداث طابا الإرهابية بمصر في السابع من أكتوبر، وعلى الفور اتهمت إسرائيل القاعدة بتدبيرها في محاولة خبيثة للربط والبناء على هذا الربط بأن مصر أصبحت ميدانًا ومنطقة حركة للقاعدة، الأمر الذي تنبهت له القاهرة ودعت ـ على لسان المتحدث الرسمي باسم الرئاسة ـ إسرائيل إلى عدم التسرع في إطلاق الاتهامات.

قبل الانتخابات الأمريكية في الثاني من نوفمبر ٢٠٠٠م وفي إطار كشف أكاذيب بوش بالفيديو، بثت شبكة «سي إن إن» في أكتوبر ٢٠٠٤م شريط فيديو نفى صحة الرواية الرسمية بأن قصف مدينة الفالوجة العراقية استهدف جماعات إرهابية، فقد أظهر الشريط طائرات إف ١٦ تطلق قذائف على تجمع من المدنيين الأبرياء بأحد شوارع المدينة، وفي نوفمبر ٢٠٠٥ أذاع التليفزيون الإيطالي شريطًا ثانيًا يكشف استخدام قوات الاحتكاك الفسفور الأبيض المحرم دوليًا في ضرب الفالوجة. وإزاء دليل الاتهام المصور اضطر البنتاجون للاعتراف باستخدامه لكن ضد من زعم أنهم إرهابيون.

ولم يسهم الشريط الأول في إضعاف فرصة بوش للفوز بولاية ثانية في الانتخابات الرئاسية الأمريكية في الثاني من نوفمبر ٢٠٠٤م، كما لم يساهم في ذلك أيضًا شريط فيديو بثته قناة الجزيرة القطرية مساء يوم ٢٩ أكتوبر لأسامة بن لادن اعترف فيه للمرة الأولى بمسئولية تنظيم القاعدة عن هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وبأن اجتياح إسرائيل لبنان عام ١٩٨٢م ومساعدة الأسطول السادس الأمريكي لها في عملية الغزو هما بداية تفكيره في ضرب برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك. وقد ساهم الشريط ـ على العكس من هدفه ـ في تعزيز نهج بوش في الانتخابات الذي اعتمد على تخويف الأمريكيين من الإرهاب وإقناعهم بأنه القادر على تحقيق الأمن لهم، وفاز بوش بولاية ثانية.

فقد ثبت فشل سياسة استخدام «شرائط الفيديو» ضد بوش، منذ فيلم فهرنهايت ٩/١١ للمخرج الأمريكى مايكل مور؛ الشريط الجامع لأكاذيب بوش لدحضها فى قضية الحرب على الإرهاب والعراق، وبقى تأثير الفيلم معنويًا فقط؛ حيث حاولت الإدارة منع عرض الفيلم فى بعض الولايات فى صيف ٢٠٠٤م إلا أن الفيلم تم عرضه فى ولايات أخرى ودول أخرى وحاز المخرج على جائزة أفضل فيلم «السعفة الذهبية» فى مهرجان «كان» السينمائى الدولى.

■ شـــكوك!

منذ سماح الإدارة الأمريكية فى ديسمبر ٢٠٠١م ـ خلال عملية غزو أفغانستان ـ ببث شريط فيديو يصور لقاء بين بن لادن وشيخ سعودى باعتباره دليلاً لا يقبل الشك على تورطه فى هجمات ١١ سبتمبر، ثارت شكوك ـ ولاتزال ـ حول مصداقية هذه الشرائط وما إذا كانت حقيقية أم مصطنعة من جانب أجهزة استخبارات لديها وسائل تقنية عالية لتحقيق أهداف سياسية.

وتوجه أصابع الاتهام إلى أجهزة الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية، خصوصًا «موساد»؛ كون إسرائيل رسمت إستراتيجيتها بعد ١١ سبتمبر لجهة وضع نفسها فى خندق واحد مع الولايات المتحدة فى الحرب على الإرهاب ومساواة المقاومة الفلسطينية بالإرهاب، ومساواة قادة المقاومة خصوصًا فى حركة حماس بإرهابيى القاعدة تمريرًا لمخططها تجميد عملية السلام، وتخفيفًا للضغوط الناجمة عن استمرار قتل الفلسطينيين، ودعمًا لتمكينها من الاستيلاء على الأراضى الفلسطينية بدعوى مكافحة الإرهاب، ومن ثم مشاركة الولايات المتحدة فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالشرق الأوسط خصوصًا فى العراق على النحو الذى قد تم بالفعل.

واستندت الشكوك ـ إضافة إلى الأسباب السياسية ـ إلى عناصر تقنية تتعلق بالدبلجة وسلامة الصوت وطبيعة المكان وتاريخ التسجيل.

وزادت توقيتات بث هذه الشرائط من الشكوك وظهرت وجهتا نظر؛ ترى الأولى أن التوقيت يخدم السياسة الإسرائيلية التى تحاول الربط بين منفذى الهجمات وبين المقاومة المشروعة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، حيث تظهر هذه الشرائط كلما تصاعدت المقاومة، كما أن شريط فيديو وصية الغامدى ـ على

سبيل المثال - ظهر فى خلفيته مبنى مركز التجارة العالمى فى واشنطن رغم أنه من المفترض أن يكون الشريط قد تم تسجيله قبل الهجمات، بينما ترى وجهة النظر الأخرى أن الشرائط حقيقية وغير مدبلجة وتحمل بصمات القاعدة؛ كون بن لادن والظواهرى فى تسجيلات الفيديو والتسجيلات الصوتية قد تحدثا عن تطورات إقليمية منها اعتقال صدام حسين ومبادرة جنيف.

كما شككت الولايات المتحدة نفسها فى بعض شرائط الفيديو والصوتية لأسامة بن لادن ورجح خبراؤها أن الصوت فى بعض الشرائط الصوتية ليس صوت بن لادن. ويغرض التأكد من مصداقية الشرائط، أعلن فى واشنطن فى نوفمبر ٢٠٠٢م استخدام أجهزة الاستخبارات الأمريكية فرعًا من الطب الجنائى لتحديد ما إذا كانت الشرائط الصوتية لـ «بن لادن» هى بصوته فعلاً، وهو ما يعرف باسم «تقنية البصمة الصوتية»، بمقارنة هذه التسجيلات بأخرى سابقة له. وقد استخدمت هذه التقنية بنجاح فى نحو سبعة آلاف قضية جنائية منذ تطويرها خلال ستينيات القرن الماضى.

واهتم خبراء فى دولة محايدة هم خبراء المعهد السويسرى لتحليل الأصوات (دالى مول) بمدينة لوزان بتحليل الشرائط الصوتية. على سبيل المثال، فقد أعلنوا فى نوفمبر ٢٠٠٢م أن التسجيل الصوتى المنسوب لـ «بن لادن» الذى تم بثه فى الشهر السابق ليس لزعيم القاعدة بنسبة ٩٥٪.

قناة الجزيرة نفسها التى اعتادت بث شرائط بن لادن سواء الفيديو أم الصوتية اتهمتها مواقع أصولية موالية للقاعدة فى سبتمبر ٢٠٠٣م برفض بث شريط فيديو له يعلق فيه على أحداث العراق وأفغانستان، الأمر الذى نفت الجزيرة حوزتها له!

■ أمريكا تستخدم نفس «السلاح»

استخدمت الولايات المتحدة نفس السلاح؛ شرائط فيديو وتسجيلات صوتية، وتعرضت التسجيلات والشرائط المقدمة منها إلى الرأى العام لنفس الاتهام أيضًا وهو التشكيك فى مصداقيتها، وأول هذه الشرائط شريط فيديو عرضته الولايات المتحدة بعد غزوها أفغانستان لتثبت أن بن لادن وراء هجمات ١١ سبتمبر ويظهر فيه وهو يحتفل بالدمار الذى أصاب نيويورك بعد انهيار مركز التجارة

العالمى، واستخدم وزير الخارجية الأمريكى كولن باول - فى جلسة خاصة عقدها مجلس الأمن فى الخامس من فبراير ٢٠٠٣م قبل شهر من شن الحرب - شريط فيديو يزعم وجود أسلحة دمار شامل على مختبرات متنقلة (لوارى) مدعمًا بتسجيلات صوتية زعم أنها لقادة عسكريين عراقيين تتعلق بمحاولة إخفاء هذه الأسلحة عن المفتشين الدوليين، وذلك فى سعى منه للحصول على قرار من المجلس يضفى شرعية دولية على قرار الحرب.. واعترف باول بعد أكثر من عام بعدم صحة تلك المعلومات غير الدقيقة التى قدمها خلال هذه الجلسة، بل وصف ذلك بأنه وصمة عار فى تاريخه.

وكانت الاستخبارات الأمريكية زعمت أنها قد حصلت فى إبريل ٢٠٠٢م من ضابط أوكرانى فر إليها من بلاده على تسجيلات صوتية يتحدث فيها الرئيس الأوكرانى ليونيد كوتشما وهو يطلب من فلايرى ماليف المدير العام لمؤسسة «أوكر سبتس أكسبورت» لتصدير الأسلحة بيع ثلاثة رادارات من طراز «كولتشوجا» إلى العراق بقيمة مائة مليون دولار. ونفى كوتشما أن يكون قد طلب بيع أسلحة إلى العراق، الذى كان يخضع - حتى وقتها - لحصار دولى، وطعن فى صحة التسجيل الصوتى المنسوب إليه، وفتحت السلطات فى كييف تحقيقًا فى احتمال تسرب تسجيلات خاصة إلى الخارج.

وعلى ما يبدو فإن الولايات المتحدة قد جندت الضابط الأوكرانى فى الأمن الرئاسى ميلين نيتشنكو للتجسس على الرئيس الأوكرانى بسبب الشك فى وجود تعاون بين بلاده والنظام العراقى السابق. فالضابط الفار إلى الولايات المتحدة صحب معه تسجيلات أخرى للضغط على الرئيس الأوكرانى منها تسجيل صوتى منسوب إلى كوتشما فيه قوله إنه مستاء من أحد النواب اليهود فى البرلمان، ويطلب من رئيس مؤسسة الأمن إلقاء القبض على سيدة يهودية بدعوى نشرها التفرقة العنصرية، مما كشف عن دوافع استهداف كوتشما وطبيعة الرسالة الموجهة إليه بأن إدارته تعرضت للاختراق.

هذه التسجيلات الصوتية تعرضت للشك فى مصداقيتها وَوُوجِهَت بادعاء التلفيق، وقلب وزير الخارجية الأوكرانى أناتولى زلنكو الطاولة، وتوجه إلى نيويورك وطلب اجتماعًا مع السكرتير العام للأمم المتحدة كوفى أنان طلب خلاله بشجاعة وجرأة فتح تحقيق دولى فى الادعاءات الأمريكية وخضوع هذه

التسجيلات للفحص ومراجعة فريق مفتشى الأمم المتحدة عن أسلحة الدمار الشامل المزعومة نظام الدفاع الجوى العراقى للتأكد من عدم مصداقية المعلومات المنسوبة للرئيس فى هذه التسجيلات، ومن المدهش أن الولايات المتحدة أغلقت هذا الملف فى سبتمبر من نفس العام بعد فترة تعرضت خلالها أوكرانيا للابتزاز.

غير أن السوابق تشير إلى أن هذا السلاح (استخدام شرائط الفيديو والتسجيلات الصوتية) هو سلاح أمريكى المنشأ والاستخدام، وليس من اختراع بن لادن، ففى فبراير ١٩٩٢م بعد أربعة أشهر من انعقاد مؤتمر مدريد للسلام - بثت محطة التليفزيون الأمريكية سى إن إن تسجيلاً لمكالمة هاتفية زعمت أنها جرت بين الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات والمفوض الفلسطينى العام فى باريس إبراهيم الصوص وصف عرفات خلالها اليهود بأنهم «كلاب» وهاجم السياسة للفرنسية للرئيس فرانسوا ميتران بعنف.. وواضح أن التسجيل مصدره جهاز استخبارات (أمريكى) يستهدف مزيدًا من ممارسة الضغوط على عرفات، وشككت منظمة التحرير الفلسطينية فى التسجيل ووصفته بأنه مزور ومضلل وأهدافه معروفة ومنها تشويه القضية الفلسطينية.

■ الحالة العراقية:

بعد أيام من سقوط بغداد فى التاسع من إبريل ٢٠٠٣م وهزيمة الجيش العراقى وفرار رئيس النظام صدام حسين، بدأت شرائط الفيديو والتسجيلات الصوتية العراقية فى الظهور، وبينما بدأت فى الحالة الأفغانية والقاعدة من قناة «الجزيرة» فيما يشبه «الاحتكار»، بدأت فى الحالة العراقية من قناة أبو ظبى التى أذاعت بعد يوم من سقوط بغداد شريط فيديو يظهر فيه صدام بين جموع من العراقيين فى ميدان الأعظمية فى بغداد يوم السقوط. وتبع هذا الشريط شريط آخر ذكرت وكالة «أسوشيتدبرس» الأمريكية أن موظفًا بالتليفزيون العراقى سلمه لها ويظهر فيه صدام فى نفس اليوم، مما أكد نجاة صدام من هجوم أمريكى عليه قبلها بيوم فى حى المنصور بناء على معلومات أفادت بوجوده فى الحى ليلة السقوط.

صدام ظهر فى هذا الشريط معترفًا بالهزيمة ومرهقًا ووجه كلامًا للشعب العراقى قائلاً: «إن الله سيساعدكم على طرد المحتلين». ومن المثير أن الوكالة

التى انفردت بهذا الشريط عادت وشككت فيه بدعوى عدم التيقن من أن الشخص الذى ظهر فيه هو صدام، ويمكن تبرير ذلك بأن سلطة الاحتلال أرادت أن تقول إنه انتهى؛ كون ظهوره يعنى ظهور أزمة شرعية بينما الاحتلال يكرس شرعية (مزعومة) جديدة.

لكن صدام منذ اختفائه بعد سقوط بغداد وحتى إلقاء القبض عليه اعتمد على غرار غريمه الخومينى التسجيلات الصوتية، وأول تسجيل صوتى ظهر له كان فى أستراليا حيث ذكرت صحيفة «ذى إيدج» فى السادس من مايو ٢٠٠٣م أن مراسليْها فى بغداد حصلا عليه وأنهما عرضاه على مسئولين بعثيين سابقين أكدوا أنه لصدام. ودعا الرئيس العراقى المخلوع فى هذا التسجيل الشعب إلى خوض حرب عصابات ضد القوات الأمريكية.. خوض الحرب جميعًا، سنة وشيعة، عربًا وأكرادًا، مسلمين ومسيحيين. ومما أكد أن التسجيل الصوتى تم تسجيله بعد الفرار أن صدام تطرق فيه إلى المذبحة التى نفذها الاحتلال في الفلوجة نهاية إبريل السابق وراح ضحيتها ١٥ عراقيًا.

أضاف صدام وسيلة جديدة - إن صدقت - فى مخاطبته الشعب العراقى فإلى جانب شرائط الفيديو والتسجيلات الصوتية، وجه صدام ثلاث رسائل مكتوبة، زعمت صحيفة «القدس العربى» التى تصدر فى لندن أنها حصلت عليها، وذكرت أنه دعا الشعب فيها إلى المقاومة، وجعل المساجد مركزًا لها، وهاجم دول الجوار للعراق، خصوصًا السعودية وإيران وتركيا والكويت.

وظلت هذه الرسائل محل شك، وانقسم الرأى بين نسبتها إلى صدام وبين تزويرها. الرأى الأول عبر عنه هيثم وهيب مدير المراسم فى عهد صدام وأسند هذه الرسائل إلى عناصر من «فدائيى صدام» الذين غادروا العراق إلى الأردن، واستند هو فى رأيه إلى أن هناك كلمتين وردتا فى الرسائل لا يلفظها أى عراقى فقد جاء بها لفظة «أميركا» بل ينطقها ويكتبها صدام والعراقيون «أمريكا»، واسم عبدالقادر الجيلانى والذى ينطقه ويكتبه العراقيون «الكيلانى»، أما الرأى الثانى فقد استند إلى ما حوته الرسائل من تقييم للوضع ودعوة للمقاومة لتأكيد أنها لصدام.

وعلى أية حال فقد عاد صدام للظهور فى شهر يوليو ٢٠٠٣م عبر التسجيلات الصوتية وهذه المرة عبر قناة «الجزيرة» بعد مراوحة بين قنوات ووكالات عربية وغربية أخرى. فقد بثت القناة فى الرابع من هذا الشهر تسجيلاً منسوبًا لصدام أكد

فيه أنه لا يزال على قيد الحياة ويعيش بين صفوف المواطنين العراقيين، وأن فرقًا للمقاومة تشكلت فى أنحاء العراق، داعيًا المواطنين إلى عدم مساعدة «الأمريكيين الكفرة»، وفى هذه المرة أكد رفيق السامرائى مدير المخابرات العراقية الأسبق أن الصوت هو صوت صدام.

أثار هذا التسجيل الصوتي بالذات تنظيم القاعدة خصوصًا محاولة صدام فيه ركوب المقاومة، ففى «تسجيل صوتى مضاد» بثته قناة «العربية» فى الثانى عشر من نفس الشهر (أى بعد ٨ أيام من التسجيل الصوتى لصدام) أعلن جناح تنظيم القاعدة في بغداد أنه - وليس صدام وأتباعه - وراء المقاومة والهجمات على القوات الأمريكية، فى تنازع غير مسبوق على شرف تنفيذ هذه العمليات.

على أية حال فقد اعترفت الإدارة الأمريكية لأول مرة فى السادس عشر من نفس الشهر أيضًا (بعد عشرة أيام من تسجيل صدام الصوتى ويومين من تسجيل متحدث باسم تنظيم القاعدة) أنها تواجه مقاومة شرسة وحرب عصابات منظمة ذات كفاءة عالية فى العراق، وأن القوات الأمريكية فى حالة استعداد قصوى تحسبًا لتنفيذ هجمات لمناسبة الذكرى ٣٥ لاستيلاء حزب البعث على السلطة فى بغداد فى يوليو ١٩٦٨م.

وبصرف النظر عما أثاره هذا الاعتراف - ضمنيًا - من ترجيح الإدارة الأمريكية تنفيذ القاعدة - وليس أعوان صدام - هذه الأعمال بسبب الإشارة إلى «الكفاءة العالية» التى افتقدها صدام وأعوانه، فقد أذاعت قناتا الجزيرة والعربية معًا فى هذه المناسبة تسجيلاً صوتيًا لصدام اتهم فيه الرئيس بوش ورئيس وزراء بريطانيا تونى بلير بالكذب فى قضية أسلحة الدمار الشامل المزعومة لتبرير غزو العراق، وتعهد بتكثيف المقاومة متهمًا المتعاونين مع الاحتلال بالخيانة.

وشهد مساء يوم ٢١ يوليو ٢٠٠٣م إطلاق أول شريط فيديو مصور تصدره فصائل المقاومة العراقية وحمل هذا الشريط اسم «تنظيم سرايا الجهاد» وهدد بقتل الجواسيس والخونة قبل الأمريكيين، وتوالت تباعًا الشرائط والفصائل.. من كتائب الفاروق والحسين إلى التوحيد والجهاد، مرورًا بالمقاومة الإسلامية، وتنوعت بين الإعلان عن تبنى عمليات مقاومة ضد المحتلين والمتعاونين، وبين عرض الرهائن المخطوفين من مختلف الجنسيات، وصولاً إلى تصوير عمليات ذبحهم بصورة بشعة.

متابعو القنوات الفضائية العربية بدوا موزعين من تلك الليلة بين تسجيلات صدام الصوتية وشرائط فيديو الفصائل العراقية، ففى الثالث والعشرين من يوليو بثت قناة «العربية» من دبى تسجيلاً صوتيًا لصدام قال فيه: إن المعركة لم تنته على أعلى المستويات السياسية والعسكرية، وزعم أن قوات الجيش والحرس الجمهورى هم الذين يقومون بالعمليات «المشرفة» ويقودون من أسماهم بـ«المجاهدين».

وبعد يومين أعلن تنظيم عراقى أطلق على نفسه اسم «فدائيى صدام» فى شريط تليفزيونى زيادة الهجمات على المحتلين الأمريكيين انتقامًا لمقتل نجلى صدام عدى وقصى، قبل أن ينعى صدام ولديه فى شريط صوتى بثته قناة العربية فى التاسع والعشرين من نفس الشهر ووصفهما بأنهما شهيدان فى سبيل الله وتعهد بمواصلة المقاومة حتى إنزال الهزيمة بالأمريكيين.

وفى الأول من سبتمبر ٢٠٠٣م بثت قناة «إل بى سى» اللبنانية تسجيلاً صوتيًا لصدام حرص فيه على نفى أى علاقة له بالتفجيرات التى استهدفت النجف الأشرف آخر الشهر السابق وأودت بحياة ٨٣ شخصًا بينهم الزعيم الشيعى آية الله محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، واتهم الأمريكيين والبريطانيين والصهاينة بارتكاب الجريمة.

وللمرة الأولى منذ سقوط بغداد يدعو صدام الولايات المتحدة فى تسجيل صوتى بثته قناة «العربية» فى السابع عشر من سبتمبر - إلى التفاوض مع أعضاء القيادة العراقية السابقة المحتجزين لديها بشأن انسحابها بدون قيد أو شرط! كما دعا صدام شعبه إلى المقاومة بالهتاف والتظاهر والكتابة على الجدران.

فى تطور مثير تلقت صحفية فرنسية تعمل فى مجلة «نوفيل أوبزرفاتور» فى نوفمبر ٢٠٠٣م شريط فيديو زعمت أنه يصور عناصر من المقاومة تطلق صاروخًا أرض جو على طائرة «إير باص» تابعة لشركة «دى إتش إل» للشحن الجوى فى بغداد، ويصور الشريط - حسب الصحفية - عناصر غطت وجوهها بأوشحة بيضاء وكوفيات، مسلحين برشاشات وقاذفة صواريخ محمولة أرض جو من نوع سام ١٤، أطلقوا صاروخًا باتجاه الطائرة التى اشتعلت النيران فى جناحها. وإن صحت هذه الرواية فتكون تلك المرة الأولى التى تقدم المقاومة

العراقية على تصوير إحدى عملياتها على غرار تصوير حزب الله إحدى عملياته فى جنوب لبنان بالفيديو.

أما الممارسات الأمريكية فى العراق ضد حقوق الإنسان فقد فضحتها - ولا تزال - صور ممارسات الجنود الأمريكيين غير الأخلاقية أو الإنسانية فى العراق فى سجن «أبو غريب» والمساجد ضد المعتقلين والأسرى وعناصر المقاومة.

وأطلت «شرائط الفيديو» مرة أخرى كدليل إدانة لممارسات الاحتلال الأمريكى البريطانى للعراق فى نوفمبر ٢٠٠٤م حيث عرضت شبكة «إن بى سى» الأمريكية شريطًا يصور قتل الجنود الأمريكان فى العراق مواطنين عراقيين جرحى وعزل داخل مسجد بالفالوجة خلال محاولات إخضاعها وإذلالها، وفى مطلع الشهر الماضى عرض موقع على شبكة «الإنترنت» صور تعذيب جديدة للأسرى خلال اعتقالهم أعادت ذكرى الممارسات اللاأخلاقية ضد الأسرى فى العراق، الأمر الذى أدانته منظمات العفو الدولية والصليب الأحمر والمفوضية العليا لحقوق الإنسان بوصف ما تم فى الفالوجة بأنه جريمة حرب.

■ الحالة الفلسطينية:

فى الحالة الفلسطينية يمكن تقسيم موقع شرائط الفيديو والتسجيلات الصوتية فى النزاع العربى والفلسطينى الإسرائيلى إلى قسمين، الأول: تقف وراءه المحطات التليفزيونية من مختلف بقاع العالم ومراسلوها فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، وتقدم بوصفها عملاً وظيفيًا لهؤلاء المراسلين ويشاهدها الناس يوميًا، وتصور ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلى وجرائمها ضد الإنسانية من اقتلاع أشجار الزيتون إلى تدمير ونسف البيوت، إلى قتل الأطفال، إلى بناء الجدار العازل، إلى منع التجول والتنقل وحملات الاعتقال وممارسات التعذيب والقهر، إلى غير ذلك من الفظائع التى ترتكبها القوات الإسرائيلية يوميًا.

هذا النوع تستخدمه الحكومات العربية والمنظمات القانونية والحقوقية المعنية بحقوق الإنسان والقضية الفلسطينية وتقرير المصير للشعوب فى المؤتمرات والمحافل الدولية كدليل إدانة وشاهد إثبات على الجرائم الإسرائيلية بهدف إثارة مشاعر الرأى العام العالمى والتصدى لهذه الممارسات وحض الحكومات والأمم المتحدة على التحرك لمحاولة وقفها وللتضامن مع الشعب الفلسطينى.

ومن بين أبرز الشرائط فى هذا القسم ذلك الشريط الذى صوره الصحفى طلال أبو رحمة فى نوفمبر عام ٢٠٠٠م لعملية قتل جنود الاحتلال الإسرائيلى للطفل الفلسطينى محمد الدرة، وتعود أهمية هذا الشريط إلى أنه نسف الرواية الإسرائيلية للجريمة وادعاءها ـ كذبًا ـ أن الدرة قتل برصاص فلسطينى، كما تجلت أهميته وتأثيره فى قيام إسرائيل بالاستعانة بمؤسسات إعلامية وعلاقات عامة أمريكية فى نيويورك للترويج لمواقفها والتأثير فى الرأى العام الأمريكى فى محاولة لتبرير تداعيات شريط الدرة على سمعتها الدولية.

وبرزت أهمية هذه الشرائط مرة أخرى عندما اصطحب ولى عهد السعودية الأمير عبد الله بن عبد العزيز ـ خلال زيارته واشنطن فى إبريل ٢٠٠٢م ـ عدة أشرطة فيديو تسجل الفظائع الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى قدمها إلى الرئيس بوش لإطلاعه على ما يجرى فى الأراضى المحتلة ولإقناعه بضرورة العمل على وقف هذه التجاوزات.

ويحسب للتطور التكنولوجى الفضل فى هذا السلاح أو الأداة لكشف الجرائم الإسرائيلية وتعرية إسرائيل أمام العالم، حيث تذاع هذه الجرائم أحيانًا على الهواء مباشرة، فكم من الجرائم ارتكبت قبل انتشار الفضائيات على هذا النحو دون إخبار؟!

القسم الثانى من شرائط الفيديو يتضمن تلك الشرائط التى باتت فصائل المقاومة الفلسطينية تصورها لمنفذى عمليات المقاومة ضد المحتلين الإسرائيليين؛ لإعلان شرف تبنى هذه العمليات وتشييع منفذيها.

وظهر التسجيل الصوتى فى هذه الحالة مرة أخرى فى إبريل ٢٠٠٢م، فبعد عشر سنوات من بث محطة «سى إن إن» الأمريكية ما زعمت أنه تسجيل صوتى لعرفات يصف اليهود فيه بالكلاب» ـ بثت المحطة تسجيلاً صوتيًا لحوار دار بين رئيس الوزراء الإسرائيلى إريل شارون ووزير الدفاع شاؤول موفاز خلال مؤتمر صحفى، كشف نوايا شارون وموفاز لنفى الرئيس عرفات، فقد ذكرت المحطة أن مراسلها وضع جهاز تسجيل بين شارون وموفاز خلال المؤتمر سجل حديثًا جانبيًا بينهما بدأ بدعوة موفاز رئيس وزرائه إلى نفى عرفات وعدم عودته مرة أخرى للأراضى الفلسطينية، وبعد همهمات وافق شارون داعيًا موفاز إلى «الاحتراس»، وجاء هذا التسجيل بعد زيارة ولى عهد السعودية ليؤكد ما ذهب إليه فى مباحثاته مع الإدارة الأمريكية.

شريط فيديو آخر وجه ضربة للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية، فقد استخدم حزب الله اللبناني «شريط الفيديو» لأول مرة كأداة من أدوات المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، في إطار الحرب النفسية، لإضعاف الروح المعنوية لجنود الاحتلال ولضرب ثقتهم في قياداتهم العسكرية، وذلك في ديسمبر ١٩٩٩م، فقد نفذت عناصر المقاومة عملية هجوم على موقع سجد في الجنوب بمصاحبة كاميرات فيديو صورت العملية، وبثها الشريط على قناة «المنار» التابعة للحزب، ومنها انتقل لجميع القنوات العربية والعالمية. فقد سجل الشريط دخول المقاتلين الموقع بأسلحتهم الرشاشة واستيلاءهم عليه ورفعهم أعلام الحزب، بينما زرع خبراء المتفجرات القنابل على مهل قبل أن ينسحب المقاتلون ويتم تفجير الموقع عن بعد، الأمر الذي مثل فضيحة لأجهزة الأمن الإسرائيلية.

■ هوس حكومي وارهابي.. وشعبي بالفيديو إلى حد المزاح:

يبدو أن الاهتمام بالفيديو والتسجيلات الصوتية قد بلغ حد الهوس من جانب الحكومات وأجهزتها الأمنية.. كدليل، ومنظمات الإرهاب والمقاومة.. كرسالة، ووسائل الإعلام كانفراد، وأشخاص عاديين استخدموها.. على سبيل المزاح، وذلك من سنغافورة إلى الولايات المتحدة.

بعد غزو أفغانستان في يناير ٢٠٠٢م دخلت سنغافورة إلى أرض الميدان وأعلنت القبض على ١٢ مواطنًا وماليزي واحد بتهمة العمل لحساب القاعدة والتخطيط لعمليات تستهدف المصالح الأمريكية في البلاد، وتضمنت الأدلة شريط فيديو ذكرت السلطات أنه تم العثور عليه في مقر بن لادن في أفغانستان، ويظهر فيه أحد المقبوض عليهم وهو يصف كيفية حمل المتفجرات على «دراجة» دون أن يثير ذلك أي شبهة!

واستخدمت الحكومة الروسية الفيديو في إبريل ٢٠٠٢م لإثبات مصداقية إعلانها مقتل أحد أبرز زعماء الحرب في الشيشان القائد خطاب، بعدما شكك الناس في الإعلان، على خلفية من إعلان مقتل أحد القادة الشيشانيين الذي ما لبث أن ظهر لاحقًا في مكان آخر، وأذاعت محطة «آر تي آر» التليفزيونية الروسية شريط فيديو يصور جثة خطاب لحسم الجدل.

وانتقل هذا السلاح أو هذه الأداة إلى أمريكا اللاتينية حيث لجأ المتمردون

الكولومبيون فى مايو ٢٠٠٢م إلى تصوير السيدة إنجريد بيتانكور عضو مجلس الشيوخ التى كانوا قد اختطفوها فى فبراير السابق كرهينة (ضمن ٢١ رهينة أخرى سياسية وخمسين ضابطًا و٨٠٠ مدنى)، وتسريب شريط الفيديو إلى محطة «نوتيسياس أونو» التليفزيونية لإثبات أنها على قيد الحياة، لاستمرار التفاوض مع الحكومة لتنفيذ مطلب المتمردين بالإفراج عن ٤٠٠ عنصر من زملائهم فى السجون الكولومبية.

وفى إسبانيا أعلنت الشرطة فى إبريل ٢٠٠٤م ـ بعد شهر من التفجيرات التى استهدفت محطة قطارات فى مدريد ـ أنها عثرت على شريط فيديو يتضمن تهديدًا لحكومة مدريد بهجمات مماثلة للاعتداءات الإرهابية على القطارات ما لم تسحب إسبانيا قواتها من العراق وأفغانستان خلال أسبوع واحد، ويبدو أن هذا الشريط ـ الذى حصلت عليه الشرطة خلال مداهمة شقة سكنية يسكنها مغاربة ـ قد تم تسجيله قبل فوز حكومة الحزب الاشتراكى فى الانتخابات البرلمانية منتصف شهر مارس السابق وإعلان رئيس الوزراء المنتخب زابا تيرو سحب القوات الإسبانية من العراق وانسحاب بلاده من التحالف الدولى الذى كان قد تشكل لغزو العراق.

أما فى تركيا فقد انطلق مصطلح «حرب الأشرطة» فى أنقرة فى مايو ٢٠٠٢م فى خضم الخلافات السياسية والسجال الإعلامى بين الأحزاب، وقد بدأت هذه الحرب بتلقى محطات التلفزة التركية شرائط عبر البريد مجهولة المصدر تتضمن تصريحات لقادة سياسيين تتعارض مع سياسة وهوية الدولة العلمانية ذات الأغلبية المسلمة أو تنتقد دور المؤسسة العسكرية.

ذيوع شرائط القاعدة والمقاومة ـ فيديو وتسجيلات صوتية ـ أصاب الأفراد والمؤسسات الأمريكية والإسرائيلية بالذعر، حيال شرائط الفيديو بصحبة أجانب، خصوصًا فى المطارات وعلى متن الرحلات الجوية، وفى نفس الوقت وقع أشخاص ضحية سلوك غير مسئول لاستغلالهم الاهتمام بهذه الشرائط لإثارة حالة ذعر على سبيل الفكاهة!

فقد أجبرت السلطات الأمريكية فى نوفمبر ٢٠٠٢م ثلاثة طلبة (سويدى وألمانى وإسبانى) على مغادرة البلاد وإنهاء دراستهم بمدينة سالت ليك بعد تسجيلهم شريط فيديو ـ على سبيل المزاح ـ يظهر فيه أحدهم يرتدى زيًا عربيًا

مدعين أنهم من تنظيم القاعدة. ومن سوء حظهم وصلت نسخة من الشريط إلى مكتب التحقيقات الفيدرالية سلمتها العائلة الأمريكية التى كانت تستضيفهم فى منزلها، وتم اعتقالهم وترحيلهم.

وسيطرت حالة من الرعب على مطار القاهرة لساعات مساء يوم السادس من ديسمبر ٢٠٠٢م بسبب كشف مكتب شركة طيران العال الإسرائيلى وجود شريط فيديو بصحبة راكبة أمريكية، فتم استدعاء خبراء المفرقعات لفحصه، وتبين أنه شريط «عادى» بعد ساعات سيطرت فيها حالة من الذعر على أجواء المكان.

أما الهوس الأمريكى والذعر من شرائط الفيديو فقد بلغ مداه فى نوفمبر ٢٠٠٢م ليس بسبب شريط فيديو لأسامة بن لادن أو لمتحدث باسم القاعدة أو إحدى فصائل المقاومة الفلسطينية، بل بسبب شريط فيديو لمسلسل تليفزيونى، وبدأ بثه - وقتها - على محطات مصرية وعربية أخرى - مع أول أيام شهر رمضان وهو مسلسل «فارس بلا جواد» بطولة الفنان محمد صبحى، والذى تطرق فيه إلى دور الصهيونية فى إثارة النزاعات، وإلى تحريض الشعوب العربية والإسلامية على قتال الأعداء، ومقاومة الاحتلال من خلال قصة المواطن حافظ نجيب الذى يروى ذكرياته منذ عام ١٨٥٥ ولمدة ٧٥ عامًا.

الإدارة الأمريكية وإسرائيل اعتبرا المسلسل معاديًا للسامية ويحض على كراهية اليهود، وطلبت الإدارة وقف عرض المسلسل، وتلقى الرئيس المصرى حسنى مبارك رسالة وقعها ستون عضوًا بالكونجرس طالبوه فيها بوقف عرضه وإدانته! ونظم اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة وأوربا حملات ضد مصر ووزارة الإعلام والفنان محمد صبحى. وخضعت قنوات تليفزيونية عربية للضغوط وأوقفت عرض المسلسل بينما استمر عرض المسلسل فى التليفزيون المصرى حتى نهايته.. إلا أنه لم يُعد عرضه بتاتًا.

ومن نفس الكأس شرب بوش فقد شهدت الساحة السياسية الأمريكية فى فبراير ٢٠٠٥م ثانى استخدام للتسجيلات الصوتية ضد الرئيس، فبعد دفع الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون إلى الاستقالة عام ١٩٧٤م إثر ظهور تسجيلات (٣٧٠٠ دقيقة) تآمر على الحزب الديمقراطى خلال حملة انتخابات للرئاسة لعام ١٩٧٢، سرب صديق خائن - هو روج ريد المساعد السابق لبوش خلال توليه منصب حاكم تكساس ١٩٩٨م - ٢٠٠٠م وقبل توليه الرئاسة - للصحافة شرائط

مسجلة لأحاديث دارت بينهما يعترف فيها بوش بتعاطى الماريجوانا، ويستهزئ بكلينتون، ويسخر من كوفى أنان. غير أن هذه التسجيلات لم تؤذ بوش؛ كونها سجلت دون علمه وجاءت من شخص كان بوش يعتبره صديقا - على حد قول المتحدث باسمه - برغم تبرير روج ريد تسريب هذه التسجيلات بـ«مبادرة لتأريخ صورة بوش فى الذاكرة الأمريكية».



الترجمة والمترجمون مزايا سياسية.. وخطايا استخباراتية



الغرب فى حاجة إلى ترجمة ثقافة الشعوب إليه وليس لغاتها فقط!

نشأت الحاجة إلى الترجمة فى وقت مبكر من تاريخ الإنسانية حينما بدأت جماعات بشرية فى التحرك من أماكنها فى اتجاهات البوصلة الأربعة، وقاربت أو تصادمت مع جماعات بشرية أو قبلية أخرى، فبدت الحاجة إلى تعلم لغة الآخر، أو على الأقل تعلم البعض اللغة لنقل حديث هذا الطرف إلى الطرف الآخر، ونشأت مهنة جديدة ربما من أقدم المهن فى التاريخ وهى مهنة الترجمة.

وتطور الأمر مع تطور الدولة فأصبح فى دواوين الدول ديوان خاص للترجمة يضم مترجمين مهمتهم تقديم تقارير إلى الحاكم بلغته الأم، لغة الدولة، وترجمة رسائل الحكام الأجانب ورسائل الحاكم إليهم. وتكتسب مهنة المترجم، أو بالأحرى مهمته، طبيعة خاصة، جعلت هذه المهمة أقرب إلى دواوين السياسة والأمن. وارتبطت الترجمة فى بعض الأحيان بأنشطة التجسس والاستخبارات، وأصبح الاهتمام بتعلم لغة الآخر له دوافع مصلحية، واستخدمت الترجمة أداة من أدوات الحرب حيث لم يعد الاهتمام بتعلم لغة الآخر وبتوظيف مترجمين مقصورًا على أبناء الوطن حيث أصبح هناك اعتماد على الأجانب.

وتشهد الساحة الدولية حاليًا عروضًا ممن يجيدون لغات أجنبية على أجهزة أجنبية للعمل لديها كمترجمين فى تعبير عن الدور الذى تلعبه الترجمة والمترجمون الآن. وبعض المترجمين يتعرضون للقتل ويدفعون ثمن تورطهم فى بيع إجادتهم للغة أجنبية لتلك الأجهزة، والبعض يدفع ثمن أخطاء الزعماء والسياسيين فى محاولة للتهرب أو التراجع عن أخطائهم باتهام المترجم بالمسئولية وسوء الفهم وركاكة الترجمة. وفى المقابل هناك مترجمون يصححون أخطاء زعمائهم الناجمة عن جهلهم أو عدم إجادتهم التعبير عما يريدون الإفصاح عنه، ولعبت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م والتخطيط الأمريكى لغزو العراق دورًا فى الاهتمام باللغة العربية، وتوظيف مترجمين يجيدونها، وفى هذا الصدد كشف الاهتمام الأمريكى هذا أن خطط الإدارة الأمريكية لغزو العراق بدأت فى وقت مبكر. ودفع مترجمون حياتهم ـ فى العراق ـ ثمنًا لمهمتهم فى أعمال الترجمة بين المحتلين والشعب العراقى.

■ لجوء اضطراري وتجسس:

فقد خلقت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م والتخطيط لغزو العراق اهتمامًا - بل فرضته - لتعلم اضطراري للغة العربية والحاجة إلى مترجمين من وإلى اللغة العربية وارتبط التعلم والترجمة بأنشطة الاستخبارات التجسسية، فعلى وقع أحداث ١١ سبتمبر خططت شرطة نيويورك والمباحث الفيدرالية لإرسال عملاء سريين إلى الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، في إطار إستراتيجية مكافحة الإرهاب. تتضمن تعلم لغات أجنبية، منها العربية والبشتونية، كما أصبحت الصحف الصادرة باللغة العربية إحدى قراءات التحليل في الأجهزة الأمنية من جانب خبرائها.

وخلق هذا الاهتمام بدوره محاولات اختراق ربما للدس من أجل توجيه أنشطة أجهزة الأمن والاستخبارات الأمريكية لتحقيق مصالح خاصة على حساب المصلحة الأمريكية، وقد تنبهت السلطات الأمريكية لهذه المحاولات، فقد رفض مكتب المباحث الفيدرالية طلبات توظيف تقدم بها عشرات - تسعون - من اليهود من أصل عربي من المقيمين في الولايات المتحدة بعد الأحداث للعمل كمترجمين من العربية إلى الإنجليزية لترجمة شرائط التسجيل والوثائق التي حصلت عليها أجهزة الاستخبارات باللغة العربية من أفغانستان - ورجع المراقبون الرفض لأسباب تتعلق بالخشية من تأثير خلفيتهم - في حالة توظيفهم - على موضوعية الترجمة.

وتأكدت هذه الشكوك عمليًا بوجود مخطط لتزييف الحقائق بتوجيه الترجمة في اتجاه معين في أكتوبر ٢٠٠٣م؛ حيث اكتشفت الإدارة الأمريكية إفساد بعض المترجمين - من وإلى العربية - المعتمدين لدى سلطات التحقيقات التي أجريت مع المعتقلين في جوانتانامو بحضورهم، وفتحت السلطات تحقيقًا في هذا الشأن بإعادة التحقيق مع ٦٨٠ معتقلاً، وقام مسئولون أمريكيون بمراجعة أشرطة التحقيقات لمعرفة ما إذا كان هناك تعمد لإفساد الترجمة أم أن ذلك جاء نتيجة عدم إتقان اللغة العربية بشكل جيد.

ويبدو أن هذه المحاولات كانت من أكثر من طرف، ففي المقابل أعلن مسئولون في وزارة الدفاع الأمريكية اعتقال مترجم أمريكي من أصل سوري يعمل بسلاح الطيران ومنتدب في معسكر جوانتانامو بتهمة التجسس وتمرير معلومات سرية

إلى سوريا! مستغلاً اشتغاله بالترجمة واطلاعه على الكثير من المعلومات، وذلك بعد أيام من اعتقال مسلم أمريكى من أصل صينى يعمل واعظًا بالجيش الأمريكى لنفس الغرض. بعدما كان قد تم منحه حرية اللقاء - كواعظ - مع المعتقلين المسلمين، ونفت سوريا بطبيعة الحال عمل الشخصين لحسابها.

وجاء تخطيط الإدارة الأمريكية لغزو العراق سببًا إضافيًا لغرض الحاجة إلى مترجمين (وسطاء) من العربية إلى الإنجليزية وبالعكس؛ لمساعدة القوات الأمريكية خلال احتلالها العراق، ولتسهيل أعمالها ومهامها فى التعامل مع الشعب العراقى.. ويكشف حرص الإدارة الأمريكية على تحضير عدد كبير من المترجمين منذ مطلع عام ٢٠٠٢م - وعلى أن يكون أغلبهم عراقيى الجنسية وجنسيات عربية أخرى - اتخاذها قرار الغزو منذ وصولها إلى البيت الأبيض، وأن مسألة حيازة العراق أسلحة دمار شامل كمبرر للغزو لم تكن سوى ذريعة واهية.

فإلى جانب إعلان السلطات الأمريكية حاجتها إلى مترجمين عرب، وفتح الباب للتقدم بطلبات للتوظيف نقلت الاستخبارات الأمريكية نشاطها فى هذا المجال إلى دول أخرى أقرب إلى الشرق الأوسط وتستطيع فيها العمل فى حرية بعيدًا عن أجهزة الرصد. واختارت المجر لذلك حيث وصلها مطلع عام ٢٠٠٣م - قبل شهرين من الغزو - خبراء أمريكيون لتدريب ثلاثة آلاف عراقى تم إعدادهم للعمل كمترجمين وأدلاء للقوات الأمريكية. وعلاوة على ذلك زودت السلطات الجنود الأمريكيين بقاموس إنجليزى عربى باللهجة العراقية لتسهيل مهمتهم.

ويسبب عمل المترجمين فى إطار استخباراتى فقد دفع عدد منهم ثمن هذا العمل حيث تعرضوا للاختطاف والقتل على يد رجال المقاومة.

■ سلاح مزدوج:

ويبدو أن الترجمة تحولت سلاحًا مزدوجًا وأداة من أدوات الحرب والاستخبارات بين الإدارة الأمريكية وصدام حسين، فالأخير كانت أجهزته الأمنية فى نفس الوقت تستخدم المترجمين فى أنشطة استخباراتية، فقد كشفت الإذاعة السويدية فى ديسمبر عام ٢٠٠٢م أن عددًا من المترجمين العراقيين الذين يعملون فى مؤسسات السويد الرسمية تجسسوا على اللاجئين العراقيين وأرسلوا تقارير دورية إلى السفارة العراقية فى ستوكهلم. وبررت عراقية تجيد اللغة

السويدية تورطها بتعرضها من جانب سفارة بلدها إلى التهديد وإيذاء أهلها وأقاربها في العراق في حالة رفضها التعاون.

وفي اعتراف نادر من مترجم بالتورط الاضطراري، وبالحرص على تنبيه الضحايا في نفس الوقت ذكرت المترجمة العراقية أنها كانت تقول في بداية اللقاء مع أي لاجئ «يعيش صدام حسين» حتى يتنبه اللاجئ إلى أنها عميلة لنظام صدام.

وبينما وجهت الولايات المتحدة وأجهزتها الاهتمام إلى تعلم اللغة العربية. وجهت دول أوربية الاهتمام إلى تعليم العرب - المقيمين فيها أو يحملون جنسيتها - لغاتها، ففي هولندا على سبيل المثال بدأت الحكومة في سبتمبر ٢٠٠٢م برامج تثقيفية تشمل تعلم اللغة الهولندية من خلال مراكز تدريب، تم إنشاؤها لهذا الغرض، وركزت الحكومة في المرحلة الأولى على أئمة المساجد بعد الانتقادات التي وجهت إلى عدد منهم واتهامهم بتحريض الشباب من صغار السن على القيام بأعمال تهدد الاستقرار خصوصًا أبناء الجالية الإسلامية خلال خطبة الجمعة؛ وكانت الخطبة يستعان خلال إلقائها بالمترجمين.

جاءت هذه الخطوة من جانب الحكومة، بعدما تعهد أئمة المساجد في بعض المقاطعات الهولندية في يونية ٢٠٠٢م بترجمة خطبة الجمعة إلى الهولندية وتوزيعها على السكان غير المسلمين لقراءتها وإبداء ملاحظاتهم؛ رغبة في نفي تهمة التحريض ودحض محاولات الدس ضد المسلمين والوقيعة بينهم وبين المواطنين غير المسلمين؛ حيث طالب بعضهم في إحدى المقاطعات بإغلاق مسجد بزعم أنه يردد في خطبة الجمعة عبارات تروج للجهاد وتدعو إلى العمل المسلح. ورؤي لاحقًا إلقاء الخطبة باللغة الهولندية مباشرة بدلاً من ترجمتها.

وبعد تفجيرات لندن في السابع من يوليو ٢٠٠٥ قررت الحكومة البريطانية ضرورة إعادة خطبة الجمعية مترجمة للغة الإنجليزية من الأئمة وخطباء المساجد سواء المقيمين في لندن أو القادمين من دول إسلامية. وأعلن السفير البريطاني في القاهرة ديريك بلامبلي في نوفمبر ٢٠٠٥ أن حكومته قررت تقديم منح لدراسة اللغة إلى خريجي الأزهر الشريف وذلك بالمعهد الثقافي البريطاني بالقاهرة.

■ الترجمة الخطأ فى النزاع العربى الإسرائيلى:

ويتضمن النزاع العربى الإسرائيلى حالات عديدة تحولت الترجمة والمترجمون فيها إلى ضحايا، كما بات سوء الترجمة وأخطاؤها أو ضعفها أو عدم الإلمام باللغة مبررًا للتراجع عن تصريحات سياسية، وللتهرب من التزاماتها، أو للخوف من تداعياتها تجنبًا لأزمات سياسية. كما دخل المترجمون دائرة الاتهام بعدم المسئولية والتقصير، فقد بررت السيدة هيلارى كلينتون صمتها عن تصريحات للسيدة سها عرفات زوجة الرئيس الفلسطينى - تضمنت هجومًا على إسرائيل بحضورها - بسوء الترجمة من العربية إلى الإنجليزية. كانت هيلارى فى زيارة للأراضى الفلسطينية فى ربيع عام ١٩٩٩م وخلال الاحتفال اتهمت سهى عرفات إسرائيل باستخدام الغازات السامة ضد الشعب الفلسطينى، ولم تعلق هيلارى. وبسبب ذلك شن زعماء المنظمات اليهودية فى الولايات المتحدة هجومًا على هيلارى بسبب التزامها الصمت، ولم تجد مبررًا لذلك سوى سوء الترجمة، وحملت المترجم المسئولية وقدمت اعتذارًا ضمنيًا عن صمتها.

قبل ذلك حملت حكومة الأرجنتين المترجم المصاحب للرئيس (السابق) كارلوس منعم خلال زيارته سوريا فى فبراير ١٩٩٤م مسئولية الخطأ فى ترجمة تصريحات منعم، التى كان قد ذكر فيها أن وزير خارجية إسرائيل آنذاك شيمون بيريز حمله رسالة إلى الرئيس السورى تتضمن استعداد إسرائيل للانسحاب الكامل من الجولان. وإزاء نفى إسرائيل تحميل منعم أى رسالة لنقلها إلى سوريا أعلنت الحكومة الأرجنتينية أن المترجم قد ترجم خطأ تصريحات منعم!

واتهم وزير الخارجية البلجيكى لوى ميشيل وكالة الأنباء الفرنسية ضمنيًا بترجمة تصريحاته - التى أدلى بها خلال زيارته لمخيم خان يونس بقطاع غزة فى إبريل عام ٢٠٠١م - وفهمها بشكل خاطئ؛ بسبب هجوم تعرض له من جانب إسرائيل والمنظمات اليهودية نتيجة لهذه التصريحات. كانت الوكالة قد نسبت لميشيل تشبيه معاناة الفلسطينيين وآلامهم بتلك التى قاساها الشعب اليهودى خلال المحرقة فى الحرب العالمية الثانية. وإزاء الهجوم والنقد الذى تعرض لهما الوزير البلجيكى فقد أدلى بحديث إلى الإذاعة العبرية نفى فيه ما هو منسوب إليه، وزعم أن تصريحاته فهمت بشكل خاطئ، وادعى أن تصريحه تناول التعبير عن الأمل فى أن يتفهم الشعب اليهودى معاناة الفلسطينيين آخذين فى الاعتبار

معاناتهم التاريخية زاعمًا أنه لم يقصد مساواة الإجراءات الإسرائيلية بما ارتكبه النازيون. لكن الوكالة الفرنسية كانت قد نقلت عنه حرفيًا بعد معاينته لقصف إسرائيلى للمخيم - قوله: «إنها وسائل غير مقبولة على الإطلاق، وبنوع خاص تلك الصادرة عن شعب (إسرائيل) عانى هو نفسه قبل خمسين عامًا.. إنهم يمارسون الشيء نفسه ضد شعب آخر.. ذلك غير مقبول بكل بساطة».

وتسبب المترجم المعتمد بالأمم المتحدة من اللغة العربية إلى الإنجليزية فى إثارة زوبعة فى سوريا ولبنان وإسرائيل فى إبريل ٢٠٠١م، فقد ترجم فقرة فى خطاب مندوب سوريا الدائم ميخائيل وهبة أمام مجلس الأمن (خلال جلسة خاصة لمناقشة «حماية المدنيين فى النزاعات المسلحة» تتعلق بما كانت إسرائيل تفعله فى جنوب لبنان والأراضى المحتلة).

«إن إسرائيل تبادلت الأسرى مع حزب الله»، إلى «تبادلت إسرائيل مع حزب الله بعض الأسرار». وزادت الأمور تعقيدًا بسبب توزيع الأمم المتحدة فى بيانها الصحفى اليومى حول مداولات المجلس النص الخاطئ وليس نص ما قاله مندوب سوريا.

أطلت الترجمة الخطأ مرة أخرى برأسها على المسار اللبنانى الإسرائيلى فى النزاع، ففى ديسمبر عام ٢٠٠٢م قررت كندا فجأة إدراج حزب الله اللبنانى على لائحة الإرهاب استنادًا إلى خطاب سياسى لزعيم الحزب حسن نصر الله، زعمت كندا أنه دعا فيه للقيام بعمليات ضد إسرائيل سواء داخل إسرائيل أو خارجها.

وبمراجعة السلطات اللبنانية شريط تسجيل الخطاب لم تجد فيه هذه العبارة حرفيًا، فاستدعت الخارجية اللبنانية القائم بأعمال السفارة الكندية فى بيروت وسلمته نسخة من الشريط، ودعت لبنان حكومة كندا إلى إعادة النظر فى قرارها.

وكانت تلك الحالة هى الثانية التى تتعلق بحزب الله؛ فقد كادت ترجمة غير دقيقة تتسبب فى أزمة بين الرئيس اللبنانى إميل لحود ورئيس وزرائه رفيق الحريرى بعد إصدار مكتب الأخير فى نوفمبر ٢٠٠١م بيانًا - عقب لقاء الحريرى مع وفد من الكونجرس الأمريكى برئاسة داريل عيسى - نقل عن عيسى قوله إن لحود أبلغ الوفد ما وصفه بـ«رسالة قوية حول الحد من مدى حزب الله». وسارع المكتب الإعلامى بالقصر الجمهورى إلى اتهام مكتب الحريرى باعتماد ترجمة

غير دقيقة، وأصدر بيانًا أكد أن لحود شدد فى لقائه بالوفد الأمريكى على «أن حزب الله منظمة لبنانية محلية ولا امتدادات دولية لها مع منظمات إرهابية خارج لبنان». وتعود ثورة القصر الجمهورى على بيان مكتب الحريرى إلى أن الولايات المتحدة كانت أعلنت وقتها حربًا على الإرهاب.

■ سوء فهم لغوى وثقافى:

وبسبب اللغة شهد اللقاء بين الرئيس السورى بشار الأسد ووزير الخارجية الأمريكى (السابق) كولن باول فى دمشق خلال جولة بالمنطقة فى مايو ٢٠٠١م سوء فهم، فاللقاء كان يتناول تطبيق قرارات مجلس الأمن على العراق فى إطار إعطاء الإدارة الأمريكية ملف العراق الأولوية على ملف النزاع فى الشرق الأوسط، وفهم باول من حديث الأسد حول أنبوب النفط الممتد من كركوك إلى ميناء بانياس السورى على البحر المتوسط أنه يتعلق بوضع الأنبوب تحت قرارات مجلس الأمن الخاصة بالحصار على العراق، بينما كان الأسد يتحدث عن الأنبوب الجديد الذى كانت سوريا والعراق - وقتها - ينويان تنفيذ مشروعه لاحقًا.

وقد اضطر المنتدى الأوربى المتوسطى الذى عقد فى عمان فى أكتوبر ٢٠٠٣م إلى اعتماد بيانه الختامى باللغة الإنجليزية فقط خلافًا لما درجت عليه العادة منذ إطلاق عملية التعاون الأوربى المتوسطى فى برشلونه فى أكتوبر ١٩٩٥م بإصدار نسخ باللغات الرئيسية للدول الأطراف، ومنها اللغة العربية، وذلك بسبب أخطاء رصدتها الأطراف العربية فى النسخة المترجمة إلى اللغة العربية، وقررت رئاسة المنتدى اعتماد النسخة الإنجليزية مع حق باقى الأطراف فى تسجيل تحفظاتهم عليها.

ولأسباب تتعلق بإخفاء خطايا بعض تصريحات الزعماء بسبب سوء فهمهم للثقافات؛ فقد يعمد المترجم إلى عدم ترجمة جزء من هذه التصريحات - يجد فيها - من وجهة نظره الشخصية - أن تداعياتها ضارة، ففى مؤتمر صحفى للرئيس الروسى فلاديمير بوتين ببروكسل فى نوفمبر ٢٠٠٢م سأله صحفى فرنسى حول السياسة الروسية فى الشيشان منتقدًا هذه السياسة، وأجاب بوتين شارحًا هذه السياسة ومفندًا هذه الانتقادات. كما نصح بوتين الصحفى بإجراء عملية «الختان» التى يقوم بها المسلمون المتطرفون، وفق اعتقاده بأن الختان جزء من ممارسات المتطرفين!، والجزء الأخير لم يترجمه المترجم فى المؤتمر الصحفى،

لكن الصحف الروسية فضحته عندما خرجت عناوينها فى اليوم التالى بعنوان «بوتين يقترح الختان على أوربا».

فالمترجم أحيانًا يتخذ قرارًا فوريًا وحاسمًا من تلقاء نفسه. لمنع كارثة أو نشوب أزمة بين الرئيس الذى يعمل مترجمًا له، وبين نظرائه، ومن ثم بين دولته ودول أخرى وما فعله المترجم الروسى فعله المترجم التركى الخاص لرئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، خلال المؤتمر الصحفى المشترك مع محمود عباس (أبو مازن) رئيس السلطة الفلسطينية فى رام الله فى مايو ٢٠٠٥م؛ فقد امتنع عن ترجمة عبارة أردوغان باللغة التركية التى وصف فيها المقاومة الفلسطينية بـ«الإرهاب» وشبه ما أسماه «الإرهاب الفلسطينى» بإرهاب حزب العمال الكردى فى تركيا، لكن الصحف التركية تكفلت بالكشف عن هذه الفضيحة واتهمت أردوغان بمحاولة رشوة إسرائيل لاسترضاء الولايات المتحدة.

وفى المقابل يتدخل رؤساء أحيانًا لإصلاح أخطاء المترجمين على نحو ما شهده المؤتمر الصحفى المشترك بين الرئيس حسنى مبارك والرئيس البرازيلى لولادى سيلفيا خلال زيارته مصر فى ديسمبر ٢٠٠٣م، فقد نقل المترجم على سبيل الخطأ عن سيلفيا قوله إن إمبراطور البرازيل الأسبق زار مصر عام ١٩٧٦م وتدخل مبارك مصححًا بأن الزيارة كانت قبل مائة عام من هذا التاريخ أى عام ١٨٨٦م.

■ خطورة غياب المترجم:

غياب الترجمة من أصله يتسبب فى أزمات سياسية منها: تلك التى كادت تصيب العلاقات المصرية اللبنانية فى فبراير عام ٢٠٠٠م، ففى مؤتمر صحفى مشترك بين الرئيس حسنى مبارك ورئيس وزراء إسرائيل وقتها إيهود باراك خلال زيارته للقاهرة سأل صحفى إسرائيلى باراك باللغة العبرية عن رد فعل حكومته على اغتيال عقل هاشم الرجل الثانى فى ميلشيا أنطوان لحد العميلة لإسرائيل فى جنوب لبنان - قبل ٣ أشهر من الانسحاب الإسرائيلى المذل من الجنوب - فأجاب باراك مهددًا بتوجيه ضربات انتقامية.

وانتقدت الصحف اللبنانية وسياسيون فى بيروت الرئيس حسنى مبارك بدعوى التزامه الصمت وعدم الرد على باراك، وطلبت الحكومة اللبنانية

إيضاحات ذهب بها السفير المصرى فى بيروت عادل الحضرى إلى رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص، موضحًا أن السؤال كان باللغة العبرية، وأجاب باراك بالعبرية، ولم تكن هناك ترجمة وإلا لكان الرئيس مبارك قام بالرد عليه. الأمر الذى أدى إلى تجاوز الأزمة، والتى تبددت تمامًا بقيام مبارك بزيارة لبنان بعد أسبوع من زيارة باراك للقاهرة فى أول زيارة كرئيس مصرى للبنان منذ زيارة عبد الناصر الجنوب عام ١٩٥٨م.

غياب الترجمة تسبب أيضًا فى أزمة طارئة بين ألمانيا والنمسا اللتين تتحدثان باللغة الألمانية وبين الاتحاد الأوربى، فقد قاطع البلدان اجتماعات وزراء الثقافة فى دول الاتحاد التى عقدت فى فنلندا فى يوليو ١٩٩٩م، بعدما قاطعا اجتماعات مماثلة لوزراء الصناعة فى مطلع نفس الشهر بسبب قصر استخدام اللغات فى المؤتمر على اللغتين الإنجليزية والفرنسية. وبررت حكومة فنلندا عدم استخدام اللغة الألمانية بأن هذه الاجتماعات غير رسمية، ومن ثم يتم استخدام الإنجليزية والفرنسية فقط لتسهيل الإجراءات وتقليصًا للنفقات (الاستعانة بالمترجمين).

■ إساءة استخدام اللغة:

بعض الزعماء فى العالم لا يخجلون من الاعتراف بضعف إلمامهم بلغات أجنبية أو بعدم إجادتهم لها، ومن هؤلاء الرئيس الروسى فلاديمير بوتين الذى اعترف فى حديث صحفى أجرته معه الصحافة الأمريكية فى سبتمبر ٢٠٠٣م بعدم إجادة اللغة الإنجليزية، وبأنه يحاول تخصيص ما بين ٢٠ و٣٠ دقيقة يوميًا لتعلمها. فى نفس الحديث قال بوتين: «الرئيس الأمريكى جورج بوش يدعى - خلال لقاءاتنا أنه يفهمنى حتى حين لا يفهم ما أقول!».

وفسرت أحد مستشارى بوش فى سبتمبر ٢٠٠٤م خلال حملة إعادة انتخابه لفترة ولاية ثانية، ففى معرض الإعداد لأول مناظرة بين الرئيس بوش بوصفه مرشح الحزب الجمهورى والمرشح الديمقراطى جون كيرى، ومحاولة استباقية لاحتواء ردود فعل الشعب الأمريكى حيال طريقة بوش فى الحديث خلال المناظرة نبهت المستشارة إلى أن بوش يجد أحيانًا صعوبة فى اختيار الكلمات المناسبة ويسىء فى بعض الأحيان استخدام اللغة الإنجليزية للتعبير عن نفسه، وذلك ضمن مساعى المستشارين لتجنب التأثير السلبى لذلك على حظوظه فى التأييد الشعبى.



المشـــاعر الإنســـانية
نـــدم وخجـــل وتأنيـــب ضمـــير

فى زمن الهيمنة والعولمة.. طفولة مشردة.. ومشاعر تأنيب الضمير غائبة!!

ليس للسياسة مشاعر، فالسياسة بطبيعتها تقوم على المصالح لا العواطف وتقوم على محددات داخلية وخارجية ليس من بينها المشاعر الإنسانية التى تظل قاصرة على التعبير عنها فى حالات الكوارث البشرية الناجمة عن الزلازل والحوادث الكبرى كالحرائق أو سقوط الطائرات وما شابه ذلك.

لكن السنوات الأخيرة شهدت تعبير قادة ورؤساء دول وحكومات ومسئولين عن مشاعرهم حيال أحداث دولية، وتباينت تلك المشاعر بين الندم والخجل والإقرار بالذنب والحرج.. وتأنيب الضمير.

إلا أنه يلاحظ أن هذه المشاعر غالبًا ما يعبر المسئولون عنها بعد إخلاء مواقعهم وحملهم لقب «سابق»، وبعد ظهور النتائج السلبية لقرار اتخذوه أو فعل قاموا به، فهذه المشاعر تكتسب معنى آخر إذا تم تعبير صاحبها عنها خلال وجوده فى موقع المسئولية، فأسوأ تلك المشاعر تلك التى يتم التعبير عنها لأهداف سياسية.

■ شعور بالندم:

أقوى تعبير عن الندم على القيام بفعل يشعر الذين قاموا به بأنهم لم يحسنوا اتخاذ القرار المناسب ذلك الذى صدر عن أعضاء فى لجنة جائزة نوبل للسلام الذين كانوا منحوا رئيس وزراء إسرائيل الأسبق ووزير الخارجية شمعون بيريز عام ١٩٩٤م الجائزة بالتشارك مع رئيس وزرائه وقتها إسحق رابين والرئيس الفلسطينى ياسر عرفات، فعلى وقع مذبحة قانا فى عهد بيريز فى إبريل ١٩٩٦م إلى جانب ممارسات القمع والقتل وقلع الأشجار وتدمير البيوت ونسف البشر فى السيارات والشوارع والمنازل بالصواريخ منذ اندلاع الانتفاضة الثانية فى سبتمبر ٢٠٠٠م أعرب بعض الأعضاء (الذين كانوا قد صوتوا لبيريز) فى إبريل ٢٠٠١م عن شعورهم بالندم، وأنهم يودون لو كان بإمكانهم تجريده من الجائزة.

أحد الأعضاء الخمسة هانا كفانمو قالت فى تصريحات فى أوسلو: إن ما يحدث فى الأراضى الفلسطينية بشع ولا يصدق، وبيريز مسئول كجزء من الحكومة بوصفه وزير الخارجية؛ لأنه أعلن أنه يوافق على ما يفعله شارون،

وعليه ـ إذا كان يريد الحفاظ على صورته كحاصل على جائزة نوبل للسلام ـ أن يستقيل، وزاد أورفار نوردلى ـ عضو آخر باللجنة ـ أن بيريز ليس على مستوى المثل التى كان عبر عنها عام ١٩٩٤م.

وبينما اتخذ أعضاء اللجنة كشخصيات دولية تحظى بالاحترام هذا الموقف انسجامًا مع المثل التى يستند إليها لمنح الجائزة، وهى العمل من أجل السلام، وتضامنًا مع الشعب الفلسطينى ضد الممارسات الإسرائيلية، وجدت إسرائيل من يشعر بالندم حيالها، فزوجة الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون السيدة هيلارى أعربت فى أكتوبر ٢٠٠٠م ـ وتحت ضغوط حملتها الانتخابية للفوز بمقعد ولاية نيويورك فى مجلس الشيوخ ـ عن شعورها بالندم على زيارة كانت قد قامت بها مع زوجها الرئيس إلى رام الله فى ربيع العام السابق ١٩٩٩م.

على نهج هيلارى سار رئيس الوزراء التركى (السابق) بولنت أجاويد فى إبريل ٢٠٠٢م عندما أعرب عن ندمه لاستخدام كلمة «إبادة جماعية» لوصف العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى فى أراضيه المحتلة، ذلك الوصف الذى كان قد استخدمه فى تصريح للصحافة فى وقت سابق. وبطبيعة الحال أثار هذا التصريح فى وقته ردود فعل عنيفة ضده فى الولايات المتحدة وإسرائيل التى طلبت من السفير التركى فى أنقرة تفسيرات لتصريحات أجاويد وأبلغته غضبها واحتجاجها الشديد وهددت بإصدار بيان رسمى يشجب التصريحات مما يضع العلاقات الثنائية فى مأزق، كما ألمحت إلى تخليها عن مساندة تركيا فى الكونجرس الأمريكى لمنعه من إصدار قرار يحمل تركيا مسئولية الإبادة الجماعية للأرمن فى مطلع القرن العشرين. ومقابل ذلك شهدت أنقرة تظاهرات تضامنية مع أجاويد نددت بممارسات إسرائيل وأحرقت العلمين الإسرائيلى والأمريكى.

وإزاء تعقيدات الموقف وتحت ضغوط الدوائر اليهودية فى الولايات المتحدة عقد المسئولون بوزارة الخارجية اجتماعات اجتماعات لبحث مخرج من هذا المأزق، ويبدو أن الاجتماعات خلصت إلى أنه لا مخرج سوى إعراب أجاويد عن ندمه، ولذا جاء أسوأ استخدام لمصطلح الندم من جانب إسرائيل التى بدأت فى الثلاثين من سبتمبر ٢٠٠٤م عملية إبادة جماعية جديدة ضد الشعب الفلسطينى فى قطاع غزة أسمتها «أيام الندم» لدفع الشعب الفلسطينى ـ حسب تصورها ـ إلى الشعور

بالندم على استخدام حركة المقاومة الإسلامية حماس الصواريخ فى قصف المستعمرات الإسرائيلية.

أما أكثر مشاعر الندم تأخرًا فى إبدائها تلك التى عبر عنها جونشيرو كويزومى رئيس وزراء اليابان باسم بلاده فى أكتوبر ٢٠٠١م خلال زيارته كوريا الجنوبية، فقد أعرب الرجل عن «شعور شديد بالندم للآلام والصعوبات التى تعرض لها شعب كوريا الجنوبية إبان فترة الاحتلال اليابانى لشبه الجزيرة الكورية خلال فترة الحرب العالمية الثانية. وجاء التعبير عن ذلك فى هذه الحالة لبدء مرحلة تحسين العلاقات المتوترة بين البلدين وكشرط لقبول الشعب الكورى الذى تركت ممارسات الاحتلال اليابانى لبلاده آثارًا نفسية سيئة.

واتخذ كويزومى خطوة إضافية لإضفاء المصداقية على مشاعره بقيامه بزيارة المتاحف الكورية التى تخلد وتذكر بالتعذيب الذى تعرض له الكوريون على أيدى اليابانيين خلال الاحتلال من ١٩١٠م إلى ١٩٤٥م.

لكن فى بعض الأحيان لا يكون الشعور بالندم مساويًا أو كافيًا لإبراء الذمة أو التسامح مع جريمة ضد الإنسانية بحجم تلك التى ارتكبها تنظيم «الخمير الحمر» فى كمبوديا فى السبعينيات ـ من القرن العشرين ـ ضد شعب بلاده فقد راح ضحية عمليات القتل ملايين من البشر. ففى مساعيه من أجل إحلال السلام فى بلاده وفق قاعدة «عفا الله عما سلف» وتحقيق المصالحة الوطنية فتح هون سن رئيس وزراء كمبوديا أبواب المقر الرئاسى للحكومة فى ديسمبر ١٩٩٨م أمام زعماء الخمير الحمر واستقبل كلاً من كيوسان ونيون تشيا المتهمين بارتكاب جرائم إبادة جماعية.

وبطبيعة الحال أثار اللقاء اهتمام الصحافة العالمية التى وجهت سؤالاً إلى المتهمين ـ بعد اللقاء: هل تشعران بالندم؟ فأجاب الأول ـ بدم بارد: «نعم».. كلمة واحدة وكأنها غسلت يده من دماء الملايين.

الصحافة اعتبرت الرجل غير صادق، فقد لوحظ أنه ظهر خلال اللقاء ذا شعر أسود فاحم بينما كان يميزه الشعر الأبيض.. فقد صبغ الرجل شعره أيضًا. وانعكس عدم القبول بـ«الندم» لإعلان التسامح فى عناوين الصحف التى عنونت اللقاء قائلة: «استقبال الأبطال لمهندس حقول القتل فى كمبوديا!» فالرجل يتصور أنه يستطيع أن يغير تاريخه مثلما غيَّر لون شعره.

التحذير المسبق من الندم وجهه رئيس الحكومة اليمنية عبد القادر باجمال في سبتمبر ٢٠٠٣م إلى دول مجلس التعاون الخليجي الست بسبب تباطؤ هذه الدول - حسب قوله - في ضم اليمن إلى المجلس. فقد كانت اليمن قد قدمت طلبًا للانضمام للمجس بوصفها جزءًا من جزيرة العرب، وظل الطلب يراوح مكانه ويترنح بين أجهزة المجلس للدراسة دون قرار نهائي برفض أو قبول الطلب، الأمر الذي أثار استياء الجانب اليمني.

وقدمت اليمن تسهيلات عديدة للاستثمارات الخليجية لعل ذلك يكون بوابة مغرية لقبول طلب الانضمام، لكن هذه الاستثمارات جاءت محددة ولم تلب طموحات اليمنيين، مما حدا برئيس الوزراء في مؤتمر صحفي - إلى الإعراب عن عدم رضا بلاده عن حجمها المحدود وقال: «سيندمون على التباطؤ في ضم اليمن للمجلس».

على العكس من الدول فإن بعض الأشخاص العاديين والمسئولين في منظمات أهلية لا يبدون الندم على أخطائهم، فبرغم امتناع رئيس اتحاد قارة أوقيانوس لكرة القدم النيوزيلاندي تشارلز دمبسي عن التصويت لصالح استضافة جنوب إفريقيا مونديال ٢٠٠٦م خلال اجتماع الاتحاد الدولي (فيفا) في زيورخ في يونيو عام ٢٠٠٠م بالمخالفة لقرار الاتحاد الذي يرأسه، مما أدى إلى خسارة جنوب إفريقيا وفوز ألمانيا بتنظيم المونديال، إلا أن دمبسي أعلن في الشهر التالي أنه لا يشعر بالندم مطلقًا على قراره بالامتناع عن التصويت.

■ **شعور بالخجل:**

حين تكون ممارسات إسرائيل أسوأ من أن يتم عبورها دون إدانة فإن المسئولين الأمريكيين يفتشون في قاموس اللغة للبحث عن كلمات عاطفية أقل حدة خالية من أي مضمون سياسي أو قانوني ترضي الجانب العربي ولا تمثل عبئًا على الجانب الإسرائيلي، ومن ذلك استنكار إدوارد ووكر مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية (السابقة) في ديسمبر ٢٠٠٠م بـ«خجل» سقوط الضحايا في صفوف الشعب الفلسطيني من جراء العمليات العدوانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. ويعكس شعور ووكر توظيفًا لمشاعر إنسانية في قضية سياسية غير ملتبسة.

لكن إعراب نورين أوكرول الموظفة بالسفارة الإسرائيلية فى العاصمة الإيرلندية فى يوليو ٢٠٠٢م عن شعورها بـ«الخجل» إزاء العمل الذى أقدمت عليه إسرائيل باقتراف مجزرة فى غزة فى وقت سابق من نفس الشهر يكتسب أهمية خاصة؛ كون الموظفة ـ وإن كانت إيرلندية الجنسية ـ تعمل فى سفارة إسرائيل ومسئولة عن الإعلام بالسفارة وما يعنيه ذلك من كونها لم تعد تقبل بالخطاب السياسى الإسرائيلى أو تقتنع به وبالتفسيرات التى تقدمها تل أبيب لهذه المجازر، وتعتبر مسئولة بحكم وظيفتها عن الترويج لها، كما يكشف موقف الموظفة إلى أى مدى بلغت هذه الممارسات حدًّا لا يستطيع معه أى إنسان لديه جزء من ضمير ـ أن يلتزم الصمت حيالها.

ليس هذا فقط، بل أعربت أوكرول عن خجلها من عملها لحساب هذه الحكومة التى تبلد حس رئيسها إريل شارون، وتساءلت عما إذا كان يملك قلبًا وقيمًا أخلاقية؟! وزادت: إن هجومًا بصاروخ على مبنى سكنى بعد منتصف الليل حيث الأطفال نيام ليس عملاً مبررًا. مؤكدة أنها تشعر بالامتعاض والخجل من رد الفعل عديم الحس لرئيس الحكومة على هذه العملية.

ودفعت أوكرول ثمن شعورها بالخجل فقد قامت وزارة الخارجية الإسرائيلية بفصلها من وظيفتها.

أما أغرب شعور بالخجل أبداه مسئول لتبرير حجب المعلومات عن وسائل الإعلام ذلك الذى أبداه رئيس وزراء لبنان (الراحل) رفيق الحريرى خلال زيارته مصر فى نوفمبر عام ٢٠٠٠م، فقد رفض الرجل ـ ردًّا على أسئلة الصحفيين عقب مباحثاته مع الرئيس حسنى مبارك ـ أن يذكر حجم التبادل التجارى بين مصر ولبنان قائلاً: «أشعر بالخجل أن أذكر رقم التبادل التجارى.. ولو لم أشعر بالخجل لقلته!».

ويبدو أن الشعور بالخجل على الرغم من كونه شعورًا إنسانيًّا إلا أنه وجد من يحاول أن يضبطه أو يمنعه، وهذه المحاولة أصحابها فريق من العلماء الأسكتلنديين ابتكروا فى نوفمبر ٢٠٠١م عقارًا جديدًا يضبط إفرازات مادة سيراتونين المسئولة عن التحكم فى الحالة المزاجية والنفسية للإنسان خاصة «الشعور بالخجل»، وأطلق العلماء على العقار الجديد اسم «إيسكيتا لويدام».

■ شعور بالذنب:

للشعور بالذنب - عن غيره من تلك المشاعر - أبعاد سياسية وقانونية، فهو من ناحية يعنى اعتذارًا ضمنيًا عن ارتكاب فعل وإقرارًا بالمسئولية واستعدادًا لتحمل تداعياته فضلاً عما يعكسه من جوانب أخلاقية.

الرئيس الروسى السابق بوريس يلتسين أعرب عن شعوره هذا فى أكتوبر ٢٠٠٠م بسبب الحربين اللتين شنتهما بلاده فى الشيشان، واعترف فى حديث لمحطة تليفزيونية روسية أن هذا الموضوع يزعجه نتيجة المأساة التى حلت بالعديد من الآباء والأمهات بسبب الحرب. لكن يلتسين أعرب عن الشعور بالذنب بعد أن استقال من منصبه فى ديسمبر ١٩٩٩م!

وعلى النقيض من يلتسين فقد سبقه خلفه الرئيس فلاديمير بوتين فى الإعراب عن شعوره بالذنب والمسئولية خلال وجوده فى السلطة فى أغسطس ٢٠٠٠م إزاء كارثة غرق الغواصة الروسية «كورسك» فى بحر بارنتس ووفاة كل أفراد طاقمها الثمانية عشر.

■ شعور بالحرج:

ينتاب الشعور بالحرج إنسانًا عندما يقدم على فعل ما حيال شخص آخر ويكتشف لاحقًا أنه تسرع فى التعبير عنه، لاسيما إذا كان هذا الشخص ليس هو الذى يجب القيام بهذا الفعل حياله، ويزداد الشعور بالحرج وربما يتحول إلى مأساة أو مادة للسخرية إذا اكتشف الإنسان أن عليه أن يعود ليقوم بهذا الفعل حيال الشخص الأول.

شيء من هذا حدث فى الثامن من نوفمبر عام ٢٠٠٠م فقد انتاب كثيرين من قادة دول العالم شعور بالحرج بسبب المسارعة بتهنئة المرشح الجمهورى لمنصب الرئيس فى الولايات المتحدة جورج بوش الابن بالفوز بمنصب الرئيس حيث أشارت النتائج الأولية إلى فوزه على منافسه الديمقراطى نائب الرئيس آل جور والذى اتصل هاتفيًا ببوش لتهنئته.

لكن آل جور عاد وسحب اعترافه بالهزيمة مع استمرار فرز الأصوات وتأجيل إعلان النتيجة النهائية، وأشارت النتائج شبه النهائية هذه المرة إلى فوزه على منافسه الجمهورى الذى بادر بدوره بالاتصال بآل جور لتهنئته ففتح الباب أمام قادة العالم لتهنئة المرشح الديمقراطى بعدما شعروا بالحرج منه لسابق تهنئتهم بوش.

عاد بوش هذه المرة ـ وتحت إلحاح من جيمس بيكر وزير الخارجية الأسبق وأحد مستشاريه في الحملة الانتخابية ـ وسحب اعترافه بالهزيمة وتهنئته لآل جور واستمر فرز الأصوات في ولاية فلوريدا مع عدم ظهور أي فائز بشكل قاطع مما أوقع قادة العالم في الحرج للمرة الثانية.

انتظر قادة العالم في المرة الثالثة طويلاً حتى يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود ولم يبادر أحد بالاتصال بالفائز للتهنئة إلا بعد إعلان النتيجة النهائية من جانب المحكمة.

الحكومة الهولندية كانت ضمن عدد محدود من الحكومات التي امتلكت الشجاعة لتصدر بيانًا تعالج فيه الموقف، وتعترف بالتسرع، وتعبر عن الشعور بالحرج، وتعلن سحب بيانها بتهنئة آل جور بسبب عدم وضوح الموقف، وتؤجل بيانها بشأن تهنئة الفائز إلى ما بعد إعلان النتائج رسميًا، كما أعلنت الهند على لسان وزير خارجيتها أنها تفضل الانتظار لتهنئة الفائز.

■ تأنيب الضمير:

كان تعبير وزير خارجية فرنسا (السابق) هوبير فيدرين يوم الثاني من فبراير عام ٢٠٠٠م عن الشعور بتأنيب الضمير ـ كما لايزال ـ من المرات النادرة التي يعترف فيها مسئول دولي بأن ضميره يؤنبه، وربما لم يتكرر الإعراب عن هذا الشعور. فأمام المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد دورة أعماله السنوية في نيويورك في ذلك العام لمناقشة قضية مكافحة الفقر في العالم قال فيدرين: إن الدول الغنية تشعر بنوع من تأنيب الضمير، وطالب بقيام تحالف دولي لمكافحة الفقر على نمط الائتلاف المساند للولايات المتحدة في مجال محاربة الإرهاب.

لكن شيئًا من هذا لم يشعر به أحد حيال ضحايا الحروب والنزاعات، أو لم يعبر عنه على الأقل سواء من جانب الولايات المتحدة تجاه الشعب العراقي أو إسرائيل حيال الشعب الفلسطيني أو الصرب حيال مسلمي البوسنة وكوسوفا أو الخمير الحمر تجاه شعب كمبوديا.

وفي ترجمة أخرى للخوف من عذاب الضمير بسبب أفعال قد يقدم عليها إنسان أعلن إيهان أوستن النائب في البرلمان التركي عن حزب العدالة الحاكم في يناير ٢٠٠٥م رفضه هدية بعث بها إليه السفير الإسرائيلي في أنقرة بنحاس أفيفي بمناسبة السنة الجديدة وبرر رفضه للهدية بـ «الخوف من عذاب الضمير».



المصافحـــة..
دلالات ســياســية

مصافحات السادات التاريخية فى مطار بن جوريون بإسرائيل عام ١٩٧٧م

تكتسب المصافحة فى العلاقات الدولية دلالات رمزية فهى إن حدثت ـ على سبيل المثال ـ بين شخصيتين، العلاقات بين بلديهما ليست طبيعية فهى ترمز عندئذ إلى الإعلان عن بدء صفحة جديدة، كما أن تجاهلها يعبر عن استمرار الحالة على ما هى عليه. وتقييم المصافحة فى ظروفها السياسية والاجتماعية والنفسية مثلما الحال بالنسبة لأطراف النزاع العربى الإسرائيلى واجب، فأحيانًا تعد المصافحة إيذانًا لبدء مرحلة جديدة فى العلاقة، وتعد ذات دلالات كارثية فى أحيان أخرى.

وفى العلاقات الدولية مصافحات تلقائية وأخرى اضطرارية لا تضع أساسًا لأى بناء، وثالثة صناعية مقصودة بترتيب مسبق دون إفصاح. وفى أغلب الأحوال وبسبب تعقيدات العلاقات الدولية فإن أغلب المصافحات يتم فى مناسبات مثل المؤتمرات أو الاحتفالات وحتى فى الجنازات.

■ فى النزاع العربى الإسرائيلى:

تعد مصافحة الرئيس الراحل أنور السادات رئيس وزراء إسرائيل مناحم بيجين وقادة إسرائيل فى مطار بن جوريون مساء يوم ١٩ نوفمبر ١٩٧٧م المصافحة الأشهر والأهم فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد أذنت ببدء مفاوضات سلام كلفة بديلة للحرب بين طرفى النزاع الإسرائيلى العربى على الرغم من انتهائها.. مصافحة إسرائيلية مصرية وبمعاهدة سلام منفردة. وعلى الصعيدين العربى والإسرائيلى حظيت هذه المصافحة باهتمام؛ كونها جاءت فى افتتاح حدث صادم، وهى زيارة رئيس أكبر دولة عربية لإسرائيل وهبوطه على أرض مطار بن جوريون فى القدس المحتلة.

وعلى الرغم من إبرام معاهدة السلام عام ١٩٧٩م ومرور سنوات على هذه المصافحة إلا أن ذلك لم يؤد إلى كسر الحاجز النفسى بين المصريين والإسرائيليين، الذى تحدث عنه السادات، كما لم يقنع المصريين بإمكان قيام سلام حقيقى وعلاقات طبيعية، ففى أول لقاء فى لعبة جماعية ببطولة دولية التقى فريقا مصر وإسرائيل لكرة اليد فى بطولة نظمتها أيسلندا فى سبتمبر

١٩٩٨م بالعاصمة ريكيافيك، رفض لاعبو الفريق المصرى مصافحة لاعبى الفريق الإسرائيلى سواء قبل أو بعد المباراة. ويرر اللاعبون المصريون رفضهم بأنهم حضروا للعب مباراة وليس إعطاء انطباع بوجود نوع من الود بين المصريين والإسرائيليين.

المصافحة الثانية من حيث الأهمية فى تاريخ النزاع العربى الإسرائيلى هى مصافحة الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات رئيس وزراء إسرائيل إسحاق رابين بحديقة البيت الأبيض يوم ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م فى حفل توقيع اتفاقية أوسلو. وعلى نفس المنوال كانت المصافحة جزءًا من حدث أضخم هو إعلان بداية النهاية ـ كما اعتقد كثيرون ـ للنزاع الإسرائيلى الفلسطينى. فالمرحبون ركزوا على الحدث الأضخم والمعارضون ركزوا على ما وصفوه بالكارثة.

وأول رد فعل عربى على هذه المصافحة فى حد ذاتها جاء بعد نحو تسع سنوات من حدوثها ففى أغسطس ٢٠٠٢م لاحظ زوار موقع السلطة الفلسطينية على الإنترنت أن رابين اختفى من الصورة فى هجوم من جانب «هاكرز» عربى وسط استمرار حصار عرفات وقمع الانتفاضة.

تبدل الظروف فى النزاع العربى الإسرائيلى فرض مصافحات الأمر الواقع، فقد فرض اتفاق أوسلو ١٩٩٣م على السيدة سها عرفات زوجة الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات أن تصافح وزير الإسكان الإسرائيلى الذى زار تونس بعد توقيع الاتفاق فى واشنطن فى سبتمبر من نفس العام.

فقد فرض الاتفاق على السيدة سها أن تصافح الوزير الذى كان قد أصدر قرارًا بسجن أمها السيدة ريموندا الطويل بعد تعيينه حاكمًا عامًّا للضفة الغربية فى أعقاب عدوان ١٩٦٧م.

عرفات نفسه إزاء عدم احترام حكومات إسرائيل المتعاقبة بعد اغتيال رابين فى نوفمبر ١٩٩٥ لم يبد حريصًا أمام عدسات كاميرات التليفزيون على مصافحة المسئولين الإسرائيليين بنفس الحرارة، ففى افتتاح مفاوضات كامب ديفيد فى يوليو ٢٠٠٠م لم يتصافح عرفات مع رئيس وزراء إسرائيل إيهود باراك، كما لم يتصافحا فى قمة شرم الشيخ لإنقاذ عملية السلام فى أكتوبر من نفس العام بعد اندلاع الانتفاضة الثانية فى الشهر السابق.

■ المصافحة.. الجريمة!

والغريب أن إدارة كلينتون التى اعتبرت مصافحة عرفات للمسئولين الإسرائيليين دلالة على التقدم فى عملية السلام وعلى نجاحها فى إحداث هذا التقدم استخدمت فى سبتمبر عام ٢٠٠٠م مصافحة عرفات لسياسى أمريكى خلال زيارته الأراضى المحتلة عام ١٩٩٨م أداة لتشويه هذا السياسى وهو وريك لادزيو مرشح الحزب الجمهورى فى انتخابات مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك أمام مرشحة الحزب الديمقراطى هيلارى كلينتون زوجة الرئيس!. والمفارقة هى أن لادزيو عندما صافح عرفات كان برفقة كلينتون نفسه خلال زيارته رام الله. لكن تحميل عرفات المسئولية عن فشل مفاوضات كامب ديفيد فى يوليو من نفس العام ٢٠٠٠م، وتشويه أجهزة الدعاية الأمريكية لصورته جعل المصافحة أداة سياسية مزدوجة للإضرار بعرض المرشح الجمهورى. وتعرضت إدارة كلينتون لانتقادات حادة لإخراجها صورة المصافحة لأول مرة لاستغلالها انتخابيًا لصالح زوجته بعدما أشارت استطلاعات الرأى إلى تقدم المرشح الجمهورى!!

ولم تعد مصافحة عرفات جريمة فى الأوساط الداخلية بل جريمة دولية من جانب أجهزة الدعاية الصهيونية، فعلى سبيل المثال اتهم يوسى شتيرن زعيم حزب «إسرائيل بتينا» السابق الرئيس الروسى فلاديمير بوتين بأنه عندما يصافح عرفات فإنه بذلك يضع قنبلة موقوتة تهدد الاستقرار فى روسيا!. وإذا كان من صافح عرفات يتعرض للابتزاز والإيذاء فإن المواطن الإسرائيلى أفيف بوشينسكى دفع ثمنًا غاليًا لمصافحة لم تتم مع رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو فى إبريل ١٩٩٩م، فقد عاجل مرافقو نتانياهو خلال جولاته الانتخابية الرجل بلكمات أفقدته الوعى عندما مد يده لمصافحته اعتقادًا بأنه يخفى سلاحًا فى ملف كان يضعه تحت إبطه.

■ بين جنازتين.. أياد عربية ممدودة:

بعد مصافحة الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات لرئيس وزراء إسرائيل إسحاق رابين فى حفل توقيع اتفاقية أوسلو بحديقة البيت الأبيض بواشنطن فى الثالث عشر من سبتمبر ١٩٩٣م باتت مصافحة أى مسئول فلسطينى لمسئول إسرائيلى حدثًا عاديًا، لكن مصافحة أمين عام الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف

حواتمة للرئيس الإسرائيلى عيزرا وايزمان فى عمان على هامش مشاركتهما فى جنازة العاهل الأردنى الملك حسين فى الثامن من فبراير عام ١٩٩٩م كانت حدثًا غير عادى على خلفية مواقف الديمقراطية وحواتمة من «الكيان الصهيونى» والسلام مع إسرائيل واتفاقية أوسلو. ومن ثم أثارت هذه المصافحة العديد من الزوابع، لاسيما بعد أن كشف مدير عام الرئاسة الإسرائيلية اريه شومر الذى رافق وايزمان إلى الأردن أن حواتمة صافح الرئيس الإسرائيلى قائلاً: «أنت رجل سلام عمل من أجل السلام فى الشرق الأوسط».

على الصعيد الفلسطينى قاطعت تسع فصائل فلسطينية معارضة فى دمشق احتفال الجبهة، الديمقراطية بعيد تأسيسها الثلاثين فى الشهر التالى (مارس) وهاجمت حواتمة وطالبته بالاعتذار للشعب الفلسطينى عن مصافحته وايزمان، واستبعدته من عضوية اللجنة الوطنية العليا للمتابعة المكونة من ٢٤ شخصية فلسطينية سياسية معارضة عقابًا له. ورفضت الفصائل تبرير حواتمة بأن المصافحة حدثت بالمصادفة نتيجة لوجوده مع أعضاء الكنيست العرب فى غرفة واحدة قبل أن يدخل وايزمان الغرفة ليمد يده للجميع بالمصافحة، حيث زعم رئيس المجلس الوطنى الفلسطينى الأسبق خالد الفاهوم أن المصافحة لم تأت صدفة بل عقد حواتمة اجتماعًا مع وايزمان رتبه عضو الكنيست أحمد الطيبى مستشار عرفات. وبرغم ارتكانه إلى الصدفة فى تبرير المصافحة إلا أن حواتمة لم يعتذر، بل وصف وايزمان بأنه شخصية إسرائيلية معتدلة تدعو إلى السلام ومصافحة يده الممدودة عملية إنسانية لا تحمل أكثر من ذلك.

أما على الصعيد الإسرائيلى فقد هاجم وزير الخارجية - وقتها - «إريل شارون وايزمان، لأنه صافح زعيم منظمة إرهابية عناصرها تلوثت أيديهم بالدماء» على حد زعمه. كما شن زعيم الليكود ورئيس الوزراء - وقتها - بنيامين نتانياهو حملة تحريض لأسباب انتخابية ضد وايزمان وحزب العمل، وعلى نهج حواتمة رفض وايزمان الاعتذار، ورد على الهجوم بأنه مقتنع بما فعل، لأن هذه المصافحة تصب فى مصلحة إسرائيل. أما أعضاء الكنيست من العرب فقد شنوا حمله على شارون واتهموه بأنه هو الشخص الذى تلوث الدماء يديه.

وكادت دائرة الزوبعة التى أثارتها هذه المصافحة تتسع بسبب قيام حواتمة بالإعلان خلال مقابلة مع إذاعة صوت إسرائيل باللغة العربية بأنه قد صافح

أيضًا إسحاق مردخاى وزير الدفاع السابق المنشق على نتانياهو والذى أسس حزبًا لمنافسة الأخير، لكن حواتمة عاد بعد ظهر نفس اليوم العاشر من فبراير لكى ينفى أنه صافح مردخاى.

لكن دائرة الزوابع اتسعت بالفعل فى يوليو من نفس العام ١٩٩٩م وعلى مسرح جنائزى أيضًا ـ خلال تشييع العاهل المغربى الحسن الثانى فى الرباط فى السادس والعشرين من نفس الشهر ـ حيث شهدت الجنازة هذه المرة مصافحات عربية إسرائيلية بالجملة، كلها نتاج حصد إسرائيل ثمار السلام دون أن تدفع الثمن، فقد صافح ولى عهد الكويت الشيخ سعد العبد الله الصباح رئيس وزراء إسرائيل إيهود باراك، وسارع مصدر رسمى كويتى إلى الإعلان بأن هذه المصافحة جاءت تلقائية وغير مقصودة. كما صافح الرئيس الجزائرى عبد العزيز بوتفليقة باراك، وعلى العكس من الكويت التى لم تشهد توجيه انتقادات لولى العهد فقد تعرض بوتفليقة لانتقادات عنيفة من عديد من التيارات السياسية محذرة من التطبيع ومشددة على ضرورة ربطه بانسحاب إسرائيل من كل الأراضى العربية المحتلة.

■ توظيف إسرائيلى:

وعلى الرغم من أن بوتفليقة وصف المصافحة بأنها «مصادفة» أيضًا، مبررًا مصافحته باراك بأن أخلاقه الإسلامية تفرض عليه أن يرد التحية بأحسن منها واستبعد تطبيع العلاقات مع إسرائيل، إلا أن إسرائيل وجدتها فرصة لتعكير المناخ بين الجزائر والدول العربية، فقد زعم ديفيد ليفى وزير خارجية باراك أن المسألة ليست مصافحة، بل لقاء تم بين الرجلين، وبالغ فى أهميته واعتبره يأتى فى إطار توسيع الاعتراف العربى بإسرائيل والقبول بها دولة داخل العالم العربى، فى محاولة مكشوفة وتصرف ممجوج لاستغلال مناسبة حزينة لأغراض سياسية وإعلامية، وزادت صحيفة معاريف على ذلك الادعاء بأن هناك علاقات سرية بين إسرائيل والجزائر وأن بوتفليقة يرفض كشف ذلك وإخراجه إلى النور، ووصفت اللحظة التى التقى فيها الرجلان بأنها لحظة تاريخية، الأمر الذى دفع بوتفليقة إلى وصف المصافحة بأنها «مصيدة إسرائيلية تم نصبها له» وروى القصة بشكل مختلف قائلاً: «كنت متوجهًا لمصافحة الرئيس الإيطالى غير أننى فوجئت بالوفد الإسرائيلى يتقدم نحوى وفى المقدمة باراك».

ومن المفارقات أن بوتفليقة أبدى انزعاجًا شديدًا لقيام وفد من صحفيين جزائريين بزيارة إسرائيل فى يوليو عام ٢٠٠٠م لدرجة إقالة وزير الإعلام عبدالمجيد ثبون والتحقيق مع أعضاء الوفد بعد عودتهم واعتبار الزيارة وتداعياتها كأن لم تكن بوصفها وصمة عار فى تاريخ الجزائر قائلاً قولته الشهيرة: «ليسوا منا ولا نحن منهم»!!

واستمرت إسرائيل فى حصد الثمار إسلاميًا، وشهدت اجتماعات المنتدى الاقتصادى العالمى فى دافوس فى يناير ٢٠٠١م أول مصافحة إسرائيلية باكستانية بين الرئيس برفيز مشرف ورئيس وزراء إسرائيل الأسبق شمعون بيريز قبل أن يصافح مشرف شارون على هامش اجتماعات الجمعية العامة فى نيويورك فى سبتمبر ٢٠٠٥م.

أما ما يثير الأسى على العلاقات العربية فهو رفض ولى عهد الكويت فى جنازة الحسن الثانى مصافحة الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات بعدما صافح رئيس وزراء إسرائيل فى جنازة الملك حسين، وروت مصادر كويتية للصحافة هناك أن عرفات اقترب من الشيخ سعد محاولاً مصافحته إلا أن الشيخ سعد أبقى يديه مضمومتين إلى صدره؟!!

■ لا تصافح:

وعلى النقيض وعلى الرغم من الخلافات بين الولايات المتحدة وسوريا أعرب الرئيس الأمريكى بل كلينتون - خلال مشاركته فى جنازة الملك الحسن - عن أسفه لعدم مشاركة الرئيس السورى (الراحل) حافظ الأسد فى تشييع الحسن، لأنها كانت ستوفر فرصة للقائه. ويبرر مصدر رسمى سورى عدم مشاركة الأسد فى تشييع الجنازة بانشغال إسرائيل بمشاركته والترويج للقاء محتمل بينهما لاستغلاله إعلاميًا وسياسيًا ولكى يتصدر خبر المصافحة بينهما وصورتها أجهزة الإعلام العالمية للتغطية على ممارسات إسرائيل ومسئوليتها عن تعطيل عملية السلام والمفاوضات، وساعتها ستصبح جنازة الحسن خبرًا ثانويًا فى نشرات الأخبار.

ويبدا تجنب المسئولين السوريين مصافحة نظرائهم من المسئولين الإسرائيليين سياسة سورية تعتبر المصافحة تعطى دلالات سياسية غير حقيقية، وأنها حين تتم - أو بالأحرى عندما يصافح السوريون الإسرائيليين - تعنى التزامًا سوريًا

بينما الطرف الآخر يستغلها إعلاميًا، وربما وجدت هذه الرؤية صدى لدى الإدارة الأمريكية برئاسة كلينتون بوصفها دلالة أمانة ونزاهة وثقة، فقد وافقت عند التحضير لاستضافة مفاوضات سورية إسرائيلية بواشنطن فى ١٦ ديسمبر من نفس العام ١٩٩٩م برئاسة باراك ووزير الخارجية السورى فاروق الشرع ـ على ألا يتضمن البروتوكول مصافحة بناء على طلب الشرع، وحتى عندما طلب الصحفيون منهما المصافحة أمام العدسات بعد لقائهما مع كلينتون فى افتتاح المفاوضات سارع الرجلان بمغادرة القاعة، وقد أثار التصرف السورى ارتياح الرأى العام العربى لوجود مسئولين عرب يتعاملون مع إسرائيل بشكل مختلف.

هذا المعنى شددت عليه الجامعة العربية ودعت إلى أهمية عدم التركيز على المصافحات لأنه فى ظروف التعامل مع دولة مثل إسرائيل فإن المصافحات تعطى دلالات خاطئة. وقال أمين عام الجامعة السيد عمرو موسى فى نوفمبر ٢٠٠١م: إن المطلوب لدفع عملية السلام ووضع حد للبطش الإسرائيلى هو تحرك جاد لا يقوم على أساس المصافحات أمام كاميرات التليفزيون.

ولنسف هذا المعنى وعلى هامش جنازة أخرى روجت إسرائيل فى إبريل ٢٠٠٥م لمصافحة مزعومة بين الرئيس السورى بشار الأسد والرئيس الإسرائيلى موشيه كاتساف ادعت الإذاعة الإسرائيلية أنها تمت على هامش جنازة بابا الفاتيكان يوحنا بولس السادس.

■ الخليج بين عرفات وباراك:

ويحسب لرئيس الوزراء الكويتى الشيخ صباح الأحمد حرصه على احتواء آثار مصافحة ولى العهد لباراك ورفضه مصافحة عرفات خلال جنازتين منفصلتين، فعلى هامش الاحتفال بالذكرى العاشرة للوحدة اليمنية بصنعاء فى شهر مايو عام ٢٠٠٠م التقى الشيخ صباح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ـ وقتها ـ عرفات وصافحه ثم عانقه. وعلى الرغم أن بيان وزارة الخارجية الكويتية ذكر أن هذه المصافحة لا تعنى تطورًا فى العلاقات إلا أن ذلك لم يؤثر سلبيًا فى الصدى الطيب الذى أحدثته هذه المصافحة: كون البيان تجنب تبرير اللقاء بأنه مصادفة. وساهم فى إزالة آثار ما حدث خليجيًا فى عمان والرباط، أيضًا رَفْضُ محمد بن خليفة الحبتور رئيس المجلس الوطنى الاتحادى بدولة الإمارات مصافحة رئيس وفد إسرائيل خلال مشاركتهما فى المؤتمر البرلمانى الدولى فى عمان فى مايو ٢٠٠٠م.

■ آخر العنقود:

آخر المنضمين إلى قائمة المسئولين والشخصيات العربية التى صافحت مسئولين إسرائيليين هو رئيس الحكومة العراقية المؤقتة إياد علاوى الذى صافح وزير خارجية إسرائيل سلفان شالوم يوم ٢١ سبتمبر ٢٠٠٤م خلال مشاركتهما فى افتتاح دورة أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أول اتصال علنى بين الحكومة العراقية - أو مسئول عراقى - وإسرائيليين. وبينما أثارت المصافحة ارتياح الإسرائيليين ويررها شالوم بالترتيب الأبجدى الذى وضعهما إلى جوار بعضهما، واعتبرتها الصحافة الإسرائيلية بداية عملية «تدفئة» للعلاقات، أثارت المصافحة ردود فعل عراقية غاضبة فى بغداد من جانب الأحزاب خارج تشكيلة السلطة والتيارات الإسلامية، ومنها حزب الله الذى اعتبر المصافحة «خطوة مشينة ومؤشرًا صارخًا إلى واحد من أهم الأهداف الأمريكية من الحرب على العراق وهو إخراج العراق من مواقعه العربية والإسلامية وإلحاقه بفلك السياسة الأمريكية الصهيونية فى الشرق الأوسط».

كما اعتبرت القوى الإسلامية والقومية خارج العراق هذا التطور إهانة للشعب العراقى وتاريخه وثقافته والتزاماته القومية والإسلامية واستخفافًا سافرًا بآلام الشعب الفلسطينى ومعاناته وبمشاعر العرب والمسلمين فى كل مكان.

■ تقليد أمريكى:

مصافحة تاريخية لم تُنْهِ ٤٠ عامًا من العداء بين بلدين، تلك المصافحة التى تمت بين الرئيسين الأمريكى بل كلينتون والكوبى فيديل كاسترو خلال حضورهما مأدبة غداء ضمت ما يقرب من ١٥٠ من زعماء العالم شاركوا فى قمة الألفية بمقر الأمم المتحدة فى نيويورك فى السادس من سبتمبر عام ٢٠٠٠م وأثارت المصافحة ردود فعل متباينة. فقد استغل الحزب الجمهورى هذه المصافحة التى تمت قبل شهرين من إجراء الانتخابات الرئاسية فى حملته ضد المرشح الديمقراطى آل جور، وقال المرشح الجمهورى جورج بوش (الرئيس): إنه كان سيحاول تجنب مصافحة كاسترو على عكس بيل كلينتون، واتهم الأخير بأنه كسر تقليدًا أمريكيًا متبعًا بإرسال إشارة معارضة لكاسترو من خلال عدم مصافحته. أما كاسترو فقد اعتبر مصافحة كلينتون له بأنها ليست أكثر من إيماءة بسيطة للاحترام والمجاملة وأن محاولة تجنبها من ناحية أى منهما كان سيعد دليل عدم احترام من جانبه.

ووصف الأجواء التي تمت فيها قائلاً: «إنني راضٍ عن سلوكي المحترم والمتحضر تجاه رئيس الدولة المضيفة للقمة.. كنت أتبع زعماء العالم بعد غداء رسمي في مساحة ضيقة بين الموائد في طريقهم لالتقاط صورة جماعية وكان كلينتون واقفا يقدم التحية لكل من يمر.. لم أتمكن من الهرب ولا هو استطاع».

أما المعارضون لكاسترو في المنفى الذين يقيم أغلبهم في ميامي بولاية فلوريدا، فقد اعتبروا هذه المصافحة جريمة ارتكبها كلينتون. أما النتائج الإيجابية المباشرة لهذه المصافحة فكانت موافقة السلطات في هافانا على فتح صحيفتين أمريكيتين مكتبين لهما في العاصمة الكوبية لأول مرة منذ ٣٥ عامًا، لكن سرعان ما تبددت التوقعات بتحسين العلاقات بين البلدين بعد شهرين.. فقد فاز بوش في الانتخابات الرئاسية.

لكن التقليد الذي تحدث عنه بوش بشأن عدم المصافحة كرسالة للطرف الآخر لم يتم تطبيقه على إيران ربما بسبب حاجة واشنطن إليها، فبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وبإدانة إيران العمل الإرهابي - على خلفية العداء بينها وبين حركة طالبان وتنظيم القاعدة - توفر أساس معقول لتشاور أمريكي إيراني حول أفغانستان، وجاء اجتماع عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الثاني عشر من نوفمبر من نفس العام لوزراء خارجية روسيا والولايات المتحدة وست دول مجاورة لأفغانستان لمناقشة الخطوط العريضة لحكومة تحل مستقبلاً محل حركة طالبان ليشهد أول مصافحة بين وزيري خارجية البلدين كولن باول وكمال خرازي منذ ٢٣ عامًا وكان خرازي قد شارك في اجتماع مماثل في العام السابق مع الوزيرة السابقة مادلين أولبرايت إلا أنهما لم يتصافحا.

مصافحة تاريخية أخرى لكنها أنهت عداءً تاريخيًّا بين بلدين، تلك المصافحة التي تمت في ٢٣ أكتوبر ٢٠٠١م بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وأحد قادة المجاهدين ضد الشيوعيين الروس في أفغانستان الرئيس الأفغاني السابق برهان الدين رباني خلال لقائهما في العاصمة الطاجكستانية دوشانبية. وقد ساعدت الأجواء الدولية والأفغانية في حدوث اللقاء فالولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر قاربت الموقف الروسي ضد حركة طالبان الحاكمة في أفغانستان - آنذاك - والتي صارت منذ يومها عدوهما المشترك، واقترب رباني الذي خلعته حركة طالبان عام ١٩٩٦م من البلدين.

أما الجاران اللدودان الآخران الهند وباكستان فقد توترت العلاقات بينهما فى يونيو ١٩٩٨م بعدما فجرت باكستان أول قنبلة نووية، فقد ظلت العلاقات تراوح مكانها على خلفية النزاع التاريخى حول كشمير إلى أن عقد مؤتمر قمة الدول الأعضاء فى رابطة دول جنوب شرق آسيا للتعاون الإقليمى (سارك) فى العاصمة النيبالية كتمندو فى الخامس من يناير عام ٢٠٠٢م بعد افتتاح أعمال القمة نهض الرئيس الباكستانى برفيز مشرف من مقعده وتوجه إلى مكان جلوس رئيس وزراء الهند (السابق) آتال بيهارى فاجباى ومد يده لمصافحته ونهض فاجباى بدوره مرحبًا بهذه اللفتة من مشرف - وبدوره توجه وزير الخارجية الهندى (السابق) جاسوانت سينج إلى مقعد نظيره الباكستانى (السابق) عبد الستار عزيز ليصافحه، وأحدث ذلك أثرًا عاطفيًا مهمًا إذ قال فاجباى للصحفيين: «لقد صافحت مشرف ولا زالت يدى سليمة».

■ .. وتقاليد عربية:

دشن العام ٢٠٠٠م بدء تحسن فى العلاقات بين السعودية والنظام العراقى المخلوع عبر «سياسة الأيادى الممدودة بالسلام»، فعلى هامش مشاركتهما فى اجتماعات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالقاهرة تصافح وزيرا التجارة والصناعة فى البلدين، وعلى هامش مشاركتهما فى اجتماعات مجلس وزراء الداخلية العرب فى يناير ٢٠٠١م تصافح وزيرا الداخلية أيضًا السعودى نايف بن عبد العزيز والعراقى محمد زمام عبد الرازق. ويرر نايف مصافحته نظيره العراقى بأن الاختلافات فى المواقف لا تلغى أن أصافح عربيًا فقبل الأمور السياسية نحن مجتمعون، وكل منا لابد أن يصافح الآخر.. وأنا لا أمتنع إلا عن مصافحة وزير داخلية إسرائيل.

وقبل ذلك بست سنوات وفى العام ١٩٩٤م حدثت أول مصافحة مصرية عراقية منذ ١٩٩٠م بين وزير الخارجية المصرى السابق عمرو موسى ونظيره العراقى آنذاك محمد سعيد الصحاف على هامش انعقاد القمة الإسلامية فى الدار البيضاء بالمغرب، ولخص موسى اللقاء بأنه «اجتماع مصافحة» فقط! فى محاولة للتهرب من الإدلاء بأى تصريحات عما جرى فى أول لقاء على هذا المستوى منذ قمة القاهرة العربية الاستثنائية فى العاشر من أغسطس ١٩٩٠ بعد ثمانية أيام من غزو العراق للكويت.

وقبل بدء أعمال القمة العربية فى عمان فى مارس ٢٠٠١م تصافح النائب الثانى لرئيس الوزراء ووزير الدفاع والطيران سلطان بن عبد العزيز - ولى العهد حاليًا - مع عزة إبراهيم نائب الرئيس العراقى المخلوع عندما تقابلا لدى وصولهما إلى مقر انعقاد القمة، وتحولت المصافحة إلى عناق حار. وفى ختام أعمال القمة العربية فى بيروت فى مارس ٢٠٠٢م ذهب عزة إبراهيم إلى مكان جلوس ولى العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء عبد الله بن عبد العزيز - ملك السعودية لاحقًا - معانقًا.

وقد تؤدى أجواء وظروف المصافحة بين رئيسين إلى استنتاجات خاطئة، فقد وصفت تقارير إعلامية جزائرية مصافحة الرئيس حسنى مبارك للرئيس عبدالعزيز بوتفليقة خلال جنازة الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات فى الثانى عشر من نوفمبر ٢٠٠٤م بالقاهرة بأنها «مصافحة باردة» تعكس ما اعتبرته هذه التقارير فتورًا فى العلاقات، وبعد عشرة أيام ثبت أن هذا الاستنتاج خاطئ وأن أجواء الجنازة أعطت هذا الانطباع غير السليم، ففى الثانى والعشرين من نفس الشهر زار مبارك الجزائر للمشاركة فى القمة الثانية عشرة لمبادرة «النيباد» الإفريقية وعقد مع بوتفليقة لقاء حرص خلاله على إعطاء انطباع بالحميمية لدحض الاستنتاج الخاطئ.

■ مصافحة وطنية:

أما على الصعيد الداخلى فقد شكلت مصافحة الرئيس السودانى عمر البشير ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان العقيد جون قرنق فى السابع والعشرين من يوليو ٢٠٠٢م - فى بداية أول لقاء بين قرنق ورئيس سودانى منذ تمرده عام ١٩٨٣م استحق أن يوصف بأنه تاريخى - بداية مرحلة جديدة من المفاوضات المباشرة بين ممثلى الحكومة وقائد التمرد فى الجنوب بل بين رئيسيهما. لكن الملاحظة المهمة أن اللقاء التاريخى هذا تم على أراضى دولة جارة هى أوغندا وبحضور رئيسها يورى موسيفينى.

ولتلطيف أجواء الداخل أيضًا صافح الرئيس الجزائرى عبد العزيز بوتفليقة كلاً من السيد عبد الكريم قدورى وهو أمير سابق للجماعة المسلحة فى ولايات الشرق ومنطقة سطيف المتهمة بارتكاب جرائم ضد المدنيين وقوات الأمن، والسيد حسن خطاب المستشار السابق لأمير الجماعة السلفية للدعوة والقتال التى تواجه نفس

الاتهامات، وذلك خلال زيارة قام بها لولاية الوادى منتصف شهر يونيو من عام ٢٠٠١م.

وأثارت هاتان المصافحتان ارتياحًا فى الأوساط الوطنية فى الجزائر التى اعتبرتهما تؤكدان نهج بوتفليقة فى تفعيل سياسة الوئام المدنى التى طرحها إبان وصوله للسلطة.

■ مصافحة فى النهار الدامس!

شهد مقر الأمم المتحدة فى نيويورك فى الثامن والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٤م مصافحة اضطرارية بين الرئيس الزيمبابوى روبرت موجابى ووزير خارجية بريطانيا جاك سترو، وأثارت هذه المصافحة الاهتمام والدهشة فى آن واحد؛ كون بريطانيا تقود حملة ضد موجابى منذ عام ٢٠٠١م بدعوى انتهاك حقوق الإنسان وبسبب سياسته تمليك السود أراضى البيض الزراعية ونجحت بريطانيا فى بناء موقف أوروبى ضده أدى إلى تأجيل انعقاد القمة الإفريقية الأوروبية الثانية فى العاصمة البرتغالية لشبونة فى إبريل ٢٠٠٣م وحتى الآن بسبب رفض القادة الأوروبيين ـ استجابة لطلب بريطانيا ـ حضور موجابى القمة. هذا إلى جانب شن الصحف البريطانية فى العام ٢٠٠٢م هجومًا على الرئيس الفرنسى جاك شيراك لمصافحته موجابى فى مناسبة مماثلة، ومن ثم جاءت مصافحة وزير خارجية بريطانيا ـ التى تقود الحملة ـ لموجابى مثيرةً للدهشة والتهكم.

ويبرر سترو المصافحة تبريرًا أثار السخرية؛ فقد ذكر أنهما حضرا حفلة فى مقر الأمم المتحدة: «كان المكان الذى أقف به معتمًا تمامًا ووجدت نفسى أصافح شخصًا ما من قبيل الكياسة ثم اتضح لى أن هذا الشخص هو موجابى.. والخلاف لا يعنى أن يكون المرء جافًا أو وقحًا». أما سبب السخرية فهو أن الصور التى بثتها وكالات الأنباء أظهرت المصافحة فى وضح النهار!!

الصينيون وعلى العكس من البريطانيين يتعاملون مع هذا الأمر فى وضح النهار، ففى أحد أيام بكين المشمسة وضعت مصافحة تاريخية ـ بين الرئيس الصينى هوجنتاو ورئيس الحزب القومى فى تايوان فى التاسع والعشرين من إبريل عام ٢٠٠٥م، حدًا لحال العداء بين الصين من جهة وتايوان والحزب من

جهة أخرى استمر ٥٦ عامًا منذ إنهاء الشيوعيين حكم الحزب للصين ووصولهم إلى السلطة عام ١٩٤٩م وهروب قادة الحزب إلى تايوان.

■ المصافحة والعجز الجنسى:

أطرف شائعة حول المصافحة؛ تلك التى ترددت على نطاق واسع فى الخرطوم خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٣م حيث انتشرت تحذيرات مجهولة المصدر من المصافحة بالأيدى لوجود مشعوذين وسحرة بإمكانهم أن يصيبوا الإنسان الذى يصافحهم بالعجز الجنسى وفقدان أعضائهم التناسلية، فاختفت المصافحة بالأيدى فى الخرطوم، وزاد من قوة الشائعة زعم بعض الأشخاص أنهم أصيبوا بعجز جنسى وضمور فى أعضائهم التناسلية بعدما صافحوا أشخاصًا لهم قدرات سحرية، وانتهى الأمر باعتقال السلطات السودانية عشرات المشتبه فيهم وعرض المدعين على أطباء أكدوا زيف ادعاءاتهم مع دفع السلطات إلى توجيه تهمة إثارة الذعر بين المواطنين إليهم.

وعكس اتجاه شائعات الخرطوم أكدت دراسة لخبراء أمريكيين نشرت فى شيكاغو أن المصافحة بيد ضعيفة تنذر باحتمال حدوث إعاقة جسدية مع التقدم فى السن، فقوة عضلات اليد تعكس قوة باقى عضلات الجسد، ونصحت الدراسة الرجال بممارسة تمارين رياضية لتقوية عضلات اليد والمصافحة بيد من حديد!

هناك مصافحة تسببت فى الإساءة إلى رمز من رموز السيادة، فعندما هم رئيس وزراء تركيا (السابق) مسعود يلمظ بمصافحة الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات فى لقائهما فى رام الله سبتمبر ١٩٩٨ أطاحت يد يلمظ بعلمى البلدين من على الطاولة، وانشغل يلمظ بالبحث عنهما أسفل الطاولة لإعادتهما إلى مكانهما.



ملاحقـــات دوليـــة

محاكمة فلسطينية صورية لمجرم الحرب شارون

بخلاف مذكرات الملاحقة الدولية التى تصدرها حكومات وتبلغ بها البوليس الدولى (الإنتربول) ضد لصوص أو مجرمين بتهمة سرقة أموال أو ارتكاب جرائم قتل، عرفت السياسة الدولية مذكرات ملاحقة تصدرها حكومات ومحاكم دولية وأحيانًا مجلس الأمن ضد رؤساء دول فى الخدمة أو سابقين ورؤساء حكومات وكبار المسئولين بسبب انتهاكات لحقوق الإنسان فى دولهم أو دول جوار وارتكاب جرائم ضد الإنسانية كالتطهير العرقى والإبادة الجماعية.

الكثيرون من هؤلاء لا يخضعون للاستجواب ولا حتى الإدلاء بالشهادة أمام جهات التحقيق المعنية لأسباب عدة، منها توافر حماية لهم من جانب نظام الحكم اللاحق لأنظمتهم أو من جانب قوى عظمى حتى لا تتحول محاكمة هذا أو ذاك إلى محاكمة لهما لتورطهما فى الجرائم التى ارتكبها المطلوب لاسيما إذا هدد الأخير بكشف المستور.

والبعض من هؤلاء يقوده حظه السيئ إلى الاعتقال والمحاكمة بسبب غياب هذه الحماية أو رغبة القوى العظمى فى التخلص منهم حتى لا يتحولوا عبئًا على هذه القوى. والبعض الثالث يموت ويتم إغلاق الملفات.

وتعد محاكمة النازيين بعد ملاحقتهم فى شتى أنحاء العالم فى محاكمات نورمبرج هى الحالة الوحيدة التى اتفق العالم على ضرورتها وعدالتها بسبب ما ارتكبوه من جرائم فى الحرب العالمية الثانية.

■ أشهر مطلوب أمريكى:

يعد وزير الخارجية الأمريكى هنرى كيسنجر (١٩٧٢م - ١٩٧٦م) أكبر رأس أمريكى مطلوب فى الخارج بسبب علاقته الوثيقة بالانقلاب الدموى فى شيلى عام ١٩٧٣م الذى أطاح بالرئيس سلفادور الليندى المنتخب ديمقراطيًا على يد الديكتاتور أوجستو بينوشيه والذى شهدت فترة حكمه (١٩٧٣م - ١٩٩٠م) مصرع عشرات الآلاف من أبناء شعبه وبعض الأجانب بسبب ممارساته القمعية ضد المعارضين.

لكن كيسنجر ليس مطلوبًا فى شيلى من جانب أسر الضحايا بل مطلوبٌ فيها

للاستجواب، وفى فرنسا للشهادة فى قضايا قتل أمريكيين واختفاء فرنسيين فى شيلى بعد استيلاء بينوشيه على السلطة.

ففى فرنسا فتح القاضى روجر لولوار فى عام ١٩٩٩م تحقيقاً فى قضية اختفاء فرنسيين من شيلى خلال السبعينيات، وطلب استدعاء كيسنجر للشهادة حول الدور الذى لعبته الولايات المتحدة الأمريكية فى مقتل شخصيات معارضة فى شيلى إبان الحكم اليمينى للجنرال بينوشيه وبعث لولوار رسالة إلى إدارة الرئيس الأمريكى بيل كلينتون يطلب فيها إدلاء كيسنجر بشهادته، لكن الإدارة لم ترد على لولوار.

عاد لولوار ليكرر المحاولة فى مايو ٢٠٠١م وأرسل مذكرة استدعاء مباشرة إلى كيسنجر والتى تسلمها بالفعل فى حادث مثير، فقد كان كيسنجر فى زيارة وقتها لباريس ويقيم فى فندق «ريتز» العريق، وفى الثلاثين من مايو اقتحم رجال الشرطة الفرنسية مدخل الفندق، ومعهم أمر الاستدعاء الذى تسلمه كيسنجر؛ لكنه رفض تنفيذه وقرر ترك باريس والسفر إلى إيطاليا دون الاستجابة لطلب الاستدعاء، وأبلغت السفارة الأمريكية فى باريس القاضى لولوار أن عليه التقدم بطلب رسمى إلى إدارة الرئيس جورج بوش لكى يسمح لكيسنجر بالإدلاد بشهادته.

وإزاء تكرار الرفض كشف الجانب الفرنسى عن وثيقة صادرة من وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٩٧٦م تؤكد أن الإدارة الأمريكية آنذاك كانت على علم بخطة أطلق عليها اسم «كوندور» اتفقت شيلى عليها مع عدد من حكومات دول أمريكا اللاتينية لاغتيال شخصيات معارضة، ووفقاً لمعلومات لولوار فإن جان إيف لكوريه فرنانديز اليسارى الفرنسى كان بين الفرنسيين الذين اختفوا فى إطار خطة «كوندور».

وربما شجعت محاولة استدعاء كيسنجر فى فرنسا ـ برغم عدم نجاحها ورفضه الخضوع للتحقيق والإدلاء بشهادته ـ الشيليون إلى الإقدام على محاولة مماثلة، فقد فتح قاضى التحقيقات خوان جوزمان فى الرابع من يوليو ٢٠٠١م ـ بعد أقل من شهرين على آخر محاولة فرنسية ـ تحقيقاً فى قضية مصرع الصحفى الأمريكى تشارل هورمان على يد عناصر تابعة لبينوشيه (بعد أيام من انقلابه الدموى فى سبتمبر ١٩٧٣م) اقتحموا منزله فى سنتياجو العاصمة واقتادوه إلى جهة مجهولة، وفيما بعد عثر على جثته مقتولاً.

هذه المرة أرسل القاضى إلى المحكمة العليا فى سنتياجو قائمة خطية

بأسئلة أبدى رغبته فى طرحها على الوزير الأمريكى الأسبق؛ حيث ذكرت عائلة هورمان أن السفارة الأمريكية كانت على علم بأنه محتجز فى مركز اعتقال جماعى سرى: السمعة أقيم فى ستاد شيلى الوطنى لكنها لم تفعل شيئًا لمساعدته.

أسوأ مما فعله نظام بينوشيه مع الصحفى الأمريكى فعلته سلطاته معه؛ فقد كشفت وثائق وزارة الخارجية التى تم رفع السرية عنها فى نفس التوقيت أن مسئولين فى الاستخبارات الأمريكية ساعدوا من وراء ستار على ما يبدو فى عملية خطف هورمان، وفشلت محاولة استدعاء كيسنجر هذه المرة أيضًا.

لكن هذا الفشل لم يمنع سلطات التحقيق فى الأرجنتين من تكرار المحاولة للمرة الرابعة فى الشهر التالى (أغسطس) من نفس العام؛ حيث وجهت مذكرة استدعاء إلى كيسنجر للإدلاء بشهادته فى قضية تصفية المعارضة السياسية لأنظمة الحكم الديكتاتورية فى الأرجنتين المدعومة أمريكيًا خلال الستينيات والسبعينيات، وفشلت هذه المحاولة أيضًا ولم يستجب كيسنجر.

فى المرة الخامسة حدث تحرك جماعى فقررت سلطات التحقيق فى ست دول لاتينية هى شيلى والبرازيل والأرجنتين وباراجواى وبوليفيا وأورجواى فتح تحقيقات شاملة فى قضية تصفية المعارضة على أيدى أنظمة الحكم السابقة فيها المدعومة عسكريًا واستخباراتيًا من الإدارات الأمريكية السابقة فى إطار خطة «كوندور» التى اتضح أنها لم تكن تتعلق بتصفية المعارضة فى بلد واحد بل فى كل دول أمريكا اللاتينية، وعهدت سلطات التحقيق إلى وزارات الخارجية اتخاذ الإجراءات القانونية حيال الولايات المتحدة من أجل إحضار كيسنجر للاستماع لشهادته.. لكن المحاولة الخامسة فشلت إلى أجل غير مسمى؛ لكون فتح الملفات سيجعل قضية واحدة مثل كرة الثلج تكبر لتطال فضائح ربما أخرى كثيرة للسياسة الأمريكية فى أمريكا اللاتينية.

وإزاء ذلك قرر كيسنجر من جانبه تسليم وزارة الخارجية عشرة آلاف صفحة من وثائق كانت بحوزته تتعلق بسجله خلال توليه منصب وزير الخارجية.

■ المجرمون الإسرائيليون مستوطنون ورؤساء حكومات:

تشكل إسرائيل حالة خاصة فى هذا المجال، فبرغم اعتمادها على يد

العصابات الصهيونية المؤسسة للدولة منذ العشرينيات وحتى قيام الدولة عام ١٩٤٨م للإرهاب سلامًا مشروعًا!! لإقامة دولة على أرض فلسطين وتنفيذ قادتها «التاريخيين» مذابح فى مختلف مدن وقرى فلسطين، وتورط هؤلاء القادة فى أعمال إرهاب واغتيال مسئولين دوليين وبريطانيين، فإن أيًا منهم لم يلاحق دوليًا برغم أن بعضهم صدرت بحقه مذكرات اعتقال بوصفه «مطلوبًا»، بل إن عددًا منهم وصل إلى مقعد رئيس وزراء إسرائيل بعدما ترأس ونفذ عمليات إرهاب فى إطار عضويته فى منظمات «الهاجانة»، و«الأرجون زفارى ليومى»، و«شتيرن». وعلى رأس هؤلاء أول رئيس حكومة ديفيد بن جوريون وخلفاؤه موسى شاريت وليفى أشكول وجولدا مائير ومناحم بيجين وإسحق شامير وإيهود باراك وإرييل شارون. وهؤلاء لم يقتلوا عربًا وفلسطينيين فقط بل موظفين دوليين ومسئولين بريطانيين بل وأمريكيين!

فقد قتلت العصابات اليهودية السويدى فولك برنادوت الوسيط الدولى الذى كلفته الأمم المتحدة مهمة بحث تنفيذ القرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧م بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية بعد وصوله إلى القدس، وقبل ذلك اغتالت عصابة «الأرجون» اللورد موين فى القاهرة واتهمت بريطانيا شامير وأصدرت مذكرة اعتقال ضده. ونسفت العصابات فندق الملك داود بالقدس عام ١٩٤٨م وقتل فى التفجير بريطانيون، وضربت إسرائيل عام ١٩٥٤م المصالح الأمريكية فى مصر فى إطار خطة وضع وزير الدفاع بنحاس لافون فى حكومة شاريت فيما عرف باسم «فضيحة لافون».

لكن أيًا من هؤلاء لم يقبض عليه أو ينل العقاب فى الجرائم الدولية التى ارتكبها، بل إن حكومة بريطانيا ـ على سبيل المثال ـ تعاملت مع بن جوريون وشامير وبيجين قتلة البريطانيين، كما تعاملت الإدارة الأمريكية برئاسة ليندون جونسون مع أشكول ووزير دفاعه موشيه ديان واستقبلته فى واشنطن برغم ضربهما السفينة الحربية الأمريكية ليبرتى فى المتوسط عام ١٩٦٧م وإغراقها وسقوط عشرات الضباط والجنود الأمريكيين بين قتلى وجرحى.

لكن المجرم الأشهر فى تاريخ إسرائيل هو شارون مخطط ومنفذ جريمة الإبادة الجماعية ضد المدنيين الأبرياء فى مخيم صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين فى بيروت فى سبتمبر ١٩٨٢م. وبرغم فظاعة الجريمة وثبوت تورط شارون فيها

فإن محاولة استدعاء القضاء البلجيكى له عام ٢٠٠١م باءت بالفشل تحت ضغوط مارستها إسرائيل ضد بلجيكا التى اضطرت إلى سحب القضاء طلب استدعائه. فقد كان ٢٣ شخصًا من أسر ضحايا مذبحة صبرا وشاتيلا قد طلبوا من القضاء البلجيكى استنادًا إلى القانون البلجيكى الذى يسمح بالقصاص من الأجانب الذين يرتكبون جرائم ضد الإنسانية فى أى مكان فى العالم. أما إيهود باراك فلم يجد من يطلبه وهو قد شارك فى تنفيذ عمليتى اغتيال قادة فلسطينيين فى بيروت عام ١٩٨٣ وأبو جهاد فى تونس عام ١٩٨٨، فبلجيكا هى الدولة الوحيدة فى العالم التى يسمح قانونها بإقامة محاكمة دولية ضد أجانب؛ لذا أصبحت مركزًا مهمًا لهذا النوع من القضايا مما سمح لمحاكمها بمحاكمة أربعة مسئولين رواندييين سابقين بتهمة التورط فى مذابح الإبادة الجماعية التى شهدتها رواندا عام ١٩٩٤م.

ووفقًا لنفس القانون أصدرت محكمة بروكسل فى يوليو عام ٢٠٠٠م مذكرة ملاحظة دولية لاعتقال وزير خارجية الكونغو عبد الله بيروديا بسبب إطلاقه تصريحات عنصرية ضد قبائل التوتسى، وألقت السلطات السنغالية فى نوفمبر ٢٠٠٥ القبض على الرئيس التشادى السابق حسين هبرى؛ كونه مطلوبًا أيضًا فى بلجيكا بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

■ رؤساء بين المحاكمة.. والنجاة.. أو الموت:

تراوح مستقبل الحكام الديكتاتوريين بعد تركهم السلطة بين الوقوع فى براثن المحاكمة الدولية أو الوطنية أو النجاة منها أو الموت قبل الخضوع لمحاكمات محتملة أو مرغوبة. فالزعيم الصربى السابق سلوبودان ميلوسيفيتش يخضع لمحاكمة دولية تشكلت بقرار من مجلس الأمن عام ١٩٩٩م وسلمته حكومته التى خلفته فى السلطة إلى المحكمة بسبب جرائم التطهير العرقى التى قادها ضد مسلمى البوسنة والكروات وألبان كوسوفا فى الفترة من ١٩٩٢م وحتى ١٩٩٨م والتى راح ضحيتها عشرات الألوف من البشر.

والرئيس الشيلى الأسبق بينوشيه نجح فى الفرار من محاكمة محتملة على جرائمه خلال فترة حكمه، فقد وجه القضاء فى بلاده اتهامات له عام ١٩٩٩م بالتستر والتورط فى عمليات التخلص من المعارضين السياسيين، وخلال وجوده فى بريطانيا أصدرت السلطات الإسبانية القضائية مذكرة ملاحقة له إلا أن

القضاء البريطانى سمح له بمغادرة أراضيها إلى بلاده، ونجا بينوشيه آنذاك بسبب دفع محاميه بمعاناته من خرف الشيخوخة كسبب للإعفاء من المساءلة، لكن محكمة سنتياجو أقرت فى ديسمبر ٢٠٠٤م بأن حالة بينوشيه الصحية لا تمنعه من المثول للمحاكمة.

أما الرؤساء سوهارتو فى إندونسيا وماركوس فى الفلبين وموبوتو فى الكونغو الديمقراطية (زائير سابقًا) وشاه إيران الراحل محمد رضا بهلوى فقد نجوا من الملاحقة والمحاكمة بسبب الوفاة.

■ حالات عربية:

ولم ينقذ الموت الرئيس العراقى المخلوع صدام حسين بعد احتلال بغداد فى إبريل ٢٠٠٣م - من الاعتقال قبل نهاية العام وتقديمه إلى محكمة عراقية تشكلت فى ظل الاحتلال ولم تكن بعيدة عن الأجواء. لكن الجرائم التى ارتكبها ضد الشعب العراقى خلال فترة حكمه ١٩٧٨م - ٢٠٠٣م غطت على هذه الأجواء.

لكن الرئيس السودانى الأسبق جعفر نميرى سعت حكومة الصادق المهدى عام ١٩٨٦م بعد عامين من خلعه إثر اضطرابات شعبية إلى استلامه من مصر لمحاكمته عن انتهاكات حقوق الإنسان فترة حكمه (١٩٦٩م - ١٩٨٤م). وأقامت حكومة المهدى دعوى قضائية أمام القضاء المصرى لهذا الغرض؛ حيث كان نميرى وقت الأحداث فى زيارة القاهرة فى طريق عودته إلى بلاده من واشنطن. لكن مصر اعتبرت منحه حق اللجوء قرارًا سياديًا لا يخضع لأحكام القضاء.

وعلى نفس المنوال لم تنجح محاولة السيدة نعمات مالك زوجة المناضل السودانى عبد الخالق المحجوب لاستصدار قرار من القضاء الأمريكى بملاحقته فى الدعوى التى أقامتها لهذا الغرض فى مايو عام ٢٠٠١م.

وتحول أحمد الجلبى مدير بنك البتراء الأردنى السابق الذى اتهمته الأردن باختلاس ٣٠٠ مليون دولار والتسبب فى إفلاس البنك وفر من عمان قبل صدور حكم القضاء الأردنى عليه عام ١٩٩٢م بالسجن ٢٢ عامًا من لص إلى سياسى وقضيته من جريمة جنائية إلى قضية سياسية؛ وذلك بعد الاحتلال الأمريكى

للعراق إذ فوجئت الأوساط العربية عامة والأردنية خاصة بعودته وسط حراس أمريكيين إلى بغداد واختيار رئيس إدارة الاحتلال للعراق بول بريمر له عضوًا فى مجلس الحكم!

وتصر الأردن على تسليمه لتنفيذ الحكم برغم الحماية الأمريكية التى تتوافر له ورفض واشنطن تسليمه حتى بعدما اتهمته فى إبريل ٢٠٠٤م بالتجسس لصالح إيران.



ممارسات عامة فى السياسة
والعلاقات الدولية

العدوان على الوزير السابق أحمد ماهر فى المسجد الأقصى

تزخر العلاقات الدولية بالعديد من الممارسات والظواهر غير المألوفة والمفاهيم التى تحولت إلى أدوات سياسية وباتت شائعة:

■ التحريض على الاغتيال:

تشيع ظاهرة التحريض على الاغتيال فى العالم، سواء من جانب مؤسسات إعلامية وسياسية بشكل غير مباشر فى خطاب موجه إلى السلطة حيال خصوم ومعارضين أو أصحاب فكر يعتبره هؤلاء خطرًا، أو من جانب مؤسسات أمنية لإطلاق يدها فى ممارسة الاغتيال للخصوم السياسيين.. أو الأعداء.

هذه الظاهرة عادة لا تكشف أو تعلن عنها الجهات المحرضة وتظهر الوثائق ـ التى يتم الكشف عنها بعد سنوات ـ العديد من حملات التحريض المباشر وغير المباشر.

لكن العالم شهد حالتين من حالات الحض على القتل، الأولى: بشكل غير مباشر فى الحملات الإعلامية ضد المسلمين والعرب التى شاعت فى الولايات المتحدة الأمريكية بعد هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية، والتى أدت واحدة منها إلى قتل متطرفين شخصًا هنديًا من السيخ ظنًا منهم أنه مسلم بسبب العمامة التى يرتديها.

والثانية: بشكل مباشر فى سلوك المؤسسات الأمنية الإسرائيلية ضد أبناء الشعب الفلسطينى وهو سلوك روتينى منذ بداية النزاع العربى الإسرائيلى.

لكن هذه الظاهرة فى إسرائيل ارتدت إلى الداخل، فعقب توقيع رئيس الوزراء الأسبق إسحاق رابين اتفاق القاهرة الانتقالى مع الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات فى الرابع من مايو عام ١٩٩٥م وشعور المؤسسات الأمنية العسكرية والدينية المتطرفة، والمستوطنين المتشددين بأن رابين على وشك التوصل إلى شبه سلام حقيقى مع الفلسطينيين، انطلقت حملات التحريض ضده والتى انتهت باغتياله فى نوفمبر من نفس العام.

ودخل الحاخامات على خط التحريض غير عابئين بما انتهت إليه حملة

التحريض ضد رابين، فقد لعن الزعيم الروحى لحزب شاس الدينى المتطرف عوفيد يايوسف وزير التعليم يوسى ساريد فى حكومة إيهود باراك فى مارس ٢٠٠٠م ووصفه بأنه «شيطان» بسبب مواقفه العلمانية، الأمر الذى اعتبرته وزيرة البيئة داليا اتسكى عودة إلى تكرار ما حدث مع رابين.

■ قتل خطأ!

حينما تتحرك الجيوش وتطلق نيرانها على مدنيين أو منشآت مدنية ويقع الأبرياء ضحايا؛ فلا مجال هنا للقول بأن هذا القتل جاء عن طريق الخطأ، لكن ذلك هو تبرير إسرائيل والولايات المتحدة لجرائم ترتكبها قواتهما وجنودهما فى عملياتهم العسكرية، فأغلب الجرائم من هذا النوع مرتكبوها إسرائيليون وأمريكيون.

وبطبيعة الحال لا يتمتع تبرير هذه الأعمال بأنها جاءت عن طريق الخطأ بأى قبول أو مصداقية بسبب سوابق الطرفين، خصوصًا أن هذه «الأخطاء» لا يعقبها أى اعتذار!

فالقتل الخطأ فى القانون المدنى قد يعفى مرتكبه من عقوبة السجن لكنه لا يعفيه من دفع تعويض للضحايا، لكن فى قانون إسرائيل والولايات المتحدة لا يوجد لا مصطلح التعويض ولا الاعتذار.

فحين ضربت الولايات المتحدة ليبيا عام ١٩٨٦م ودمرت منزل العقيد معمر القذافى وقتلت ابنته بالتبنى تحت الأنقاض قالت واشنطن: إن هذه «الجريمة» وقعت بطريق الخطأ، ولم تعتذر، وحينما ضربت مصنع «الشفاء» بالخرطوم عام ١٩٩٨م بزعم أنه ينتج أسلحة كيماوية، وثبت كذب هذه المزاعم لم تعتذر الولايات المتحدة ورفضت دفع تعويضات لصاحب المصنع.

وخلال حملة حلف الأطلسى (الناتو) على صربيا فى إبريل ١٩٩٩م ضربت الطائرات الأمريكية سفارة الصين، وفى شهر مايو ضربت مستشفى فى بلجراد وسفارة السويد، وعلى نفس المنوال لا اعتذار ولا استعداد لدفع تعويضات.

أما عن إسرائيل فحدث ولا حرج، فالقائمة تطول، ومن أكثر النماذج فداحة ضرب إسرائيل مقرًا تابعًا للأمم المتحدة فى قانا بجنوب لبنان فى إبريل ١٩٩٦م احتمى به المدنيون الأبرياء وسقط العشرات من الأطفال والنساء والشيوخ

ضحايا، وتمزقت أشلاؤهم بفعل قذائف المدفعية المصممة على الانفجار فى الجو لتنهمر منها شظايا بغرض إحداث أكبر عدد من الخسائر بين البشر.. وأعلن الإسرائيليون أن ما حدث كان خطأ. أكثر من ذلك دافع الرئيس الأمريكى كلينتون عما حدث من إسرائيل بأنه خطأ فى إطلاق النار ذو طابع مأساوى حدث فى إطار دفاع إسرائيل المشروع عن النفس، ودافعت صحيفة «واشنطن بوست» عن إسرائيل فى عناوينها الرئيسية قائلة: «الأسلحة ذات التكنولوجيا الراقية غير معصومة من الخطأ».. الأسلحة وليس إسرائيل!!

■ البلطجة:

حين نتحدث عن البلطجة فى السياسة الدولية، تطل ممارسات المسئولين الإسرائيليين برأسها على الحديث فورًا، حين يتخلون عن ممارسة السياسة والدبلوماسية لكى يمارسوا البلطجة، وأشهر حادثة من هذا النوع تلك التى كان بطلها سفير إسرائيل لدى السويد تسفى مازئيل عند زيارته معرض «إبادة الشعوب» فى ستوكهلم فى يناير ٢٠٠٤م حيث قام بتدمير قسم من المعرض بيده لدى مشاهدته فيه صورة الاستشهادية الفلسطينية هنادى جرادات رسمها فنان يهودى يعيش فى السويد، ورمزت إلى العنف الإسرائيلى ضد الشعب الفلسطينى وإغلاق إسرائيل أبواب الأمل والمستقبل أمامه مما دفع بعض أبنائه إلى الاستشهاد بتفجير أنفسهم.

ما يكشف «سلوك البلطجة» أن مازئيل أكد أنه غير نادم على فعلته، بل كشف أن تدميره لهذا القسم من المعرض لم يأت عفويًا بل خطط له!

أكثر من ذلك، هنأ رئيس وزراء إسرائيل إرييل شارون سفيره فى السويد، وامتدح وزير الخارجية سلفان شالوم هذه الفعلة، كما لاقى سلوك السفير البلطجى ترحيبًا واسعًا فى أوساط الإسرائيليين ووسائل الإعلام الإسرائيلية فى حالة احتفاء غير مسبوقة فى «دولة» بسلوك كهذا؛ ما يكشف عن كون البلطجة إحدى أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية، وكونها أيضًا حالة عامة تتجلى فى التأييد الشعبى!

■ الإذلال:

عرفت البشرية إذلال الإنسان لأخيه الإنسان منذ فجر التاريخ، وأصبح الإذلال

سياسة لإخضاع الشعوب وكسر شوكتها من جانب السلطات الديكتاتورية، أو الدول الأخرى الطامعة فى أراضيها وثرواتها، لاسيما فيما بعد الحروب.

وللإذلال أدوات عديدة من بينها: القمع بالآلة العسكرية والعقاب الجماعى والحملات الدعائية والاعتداء البدنى أو الجنسى والتشريد، وغيرها من الأدوات التى تستخدم لإظهار ضعف المهزوم أو الآخر المراد إذلاله وقلة حيلته أمام نفسه ومجتمعه والعالم لتحقيق الهدف وهو الخضوع.

وغالبًا ما يكون هناك حرص على علانية الإذلال لتحقيق الهدف منه. بينما يحرص الطرف المذلول على سرية إذلاله، وتتم ممارسة الإذلال على نطاق واسع فى السياسة الدولية، وقليلة تلك الحالات التى يتم فيها التحدث عن هذه الظاهرة علانية سواء للاعتراف بوجود ممارسات لها أو لإدانتها والدعوة للامتناع عن ممارساتها.

الرئيس الفرنسى جاك شيراك خرج عن الدبلوماسية فى يوليو عام ٢٠٠٢م وانتقد الاتحاد الأوروبى - العضو فيه - وأسلوبه فى التفاوض مع روسيا حول مشكلة «جيب كالينجراد»، وهى منطقة تقع بين بولندا ولتوانيا تخضع للسيادة الروسية ويعيش فيها مليون روسى، واشترط الاتحاد الأوروبى - فى مفاوضات انضمام بولندا ولتوانيا للاتحاد - حصول الروس على تأشيرات دخول إلى روسيا عند مغادرة المنطقة، الأمر الذى يمس السيادة الروسية على الجيب فى نفس الوقت الذى سيحرم منه الروس فى هذه المنطقة من امتيازات انضمام بولندا ولتوانيا للاتحاد، الأمر الذى دعا شيراك إلى مطالبة الاتحاد بضرورة التوصل إلى حل «لا يذل» روسيا أو الروس فى أوروبا.

وفى كتابه «السلام المفقود» يكشف المبعوث الأمريكى السابق لعملية السلام فى الشرق الأوسط دينس روس، أن رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نيتانياهو - خلال مفاوضات واى ريفر فى أكتوبر ١٩٩٨م بينه والرئيس الأمريكى بيل كلينتون والرئيس الفلسطينى ياسر عرفات - أصر على أن يقدم قائمة تضم ثلاثين شخصًا يطلب من عرفات اعتقالهم بدعوى دعمهم للعنف ضد الإسرائيليين، بينما كان كلينتون متعاطفًا مع حل مرن لهذه المشكلة. وخرج الرئيس الأمريكى عن شعوره ووصف أسلوب نيتانياهو فى التفاوض بأنه «يحاول أن يذل عرفات ويذلنى فى هذه العملية.

ولم يكن كلينتون وحده الذى تحدث عن محاولات إذلال من جانب إسرائيل، فبعد إعلان وفاة الرئيس عرفات فى نوفمبر ٢٠٠٤، كتب الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر مقالاً فى صحيفة «نيويورك تايمز» يعترف فيه كما يأسف لمعاملة عرفات ـ من جانب بوش وشارون ـ كسجين خلال السنوات الأربع الأخيرة من حياته، والتى تجرع خلالها «الإذلال» باحتجازه فى مقره برام الله واستبعاده كرئيس فلسطين. أما أسوأ ممارسات الإذلال التى مورست ضد شعب عربى فقد نفذتها قوات الاحتلال الأمريكى فى العراق فى سجن أبو غريب.

■ قطع الأصابع:

درجت القبائل المنتصرة فى القرون الوسطى على إيقاع عقاب جسدى على الأسرى من أفراد القبائل المهزومة فى سلوك بدائى وحشى يهدف إلى ترهيب الخصوم والأعداء فى النزاع عند رؤيتهم أسراهم بعد عودتهم؛ لعدم التفكير فى الهجوم عليها.

فى القرن العشرين استخدمت العصابات اليهودية فى فلسطين قبل عام ١٩٤٨م، وحكومات إسرائيل بعده نفس الأسلوب، فقد اعتادوا ترك الباب مواربًا لفرار فلسطينيين من المذابح فى دير ياسين وقبية وغزة ليحكوا لغيرهم فظاعة المذابح على سبيل الترهيب.

وفى القرن الحادى والعشرين مارس الجنود الأمريكيون فى أفغانستان بعد الغزو فى ديسمبر ٢٠٠١م هذا الأسلوب، لكن تجاه «الأموات» من قتلى مقاتلى تنظيم القاعدة وحركة طالبان، حيث قام الجنود بقطع الآلاف من أصابع الأموات للحصول على بصماتهم؛ للتأكد مما إذا كان بينهم أسامة بن لادن أم لا؟!! ونقلت هذه الأصابع إلى واشنطن لإجراء فحوصات وراثية عليها من قبل العلماء الأمريكيين!

■ الاعتداء على موظف دولى:

تحفل السياسة والعلاقات الدولية بالعديد من الممارسات العدائية، بما فى ذلك الاعتداء البدنى حتى القتل على مسئولين وموظفين دوليين.

وأغلب مرتكبى هذه الاعتداءات إسرائيليون، وقائمة الاعتداءات طويلة منذ

اغتيال الوسيط الدولى فولك برنادوت عام ١٩٤٨م والذى عين من قبل الأمم المتحدة لدراسة تنفيذ قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧م، وحتى محاولة الاعتداء على رئيسة المفوضية الدولية لحقوق الإنسان رئيسة أيرلندا السابقة مارى روبنسون خلال زيارتها الأراضى المحتلة في أكتوبر عام ٢٠٠٠م.

من أسوأ حالات الاعتداء ذلك الذى قام به مسلحون فى بريتوريا بجنوب إفريقيا فى إبريل ١٩٩٩م على مسئولة دولية كانت تعمل فى صندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة (اليونيسيف)، حيث اقتحم المسلحون منزلها وتناوبوا اغتصابها.

■ تشويه السمعة.. وغسيلها!

تشهد السياسة الدولية لجوء بعض الدول إلى تشويه سمعة خصومها فى إطار حملات منظمة تستبق اتخاذ إجراء ما ضدهم، وبات ذلك الأسلوب اعتياديًا تلجأ إليه الدول عادة عندما تصل الخصومة إلى مرحلة اللاعودة. وتتعدد الأمثلة على ذلك، وأغلب القصص الناجحة فى هذا المجال تلك التى تنفذها الولايات المتحدة حيال الخصوم. وعادةً ما يتم اللجوء إلى شركات علاقات عامة متخصصة للقيام بهذه المهمة.

ومن بين هذه الحملات، الحملتان اللتان نفذتا ضد الرئيس البنمى إيمانويل نوريجا والرئيس العراقى صدام حسين قبل غزو بلديهما عامى ١٩٨٩م و٢٠٠٣م، والحملة التى شنتها الولايات المتحدة ضد السكرتير العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالى عام ١٩٩٦م لمنع إعادة انتخابه لفترة ولاية ثانية فى هذا المنصب، الأمر الذى أدهش غالى ودفعه لكى يعلن بعد خمس سنوات (فى يناير ٢٠٠١م) قيام أجهزة أمريكية بالعمل على تشويه سمعته وصورته، وأنه لم يكن يتصور مدى اهتمام هذه الأجهزة بهذا العمل من أجل النيل منه.

ووثق كتاب صدر فى موسكو فى نفس العام بعنوان «الاختراق الكبير» لحملة تشويه السمعة هذه ضد غالى، وتضمن الكتاب اعتراف ضابط سابق بالاستخبارات البريطانية بأن حكومته سعت - بناء على طلب من الإدارة الأمريكية - إلى تشويه سمعة غالى.

وفى نفس الوقت تلجأ حكومات دول إلى شركات علاقات عامة متخصصة

«لغسيل سمعتها» التى تلوثت بسبب مواقفها فى قضايا داخلية أو دولية، فقد سعت الحكومة البريطانية برئاسة تونى بلير والأمريكية برئاسة جورج بوش تحت ضغط الاستعداد لانتخابات الرئاسة فى نوفمبر ٢٠٠٤م إلى تحسين سمعتيهما بسبب الأكاذيب التى روجاها حول حيازة العراق أسلحة دمار شامل لتبرير شن الحرب عليه.

■ خيانة شعب.. آخر!

عادة ما يتم توجيه الاتهام بـ«الخيانة» ضد رئيس أو مسئول سابق أو حالى من قبل شعبه أو سلطاته، لكن الرئيس الأمريكى جورج بوش خرج عن هذا الناموس واتهم الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات بخيانة آمال شعبه!! وكرر بوش الاتهام مرتين: الأولى فى إبريل ٢٠٠٢م فى تصريحات صحفية، والثانية: من على منبر الأمم المتحدة فى خطابه الافتتاحى لأعمال الجمعية العامة فى سبتمبر ٢٠٠٤م.

■ التدليل:

ليس هناك من نموذج صارخ على التدليل فى السياسة الدولية مثل تدليل الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل وكثيرة تلك الأوصاف التى أطلقت على العلاقة بين الطرفين مثل الدولة الأولى بالرعاية، ضمان التفوق.. إلى آخره، لكنها كانت المرة الأولى التى يطلق فيها وصف التدليل على العلاقة من جانب مسئول إسرائيلى حينما أعلن سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة إيتمار رابينوفيتش فى نهاية الولاية الثانية للرئيس الأمريكى بيل كلينتون عام ٢٠٠٠م أن الأخير قد «دلل» إسرائيل بما فيه الكفاية خلال توليه الرئاسة على مدى ٨ سنوات.

■ تكميم الأفواه:

يشيع استخدام هذا المصطلح.. تكميم الأفواه فى الدول ذات الأنظمة الديكتاتورية من قبل المعارضين حين تسد عليهم الأنظمة أبواب التعبير أمامهم، أما فى السياسة الدولية فقد استخدمه سيرجى لافروف رئيس وفد روسيا فى مجلس الأمن فى يونية عام ٢٠٠٠م ردًا على قرار المجلس - بالأغلبية - منع حضور وفد يوجوسلافيا جلسة خاصة عقدها المجلس لمناقشة الوضع فى البلقان، وتصاعد الأزمة فى إقليم كوسوفا اليوجوسلافى!، فوصف لافروف ما تم

بأنه «أسلوب تكميم أفواه» يمثل سابقة خطيرة فى السياسة الدولية وفى مجلس الأمن من قبل.

■ محمية طبيعية:

شاع هذا المصطلح واستخداماته فى مجال حماية البيئة والثروات الطبيعية من التلف واعتداء الإنسان عليها مثل مناطق «الشعب المرجانية فى شرم الشيخ»، وبعض المناطق الأثرية، ويعنى المصطلح تحريم دخول الإنسان هذه المناطق وبحوزته أى آلات أو معدات قد تتسبب فى الإضرار بالثروات الطبيعية أو التاريخية فى هذه المناطق، كما عرف العالم إبان الحرب العالمية الأولى وضع أقاليم تحت الوصاية أو الحماية.

لكن للمرة الأولى يطرح هذا المصطلح فى السياسة الدولية بغرض حماية شعب معدوم الحيلة من أعمال التطهير العرقى كان فى إبريل ١٩٩٩م بعد تصاعد الحملة الصربية على الأقلية الألبانية فى إقليم كوسوفا؛ الأمر الذى دعا مسئولين فى الجناح السياسى لجيش تحرير كوسوفا إلى طلب وضع الإقليم تحت الحماية الدولية لفترة معينة يعقبها منحه الاستقلال أو التفكير فى تدخل حلف الأطلسى (الناتو) بريًا لإعلان كوسوفا «محمية طبيعية».

■ النبش فى الماضى:

حيلة الخصوم حينما تستبد بهم الرغبة فى الانتقام هى النبش فى ماضيهم، وهذه الحيلة شائعة فى السياسة الأمريكية والأوروبية عامة خلال الحملات الانتخابية. ومن أشهر نماذجها النبش فى ماضى زعيم حزب الخضر وزير الخارجية الألمانية يوشكا فيشر فى فبراير ٢٠٠١م، ففى إطار الصراعات الحزبية فتش خصومه فى ماضيه اليسارى ووجدوا فيه مشاركته عام ١٩٦٩م فى مؤتمر للتضامن مع الشعب الفلسطينى عقد بالجزائر بزعم أن المؤتمر أكد حق الفلسطينيين فى استخدام العنف (المقاومة المشروعة) ضد إسرائيل.

■ الطعن فى الظهر:

تحفل العلاقات والسياسة الدولية بحالات ونماذج كثيرة لما يعرف بـ«الطعن فى الظهر» فى تعبير عن الخيانات والمواقف غير المتوقعة والتخلى عن

الأصدقاء. ومن رؤساء الحكومات الذين استخدموا هذا التعبير علانية، رئيس حكومة بريطانيا تونى بلير والذى يعد من رؤساء الحكومات القلائل الذين اعترفوا بوجود هذه الظاهرة ودعا إلى وقفها.

ففى يوليو عام ٢٠٠٠م بلغت الحرب ـ عبر تسريبات للصحافة بين مسئولين فى حكومته العمالية ـ ذروتها بتسريب عماليين أنباء معلومات سرية تسىء إلى زملائهم فى الحكومة، فدعا بلير حكومته إلى اجتماع «تسرب» منه طلبه من وزرائه وقف «الطعن فى الظهر».

■ رد الجميل:

يستخدم تعبير المصالح المشتركة فى العلاقات الدولية تعبيرًا عن مراعاة كل طرف فى علاقة بين دولتين ـ على سبيل المثال ـ مصالح الطرف الآخر ومساعدته على تحقيقها على أساس من تبادل المنافع. لكن عندما تخلو المساندة والتأييد والدعم من أى مقابل أو منفعة وربما تتسبب هذه المساندة فى جلب الأضرار؛ فإن تعبير «الشعور بالجميل» و«رد الجميل» يطرح نفسه.

وبرزت هذه التعبيرات فى العلاقات الدولية أو بالأحرى فى العلاقات العربية الإفريقية منذ الخمسينيات وحتى التسعينيات من القرن الماضى.

واستخدم سياسيون أفارقة هذه التعبيرات للدلالة على الامتنان لمصر ممثلة فى الرئيس جمال عبد الناصر الذى دعم حركات التحرر الوطنى فى إفريقيا من الاستعمار، وللدول العربية التى قدمت مساعدات مالية لمشروعات التنمية فى بلادهم الإفريقية.

وتحولت هذه التعبيرات إلى سياسة وفق ما صرح به إسحق موجوتس مدير إدارة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية فى جنوب إفريقيا فى فبراير عام ٢٠٠٠م، فالرجل يلفت النظر إلى أنه أصبح هناك فى السياسة الخارجية لدول إفريقيا ما يعرف باسم «النهج العربى» الذى لا يرتبط فقط بـ «رد الجميل» وإنما بالتوجهات والمعاناة المشتركة من الاستعمار التى تجعل الأفارقة ـ تقليديًا ـ يساندون الشعب الفلسطينى والدول العربية فى المحافل الدولية.

فى نموذج آخر لم تعترف بريطانيا بأن الولايات المتحدة «لم ترد لها الجميل» لتأييدها العدوان الأمريكى على العراق فى العام ٢٠٠٣م، بل جاء التشخيص من

طرف ثالث هو الرئيس الفرنسي جاك شيراك، فعشية زيارته لندن في الثامن عشر من نوفمبر ٢٠٠٤م قال شيراك للصحافة البريطانية: «إن بريطانيا لم تكسب شيئًا يذكر من تأييدها الولايات المتحدة في غزو العراق، ولم تحصل في المقابل على الكثير.. فلست واثقًا بأن من طبيعة أصدقائنا الأمريكيين في الوقت الحالي أن يردوا الجميل»!

■ الجهل:

يتسبب جهل المسئولين بالتاريخ والجغرافيا وافتقارهم إلى المعلومات الصحيحة عن الدول الأخرى في أزمات سياسية؛ خصوصًا إذا لجأ هذا المسئول أو ذاك إلى المكابرة وعدم الاعتراف بجهله، ومن أشهر الأمثلة على ذلك تصريح أدلى به نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والأمين العام للحزب الوطني الحاكم في مصر الدكتور يوسف والي في نوفمبر ١٩٩٢م في خضم احتدام الخلافات بين مصر وكل من السودان وإيران على خلفية اتهام مصر لكل من السودان وإيران بدعم الإرهاب.

فقد صرح الرجل بأن «إيران اشترت غواصات من جمهورية كازاخستان (إحدى الجمهوريات الإسلامية المستقلة في آسيا الوسطى عن الاتحاد السوفيتي السابق) وأن شراء هذه الغواصات عمل موجه إلى مصر والدول العربية والمنطقة... ودول أخرى في المنطقة مجاورة لمصر (يقصد السودان) تجرى محادثات مع كازاخستان لشراء صواريخ عابرة للقارات يمكن أن تحمل رءوسًا نووية لاستخدامها ضد مصر والدول العربية».

وقتها قدمت كازاخستان احتجاجًا رسميًا ضد هذه التصريحات؛ لأنها لا تطل على محيط مياه كاف لتصنيع غواصات وبحر قزوين الذى تطل عليه لا يكفي، كما أنها تخلت طواعية عند انهيار الاتحاد السوفيتي عن السلاح النووي. وفسر الإيضاح الكازاخستاني أسباب عدم اهتمام إيران والسودان بالرد على هذه التصريحات!

■ الخمور!

لعبت الخمور دورًا غير مسبوق في تعرض العلاقات بين دولتين لأزمة خطيرة، فقد ألغت إيران في مارس ١٩٩٩م زيارة كان من المقرر أن يقوم بها الرئيس

الإيرانى محمد خاتمى لفرنسا بسبب رفض مسئولى إدارة البروتوكول بوزارة الخارجية الفرنسية طلب نظرائهم فى إيران إلغاء تقليد تقديم الخمور لضيوف مأدبة العشاء التى كان سيقيمها الرئيس الفرنسى جاك شيراك خلال الزيارة باعتبار ذلك إجراءً بروتوكوليًا؛ مما دفع المسئولين الإيرانيين إلى تأجيل زيارة خاتمى لفرنسا.

■ إلغاء زيارات:

إقدام رؤساء دول وحكومات ووزراء على إلغاء زيارات مقررة لدولة أخرى يعد من وسائل الاحتجاج على مواقف لهذه الدولة أو تصريحات لمسئولين فيها، فقد استخدم ولى عهد السعودية ـ آنذاك ـ الأمير عبد الله بن عبد العزيز هذه الوسيلة وألغى فى يونيو ٢٠٠١م زيارة كان مقررًا أن يقوم بها لكندا بسبب تصاعد الانتقادات للسعودية على خلفية مزاعم حول تعرض سجين كندى للتعذيب فى سجن بالرياض.

وأقدم الرئيس المصرى حسنى مبارك فى مارس ٢٠٠٤م على إلغاء زيارة وفد مصرى لإسرائيل فى مناسبة الاحتفال بمرور ٢٥ عامًا على توقيع معاهدة السلام احتجاجًا على تصاعد العنف الإسرائيلى ضد الشعب الفلسطينى. بعدما أقدم فى فبراير ٢٠٠٢ على إلغاء زيارة كان من المقرر أن يقوم بها ـ خلال نفس الشهر ـ رئيس وزراء التشيك بيلوس زيمان للقاهرة بعد تشبيه زيمان للرئيس عرفات بهتلر فى تصريحات أدلى بها فى إسرائيل قبل وصوله إلى القاهرة، وبرغم اتهام زيمان وسائل الإعلام الإسرائيلية بتشويه معانى الكلمات فإن مصر لم تقبل هذا التفسير الدبلوماسى.

■ الخاطبة:

يعد طلب شخص من رئيسه فى العمل ـ مثلاً ـ التوسط له لدى أسرة فتاة يطلبها للزواج عادة شائعة، لاسيما فى الأوساط العربية والإسلامية باعتبار تدخل رئيسه يزكى طلبه ويشفع له لدى أسرة الفتاة فضلاً عن رفعة شأن الطالب أمام أسرة فتاته.

وقليل من المسئولين من يستجيب لطلب أحد مرءوسيه، بإحلال نفسه محل أسرة المرءوس، ومن هؤلاء وزير الخارجية التركى السابق إسماعيل جيم الذى

طلب منه مدير مكتبه فى يوليو ١٩٩٩م التوسط لدى أسرة فتاة بوسنية يطلبها للزواج، وتحمس جيم وسافر إلى سراييفو وطرق باب منزل أسرة الفتاة حاملاً معه علبة شيكولاته وخاتم الخطوبة حسب التقاليد البوسنية، ونجحت مهمة جيم وقبلت أسرة الفتاة برغم استعاضة مدير مكتبه عن أسرته بوزير خارجية بلاده!

■ التوسـل:

هذا المصطلح فى السياسة الدولية اختراع قطرى، فقد نحته وزير خارجيتها محمد بن جاسم فى يناير ٢٠٠٢م، فهو - إزاء تحليله للوضع العربى المتردى والعجز عن نقل أى شىء للتوصل إلى تسوية عادلة لقضية الشعب الفلسطينى - رأى أنه لم يعد أمام الدول العربية سوى «التوسل» إلى الأمريكان.

وبرغم هذه الكلمة الجارحة فى الثقافة العربية، فإن ابن جاسم - وبرغم انزعاجه نفسه من استخدامها - لم يجد سواها للتعبير عن حالة العجز العربى.

■ الحلاقة:

هذا المصطلح اختراع عربى أيضًا نحته وسجله باسمه فى السياسة العربية والدولية الرئيس اليمنى على عبد الله صالح. وهذه الكلمة تعبر أيضًا عن حالة العجز العربى والوهن بقدر ما فيها من «تورية»، فقد خاطب الدول العربية فى يناير ٢٠٠٤م قائلاً: «إنه لم يعد هناك مكان للديكتاتوريات ويجب أن نقوم بأنفسنا بحلاقة رءوسنا قبل أن يحلق لنا الآخرون»، وفى تورية يقصد بها إصلاح الدول العربية أوضاعها من الداخل قبل أن يفرض عليها الإصلاح من الخارج.

أما حركة طالبان فقد كانت مارست الحلاقة فعليًا لكن لآخرين!، فقد اقتحمت عناصر من ميليشياتها فى يوليو عام ٢٠٠٠م ملعبا لكرة القدم يشهد مباراة بين فريق أفغانى ونظيره الباكستانى وأوقفت المباراة وجمعت لاعبى الفريق المنافس وقامت بحلاقة شعرهم بدعوى عدم التزامهم «الزى الإسلامى» أثناء لعب المباراة.

■ مأدبة عشاء!

كادت دعوة إلى العشاء لم توجه لوزير خارجية عربى تتسبب فى أزمة

دبلوماسية جديدة بين لبنان وليبيا، فخلال انعقاد مجلس الجامعة العربية فى بيروت فى مارس عام ٢٠٠٠م لدعم لبنان فى مواجهة العدوان الإسرائيلى، وجه رئيس مجلس النواب نبيه برى الدعوة إلى كل وزراء الخارجية العرب ـ لمأدبة عشاء بمنزله ـ باستثناء وزير خارجية ليبيا عبد الرحمن شلقم على خلفية اتهام حركة أمل الشيعية التى ينتمى إليها برى لليبيا بالمسئولية عن الاختفاء القسرى للإمام موسى الصدر عام ١٩٧٨م. وهددت ليبيا بمقاطعة المؤتمر وتضامن زملاء لشلقم معه باعتبار هذا التصرف غير لائق تجاه زميل لهم وانتهت الأزمة بإلغاء برى مأدبة العشاء.

■ العتاب:

يقول المثل العربى إن العتاب على قدر المحبة، والعتاب شائع فى السياسة العربية لارتباطه بالثقافة العربية، فهو تعبير بديل «للاحتجاج» تعبر به دولة عن عدم رضاها من موقف دولة أخرى، وبذلك لا تترتب على العتاب أية إجراءات من تلك التى تترتب على الاحتجاج الرسمى.

نماذج عربية عديدة تعبر عن الثقافة العربية فى الممارسة السياسية فى هذا المقام، فرئيس وزراء لبنان فى ديسمبر ٢٠٠٢م السيد سليم الحص عتب على دولة قطر؛ لأنها تقيم اتصالات مع «العدو الإسرائيلى» فى الوقت الذى تهدر فيه إسرائيل حقوق الشعب الفلسطينى وتمعن فيه قتلاً وتشريدًا وتنكيلاً وتخريبًا وتدميرًا ـ على حد قوله ـ فضلاً عن استضافتها على أراضيها (العربية) قواعد أمريكية تنطلق منها لشن عمليات عسكرية وعدوان على العراق.

«همسة عتاب» كتبها وزير الدفاع السورى مصطفى طلاس فى يوليو عام ٢٠٠١م ووجهها إلى سفير مصر لدى الصين محمد نعمان جلال؛ لأن الأخير عند تناوله فى مقال له كتاب الوزير السابق يحيى الجمل «حياة عادية» ذكر أن الدار التى أصدرته غير مألوفة، وكذلك الشخص الذى كتب مقدمة الكتاب، وعتب طلاس على نعمان جهله بدار طلاس للنشر فى دمشق والتى أصدرت تسعمائة عنوان فى مختلف فروع العلم والمعرفة، وبكاتب المقدمة طلاس نفسه وزير الدفاع السورى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣م المجيدة.

■ مقلب!

يتعرض رؤساء الدول فى بعض الأحيان إلى «مقالب» بعضها قد يكون مقصودًا وبعضها يحدث عفويًا، من تلك تعرض الرئيس اللبنانى إميل لحود لواحد منها خلال الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة العربية الطارئة التى عقدت بالقاهرة فى أكتوبر ٢٠٠١م، فالرجل لم يكن يعتزم التحدث فى هذه الجلسة، إلا أن الرئيس المصرى حسنى مبارك فاجأه بإعطائه الكلمة فاضطر لحود إلى ارتجال كلمة غير معدة سلفًا، الأمر الذى أدى بدوره إلى امتلاء أجواء القمة بشائعات ـ غير صحيحة ـ حول غضب لحود ورغبته فى المغادرة واعتذار مبارك له، وأخرى زعم من أطلقها أن الرئيس السورى بشار الأسد أخذ كلمة لحود لمراجعتها قبل إلقائها إلا أنه لم يعدها إليه!

■ قصيدة شعر!

ستدخل قصيدةُ شعر بعنوان «الشهداء» للشاعر العربى السعودى الجنسية محمد غازى القصيبى تاريخَ السياسة والعلاقات الدولية لكونها أول قصيدة تتسبب فى احتجاجات وتثير أقاويل فى علاقات السعودية الخارجية، فالرجل اعتبر فى قصيدته منفذى العمليات الفدائية من الفلسطينيين ضد الاحتلال الإسرائيلى شهداء بينما «نحن الذين انتحرنا بحياة.. أمواتها الأحياء». وجاءت القصيدة فى وقت تحاول فيه الولايات المتحدة وبريطانيا أن تفرضا على العالم مصطلحات تتناقض مع الضمير الإنسانى باعتبار الشهادة فى سبيل الله انتحارًا، والمقاومة إرهابًا، والاحتلال تحريرًا. وثارت ثائرة بريطانيا التى كان من سوء حظ «الشاعر» أن يعمل بها «سفيرًا» لبلاده.

غــازى القصيبــى

يشهدُ اللهُ أنكم شهداءُ

يشهدُ الأنبياءُ.. والأولياءُ

مُتّمُ كى تعزّ كِلْمة ربّى

فى ربوع أعزها الإسراء

انتحرتمْ؟! نحن الذين انتحرنا

بحياةٍ.. أمواتها الأحياءُ

•••

أيها القومُ! نحنُ مُتنا.. فهيّا

نستمعْ ما يقول فينا الرثاءُ

قد عجزنا.. حتى شكا العجزُ منّا

وبكينا.. حتى ازدرانا البكاءُ

وركعنا.. حتى اشمأز ركوعٌ

ورجونا.. حتى استغاثَ الرجاءُ

وشكونا إلى طواغيتِ بيتٍ

أبيضٍ.. ملءُ قلبهِ الظلمَاءُ

ولثمنا حذاء «شارون».. حتى

صاح «مهلاً! قطعتمونى!» الحذاءُ

أيّها القوم! نحن مُتنا.. ولكنْ

أنِفت أن تَضمّنا الغبْراءُ

•••

قل «لآيات»: يا عروسَ العوالى!

كلّ حسنٍ لمقلتيكِ الفِداءُ

حين يُخصى الفحول... صفوةُ

قومي

تتصدى للمحرمِ الحسناءُ

تلثمُ الموْت وهي تضحكُ بِشْرًا

ومن الموت يهربُ الزُعماءُ

فتحت بابها الجنانُ.. وحيّتْ

وتلقتكِ فاطمُ الزهراءُ

قُلْ لمن دبّجُوا الفتاوى: رويدًا!

رُبَّ فتوى تضجّ منها السماءُ

حين يدعو الجهادُ.. يصمتُ حِبرٌ

ويراعٌ.. والكتبُ.. والفقهاءُ

حين يدعو الجهادُ.. لا استفتاءُ

الفتاوى، يوم الجهاد، الدماءُ!

لندن ـ إبريل ٢٠٠٢م.

■ **الحدس:**

لا تستخدم كلمة الحدس في السياسة، فهي مرادف للتنجيم ورؤية الطالع والتقدير المبني على غير أساس علمي، بينما العمل السياسي يقوم على الدراسة العلمية والأبحاث والتوصيات وتقديرات المواقف، لكن وزير الخارجية المصرية أحمد ماهر في ديسمبر ٢٠٠١م أدلى بتصريح خلال زيارة لواشنطن ذكر فيه أن لديه حدسًا بأن الولايات المتحدة لن تشن حربًا على العراق.

وحتى قبل شن الولايات المتحدة بالفعل حربًا على العراق، أثار استخدام الوزير هذه الكلمة انتقادات واسعة في الأوساط السياسية والإعلامية؛ لأن تقديراته للأمور لا تبنى على أسس علمية؛ بل على الهواجس والأحاسيس الغامضة والافتراضات العشوائية.

■ التنجيم:

يعود استئناس بعض الحكام إلى قراءة علماء الفلك والمنجمين للأحداث وتوقعاتهم للمستقبل إلى الماضي السحيق، حيث اعتاد زعماء القبائل وقادة عسكريون، ورؤساء الدول إلى اللجوء إلى المنجمين من قراء الكف والطالع.

ولم يبطل التطور التكنولوجي وسطوة أجهزة الاستخبارات والمعلومات هذه البدعة، فكثير من الرؤساء الأمريكيين اعتادوا الاستئناس بآراء المنجمين، وهناك بعض القادة العرب من عرف عنهم هذه العادة.

من أشهر النماذج الدالة على نفوذ هؤلاء في السياسة، نصيحة مجموعة من علماء الفلك في ديسمبر عام ٢٠٠٠م لحكومة الهند بعدم التقارب مع بعض دول الجوار خصوصًا باكستان، في وقت كانت تشهد فيه العلاقات بعضًا من التقارب. وقد تعرضت العلاقات بين البلدين لانتكاسة بعد ذلك، لكن لا أحد عزا هذه الانتكاسة إلى هذه النصيحة.

ويبدو أن شعور المنجمين بأهميتهم لدى رجال السياسة دفعهم إلى عقد مؤتمر سنوي لهم قرب نهاية كل عام بمدينة جوا هواتي عاصمة ولاية أسام الهندية يناقشون فيه أهم القضايا الدولية!!

■ الأوتوبيس:

كان من حظ «الأوتوبيس» - من بين وسائل النقل الأخرى - أن يدخل في قاموس المصطلحات السياسية منذ فبراير ١٩٩٩م عند توقيع رئيسي وزراء الهند بيهاري فاجباي وباكستان نواز شريف «إعلان لاهور» لبناء الثقة بين البلدين، فقد وصل فاجباي لاهور مستقلاً أوتوبيسًا تدشينًا لخط بري يربط بين البلدين لأول مرة، فدشن بذلك أيضًا ما عرف باسم «دبلوماسية الأوتوبيس».

■ الترحيل:

يستند ترحيل سلطات الدولة للأجنبي إلى مخالفته شروط منح تأشيرة الدخول، أو ارتكاب عمل مخالف للقانون على أراضيها، أو بسبب الدخول إلى البلد بوسائل غير مشروعة.

ويستند ترحيل سلطات الدولة للاجئ السياسي الذي سبق ومنحته السلطات

حق اللجوء إليها وفيها إلى مخالفة اللاجئ شروط اللجوء ومنها القيام بنشاط سياسى أو إعلامى على أراضيها ضد حكومة بلاده.

لكن العلاقات الدولية تشهد أحيانًا ترحيل أصدقاء حلفاء أو عملاء، وأشهر نموذج فى هذا الصدد شاه إيران السابق محمد رضا بهلوى حينما طلبت منه الولايات المتحدة عام ١٩٨٠م مغادرة البلاد؛ كون استمرار وجوده يشكل عبئًا عليها فى ضوء احتجاز نظام الثورة الإسلامية فى إيران أمريكيين كرهائن.

الترحيل أيضًا أصبح حلاً لمشكلات داخلية أو لتجنب تصاعد نزاعات داخلية، ومن ذلك، الصفقة التى أبرمها النظام الباكستانى الحاكم عام ٢٠٠٠م برئاسة برفيز مشرف مع رئيس الوزراء السابق نواز شريف وقضت بترحيل الأخير وأسرته إلى السعودية مقابل ضمان سلامته وعدم تهديد بقاء النظام مع استمرار وجود شريف فى البلاد.

■ تعلم العربية:

تعلم اللغات الأجنبية يقع فى اهتمام البشر لأسباب تتعلق بالمصالح وبالسياسة أو بالدراسات العلمية أو للاطلاع الثقافى ولغيرها من الأسباب التى نشطت بدورها حركة الترجمة بين اللغات، لكن العالم الغربى خصوصًا الولايات المتحدة اهتم منذ هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية بالاهتمام باللغة العربية.

ولم يقتصر الاهتمام على الإعلان عن طلب مترجمين من وإلى العربية؛ بل طال الاهتمام مسئولين، لكن لأسباب أمنية واستخباراتية وعدوانية هذه المرة، فإرسال الولايات المتحدة عددًا ضخمًا من الجنود لغزو العراق واحتلاله استلزم تجنيد من يعرفون العربية وتزويدهم بقاموس صغير لتسهيل التعامل مع العراقيين فضلاً عن توظيف مترجمين.

كما اهتم بول بريمر أول حاكم أمريكى للعراق بعد الغزو بدراسة العربية وشكا فى فبراير ٢٠٠٤م قبل مغادرته بغداد بأربعة أشهر من صعوبتها. وكشف مساعد وزير الخارجية الأمريكى السابق لشئون الشرق الأوسط وليام بيرينز عن دراسته للغة العربية وفتحت مراكز خاصة لتعلم اللغة إزاء قلة عدد المتحدثين بالعربية كلغة ثانية فى وزارة الخارجية.

خلال الخمسينيات والستينيات وقيام علاقات وثيقة بين أغلب الدول العربية والاتحاد السوفيتى السابق ودول أوربا الشرقية، كان تعلم اللغة العربية جزءًا من

النهج العربى فى السياسة الخارجية لهذه الدول؛ لأسباب تتعلق بالثقافة والسياسة، لكن الجانب الأمنى لم يكن طاغيًا إلى هذه الدرجة.

وفى القرن الحادى والعشرين أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية فى يناير ٢٠٠٥م أن اللغة العربية أصبحت «لغة استراتيجية» حيث تشهد المدارس من صفوف الروضة وحتى المرحلة الثانوية رغبة وإقبالاً غير مسبوق على دراستها.

أما أكثر محاولة لتعلم اللغة العربية، إثارة للدهشة فهى إعلان الرئيس الصومالى عبد الله يوسف فى نوفمبر ٢٠٠٤م - بعد شهر من اختياره رئيسًا لبلاده العضو فى جامعة الدول العربية - استعانته بمدرسين لتحسين لغته العربية التى ذكر أنه يفهمها جيدًا لكنه يريد المساعدة للتحدث بها.

■ التسامح:

ارتبط طرح هذا المصطلح.. «التسامح» فى السياسة الدولية بمحاولة إنهاء النزاعات بين طرفين أو عدة أطراف وبدعوة الطرف المعتدى عليه إلى التسامح مع الطرف المعتدى.

والتسامح سلوك إنسانى يقدم عليه هذا الطرف أو ذاك طواعية، فكما أن السلام مع الضعف يعد استسلامًا، فإن التسامح مع الضعف يعد أيضًا نوعًا من الرضوخ والإذعان، فالعفو أو التسامح - كما فى الثقافة الإسلامية والعربية - يكون عند المقدرة.

ويعكس طلب التسامح أو فرضه على طرف رغبة فى دفع المطلوب منه التسامح إلى نسيان حقوقه فى طلب التعويض.

ومن المثير أن الحالة التى لم يطلب فيها من المعتدى عليه التسامح مع من اعتدى عليه، هى حالة اليهود إزاء الاضطهاد النازى، فلم يكف تبرؤ الألمان من هتلر ومعاناتهم أيضًا بسببه، وتستمر ألمانيا حتى الآن فى دفع تعويضات ثمن جرائم هتلر.

بينما فى النزاع العربى الإسرائيلى بات الفلسطينيون مدعوين للتسامح مع مرتكبى المذابح منذ دير ياسين ١٩٤٨م وحتى مذابح غزة ومدن الضفة الغربية ٢٠٠٤م، والبوسنيون مدعوون أيضًا للتسامح مع مرتكبى المذابح من الصرب بدعوى إحلال ثقافة السلام والتعايش.

ومن المفارقات الدالة، والمواقف العربية المعبرة، استضافة السويد فى يناير ٢٠٠١م مؤتمرًا بعنوان «عدم التسامح السائد فى العالم» للدعوة إلى كل الأطراف الدولية إلى التسامح مع بعضها البعض، وقد سجل وفدا مصر والمغرب فى المؤتمر إشارات مهمة للمشاركين، فالوفد المصرى سجل إمعان الاحتلال الإسرائيلى فى القتل المستمر لأبناء الشعب الفلسطينى، أما الوفد المغربى فقد هدد بالانسحاب من المؤتمر؛ لأنه وجد فى مشروع البيان الختامى للمؤتمر إشارة إلى «الهولوكوست» ما يتناقض مع أهداف المؤتمر، وطالب ـ لتمرير هذه الإشارة ـ أن يتضمن البيان الختامى إشارة إلى النظام العنصرى السابق فى جنوب إفريقيا وممارسات إسرائيل ضد الفلسطينيين وحملات العداء للعرب والمسلمين فى أوروبا وأمريكا.. وتم الرضوخ بذكر «الهولوكوست» مرة واحدة فى البيان، وإضافة نقاط مثل محاربة الخوف من الإسلام والعداء للمسلمين والعرب.

■ تكذيب على الهواء:

قليل تلك المناسبات السياسية التى تشهد تكذيب أطراف دولية وسياسيين لأطراف أخرى أمام الناس فى مؤتمرات صحفية، الأمر الذى يعكس أيضًا فجاجة الكذبة أو أضرار سوء الفهم بعلاقات طرف بطرف ثالث أو بمصالحه، ما يدفعه إلى التكذيب دون شعور بالحرج.

من ذلك تكذيب وزير خارجية مصر عمرو موسى فى فبراير ١٩٩٥م لمادلين أولبرايت خلال مؤتمر صحفى مشترك برئاسة الجمهورية؛ حيث ادعت أنها بحثت للتو مع الرئيس حسنى مبارك مشاركة مصر فى تنفيذ قرار الإدارة الأمريكية بفرض حظر اقتصادى على إيران، فقاطعها موسى بسرعة مؤكدًا للحضور أن شيئًا من ذلك لم يحدث.

هناك قصتان أخريان بطلهما الرئيس مبارك نفسه، ففى مؤتمر صحفى مشترك مع الرئيس اليونانى (السابق) قسطنطين ستيفانو بولس بالقاهرة عام ١٩٩٦م أشار الأخير إلى إمكانية قيام مصر بوساطة بين بلاده وتركيا بسبب علاقة مصر الوطيدة بالطرفين فسارع مبارك إلى التدخل نافيًا وجود وساطة.

القصة الأخرى دارت أحداثها خلال مؤتمر صحفى مشترك أيضًا لمبارك مع الرئيس التركى (السابق) سليمان ديميرل هذه المرة فى ختام محادثاتهما

بالقاهرة فى نفس العام فقد تحدث ديميرل عن وجود مشروع تعاون دفاعى رباعى بين مصر وتركيا والأردن وإسرائيل فتدخل مبارك مقاطعًا ديميرل نافيًا وجود مثل هذا التعاون أو استعداد مصر للدخول فيه.

■ مداعبة ومعاكسة:

هى تعبيرات دخلت قاموس العلاقات الدولية كاختراع مصرى، فقد استفز الرئيس المصرى حسنى مبارك تصريح للرئيس اليمنى على عبد الله صالح أدلى به فى أكتوبر عام ٢٠٠٠م طالب فيه بقطعة أرض فى سيناء كى يحارب إسرائيل، فرد مبارك على صالح ـ فى مؤتمر صحفى بالقاهرة ـ قائلاً: «اتفضل خذ الأرض وهات جيشك وحارب وورينا شطارتك». الأمر الذى فتح الباب أمام وسائل الإعلام الإسرائيلية والغربية للتهكم والسخرية من الرئيس اليمنى من ناحية، واستغلته إسرائيل من ناحية أخرى كاعتراف من رئيس أكبر دولة عربية بقوة إسرائيل وعدم القدرة على محاربتها من ناحية أخرى.

وإزاء ذلك كان على مصر أن تفض الاشتباك مع اليمن وما سببته تصريحات مبارك لرئيسها من أذى، وأن تفوت على إسرائيل فرصة إساءة استخدام هذه التصريحات، فابتكر وزير الخارجية عمرو موسى تعبير «المداعبة» لوصف ما حدث كله بأنه كذلك، وخرج للصحافة ليقول إن مبارك لم يوجه انتقادات إلى صالح بل إن المسألة كلها كانت مجرد «مداعبة».

تعبير أقرب إلى المداعبة كان قد استخدمه الرئيس مبارك فى يونيو ١٩٩٣م فى مؤتمر صحفى مشترك مع الرئيس السودانى عمر البشير خلال زيارته للقاهرة بعد عام ونصف من اندلاع خلافات ومصادمات وحملات إعلامية متبادلة بسبب قضية مثلث حلايب، وعندما سأل الصحفيون الرئيسين عن تفسيرهما لما حدث فى الفترة السابقة فى ضوء هذه الحميمية البادية فى العلاقات بينهما؟! عقب مبارك قائلاً: «كنا بنعاكس بعض»!!

■ البكاء:

بات البكاء فى السياسة والعلاقات الدولية أداة من أدوات التعبير عن الأسف والتقصير ـ بخلاف التعبير عن الحزن فى الجنازات ـ ودشن الرئيس الروسى بوريس يلتسين البكاء وسيلة للتعبير من جانب رؤساء الدول خلال زيارته بيت

لحم فى يناير عام ٢٠٠٠م بمناسبة أعياد الميلاد. فخلال حفل تكريم الرئيس عرفات له ولبلاده على مواقفها مع القضية العادلة للشعب الفلسطينى أجهش يلتسين فى البكاء واستغرق وقتًا فيه عطل مراسم التكريم لبعض الوقت.

وبعد أن فرغ يلتسين من البكاء وجه اعتذارًا للشعب الفلسطينى بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن الشعب الروسى عما وصفه بـ«تقصير» روسيا ويلتسين فى دفع جهود عملية السلام فى سابقة غير متوقعة هى الأولى من نوعها. واسترسل - بعد استلامه «وسام بيت لحم ٢٠٠٠م» - مذكرًا أن بلاده لن تغير موقفها من مساعدة الفلسطينيين فى إقامة دولتهم المستقلة، والتزام من اختاره ليخلفه (فلاديمير بوتين) بذلك.

بكاء غير سياسى - بل لأسباب إنسانية - عبر عن مشاعر إنسانية نبيلة بالحزن هو ما عبرت به مراسلة شبكة «بى بى سى» البريطانية حيال وضع الرئيس عرفات الصحى خلال وجوده - قبل وفاته - بمستشفى بيرس العسكرى فى باريس فى نوفمبر ٢٠٠٤م، فالمراسلة لم تتغلب على مشاعرها التى انطلقت منها خلال بثها رسالة للمحطة من موقع المستشفى، الأمر الذى أثار الإسرائيليين واتهموها والمحطة بعدم الحياد!!

■ الدولار:

لم تستخدم عملة فى العلاقات الدولية أداة من أدوات السياسة الخارجية للضغط وفى إطار رد الفعل مثلما استخدم الدولار الأمريكى، ففى عام ١٩٩٢م بدأت ليبيا هذه الخطوة ردًا على فرض الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية دولية عليها بقرار من مجلس الأمن بسبب تورطها فى قضية «لوكيربى»، فقررت ليبيا وقف التعامل بالدولار فى معاملاتها التجارية الخارجية، وأوقفت المصارف الليبية التعامل معه وامتنع الليبيون عن التعامل به حتى فى السوق السوداء، وبرروا ذلك بـ«إهانة الدولار» كرمز من رموز نفوذ وقوة الولايات المتحدة الاقتصادية والسياسية.

نفس الإجراء أقدم عليه الرئيس الكوبى فيديل كاسترو فى الثامن من نوفمبر ٢٠٠٤م، وأوقف التعامل بالدولار الأمريكى ردًا على السياسات الأمريكية المهددة للأمن والاستقرار العالمى، واستمرار فرضها حصارًا اقتصاديًا على كوبا منذ نحو أربعين عامًا.

■ الصفع:

أصبح الصفع وسيلة من وسائل التعبير عن الغضب فى العملية السياسية سواء من جانب مواطنين أو من جانب شخصيات سياسية، وتختلف وسيلة الصفع فبينما هى فى الأغلب باستخدام اليد، فإنها أحيانًا تتم بوسائل أخرى.

فقد صفع حارس خاص لرئيس أفغانستان حامد قرضاى لوزير النقل فى حكومته فى سبتمبر ٢٠٠٤م وكان يمكن أن ينهى اعتذار قرضاى للوزير المشكلة لكن: كون الحارس الخاص أمريكى الجنسية يعمل لحساب شركة أمن خاصة، (نيكورب) والصفع تم أمام مراسلى الصحف الأجنبية وعلى مرأى من الناس أثناء زيارة قرضاى لمدينة مزار الشريف شمال البلاد فضلاً عن التشكيلة الإثنية فى أفغانستان، أدى إلى أزمة وزارية داخل النظام الهش المدعوم أمريكيًا، وتدخل الإدارة الأمريكية نفسها للاعتذار للوزير وتوجيه توبيخ شديد اللهجة إلى الشركة الأمريكية التى يعمل الحارس لديها، وحذرتها من تكرار السلوك العدائى لموظفيها.

وشهد برلمان نيجيريا فى نوفمبر ٢٠٠٤م حالات مماثلة على المستوى الداخلى شهدتها فى السابق برلمانات اليابان وكوريا الجنوبية فى إطار الخلافات السياسية.

أما حالة الصفع التى انتهت تداعياتها سريعًا بسبب الوسيلة المستخدمة فيها، فقد شهدتها العاصمة الإيرلندية دبلن عام ١٩٩٨م عندما صفعت فتاة ولى عهد بريطانيا الأمير تشارلز بـ«وردة». فى تعبير عن احتجاجها ضد سياسات حكومة إنجلترا.

أما الصفعة «الرسمية» فقد وجهها رئيس وزراء جزيرة (دولة) فانواتو بالمحيط الهادى إلى سفير الصين فى السادس من ديسمبر ٢٠٠٤م ردًا على احتجاج الأخير على محاولة فانواتو تحويل العلاقات الدبلوماسية والاعتراف من الصين إلى تايوان، وأثارت هذه الصفعة أزمة دبلوماسية وغضبت الصين التى اعتبرت هذه الإهانة موجهة إليها وليس إلى شخص السفير. ولم تعلن الصين عن وسائل الرد (العقاب) على هذه الإهانة، لكن يمكن تصور رد فعل الفيل على إهانة النملة له.

أما الصفعات المنظمة، فتلك التى كشفت صحف شيلى فى ديسمبر ٢٠٠٤م أن الديكتاتور السابق بينوشيه كان أقرها وسيلة لتعذيب المعارضين السياسيين فى بلاده خلال فترة حكمه (١٩٧٣م - ١٩٩٠م).

أشهر «صفعة عربية» كانت تلك التى دوت على وجه الصحفى اللبنانى حسن صبرا ووجهها إليه الرئيس اللبنانى إلياس الهراوى نفسه فى مجلس عام على مرأى ومسمع من الحاضرين فى أحد أيام عام ١٩٩٧م، وسعى صبرا إلى مقاضاة الرئيس الذى سارع بالاعتذار لاحتواء تداعيات الصفعة.

■ الأنجال:

يحظى أبناء الرؤساء فى العالم عادةً باهتمام إعلامى لاعتبارهم شخصيات عامة أو لأن أخبارهم مادة مشوقة للصحف تثير اهتمام الرأى العام، كون تصرفاتهم تسلط عليها الأضواء دومًا من ناحية وتعكس فلسفة الحكم وبعض جوانب فى حياة آبائهم من ناحية أخرى.

لكن فى دول العالم الثالث ـ لاسيما الدول التى تحكمها نظم ديكتاتورية ـ يحظى الأنجال باهتمام إعلامى أكبر غير مسبوق، خصوصًا فى السنوات الأخيرة نتيجة ظاهرة «التوريث» غير المسبوقة فى «النظم الجمهورية»، وبدأت وسائل الإعلام المحلية فى هذه الدول والعالمية فى تناول الظاهرة على نطاق واسع بعد تكرارها، ويتراوح هذا التناول بين التأييد «المحلى» والنقد من الجانب الآخر.

وجاء نموذج توريث إيل نجل الرئيس الكورى الشمالى كيم إيل سونج الرئاسة بعد وفاة والده صارخًا، لكن الصدمة التى مثلها هذا النموذج فى نظم يفترض أنها جمهورية قد تلاشت بعد تكراره.

نجل آخر تم تنصيبه من قبل رجال والده رئيسًا للدولة هو خوريه جناسينجبى نجل رئيس توجو أياديما الذى توفى فى فبراير ٢٠٠٥م بعد ٣٧ عامًا قضاها فى حكم البلاد. لكن ثورة الشعب ضد «التوريث» وتعليق الاتحاد الإفريقى عضوية توجو والإدانات الدولية اضطرت خوريه إلى تخليه عن منصبه وترشيح نفسه فى انتخابات ديمقراطية جرت فى إبريل من نفس العام أثارت نتائجها مجددًا موجات من الاحتجاجات والعنف.

على الصعيد العربى لا توجد سوى حالة توريث وحيدة فى النظم الجمهورية هى تولى بشار الأسد الرئاسة فى سوريا وتعديل فقرة السن فى الدستور بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد فى يونيو عام ٢٠٠٠م، مما أثار الأقاويل حول إمكان

التجربة فى مصر وليبيا واليمن.. وفى العراق قبل خلع النظام العراقى برئاسة صدام حسين فى إبريل ٢٠٠٣م.

فقد فتح تقرير نشرته مجلة «المجلة» السعودية فى ديسمبر ٢٠٠٠م - بعد تولى بشار رئاسة سوريا - حول إعداد الزعيم الليبى معمر القذافى ابنته عائشة لخلافته - الباب أمام تناول الظاهرة، وبرغم استهجان ليبيا لهذا التقرير فإن الشائعات والأقاويل استمرت وطالت ابنيه الآخرين سيف الإسلام والساعدى على خلفية الظهور على الساحة السياسية والتورط فى قضايا تتعلق بالسياسة الخارجية والإدلاء بتصريحات سياسية يفترض أنها من اختصاص وزارة الخارجية. ورجحت الشائعات فرص سيف الإسلام لخلافة والده بعدما تزايد حضوره فى تسوية مشكلات دولية فى الفلبين بين الحكومة وجبهة مورو الإسلامية وداخلية تتعلق بأزمة «لوكيربى» حيث دخلت هيئة الإغاثة الإسلامية التى يترأسها عام ٢٠٠٣م على خط دفع تعويضات لأسر ضحايا «لوكيربى».

فى اليمن تزايدت الأقاويل حول إعداد الضابط أحمد نجل الرئيس على عبد الله صالح لخلافته بعد ترقيته إلى رتبة العقيد وتعيينه عام ٢٠٠٢م فى الحرس الجمهورى المكلف بحماية والده الرئيس، وفى مصر زادت للشائعات - برغم نفى الرئيس حسنى مبارك لها - حول إعداد نجله جمال لخلافة والده، وعزز الشائعات تولى جمال رئاسة أمانة السياسات أعلى هيئة بالحزب الوطنى الحاكم وظهوره عضوًا فى وفود رسمية فى محادثات مع وفود رسمية بعضها رئاسى، وفى كل الأحوال فإن السؤال الذى يتردد فى العواصم العربية المعنية يدور حول ماهية الوضع الدستورى لأنجال الرؤساء للقيام بمهام رسمية.

فى بعض دول العالم الثالث أيضًا تكون تصرفات الأبناء عبئًا على آبائهم الرؤساء، ففى خطوة نادرة قدم الرئيس الكورى الجنوبى كيم داى جونج فى مايو ٢٠٠٢م اعتذارًا للشعب عن تورط أبنائه فى فضائح فساد.

وفى أحيان أخرى يكون هؤلاء الأبناء غير شرعيين على نحو ما اعترف به الرئيس الفلبينى جوزيف استرادا فى نوفمبر عام ٢٠٠٠م عندما اعتذر لشعبه معترفًا بأنه قد كذب عليه وبأن له أبناء غير شرعيين خارج إطار مؤسسة الزواج.

■ تعديل التاريخ:

هذا الطرح الجديد بشكل عام يتستر وراء ما يسمى بـ «ثقافة السلام» التى يفترض لإشعاتها القضاء على ثقافة الظلم والاحتلال والغزو أولاً، ويجعل هدفه هو العالم العربى والإسلامى ويبتزه بسلاح واتهامات العداء للسامية، فيما يروج - هذا الطرح - للاحتلال بوصفه تحريرًا وللمقاومة المشروعة بوصفها إرهابًا، الأمر الذى تبدو معه الثقافة العربية والإسلامية نفسها هى المستهدفة، لكن الأخطر من ذلك هو التجاوب مع مثل هذه الطروحات باعتبارها حقيقة من دون مناقشة - مثلاً - أن بعض الأفكار التى يضعها الغرب على رأس قائمة الأفكار المطلوب تغييرها تعرضت للاستخدام المضلل من قبل الغرب والولايات المتحدة نفسها!

■ فى العالم العربى والإسلامى:

فقد استخدمت الولايات المتحدة «الجهاد» شعارًا فى حربها ضد الاتحاد السوفيتى فى أفغانستان وخلعت ألقابًا جهادية على تجار المخدرات، ووصفهم الرئيس الأمريكى الأسبق رونالد ريجان بأنهم «مجاهدون (نطقها بالعربى) من أجل الحرية» بعد استقباله قلب الدين حكمتيار بالبيت الأبيض عام ١٩٨٧، بينما الدول العربية ذاتها لم تستخدم شعار الجهاد فى حروبها مع إسرائيل! وساهمت الولايات المتحدة فى تأسيس وتمويل الجماعات والمنظمات المطلوبة للعدالة الآن ومنها تنظيم «القاعدة» نفسه.

المشكلة أنه عندما انتهت مهمة هذه المنظمات وانهار الاتحاد السوفيتى أرادت الولايات المتحدة التخلص من عملائها ومن النموذج الإسلامى المصطنع كمظلة لتنفيذ السياسة الأمريكية وتبرير الحرب فى أفغانستان بينما هؤلاء كانوا بانتظار رد الولايات المتحدة الجميل لهم فى عواصمهم.

لكن ذلك لا ينفى مسئولية حكومات عربية «وليس الثقافة الإسلامية» التى ساهمت فى توفير «المظلة الدينية» للحرب ضد السوفيت، ونقل «المجاهدين» إلى كابول، الأمر الذى يفسر ربما صمت هذه الحكومات حيال اتهامات الولايات المتحدة لها بتشجيع مناهجها الدراسية ومدارسها لثقافة العنف، أو حيال ما يسمى بـ «مشروع الشرق الأوسط الكبير» الذى تدرك تلك الحكومات أنه مشروع

يستهدف التخلص منها تحت مظلة الإصلاح والديمقراطية مثلما تهمة الإرهاب وسيلة التخلص من المنظمات الجهادية.. سابقًا، الأمر الذى يجعل السؤال هو: ما الثقافة أو السياسة التى تحتاج إلى تعديل؟!

وعلى هذه الخلفية يهاجم العالم العربى والإسلامى خلال الفترة الأخيرة طروحات دعاة تعديل المناهج الدراسية وبعض محتويات كتب التاريخ بدعوى تقديم تفسيرات عصرية أكثر مرونة لتواكب أفكار الاندماج والتفاهم بين الحضارات والثقافات وبزعم جعل الإسلام يتوافق مع حقائق العصر الجديد!

وقد بدأ انطلاق هذه الدعاوى منذ أن أصدر صمويل هاتينجتون كتابه الشهير «صدام الحضارات» فى العام ١٩٩٢ وسط بحث الولايات المتحدة عن عدو جديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة، فتبدلت التحالفات وصار «المجاهدون» ضد «الملاحدة» السوفيت فى أفغانستان هم العدو الجديد، والعقيدة الإسلامية هى الأيديولوجية المناوئة للحضارة الغربية، وبدأ «بيزنس» حوار الثقافات يشتغل وتورطت الدول الإسلامية فى استخدام المصطلح بل وطرح مبادرات للتعامل معه وكأنها فى موضع اتهام بالفعل!

وتمثل هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية نقط تحول، فقد انتقل الحديث عن الصدام إلى سياسة، وباتت المقاومة المشروعة ضد الاحتلال إرهابًا، والاحتلال تحريرًا، والشهادة انتحارًا، ونظرًا لأن مصطلحات كهذه من المستحيل أن تُمرَّ كون الإسلام هو المكون الأساسى لثقافة الشعوب العربية والإسلامية، فأصبح من المحتم توجيه الجهود إلى النظر فى هذا المكون.

وانشغلت مراكز البحوث والدراسات الأمريكية والأوروبية بإعداد بحوث ودراسات حول الثقافة العربية والإسلامية، مكوناتها وتراكماتها المعرفية ومصادرها ومراكز التأثير فيها وعليها، وساهمت مراكز مماثلة فى دول عربية وإسلامية بدراسات وأبحاث أنتجت جميعها دعاوى تغيير المناهج الدراسية وإعادة رواية التاريخ وتقليل جرعاتها مقابل زيادة جرعات الحديث عما يسمى بـ «ثقافة السلام»، وتقديم تفسير عصرى للإسلام، وتداعت هذه الدعاوى على الشعوب العربية والإسلامية من كل الجهات ومن مختلف الأوساط السياسية والدينية، يتصدرها التيار اليمينى الأصولى المحافظ فى الولايات المتحدة بزعم حماية الحضارة الغربية من المسلمين البرابرة!

■ الآخر:

ومن التناقضات التى تكشف استهداف ثقافة العالم الإسلامى والعربى أنها تأتى فى وقت ترتكز فيه السياسة الأمريكية على أساس دينى، فالرئيس الأمريكى رونالد ريجان «١٩٨٠-١٩٨٨» هو أول رئيس أمريكى يعلن صراحة أمام الكونجرس عام ١٩٨٦ «أن التزام أمريكا بدعم دولة إسرائيل على أرض فلسطين «كل فلسطين» ليس لأسباب تتعلق بالعلاقة الخاصة بين البلدين بل لأسباب تتعلق بأفكار «أصولية» تعتقد بحق إسرائيل فى أرض فلسطين وقيام الدولة اليهودية على كل أراضيها انتظارًا لعودة السيد المسيح! هكذا صراحة.

أما الرئيس الأمريكى الحالى جورج بوش فهو يعتقد أنه صاحب رسالة إلهية ويصلى قبل بدء أى اجتماع يشارك فيه، وأعلن صراحة أن الحرب على الإرهاب هى «حرب صليبية»! فى الوقت الذى اعتبر بوش ومن قبل الرئيس السابق بيل كلينتون أن الكتب المدرسية الفلسطينية تتضمن تحريضًا على كراهية إسرائيل بدعوى أنها تتحدث عن «فلسطين التاريخية»، وتنظم أيضًا فيه الجماعات الصهيونية فى الولايات المتحدة ضغوطًا وبشكل مستمر على الاتحاد الأوروبى من أجل وقف دعمه للكتب المدرسية الفلسطينية الأمر الذى لايزال الاتحاد الأوروبى يرفضه.

وفى خطوة عربية محدودة لكن يجب البناء عليها، نظمت الجامعة العربية بالتعاون مع منظمة اليونسكو مؤخرًا مؤتمرًا حول صورة العرب والمسلمين غير الطيبة فى المناهج الدراسية بالمدارس والجامعات الأوروبية، وهى خطوة جاءت فى توقيت مناسب للرد على تلك الحملات والضغوط التى تشوه صورة العرب والمسلمين فى الغرب، فموضوع المؤتمر فى حد ذاته يؤكد أن هناك مواد فى هذه المناهج «الغربية» هى بمثابة الجذور والوقود لهذه الحملات.

■ فى الصراع العربى الإسرائيلى:

تغيير التاريخ والنصوص لم يبدأ الآن فمن أشهر تلك الحالات مطالبة إسرائيل لمصر بعد توقيع معاهدة السلام - وفق رواية الأستاذ أنيس منصور - عام ١٩٧٩م، بتغيير روايات فى كتب التاريخ تتعلق بالنزاع العربى الإسرائيلى، وبحق إسرائيل فى الوجود، وبتسمية إسرائيل نفسها بـ «العدو» حتى فى الفترة

التى كانت فيها إسرائيل كذلك «عدوًا» قبل توقيع المعاهدة! إلا أن المطلب الإسرائيلى تطور لجهة المطالبة بحذف آيات قرآنية تتحدث عن اليهود من الكتب الدراسية فى أول طلب من نوعه يمس عقيدة الطرف الآخر بشكل مباشر، وقد تمت الاستجابة لبعض المطالب وليس كلها، بينما لم تقم إسرائيل بعمل مماثل حيث تحتوى كتبها ومناهجها بالمدارس على الكثير مما يحض على كراهية العرب.

وقد اعتادت إسرائيل منذ مفاوضات السلام المصرية الإسرائيلية، فى أعقاب زيارة الرئيس الراحل أنور السادات للقدس عام ١٩٧٧، طرح موضوع التحريض فى المناهج الدينية بالمدارس والجامعات بالتخفيف من إذاعة الآيات التى تتعلق ببنى إسرائيل بالقرآن من هذه المناهج، وشكا مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل ـ آنذاك ـ من الشيخ الراحل محمد متولى الشعراوى بسبب تفسيره لتلك الآيات فى دروسه الأسبوعية بالتليفزيون، وقد شكا رئيس حكومة إسرائيل الحالى آرييل شارون خلال زيارته فرنسا الشهر الماضى من عدم وجود خرائط لإسرائيل فى الجامعات والمدارس وخرائط الكتب المدرسية، كما أنه ليس سرًا أن الولايات المتحدة طلبت من بعض الدول العربية فى أجواء التحضير لعقد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، وفى أعقابه، تخفيف الجرعة الدينية فى المناهج الدراسية بالمدارس والجامعات بدعوى نشر ثقافة السلام والبعد عن مسببات الكراهية والتحريض وفق قناعات «زائفة» بأن المدارس الدينية تزكى روح التطرف والمناهج الدراسية تعج بمواد دينية وآيات قرآنية تدعو إلى كراهية الآخر.

■ على الصعيد الدولى:

باتت رغبة بعض الدول فى تغيير دول أخرى لبعض محتويات كتب التاريخ الدراسية بالمدارس والجامعات رغبة شائعة فى المجتمع الدولى، لاسيما بين تلك الدول التى بينها تاريخ استعمارى وصراعات ترويها كتب التاريخ من وجهة نظر أصحابها، لكن فى حالات قليلة تأخذ هذه الرغبة طريقها إلى التعبير العلنى عنها وإلى المطالبة الرسمية بتحقيقها.

وغالبًا تأتى هذه المطالبة من الطرف المنتصر والآخر يتجرأ بمطالبة الأول بتغيير روايته للتاريخ عندما يصل إلى مستوى من القوة تؤهله وتسنده فى طلبه.

من النماذج الشهيرة على الصعيد الدولى تلك الأزمة التى اندلعت عام ١٩٩٥

بسبب إقرار الحكومة اليابانية كتابًا للتدريس بالمدارس يبرر غزو الجيش الياباني للصين ودول آسيوية في جنوب شرق القارة، في الفترة من ١٩٠١ وحتى ١٩٤٥، بزعم أن الغزو كان ضرورة لتحرير شعوب بلدان الصين وكوريا والفلبين من الاستعمار الأوروبي، كما ينكر الكتاب ثورة الجيش الياباني في مذابح وحشية ضد شعوب هذه البلدان.

هذا الأمر أثار الشعوب التي طالبت بتعديل محتوى الكتاب وإلغائه لأنه يناقض الحقائق ولا يتبنى ثقة أو يؤسس لعلاقات طيبة، ولكون وضع الماضي خلف الظهر لا يتم سوى من خلال الاعتراف بالمآسي الإنسانية وإدانتها وليس بتمجيدها!

وتجاوبت اليابان جزئيًا مع بداية العام الدراسي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ مع طلب تعديل كتاب التاريخ وحذفت منه الماضي الاستعماري في فترة الثلاثينيات وسلوك بعض العسكريين خلال الحرب العالمية الثانية لكن ذلك لم يمنع في إبريل ٢٠٠٥ اندلاع احتجاجات شعبية في الصين ضد «كتاب التاريخ» الياباني وقيام المسئولين في طوكيو بزيارات دورية لنصب «ياسوكوني» التذكاري الذي أقيم تخليدًا لذكرى ١٤ يابانيًا حكم عليهم بالإعدام لارتكابهم جرائم حرب خلال الحرب العالمية الثانية. وكادت الأمور تتطور إلى أزمة بين اليابان والصين التي رفضت طلب طوكيو الاعتذار عن الأضرار التي لحقت بالبعثات الدبلوماسية واعتبرت الحكومة الصينية أنها لم تفعل شيئًا يستوجب الاعتذار واتهمت اليابان بأنها تجرح مشاعر مواطني الصين ودول آسيوية أخرى كانت شعوبها ضحية ممارسات الاحتلال.

لكن رئيس حكومة اليابان كويزومي منع تصاعد التوتر والعلاقات وفاجأ الصين بل العالم بإعلان اعتذار اليابان عن ماضيها الاستعماري وعما سببته من آلام ومعاناة الأمم الآسيوية في خطاب له على هامش مشاركته في القمة الإفريقية الآسيوية، لكن ما يحدث على الصعيد الدولي يتعلق فقط برواية الأحداث التاريخية أما في حالة العالمين العربي والإسلامي فإن المسألة تتعلق بالهوية.

الفهرس

المقدمة ٧

١ـ الكذب. ١١

٢ـ الفساد واللصوصية. ٤٧

٣ـ الإهانة. ٦٥

٤ـ تأشيرات الدخول. ٨٣

٥ـ زلات اللسان. ١٠٧

٦ـ الاعتذار.. الفريضة الغائبة. ١٢١

٧ـ دبلوماسية القبلات. ١٦٥

٨ـ دبلوماسية الهاتف. ١٧٣

٩ـ التعويضات. ١٧٩

١٠ـ التوبيخ. ٢٠٣

١١ـ التوبة ٢١٥

١٢ـ التسجيلات الصوتية وشرائط الفيديو. ٢٢٥

١٣ـ الترجمة والمترجمون.. مزايا وخطايا. ٢٤٧

١٤ـ مشاعر الندم وتأنيب الضمير! ٢٥٩

١٥ـ المصافحة.. دلالات سياسية. ٢٦٩

١٦ـ الملاحقات الدولية. ٢٨٥

١٧ـ ممارسات عامة في السياسة والعلاقات الدولية. ٢٩٥



الدِّبلُومَاسِيَّة
فى زَمَنِ الهَيْمَنَةِ الأمْرِيكيَّةِ

مفاهيم وممارسات فى السياسة والعلاقات الدولية

هذا الكتاب

يشيع فى السياسة والعلاقات الدولية استخدام مصطلحات ومفاهيم وتعبيرات وأدوات يرتبط الكثير منها بالتطورات الدولية والإقليمية ومنها ما هو نتاج الحربين العالميتين الأولى والثانية وانهيار الاتحاد السوفيتى ودخول عصر الهيمنة الأمريكية دوليًا والهيمنة الإسرائيلية إقليميًا، وبات ذلك يدخل فى صلب السياسة والعلاقات الدولية تخطيطًا وممارسة.

فقد أصبح الكذب سياسة، والإهانة والإذلال والتوبيخ سلوكًا، والاعتذار والتعويض ومشاعر الندم فروضا غائبة، والفساد والإفساد والملاحقات الدولية لرؤساء دول وحكومات ومسئولين أمورًا شائعة.

هذا الكتاب يرصد عشرات المفاهيم والمصطلحات والممارسات والأدوات من تجليات عصر الهيمنة وقانون القوة.

مؤلف هذا الكتاب

- خبير فى الشئون العربية والسياسة الخارجية المصرية.
- مساعد رئيس تحرير الأهرام ورئيس قسم الشئون الدبلوماسية.
- عمل محررًا سياسيًا بجريدة الحياة اللندنية (١٩٩٢ - ١٩٩٩).
- حاصل على بكالوريوس الصحافة من جامعة القاهرة عام ١٩٨٣م ودبلوم معهد الصحافة الدولى بموسكو ١٩٨٧م ودبلوم معهد الصحافة ببرلين ١٩٨٩.
- صدر للمؤلف:
- الدبلوماسية المصرية.. الانتقال إلى نظام دولى جديد.
- أمريكا اللاتينية.. دروس فى النهوض الوطنى (مشترك).

الناشر



